آراء حول الخليج
العدد 139
يوليو 2019

قمة العشرين: التأثير السعودي في صناعة المستقبل

قمم مكة مؤشرات بداية نهاية نظام ولاية الفقيه في إيران

النخب الفلسطينية تساعد على تنفيذ صفقة القرن بالانقسام والرفض

ملف العدد:

البحث العلمي بين حاجة المجتمعات والدول .. والاهتمام الرسمي

- التمويل محدود للمؤسسات البحثية الخليجية ومن يتوفر لها المال متدنية الإنتاج
- أودعت ١٧ دولة عربية ٥١٧ براءة ابتكار منها ٢٩٦ براءة سعودية ما يعادل إنتاج ١٦ دولة
- نصيب العرب ٤٪ من مراكز الأبحاث ولدى أمريكا ٣٥٪ تليها أوروبا بـ ٢٩٪
- ٣ جامعات سعودية في الصدارة عربيًا و٨ خطوات للارتقاء بالبحث في الجامعات
- ٥٣٥ مليون دولار إنفاق العرب على البحث أو١١ في الألف من الدخل القومي
- ٥٠ مركزًا تعالج الأزمات وتقدم توصيات لصانع القرار في إسرائيل بثلاثة مستويات
- الأوراق العلمية المقدمة من الجامعات العربية ٠,٠٠٣ ٪ من أبحاث العالم
- في الدول العربية ١٣٦ باحثًا لكل مليون نسمة والمتوسط العالمي ١٠٨١ باحثًا
- تركيا: ٢٠ مليارًا للبحث وتعمل على١١ ألف مشروع وقدمت ٢٥٠٠ براءة اختراع

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩ +
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥ +
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

افتتاحية العدد

4

مـؤسسات الفـكر: الأهـداف والـتـحـديـات
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية

6 الأمير محمد بن سلمان: نعمل على تعزيز الابتكار والحفاظ على الأرض ورفاه الإنسان

أوساكا: آراء حول الخليج

10 تصفيـر الصداقـات وصناعـة الأعـداء ورعايـة الإرهـاب بدايـة نهايـة النظـام الإيرانـي
د. إبراهيم العثيمين

متابعات عربية

16 "هرمز" يخضع لنظام للملاحة في المضايق الدولية والملاحة فيه حرة لجميع السفن
د. أيمن سلامة

21 قـراءة فلسـطينية مـن الداخـل في صفقـة القـرن: السـياق التاريخـي وفـرص النجـاح
د. إبراهيم أبراش

دراسة العدد

26

البحـث العلمـي في السياسـة العربيـة: بـوابـة صنـاعـة الـقـرار والتخطيـط الاسـتراتيجي
سامح راشد

قضية العدد

32

التمويـل محـدود للمؤسسـات البحثيـة الخليجيـة ومـن يتوفـر لهـا المـال تنتـج أبحاثًـا متدنيـة
د. محمد الرميحي

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+
فاكس: ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريـالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريـالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريـالاً
الأردن:	٤,٥ دينـارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مـع حوالـة مصرفية أو شيك بقيمـة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. محمد مجاهد الزيات 37
د. احمد سليم البرصان 42
د. عبد القادر محمد عبد القادر 46
د. ميلود عامر حاج 51
د. مفيد الزيدي 55
د. مروة نظير 58
د. مازن الحمادي 63
د. فاتح خننو 67
د. محمد درويش 70
إنجي محمد محمد عبد الحميد 74
باسم راشد 77
د. خضير عباس النداوي 82
د. زهيرة مزارة 87
د. محمد زاهد جول 92
د. محسن الندوي 96
منصور أبو كريم 103

الرأي

الكوريتان وأمريكا على أعتاب مرحلة جديدة بين خيارين أقربهما الجنوح للسلم
د. صدقه يحيى فاضل 108

إصدارات

"عولمة السياسة العالمية" في ظل العولمة
جدة: آراء حول الخليج 111

وقفة

البحث العلمي مفتاح التنمية
جمال أمين همّام 112

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم ١٣٩ من سلسلة إصدار هذه المجلة، جاء معبرًا عن هذه اللحظة التاريخية من مسيرة منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، والمنطقة العربية برمتها، فقد تناول مجريات الأمور في المنطقة ومنها ظروف ونتائج انعقاد ثلاث قمم في مكة المكرمة في الخامس والعشرين من شهر رمضان المعظم الماضي، وكذلك متابعة المواجهة الإيرانية لدول الخليج والولايات المتحدة بل والعالم جراء الأعمال الإرهابية التي تمارسها إيران سواء بشكل مباشر، أو عبر وكلائها من الميليشيات المسلحة في المنطقة العربية والعالم، وتأثير ذلك على مجرى الملاحة العالمي (مضيق هرمز)، مع استشراف ما قد يحدث من تداعيات إقليمية وأهمها انهيار النظام الإيراني أو نظام الملالي المعروف بنظام ولاية الفقيه، لأسباب كثيرة منها: معاندة النظام الدولي والإقليمي، ومحاولة عدم الفهم المصطنعة للجغرافيا السياسية للإقليم وخاصة في منطقة الخليج العربي، وللقفز على حقيقة الأوضاع الداخلية لإيران حيث يقامر النظام الحاكم في طهران بمقدرات الشعب الإيراني خاصة أن ما يقارب من نصف هذا الشعب تحت خط الفقر، إضافة إلى مبالغة هذا النظام في تقييم قوته الذاتية وتجاهل معرفة حجمه الحقيقي وإمكانياته على المستوى الإقليمي والدولي، وجهله بخريطة المصالح العالمية، وتمسكه بأيدولوجيات عقيم.

وجاء الملف الرئيسي لهذا العدد تحت عنوان "البحث العلمي في المنطقة: بين الحاجة والاهتمام" وتناول الملف واقع البحث العلمي في منطقة الخليج والمنطقة العربية، والتحديات التي تواجه هذا القطاع، ومدى أهميته والحاجة إليه في التطور والتنمية، أهميته ودوره في مواجهة تحديات المستقبل المختلفة.

وأكدت هذه الدراسات والمقالات على أهمية استخدام البحث العلمي في شتى مناحي الحياة الحديثة، حيث أصبح البحث العلمي ضرورة لا رفاهية، وأصبح مكونًا أساسيًا لرسم السياسات والخطط في جميع ميادين الحياة، حيث لا عشوائية ولا ارتجالية في صناعة القرار على أي مستوى من المستويات، وطالبت الدراسات بضرورة دعم البحث العلمي وزيادة مخصصاته في جميع الدول العربية أسوة بالدول الإقليمية والعالمية، وكذلك ضرورة زيادة المشاركة بين القطاع الخاص والجهات الصانعة للبحث العلمي ومنها الجامعات والمراكز البحثية، مع ضرورة الاهتمام برعاية الباحثين وتدريبهم وتأهيلهم على البحث العلمي وتطبيقه.

محاور العدد المقبل

العدد المقبل من مجلة (آراء حول الخليج) والذي سوف يصدر مطلع شهر أغسطس المقبل بمشيئة الله تعالى، والذي يحمل الرقم ١٤٠ من سلسلة إصدار المجلة، سوف يكون عنوان ملفه الرئيس هو "الموقف الأممي والدولي من قضايا المنطقة"، وهناك العديد من المحاور التي يتناولها هذا الملف منها على سبيل المثال:

- موقف وقرارات الأمم المتحدة من الأزمة اليمنية.
- موقف وقرارات الأمم المتحدة من الأزمة السورية.
- موقف وقرارات الأمم المتحدة من الأزمة الليبية.
- نجاح وتعثر المندوبين الدوليين في حل أزمات المنطقة.
- حصيلة ونتائج تأثير قرارات المنظمات الدولية من الأزمات العربية.
- جدية المجتمع الدولي في التعامل مع أزمات المنطقة.
- تأثير دول مجلس التعاون في التعامل مع المجتمع الدولي بشأن أزمات المنطقة.
- مصداقية المنظمات الأممية لدى مواطني دول المنطقة.
- مستقبل منظمات المجتمع الدولي في حل أزمات وقضايا المنطقة العربية.
- مواقف ودور الدول الكبرى من قضايا المنطقة العربية.

مؤسسات الفكر: الأهداف والتحديات

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

ظهرت مراكز الأبحاث أو مؤسسات الفكر في العالم كأحد أهم وسائل دعم صناعة القرار بكل مستوياته، وتقديم المشورة الصائبة إلى حد كبير حول القضايا التي تهم صانع القرار، وتقوم هذه المراكز بإجراء الدراسات المختلفة التي يعدها خبراء من ذوي الاختصاص والخبرة لمن يطلب الاستفادة سواءً من المسؤولين الحكوميين، أو القطاع الخاص وتتعلق بمختلف القضايا، إضافة إلى قيام هذه المراكز بتنظيم المؤتمرات وورش العمل المتخصصة.

وفيما يتعلق بطبيعة عمل هذه المراكز، منها المتخصص في دراسات واستشارات خاصة بمجالات بعينها، وأخرى متعددة الاهتمامات ويأتي ذلك طبقًا لطبيعة عمل واهتمامات كل مؤسسة فكرية وتخصص واهتمامات باحثيها وأهدافها، بينما يظل القاسم المشترك بينها على اختلاف توجهاتها هو التخصص والعمق والخبرة لدى الباحثين والذين يتسمون في العادة بالوعي والموضوعية والأمانة العلمية.

وكان للغرب عامة، ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خاصة، قصب السبق في إنشاء هذه المراكز التي غالبًا ما تكون داعمة لسياسات هذه الدول، وتقدم الرأي الصائب في الوقت المناسب لصانع القرار، ما يجعلها مشاركة أو مؤثرة في صناعة القرار. ولقد زاد الاهتمام بهذه المراكز مؤخرًا لتشابك القضايا وتنوعها ما أدى إلى الحاجة للتخصص الدقيق بغية دقة التقدير والاستشراف السليم، والتوقع العلمي دون ارتجال أو عشوائية، ومن هنا ظهرت حاجة الشرق الأوسط لوجود مثل هذه المراكز حسب اهتمامات كل دولة وأولويات مصالحها وما يواجهها من تحديات.

وتظل مراكز الأبحاث الغربية العريقة ذات تأثير على صناعة القرار نتيجة للخبرات المتراكمة والرصيد الوافر من الدراسات، وتنظيم المؤتمرات وورش العمل، ولقربها من صانع القرار، وللثقة المتبادلة بينها وصانع القرار، كما أن الباحثين في تلك المراكز وإن كانوا من المتخصصين، فمن بينهم أيضًا كبار مسؤولين سابقين في الحكومات والإدارات الحساسة، أو من الأكاديميين المرموقين.

وفي المنطقة العربية، ظهرت عدة مراكز منها الحكومي، والأكاديمي، والمستقل، وإن كانت هذه المراكز الأحدث من حيث النشأة، إلا أن بعضها قطع شوطًا معقولًا وبعضها تعثر لأسباب تتعلق بالتأسيس وعدم وضوح الأهداف، أو عدم وجود التمويل الكافي، وعلى العموم كثير من هذه المراكز الجادة - متى وجدت - تطمح إلى التطوير والتنوع والتخصص حتى تستطيع الاضطلاع بمهامها. وطبقًا لتصنيف هذه المراكز ، نجد بينها ما هو حكومي أي التابع لوزارات أو هيآت حكومية ويكون إنتاجها خاص بالجهات التابعة لها وشبه مغلقة على تلبية احتياجات هذه الجهات، وتعتمد هذه المراكز على الحكومات في التمويل المباشر، أو غير المباشر من خلال الاعتمادات المالية والمساعدات والهبات، ويكون لهذه المراكز أدوار كبيرة في تمرير وجهة نظر الحكومات ومواقفها السياسية في الداخل والخارج، أو التمهيد والتهيئة لها، وتعمل على التسويق والسياسات الرسمية مقرونة بالبراهين والأدلة المنطقية في إطار دراسات علمية، وهذا ما فطنت إليه الدول المتقدمة في وقت مبكر منذ النصف الثاني من القرن العشرين ونجحت في تمرير قرارات تاريخية ومواقف كبرى على الساحة الدولية، ومازالت تقوم بهذا الدور.

ومنها أيضًا المراكز التابعة للجامعات والمعاهد العلمية وتكون معنية بالأبحاث الأكاديمية والدراسات التي يجريها أعضاء هيأة التدريس بالجامعات، وفي الغالب يظل إنتاجها في أدراج وأرفف مكتبات الجامعات وتكون في أكثر الأحوال مراجع علمية لطلبة الدراسات العليا وبعيدة عن التطبيق العملي.

كما توجد مراكز خاصة بالشركات الصناعية والتجارية وهذا النوع يكون في الدول المتقدمة التي تعلي من شأن البحث العلمي في تطوير الإنتاج، وتكون مخرجات هذه المراكز قاصرة على الجهات التابعة لها، وتحقق ميزة نسبية لدعم الإنتاج وتطويره والارتقاء به، وتخصص الشركات والمصانع ميزانيات ضخمة لهذه المراكز وتقيض لها كفاءات متميزة من الباحثين المتخصصين.

وتوجد أيضًا مراكز أبحاث تدعي أنها مستقلة، لكن في حقيقة الأمر هي واجهة لجهات حكومية تتلقى منها الدعم وتعمل على تنفيذ سياساتها وهي معروفة للمعنيين والمتخصصين فتبدو كأنها "هجين" بين مراكز الأبحاث وإدارات العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية ومن ثم تفقد قدرتها على الإقناع والتأثير نتيجة للخلط في الرؤى والتوجهات، بل تفقد القدرة على الاستمرار في حال تغير موقف الجهات الداعمة أو المانحة.

كما ظهرت عدة مراكز بحثية خاصة لأفراد لهم طموح في العمل البحثي لكن سرعان ما اختفت تحت وطأة ضعف الإنتاج أو ندرته، فالعمل البحثي ليس للوجاهة الاجتماعية بقدر ما هو عمل شاق ودؤوب.

ومن بين المراكز أو مؤسسات الفكر ما هو المستقل، وهذا النوع يقدم خدماته للجهات التي تحتاجها، وفي العادة تكون متنوعة الإنتاج ومتعددة الدراسات، وهي تعتز باستقلاليتها وتتسمك بها رغم المعاناة التي تمر بها خاصة في التمويل حيث تعتمد على ذاتها، وفي العادة تكون هذه المؤسسات بين مطرقة الاستقلال وسندان دقة الإنتاج والبحث الرصين والجودة واختيار الباحثين المتميزين.

من حيث التمويل، تظل مصادر التمويل للمراكز الحكومية أو الأكاديمية أو الهجين معروفة فهي تتلقى الدعم الحكومي، أما المستقلة فكثير منها تعتمد على الوقفيات ويكون ريع أموال الوقف غير كافٍ أحيانًا ، لذلك تتوقف هذه المراكز جزئيًا عن تقديم بعض الأعمال، أو قد تتوقف كليًا في نهاية الأمر. لذلك من الضروري إيجاد صيغة توفر للمؤسسات الفكرية المستقلة القدرة على الاستمرار وهي متمسكة بالموضوعية والرصانة وتقديم الدراسات التي تخدم الدول وتساهم في تثبيت الأمن الوطني والإقليمي، وتستشرف التحديات والمخاطر وتقدم الحلول المناسبة لها، على أن تكون هذه الصيغة واقعية وموضوعية من خلال منح هذه المؤسسات الفرصة في تقديم الدراسات للحكومات، بدلاً من بيوت الخبرة والمراكز الأجنبية وفي ذلك فوائد مشتركة للحكومات والمراكز البحثية الوطنية، حيث تكون دراسات هذه المراكز موضوعية وتناسب احتياجات دولها، مع الأمانة في الطرح والتوصيات وتقديم الحلول مع الحفاظ على السرية ومقتضيات الأمن الوطني ومراعاة ظروف المجتمع، وفي المقابل تستفيد هذه المراكز من تكلفة هذه الدراسات في تطوير ذاتها وتشغيل الباحثين الوطنيين وتدريبهم وتأهيلهم ومن ثم توطين البحث العلمي وخدمة الوطن.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

نتائج مهمة لزيارة سمو ولي العهد لكوريا الجنوبية وحضور قمة العشرين

الأمير محمد بن سلمان: نعمل على تعزيز الابتكار والحفاظ على الأرض ورفاه الإنسان

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ووزير الدفاع أمام قمة العشرين على ثوابت المملكة تجاه الاقتصاد العالمي، كما أوضح رؤية المملكة لهذا الاقتصاد خلال رئاستها لقمة العشرين في دورتها المقبلة، وأكد سموه في كلمته أمام القمة في اجتماعها الرابع عشرة لمجموعة العشرين في مدينة أوساكا اليابانية والتي عقدت خلال الفترة ٢٨ و٢٩ يونيو الماضي والتي ألقاها نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ على أن المملكة سوف تواصل التركيز على بناء مستقبل لبناء اقتصاد يتمحور حول الإنسان، ومواجهة التحديات الديموغرافية والتقنية، وفيما يلي نص كلمة سموه في ختام أعمال قمة مجموعة العشرين:

أوساكا: آراء حول الخليج

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أشكر دولة رئيس وزراء اليابان، شينزو آبي، على حسن استضافته لنا في هذه المدينة الجميلة، وأهنئه على إدارته الناجحة لقمتنا وعلى النتائج المتميزة التي حققتها.

أشيد ببرنامج عمل المجموعة خلال الرئاسة اليابانية هذا العام وتركيزها على بناء مستقبل اقتصادي يتمحور حول الإنسان، ومواجهة التحديات الديموغرافية والتقنية، وستواصل المملكة دعمها للرئاسة اليابانية لتنفيذ برنامج العمل خلال بقية هذا العام.

في ضوء ما يواجه عالمنا اليوم من تحديات متداخلة ومعقدة، فإن الحاجة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى لتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين، وتعتمد فاعليتنا في تحقيق ذلك على قدرتنا لتعزيز التوافق الدولي من خلال ترسيخ مبدأ الحوار الموسع، والاستناد إلى النظام الدولي القائم على المبادئ والمصالح المشتركة.

إن تعزيز الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف يعتمد جوهريًا على إصلاح منظمة التجارة العالمية – تحت مظلتها.

وكذلك من الضروري معالجة القضايا الضريبية للاقتصاد الرقمي، ونؤكد أهمية السعي والعمل معًا للوصول إلى حلول توافقية بشأنها عام ٢٠٢٠م، لتفادي التدابير الحمائيّة.

ستتولى المملكة رئاسة مجموعة العشرين في ديسمبر من هذا العام، وهنا نؤكد عزمنا على مواصلة العمل لتحقيق التقدم المنشود في جدول أعمال المجموعة، وسنعمل مع كافة الدول الأعضاء، خاصة أعضاء الترويكا دولتي اليابان وإيطاليا، لمناقشة القضايا الملحة في القرن الواحد والعشرين، ولتعزيز الابتكار والحفاظ على الأرض ورفاه الإنسان.

وإذ نشيد بالتقدم الذي تحقق في السنوات الماضية على الصعيد الاقتصادي، فإن علينا أن نسعى جاهدين للوصول إلى الشمولية والعدالة ولتحقيق أكبر قدر من الرخاء، ويظل تمكين المرأة والشباب محورين أساسيين لتحقيق النمو المستدام، وكذلك تشجيع رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ولضمان الاستدامة، فسيكون موضوع التغير المناخي، والسعي لإيجاد حلول عملية ومجدية لخفض الانبعاثات من جميع مصادرها والتكيف مع آثارها، وضمان التوازن البيئي في العالم؛ على أجندتنا تحت رئاسة المملكة للمجموعة.

يعدّ توفير التمويل الكافي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أحد أهم التحديات التي تواجه العالم، ونحن في أمس الحاجة إلى التعاون مع البلدان منخفضة الدخل في مجالات عديدة مثل الأمن الغذائي، والبنية التحتية، والوصول إلى مصادر الطاقة والمياه، والاستثمار في رأس المال البشري، وستحظى هذه القضايا باهتمامنا العام القادم.

كما أن أمن واستدامة المياه وما يترتب عليها من تحديات بيئية وسياسية، هو أحد أهم المواضيع التي تواجه العالم بشكل

G20 2019 JAPAN
المواضيع الرئيسية:
الاقتصاد العالمي
التجارة والاستثمار
البيئة والطاقة
تمكين المرأة
الابتكار
التوظيف
التنمية
الصحة
وزارة الخارجية
CMC
مركز الاتصال والإعلام الجديد
COMMUNICATION AND MEDIA CENTER
KSAMOFA
WWW.MOFA.GOV.SA

أهداف مجموعة العشرين
تطوير الاقتصاد العالمي
إصلاح المؤسسات المالية الدولية
تحسين النظام المالي وتعزيز الرقابة عليه
تنظيم أسواق المال العالمية
دعم نمو الاقتصاد العالمي
تعزيز استقرار الاقتصاد الدولي
توفير وتطوير فرص العمل
تفعيل مبادرات التجارة المنفتحة
تعزيز التنمية بمختلف مناطق العالم
G20 2019 JAPAN
SABQ.org

تمكين المرأة والشباب محوران أساسيان لتحقيق النمو المستدام وتشجيع رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وسنعمل معكم لإيجاد سياسات توافقية ومجدية لهذه التحديات.

أصحاب الفخامة، أيها السيدات والسادة:

نحن نعيش في زمن الابتكارات العلمية والتقنية غير المسبوقة، وآفاق النمو غير المحدودة، ويمكن لهذه التقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، في حال تم استخدامها على النحو الأمثل، أن تجلب للعالم فوائد ضخمة، وفي الوقت ذاته فقد ينتج عن هذه الابتكارات تحديات جديدة مثل تغير أنماط العمل والمهارات اللازمة للتأقلم مع مستقبل العمل وكذلك زيادة مخاطر الأمن السيبراني وتدفق المعلومات مما يستوجب علينا معالجة هذه التحديات في أقرب وقت لتفادي تحولها إلى أزمات اقتصادية واجتماعية.

إن علينا جميعًا مسؤولية العمل معًا والتعاون مع شركائنا في العالم لخلق بيئة يزدهر فيها العلم وبما يعزز زيادة حجم وفاعلية الاستثمار في مهارات ووظائف المستقبل، وإنني متفائل أكثر من أي وقت مضى بعزيمتنا وبقدرتنا المشتركة على تحقيق ذلك.

أصحاب الفخامة، السيدات والسادة :

في الختام، نرحب بكم ونتطلع لاستضافتكم العام القادم في الرياض.

كما زار سمو ولي العهد كوريا الجنوبية ، وكانت زيارة ناجحة جدًا بكل المقاييس وما تمخض عنها يرسي دعائم قوية لمستقبل العلاقات بين المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية في كافة المجالات، ولقد حظي سمو ولي العهد باستقبال عظيم في كوريا الجنوبية.

البيان السعودي الكوري

حول زيارة ولي العهد

أصدرت السعودية وكوريا الجنوبية بياناً مشتركاً بمناسبة الزيارة الرسمية لولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى كوريا الجنوبية

الاتفاقات

- توسيع نطاق التعاون بين البلدين في جميع جوانب العلاقات الثنائية
- الشراكة الاستراتيجية تطورت عن طريق نطاق الطاقة والبنية التحتية
- تسريع وتيرة التعاون لتحقيق أهداف "الرؤية السعودية الكورية 2030"
- تنويع وتوسيع التعاون لتلبية احتياجات حقبة الثورة الصناعية الرابعة
- بذل الجهود لخلق فرص عمل للشباب لاسيما بمجالات الصناعة الحديثة

المشاريع المستقبلية

- توسيع التعاون بين البلدين في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية
- بناء القدرات البشرية في البحث والتطوير النووي والمناطق التنظيمية
- بذل الجهود لزيادة الاستثمار المتبادل من أجل توسعة الاستثمارات
- إنجاح المشاريع الضخمة التي تسعى السعودية لتحقيقها مثل "نيوم"
- توسعة التعاون في مجال الخدمات العامة ومنها الصحة وبراءات الاختراع

التأكيدات

- التزام السعودية بتلبية احتياجات كوريا الجنوبية المتزايدة من النفط
- أهمية التواصل بين الشعبين من أجل ترسيخ أسس التعاون المستدام
- توسيع التبادلات المشتركة بين الثقافتين بما يتجاوز العلاقات الحالية
- إقامة شراكة تؤدي دوراً قيادياً في السلام والاستقرار على المستوى الإقليمي
- تعزيز قنوات التواصل الحالية ومنها اللجنة السعودية - الكورية المشتركة

SABQ.org

قمم مكة.. مؤشرات بداية النهاية لنظام ولاية الفقيه

تصفير الصداقات وصناعة الأعداء ورعاية الإرهاب بداية نهاية النظام الإيراني

تأتي أهمية قمم مكة الثلاث التي تمثلت في قمتين طارئتين لمجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، وتزامنت مع انعقاد القمة الإسلامية في دورتها العادية، التي عقدت في السعودية واستضافتها مدينة مكة المكرمة، في ٢٥ من شهر رمضان ١٤٤٠هـ، الموافق ٣١ مايو ٢٠١٩م، لمناقشة هجمات المليشيات الحوثية المدعومة من إيران على محطتي ضخ نفط في السعودية؛ إضافة إلى بحث تداعيات الهجوم على السفن التجارية بالمياه الإقليمية للإمارات، من أهمية مشاركة قادة الدول العربية والإسلامية البالغ عددها ٥٧ دولة، الذين يمثلون "الصوت الجماعي للعالم العربي والإسلامي" ويمثلون مجتمعين ثلث عدد البشرية. كما تأتي الأهمية أيضًا من الرمزية التي يحملها الزمان والمكان، فانعقاد القمم في مكة المكرمة وفي شهر رمضان له دلالته ومؤشراته الروحية والفكرية وحتى السياسية أيضًا، وخاصة بعد محاولة الميليشيات الحوثية التابعة لإيران لاستهداف مكة المكرمة قبلة المسلمين ومهبط الوحي للمرة الثانية بالصواريخ الباليستية، الذي يمثل انتهاكًا خطيرًا لحرمة الأماكن المقدسة وشهر رمضان الفضيل.

د. إبراهيم العثيمين

وتأتي الأهمية كذلك بعد بروز نظام ولاية الفقيه بمشروعه التوسعي في المنطقة القائم على الطائفية السياسية، كأكبر تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة وللعالم. فالقمم أتت في سياق المواجهة التي تخوضها الأكثرية العربية لصد هذا المشروع الذي امتد عبر وكلائها حتى الآن إلى العراق وسوريا ولبنان واليمن، والسكوت عنه حتمًا سوف يمتد إلى دول أخرى بالمنطقة. وتأتي الأهمية كذلك في قدرة السعودية في حشد دول العالم العربي والإسلامي ضد المشروع التوسعي الإيراني. فالسعودية بسبب تعقيدات المشهد الإقليمي والعالمي، تحولت من الحياد إلى المبادرة ودخلت بكل ثقلها لحماية مصالحها وأصبحت تقود الأكثرية العربية للإسهام في إعادة الأمن والاستقرار للمنطقة. فإذا كانت عاصفة الحزم وضعت حدًا عسكريًا للتمدد الإيراني في اليمن فإن قمم الرياض وقمم مكة جعلت العالم كله يعي الدور الإرهابي والتخريبي الذي تلعبه إيران في المنطقة. السؤال المطروح هل هذه القمم سوف تمثل نقطة تحول وبداية العد التنازلي لسقوط النظام في إيران. لن أجازف بالنفي أو الإثبات لهذا السؤال لكن المتابع للحالة الإيرانية والسلوك الإيراني يظهر له بعض المؤشرات بترهل النظام وهشاشته وفقده للشرعية. وسأكتفي في هذه الورقة بذكر ثلاثة مؤشرات رئيسية هي: سياسة تصفير الصداقات وصناعة الأعداء، ورعاية إيران للإرهاب في أنحاء العالم، وكذلك تآكل سياسة حافة الهاوية.

سياسة تصفير الصداقات وصناعة الأعداء

ما زرعته إيران خلال العقود الثلاثة الماضية من خلال نَكشْ عِش الدبابير في المنطقة والعالم هي الآن تحصده، فمن يزرع الشوك لا يجني العنب. فسياسة تصفير العلاقات والصداقات التي اتبعتها إيران مع دول الجوار والمجتمع الدولي وصناعة الأعداء من خلال أنشطتها العدائية المزعزعة لأمن واستقرار المنطقة، لا سيما من خلال ميليشياتها المسلحة في العراق، وسوريا، واليمن ولبنان، أدى إلى تأزم علاقاتها الخارجية الإقليمية والدولية. فالعديد من مسؤولي النظام الإيراني صرحوا بشكل واضح وصريح أن طهران نجحت بتصدير ثورتها إلى العديد من دول المنطقة وقامت بتدريب المليشيات داخل هذه الدول من خلال الحرس الثوري الإرهابي، وأنها مستمرة بزيادة نفوذها من خلال دعم حلفائها بكل الوسائل في هذه البلدان. الجنرال حسين سلامي نائب قائد الحرس الثوري الإيراني يقول إن "المسؤولين في إيران لم يكونوا يتوقعون هذا الانتشار

السريع لـ (الثورة الإسلامية) خارج الحدود لتمتد من العراق إلى سوريا ولبنان وفلسطين والبحرين واليمن وأفغانستان". ثم يأتي في السياق نفسه حيدر مصلحي، وزير الاستخبارات الإيراني السابق في حكومة محمود أحمدي نجاد ويذكر أن "إيران تسيطر فعلاً على أربع عواصم عربية". ويصرح علي يونسي مستشار الرئيس الإيراني لشؤون الأقليات السابق بأن العراق تعتبر "عاصمة لإمبراطورية إيران الجديدة". وتتواتر التصريحات والسلوك على الأرض في نفس السياق الاستفزازي والمناقض لكل مبادئ وأعراف القانون الدولي والتي كان آخرها تصريح حسن سيفي مساعد قائد الجيش الإيراني، الذي قال "إن ثقافة القوات المسلحة الإيرانية تم نقلها إلى اليمن ولبنان وفلسطين (غزة) وأفغانستان". كل هذه التصريحات الرسمية المدعومة بسلوك حقيقي في هذه الدول أدى بشكل طبيعي إلى تأزم علاقات إيران الإقليمية وإلى حشد كل دول المنطقة ضدها. فقد أدانت كل الدول العربية إما بشكل فردي أو عن طريق الجامعة العربية، التدخلات الإيرانية في شؤونها. وكثير من هذه الدول قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، فالسعودية قامت بقطع علاقتها الدبلوماسية معها بعد الهجوم على مقر سفارتها في طهران والقنصلية السعودية في مشهد، وتبعتها كثير من الدول اما بإعلان قطع العلاقات أو بخفض بعثتها الدبلوماسية معها، كان آخرها المملكة المغربية التي قطعت علاقاتها مع إيران وطردت سفيرها بعد تأكدها أن إيران وميليشيات حزب الله، تدعمان جبهة البوليساريو بتدريب مقاتليها وتسليحهم. ولم يقتصر هذا على الدول العربية بل حتى الدول الإسلامية أدانت بشكل واضح وصريح تدخلات إيران في شؤونها الداخلية ودعمها المتواصل للإرهاب. ففي قمة منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في اسطنبول في ١٥ أبريل ٢٠١٦م، تضمن بيانها الختامي تنديدًا صريحًا بدعم إيران «المتواصل» للإرهاب و«تدخلاتها» في شؤون دول المنطقة. ثم جاءت قمم الرياض وقمم مكة لتعمل على حشد خليجي عربي إسلامي لمواجهة هذا الخطر الإيراني والوقوف ضده. وبالتالي فهاتان الذراعان العربية والإسلامية التي كانت تعتمد عليهما إيران كشرعية لخطابها الثوري وغطاء لتدخلاتها في شؤون الدول الأخرى فقدتهما بخسارة دعم هاتين المنظمتين وأصبحت معزولة عربيًا وإسلاميًا.

رعاية إيران للإرهاب في أنحاء العالم

لا تمر مناسبة إلا ويعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن "إيران أكبر راعٍ للإرهاب" في العالم، والرئيس الأمريكي ليس أول من يؤكد دعم إيران للإرهاب بل يكاد يكون هناك شبه إجماع دولي بأن إيران داعمة وممولة للإرهاب في العالم، بل ذهب البعض أبعد من ذلك واعتبروا أن الإرهاب يعتبر أحد أدوات السياسة الخارجية الإيرانية. وهذا الكلام ليس كلامًا مرسلاً أو وجهة نظر بل أن هناك شواهد كثيرة ومثبتة ولا يمكن إنكارها أو الالتفاف عليها. وكما يقول الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان "الحقائق أشياء عنيدة". وهي بالفعل عنيدة لأنه لا يمكن الالتفاف حول الحقائق. وسوف أسرد بعض هذه الحقائق في مجموعة من النقاط:

الأمر الأول: تأسيس حزب الله في لبنان وتمويله، فسفراء إيران في سوريا علي محتشمي ومحمد حسن أختري كانا وراء تأسيس حزب الله في مطلع الثمانينات في محاولة منهم لتصدير الثورة. فكما يؤكد ذلك محمد حسن أختري السفير الإيراني السابق في دمشق، بأن" حزب الله وحماس والجهاد أبناء شرعيون للثورة الإيرانية". فهذا الحزب المصنف إرهابيًا بسبب أنشطته الارهابية في المنطقة والعالم، من عديد من الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا وكندا والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول، ما تزال إيران تدعمه لوجستيًا وتموله بأكثر من ٧٠٠ مليون دولار سنويًا. ففي بيان وزارة الخارجية الأمريكية أن "مداخيل حزب الله تصل إلى نحو مليار دولار سنويًا تتأمن عبر الدعم المالي المباشر الذي تقدمه إيران، والمبادلات والاستثمارات الدولية، وعبر شبكة من المانحين ونشاطات تبييض أموال". ويذكر الممثل الخاص لشؤون إيران في الخارجية الأميركية براين هوك إن إيران كانت تموّل ميليشيا حزب الله بما يقارب ٧٠٪ من ميزانيتها سنويًا "أي ٧٠٠ مليون دولار سنويًا"، وذلك في مقابلة خاصة لـ قناة "العربية". وقد اعترف بذلك صراحة الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله خلال خطاب ألقاه بمناسبة مقتل قائده العسكري مصطفى بدر الدين في سوريا في ٢٤ يونيو ٢٠١٦م، بأن تمويل حزبه يأتي بالكامل من إيران، بحسب تعبيره "نحن وعلى المكشوف وعلى رأس السطح نقول موازنة حزب الله ومعاشاته ومصاريفه وأكله وشربه وسلاحه وصواريخه من الجمهورية الإسلامية في إيران". وبعد العقوبات الأميركية التي فُرضت على إيران، والتي قلصت موارد الميليشيات التي تعتمد على التمويل الإيراني لجأ الحزب إلى التوسع في نشر صناديق لجمع التبرعات في أنحاء بيروت والضواحي الجنوبية، التي تحمل اسم "هيأة دعم المقاومة"، وفق

السعودية تحولت من الحياد إلى المبادرة ودخلت بثقلها لحماية مصالحها وتقود الأكثرية العربية لإعادة الأمن والاستقرار للمنطقة

ما أوردته وكالة بلومبيرغ الأمريكية. وكان ما يسمى بأمين عام حزب الله، حسن نصر الله، طلب التبرع لصالح الحزب بسبب الأزمة المالية التي يعانيها. ففي خطاب له متلفز في ٩ مارس ٢٠١٩م، قال "أعلن اليوم الحاجة إلى المساندة والدعم الشعبي"، مضيفًا أن التبرعات مطلوبة لدعم أنشطة الحزب".

الأمر الثاني: دبلوماسية اقتحام السفارات. فمنذ أزمة رهائن السفارة الأميركية في طهران قبل ٣٦ عامًا وانتهاءً باقتحام مبنى السفارة السعودية وقنصليتها في إيران في ٢٠١٦م، شهدت هذه العقود الأربعة سجلاً حافلاً بالاعتداءات على عدة سفارات وبعثات دبلوماسية أجنبية في إيران. فمنها على سبيل المثال الهجوم على السفارة السعودية عام ١٩٨٧م، ومحاولة إحراق السفارة الفرنسية في ٢٠٠٦م، واقتحام السفارة البريطانية في عام ٢٠١١م، بإيعاز من قوات الباسيج بعد إعلان لندن فرض عقوبات على إيران بسبب نشاطها النووي وغيرها من السفارات العربية والغربية. وكل هذا في انتهاك واضح وصريح لجميع الأعراف والمواثيق الدولية ولاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، والتي تكفل حماية وأمن البعثات الدبلوماسية وأفرادها.

الأمر الثالث: خلق ودعم المليشيات الطائفية، يقول محمد علي جعفري القائد العام لقوات الحرس الثوري الإيراني - حسب ما أوردته وكالة (مهر) الإيرانية -إن هذا الحرس جهز أكثر من (٢٠٠) ألف شاب بالسلاح في اليمن، والعراق، وسوريا، وأفغانستان، وباكستان. وهذا اعتراف صريح باعتداء إيران على الأراضي العربية والإسلامية وتؤكد دعم إيران لهذه المليشيات الطائفية بالمال والسلاح والتدريب. فكما فعلت إيران في لبنان حاولت أن تنقل التجربة إلى كافة دول المنطقة فمن الحشد الشعبي في العراق مرورًا بدعم مليشيات الحوثي باليمن مرورًا كذلك بعشرات المليشيات التي تقاتل في سوريا وأفغانستان وغيرها من الدول. وهذه ليست المرة الأولى التي تصدر فيها تصريحات عن قادة في إيران سياسيين وعسكريين، حول توسعهم ونفوذهم في المنطقة العربية بواسطة الجماعات والميليشيات الطائفية التابعة لها في بعض الدول. فالجنرال حسين سلامي، نائب قائد الحرس الثوري الإيراني، صرح بأن "المسؤولين في إيران لم يكونوا يتوقعون هذا الانتشار السريع لـ (الثورة الإسلامية) خارج الحدود لتمتد من العراق إلى سوريا ولبنان وفلسطين والبحرين واليمن وأفغانستان". وبحسب تصريح حيدر مصلحي، وزير الاستخبارات الإيراني السابق في حكومة محمود أحمدي نجاد، كذلك أن «إيران تسيطر فعلاً على أربع عواصم عربية. وبحسب مصلحي، فإن "الثورة الإيرانية لا تعرف الحدود وهي لكل الشيعة".

الأمر الرابع: دعم تنظيم القاعدة الإرهابي، فطهران متورطة وفق كثير من الوثائق وبتصريحات مسؤولين في الحرس الثوري بتقديم تسهيلات لتنظيم القاعدة بتنقل عناصره من إيران إلى مناطق مختلفة، إضافة إلى استضافة عدد من قياداته في طهران. فوفق شهادة المسؤول السابق في الحرس الثوري الإيراني سعيد قاسمي، الذي أقر أخيرًا في حوار مع قناة تلفزيونية تبث عبر الإنترنت في ١٨ أبريل ٢٠١٩م، " عناصر من «الحرس الثوري» توجهت للبوسنة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥م، تحت غطاء منظمة الهلال الأحمر الإيرانية، كاشفًا عن دور «الحرس» في تدريب وتقديم الدعم اللوجيستي لتنظيمات متطرفة، على رأسها تنظيم «القاعدة»، مؤكدًا أن قوات «الحرس» كانت ملهمة في تطور التنظيم". وأشار قاسمي في المقابلة نفسها "إلى وثائق بحوزة الولايات المتحدة تؤكد علاقات «الحرس الثوري» و«القاعدة» وأنشطة قواته تحت «غطاء» الهلال الأحمر الإيراني في البوسنة". كما أن حسين الله كرم، من قادة الحرس الثوري والذي يقود حاليًا مجموعة "أنصار حزب الله" وهي من مجاميع الضغط المقربة من المرشد الإيراني علي خامنئي، أيد تصريحات زميله سعيد قاسمي. وفي نفس السياق كشف معاون السلطة القضائية الإيرانية محمد جواد لاريجاني، خلال مقابلة حصرية مع التلفزيون الإيراني في ٣٠ مايو ٢٠١٨م، أن "إيران سهَّلت مرور عناصر القاعدة، الذين نفذوا هجمات ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م، في نيويورك"، وفقاً لقناة "العربية". وكانت وثائق بن لادن أو ما تعارف على تسميتها بـ " أبوت آباد" التي حصلت عليها القوات الأميركية من مخبأ زعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن لدى مقتله عام ٢٠١١م، في باكستان، ونشرتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية" (CIA) في نوفمبر ٢٠١٧م، كشفت وجود علاقات تعاون بين طهران وتنظيم القاعدة على مدار سنوات، عملت عبره طهران على تمكين التنظيم الإرهابي من أجل خدمة مصالحها.

وخلال شهر رمضان عام ٢٠١٩م، كشف علي الفقعسي القاعدي السابق-مسؤول المجلس العسكري للتنظيم خلال لقاء في برنامج الليوان عن علاقة تنظيم القاعدة بإيران حيث قال "إن إيران كانت تسهل عمل تنظيم القاعدة؛ لاستنزاف أمريكا، مؤكدًا أن طهران تدعم الإرهاب بشكل مباشر، وطريقهم إلى أفغانستان من خلال إيران كان أسهل". ويضيف "أن سيف العدل -أحد زعماء القاعدة في إيران وقائد عمليات القاعدة – يدير العمليات الخارجية لـ«القاعدة» من إيران". وتجدر الإشارة أن سيف العدل عندما حدثت تفجيرات الرياض في عام ٢٠٠٣م، هو نفسه الذي أعطى إشارة التنفيذ، (وفق تسجيلات هاتفية موثقة) كما يؤكد ذلك عادل الجبير وزير الدولة للشؤون الخارجية في محاضرة ألقاها بمركز إيغمونت البحثي، التابع لوزارة الخارجية البلجيكية في بروكسل، في ٢٢ يوليو ٢٠١٦م. ويكمل الفقعسي أنه بعد سقوط طالبان، عاد مرة أخرى إلى أفغانستان بمساعدة إيرانية، وشارك

بن لادن هروبه الكبير، من قندهار إلى تورا بورا وباكستان، ثم عاد بعد ذلك إلى السعودية بتعليمات من خالد شيخ محمد، لتأسيس خلية والقيام بأي عمل إرهابي كبير وعمليات اختطاف.

وتقول كاثرين باور، المستشارة السابقة حول شؤون إيران في مكتب تمويل الإرهاب والجرائم المالية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، في تصريح لها في قناة العربية في ٢٢ مايو ٢٠١٧م، إن "علاقة إيران بالقاعدة نشأت قبل أحداث ١١ سبتمبر حيث كانت بمثابة المحطة لحركة تنقل عناصر القاعدة ونقل الأموال وتقديم التسهيلات للتنظيم بنقل المقاتلين والأموال من شمال آسيا إلى سوريا وإلى منطقة الخليج بهدف تسهيل أنشطة خلايا القاعدة". وأضافت أن إيران ما تزال متورطة "في تقديم تسهيلات لـ تنظيم القاعدة بانتقال عناصره من إيران إلى مناطق مختلفة، إضافة إلى استضافة عدد من قياداته في طهران". كل هذه التصريحات من القادة الإيرانيين والوثائق والتصريحات تدعم الشهادة التي أدلى بها وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في أبريل ٢٠١٩م، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، وأشار فيها إلى علاقات وثيقة ربطت طهران بتنظيم القاعدة.

الأمر الخامس، تحويل سفاراتها في العالم إلى بؤر للتجسس والإرهاب وحيك المؤامرات، ويذكر عادل الأسدي، القنصل الإيراني السابق في دبي أن دور السفارات الإيرانية في الخارج وخاصة في منطقة الخليج، هو دور استخباراتي أكثر من كونه دور دبلوماسي، فهي تعمل على استقطاب العملاء وتجنيدهم ثم تحويلهم إلى خلايا إرهابية ببلادهم. وكما يشير عادل الجبير وزير المملكة العربية السعودية للشؤون الخارجية "ان تفجيرات الخبر في عام ١٩٩٦م، ضد سكن القوات الأمريكية، كان ضابط مراقبة العملية هو الملحق العسكري الإيراني بالبحرين اللواء شريفي وصانع القنبلة كان ينتمي لحزب الله اللبناني، أما المتفجرات فكانت من وادي البقاع اللبناني وأن القادة الثلاثة الأساسيون للعملية هربوا وعاشوا في إيران منذ ذلك الوقت". كما أن التحقيقات في محاولة تفجير مؤتمر المعارضة الإيرانية في باريس، كشفت عن تورط دبلوماسي إيراني، وهو رجل المخابرات الإيراني أسد الله أسدي، الذي عمل في سفارة إيران بالنمسا منذ العام ٢٠١٤م، واعتقل في ألمانيا وتم تسليمه مع عملاء إيرانيين آخرين في فرنسا إلى السلطات البلجيكية، حيث يحاكم مع الآخرين ومنفذي الهجوم أمام القضاء البلجيكي.

وهناك سلسلة أخرى من الشواهد تثبت تحويل سفارات إيران في الخليج إلى أوكار للتجسس والتجنيد بداية من شبكة التجسس في الكويت الإيرانية التي تم الكشف عنها مطلع ٢٠١٠ م، وصدر الحكم في ٢٠١١م، والتي كانت تعمل بتسهيل من الملحق السياحي في السفارة الإيرانية في الكويت علي ظهراني، وهو بالأساس المسؤول الاستخباراتي للحرس الثوري الإيراني في الكويت ومنطقة الخليج. وكان علي ظهراني هو بنفسه يقوم بتجنيد أعضاء هذه الشبكات بالتعاون مع بعض الشركات التي تتغطى بأعمال السياحة في الكويت والخليج. والجدير بالذكر أن هذه الشبكة التي تمت محاكمتها في الكويت هي واحدة من أصل ٨ شبكات تجسسية في البلاد اثنتان منها كانتا مسلحتين تلقتا تدريباتهما في إيران وبعض دول الجوار. مرورًا بالشبكات التجسسية بالبحرين في ٢٠١١ و٢٠١٢م، التي تم القبض عليهم ومحاكمتهم وقد كانوا يعملون مع الحرس الثوري الإيراني بالتنسيق مع السفارة الإيرانية في البحرين، مرورًا بقضية التجسس الإيراني في الإمارات التي تم الكشف عنها مطلع عام ٢٠١١م، حيث قبض على سالم موسى فيروز خميس بتهمة التخابر مع إيران عبر ضابط استخبارات إيراني في القنصلية الإيرانية في الإمارات وإمدادها بمعلومات تتعلق بالقوات المسلحة الإماراتية وأماكن وجودها وتمركزها. وكان سالم موسى خميس يعمل بالتخابر منذ عام ٢٠٠٨م، مرورًا كذلك بشبكة التجسس في اليمن في عام ٢٠١٢م، حيث كشفت الحكومة اليمنية عن ست خلايا تجسس إيرانية مرتبطة بمركز قيادة ويشرف عليها ضابط سابق في الحرس الثوري الإيراني مسؤول على عمليات الخلايا في اليمن والقرن الإفريقي. وانتهاء بشبكة التجسس في السعودية التي قبض عليهم في عام ٢٠١٣م، وبلغ عددهم ٢٨ شخصًا. وتذكر التحقيقات نقلاً عن صحيفة "الشرق الأوسط"، أن "سفارة إيران في الرياض، وقنصليتها في جدة، والمندوبية الإيرانية في منظمة التعاون الإسلامي، شاركوا في عملية التجسس في السعودية. وغيرها من شبكات التجسس في الدول العربية والإسلامية والعالمية. وبالتالي فالبعثات الدبلوماسية الإيرانية في العالم تحولت من بعثات تعمل على تمثيلها والدفاع عن مصالحها وتسهيل شؤون مواطنيها المقيمين في الدول المضيفة الى بؤر للتجسس والإرهاب وحيك المؤامرات.

الأمر السادس، فرق الاغتيالات أو شبكة الاغتيالات الإيرانية، إيران خلال العقود الأربعة الماضية انتهجت سلسلة ممنهجة في عمليات الاغتيال التي ارتكبتها ضد السفراء والدبلوماسيين، وكذلك ضد الخصوم المعارضين السياسيين الإيرانيين. كان آخرها محاولة اغتيال السفير السعودي السابق لدى العراق، ثامر السبهان في ٢٠١٦م، وقبل ذلك في عام ٢٠١١م، تورطت في اغتيال الدبلوماسي السعودي حسن القحطاني في مدينة كراتشي وكذلك محاولة اغتيال وزير الدولة للشؤون الخارجية عادل الجبير، عندما كان سفيرًا للسعودية في واشنطن. وفي الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٠م، تورطت إيران كذلك في اغتيال ٤ دبلوماسيين سعوديين في تايلاند. وفي العام ١٩٨٥م، كانت محاولة إيران

التحقيقات مع شبكة التجسس عام ٢٠١٣: سفارة إيران في الرياض وقنصليتها في جدة ومندوبيتها في منظمة التعاون الإسلامي قواعد للتجسس

اغتيال أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، وغيرها من العمليات التي طالت الخصوم المعارضين السياسيين الإيرانيين في أوروبا. وقد كشف تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" في عام ٢٠١٣م، أكد فيه "أن أجهزة المخابرات الإيرانية لديها شبكة مكونة من عشرات آلاف من العناصر المخابراتية لتخطيط عمليات الاغتيالات حول العالم وقمع المعارضين داخل البلاد. وأن هذه الأجهزة السرية للمخابرات الإيرانية تستخدم أكبر وأشد العمليات التجسسيّة في أنحاء العالم من مخططات للاغتيالات والتفجيرات الإرهابية والحرب السايبرانية"، وكل ذلك في انتهاك فاضح وصريح للمعايير والأعراف الدولية التي تشدد على الحفاظ على حياة الدبلوماسيين والسفراء والبعثات والمقرات الدبلوماسية.

وبالتالي فالإرهاب يعتبر أحد أدوات السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك لأن إيران لم تتحول بعد من الثورة إلى الدولة وما زالت تتعامل بسلوك النظم الثورية والسلوك السياسي للدول الثورية لا يقوم على تحليل للمصالح السياسية ولغة التكاليف والمنفعة كالعلاقات الخارجية التقليدية، وإنما هدفه الأساس ينصب على ترسيخ شرعيته الداخلية وتحقيق طموحاته الثورية.

تآكل سياسة حافة الهاوية

يعتبر جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأميركية في عهد الرئيس أيزنهاور أول من استخدم هذا المصطلح "سياسة الحافة" في منتصف الخمسينات من القرن الماضي. وتعنى هذه السياسة في العلاقات الدولية تحقيق مكاسب معينة عن طريق تصعيد أزمة دولية ما ودفعها بدرجة خطيرة إلى حافة الحرب النووية، بهدف إجبار الطرف الآخر على الجلوس إلى مائدة التفاوض وتقديم أكبر قدر من التنازلات. إلا أن إيران انتهجت هذه السياسة "سياسة حافة الهاوية" وافتعال الأزمات الخارجية لترسيخ شرعيتها الداخلية. يذكر دكتور توماس ليندیمان؛ Thomas Lindeman أحد أهم منظري العلاقات الدولية بجامعة فرساي سان-كوينتين Univesité Versailles Saint-Quentin في كتابة «السياسة الدولية لكسب الاعتراف» (International Politics of Recognition)، أن أتباع إيران لسياسة حافة الهاوية (السياسة النووية والمساعدات الثورية) كان هدفها الأساس ينصب على ترسيخ شرعيتها الداخلية. وبالتالي يعتقد ليندیمان أن إيران استخدمت الخطاب الثوري والسياسة النووية لتكوين صورة إيجابية للذات حول إيران المعزولة والتي تسعى من خلاله إلى تعزيز الاستقرار (التماسك) الداخلي وإضفاء الشرعية على صانعي القرار الإيراني في الساحة الداخلية.

إلا أن هذه السياسة " سياسة حافة الهاوية " التي اتبعها النظام الإيراني خلال الأربعة العقود الماضية سواء التدخلات الثورية في الدول الأخرى أو السياسة النووية والتي انفقت عليها الحكومة مليارات الدولارات في محاولة منها إلى ترسيخ شرعيتها الداخلية وتعزيز الاستقرار (التماسك) الداخلي وزيادة نفوذها، بدأت تتآكل وتتقلص. فالاحتجاجات الشعبية في أنحاء مختلفة من إيران خلال العقد الماضي بدأت تتزايد، سواء الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في عام ٢٠٠٩م، بعد الانتخابات الرئاسية، والتي قمعها الأمن بشكل عنيف أو الاحتجاجات التي كانت في عام ٢٠١١م، والتي تسمى ثورة البازار، أو الاحتجاجات التي كانت ٢٠١٧م، والتي انطلقت شرارتها في مدينة مشهد شمال شرقي البلاد ثم امتدت إلى عدة مدن بما فيها العاصمة طهران، أو ما تشهده البلاد من احتجاجات منذ بداية ٢٠١٩م، دليل على أن صوت الشعب بدأ يعلو مطالب النظام بوقف التدخلات واستنزاف مليارات الدولارات في حروب أشعلت المنطقة. فالاحتجاجات الشعبية التي بدأت اقتصادية، احتجاجًا على ارتفاع الأسعار وعلى السياسات الاقتصادية لحكومة حسن روحاني، سريعًا ما تحولت إلى مظاهرات سياسية راديكالية تطالب بإسقاط النظام وترفع شعارات من مثل «الموت لروحاني»، و«الموت للديكتاتور»، و «لا غزة ولا لبنان»، و«فداك إيران». فالشعب الإيراني الذي انتخب روحاني كان موعود بعلاقات طبيعية مع العالم وتنمية حقيقية على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية إلا أن الحكومة فشلت في تلبية مطالب الشعب. ففي مقابل هذا الاستنزاف الكبير من المليارات على التسلح النووي والتدخلات في المنطقة، يعيش أكثر من ٤٠ مليون إيراني تحت خط الفقر، أي نصف عدد السكان البالغ عددهم ٨٠ مليونًا، بحسب رئيس لجنة "الخميني" الإغاثية الحكومية في إيران، برويز فتاح. وتشير إحصائية لمركز بحوث البرلمان الإيراني إلى أن ما بين ٤٥ و٦٠ في المائة من الشعب الإيراني يعيش تحت خط الفقر، فيما أشار عضو في اللجنة الاقتصادية في البرلمان الإيراني إلى أن هذه النسبة تقترب من حدود ٨٠ في المائة. كما يؤكد مساعد وزير العمل الإيراني على أن «نحو ٥ ملايين شخص في إيران يعانون من الفقر المدقع والجوع المفرط». أما نسبة البطالة في إيران

فقد وصلت إلى ١٢٪، بينما وصلت النسبة في بعض المدن مثل محافظتي كرمانشاه (الكردية) والأهواز (العربية) وبلوشستان إلى ٦٠٪ كما صرح بذلك وزير الداخلية الإيراني، عبد الرضا رحماني فضلي. أضف إلى ذلك فساد حكومي مستشري في كل مفاصل الدولة بسبب هيمنة أقلية حاكمة على مقدرات الدولة. فبحسب مؤسسة "بورغن" غير الحكومية والتي تعنى بمكافحة الفقر حول العالم، كشفت في إحصائية في سبتمبر ٢٠١٧م، أن نسبة ٥٪ فقط من إجمالي سكان البلاد تستحوذ على معظم مقدرات الدولة والمتركزة بيد المرشد وحاشيته وكبار المسؤولين وعوائلهم، في حين ٩٥٪ من الشعب يعيشون في الفقر. وبحسب بورغن تقدر ثروة المرشد بحوالي ٩٥ مليار دولار أمريكي أما بحسب المعلومات التي نشرتها السفارة الأمريكية في بغداد فإنها تقدر ثروة المرشد بـ ٢٠٠ مليار دولار.

هل يعقل أن هذا البلد الغني بثرواته حيث يصدر أكثر من ٤ ملايين و٥٠٠ ألف برميل من النفط يوميًا، يعيش شعبه في هذا البؤس وهذا الفقر وهذا التهميش بسبب نظام ثيوقراطي فاسد أدخل البلد في حروب بلا نهاية وأشعل المنطقة وأدخلها في فوضى، فلا تجد أي بلد يعاني من ويلات أو أزمات إلا وتجد يد لإيران بها في العراق في لبنان في سوريا في اليمن أقاصي الشرق والغرب. أصبحت إيران بشهادة العالم كله أكبر داعم وممول للإرهاب في العالم. ألا يحق لهذا الشعب أن يعيش حياة كريمة متطلع إلى علاقات طبيعية مع العالم ويكسب احترام المجتمع الدولي ويتمتع بتنمية حقيقية على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

واخيرًا هذه المؤشرات الثلاث (سياسة تصفير الصداقات وصناعة الأعداء، رعاية إيران للإرهاب في أنحاء العالم، تآكل سياسة حافة الهاوية) مجتمعه قد تزيد من احتمالية بداية النهاية لنظام ولاية الفقيه، إما بسبب الحصار الاقتصادي أو المواجهة من الخارج أو ربما يعاد سيناريو الاحتجاجات الشعبية في عام ٢٠٠٩ أو ما تسمى بالثورة الخضراء أو ثورة البازار في ٢٠١١، وربما هذه المرة يفقد النظام السيطرة على مفاصل الحراك الشعبي وقدرته على قمعها. لأن العالم أدرك أن الاحتواء والتنازل مع الأنظمة الثورية لم يكن الخيار المناسب وإنما المواجهة الكاملة حتى يخرج من صلب هذا النظام من يتخلى عن الفكر الثوري الشمولي ويجاوز مفاهيم الثورة إلى الإيمان بالفكرة الوطنية ومفهوم الدولة واحترام المواثيق الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول للوصول إلى مناخ سياسي صحي يساهم في أمن واستقرار المنطقة ويغير من واقعه الفوضوي.

* مدير إدارة الدراسات الاستراتيجية والأمنية ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ كاتب وباحث في العلاقات الدولية

ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بتأمين حرية الملاحة في المضيق

"هرمز" يخضع لنظام للملاحة في المضايق الدولية والملاحة فيه حرة لجميع السفن

استحكمت الجزاءات الأمريكية علي إيران في الآونة الأخيرة، بُعيد انسحاب الإدارة الأمريكية من خطة العمل الشاملة عام ٢٠١٥م، (الاتفاق النووي مع إيران)، وبتفاقم الأوضاع الاقتصادية في إيران، وجدت إيران ضالتها في تهديد العالم أجمع؛ في تكرار نذرها السابقة بإغلاق أهم شريان عالمي للبترول نظرًا لوقوعه في أغنى منطقة في العالم مُصدرة للبترول، فارتفعت وتيرة التصعيد في منطقة الخليج العربي، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية التهديد الإيراني الأخير مأخذ الجد، فحشدت بوارجها وطائراتها الحربية في مضيق هرمز، وعقدت اتفاقيات ثنائية مع عدد من دول مجلس التعاون الخليجي بغرض "إعادة انتشار" القوات الأمريكية في المياه الدولية والأقاليم البرية لهذه الدول.

د. أيمن سلامة

كانت الولايات المتحدة قد انسحبت من الاتفاق النووي الغربي مع إيران في مايو ٢٠١٨م، ثم صعدّت الولايات المتحدة من إجراءاتها الجزائية ضد طهران مما دفع الأخيرة لتكرار تهديداتها في ضوء التصعيد الأمريكي في مطلع مايو من العام الجاري. وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية الفريدة لمضيق هرمز مقارنة بباقي المضايق الدولية، وتزامنا مع التصعيد العسكري الخطير في الإقليم، ستتناول هذه الدراسة، ثلاث قضايا رئيسية:

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز.

ثانيًا: حرية الملاحة الدولية في مضيق هرمز.

ثالثًا: حقيقة التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز.

الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز

يُعد مضيق هرمز من الناحية القانونية من المضايق الدولية، حيث يربط بين خليج عمان والخليج العربي. الذي تسكن شواطئه من الشرق: إيران، ومن الغرب: السعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، والكويت، ومن الشمال العراق، ومن الجنوب عُمان. ويعد المضيق ممرًا طبيعيًا وحيويًا للتجارة الدولية، يصل بين بحرين ويشكل مياهًا إقليمية للدول المطلة عليه، وهى إيران وسلطنة عمان، حيث تمتلك كل منهما بحرًا إقليميًا محددًا باثني عشر ميلاً، ولكون مياه الخليج العربي تُعد بحرًا شبه مغلقًا، لذلك يشكل مضيق هرمز المنفذ الوحيد لعدد من دول الخليج العربية (العراق، الكويت، قطر، البحرين) التي تُعد أكثر ارتباطًا بالمضيق مقارنة بغيرها مثل إيران، وعُمان، والسعودية، والإمارات التي لها منافذ بحرية خارج مياه الخليج، ومن ثم فإن صلتها البحرية بالعالم الخارجي لا يمكن أن تقوم إلا عبر مياه مضيق هرمز، لذلك خُصِّص ممران (ذهابًا وإيابًا) للملاحة في المضيق وفقًا للخصائص الهيدروغرافية المحددة من قِبل "المنظمة الدولية للملاحة البحرية".

منذ اكتشاف النفط في منطقة الخليج وإلى الآن فإنه يمثل دورًا مهمًا في الحياة الاقتصادية لدول الخليج والعالم أجمع وبسبب هذه الأهمية، وبسبب هذه الأهمية التي يحظى بها النفط في العالم، باعتباره عصب الحياة الاقتصادية، فإن مضيق هرمز قد ازدادت أهميته معه، باعتبار أن أغلب إنتاج النفط يوجد في هذه المنطقة ويتم تصديره عبر المضيق ولهذا السبب، زادت أهمية المضيق، وزاد معه عدد وحجم ناقلات النفط التي تمر عبره.

إضافة إلى أهمية المضيق كمركز للتجارة العالمية والعالم الخارجي الأوروبي والشرقي، فإن أهمية هذا المضيق قد زادت في وقت لاحق من القرن العشرين. فقد ظهرت حقول النفط، وتم اكتشافها في دول منطقة الخليج العربي التي تزايد إنتاجها له، وقامت بتصديره إلى دول العالم، باعتبار أن منطقة الخليج العربي تعد من أكبر المنتجين للنفط في العالم، وكذلك فإن

نفط الخليج يحظى بأهمية كبيرة في الأسواق العالمية، والسبب يعود إلى أسعاره الرخيصة والإنتاج الوفير في المنطقة، وجودته، وكثافته العالية.

وقد دفعت الأزمات السياسية دول المنطقة إلى التخفيف من اعتمادها على هذا المضيق والاستعانة بمد خطوط أنابيب نفط إلا أن هذه المحاولات بقيت محدودة الأثر، خصوصًا بالنسبة إلى استيراد الخدمات والتكنولوجيا والأسلحة.

ونتيجة لما سبق بيانه، وطدت الدول الكبرى روابطها السياسية والتجارية، والعسكرية، مع دول المنطقة، ضمانًا لوصولها إلى حقول النفط، والإشراف على طرق إمداده انطلاقًا من مضيق هرمز الذي تعتبره جزءًا من أمنها الوطني باعتبار أن ضمان حرية الملاحة فيه مسألة دولية، بالغة الأهمية، لاسيما وأنه الطريق الأهم لإمدادات النفط العالمية.

ومن خلال التأثير الجيوستراتيجي لمضيق هرمز وأهميته لدول الخليج العربي بقي المضيق حلبة للصراع بين الدول الكبرى. وسوف يبقى هذا الاهتمام الدولي منصبًا على ضمان أمن وسلامة الملاحة الدولية في هذا المضيق، ومستمرًا ما دام هناك طلب دائم من دول العالم على نفط الخليج. وبدون أي تناقض ومقابل ذلك لن يكون هناك تضاؤل من طلب دول الخليج العربية للبضائع والأسلحة من الأسواق العالمية عبر هذا المضيق لكونه بوابة الخليج العربي، وقد يترجم هذا الاهتمام الدولي بتكثيف أكبر تواجد للدول الكبرى عسكريًا وسياسيًا وهو ما يشهده فعلا المضيق في الوقت الراهن.

ثانيًا: حرية الملاحة الدولية في مضيق هرمز

ينطبق على المضايق الدولية كمضيق هرمز ما ينطبق على البحار بشكل عام من مبدأ حرية الملاحة، ويستلزم الأمر، تحديد المقصود بالمضيق الدولي، وذلك من أجل بيان التعرف على حرية الملاحة في المضيق.

لقد عرَّفت محكمة العدل الدولية المضيق –في قضية كورفو Corfu– بأنه "ممر بين جزأين من الأرض يصل بين جزأين من البحر المفتوح ويستخدم في الملاحة الدولية"، وتأسيسًا على قضاء المحكمة فقد ترسخت عدة مبادئ قانونية خاصة بتعريف المضايق الدولية، أهمها: إهمال المعيار الكمي في المرور لتمييز المضايق الدولية، حيث لم تجعل "الملاحة" معيارًا للتمييز، وذلك يعني أن العبرة في "دولية المضيق" لا تكمن في عدد السفن أو الغواصات التي تمر في المضيق، أو الطائرات التي تحلق فوقه، وفي ذات الوقت فقد اعتمدت المحكمة المعيار الجغرافي الذي يقضي بأن يربط المضيق بين جزأين من بحار عالية، أو بحرين عاليين والمضايق، هي طرق مياه طبيعية تصل بين بحرين من البحار العامة، أو بين بحر داخلي وبحر من البحار العامة. غير أن هذه المساحات، وإن كانت جزءًا من البحار العامة؛

إيران أرسلت كتابًا رسميًا للأمم المتحدة في ٢١ أكتوبر ١٩٨٠م، تؤكد تعهدها بالحفاظ على مضيق هرمز مفتوحًا للملاحة الدولية

إلا أن وقوعها في إقليم دولة أو أكثر يجعل لها أحكامًا خاصة تميزها عن البحار العامة، وتختلف هذه الأحكام تبعًا لاتساع المضيق أو ضيقه، وتختلف أيضًا تبعًا لما إذا كان المضيق يقع بتمامه في إقليم دولة واحدة، أو يفصل بين إقليمي دولتين، كما أن أحكام المضايق تختلف تبعًا لما إذا كان المضيق يصل بين بحرين من البحار العامة، أو كان يصل بين بحر من البحار العامة وبحر داخلي.

ويمكن رد هذه الأحكام إلى مسألتين رئيستين: السيادة الإقليمية على المضيق، وحرية الملاحة الدولية فيه.

أولاً: السيادة الإقليمية على المضيق:

إذا كان اتساع المضيق لا يزيد على ستة أميال وكان يفصل بين أراضي دولة واحدة؛ فإنه يعتبر جزءًا من إقليم تلك الدولة، خاضعًا لسيادتها. أما إذا كان المضيق لا يزيد على ستة أميال وكان يفصل بين إقليمي دولتين؛ فإنه يعتبر جزءًا من إقليميهما، وتكون لكل من هاتين الدولتين السيادة الإقليمية على النصف المواجه لشاطئها، وإذا كان اتساع المضيق يزيد على ستة أميال؛ فإنه يأخذ حكم البحار العامة، ولا تكون للدولة أو الدول التي تطل أقاليمها عليه السيادة إلا على مسافة ثلاثة أميال، وهي مسافة المياه الإقليمية أو البحر الساحلي.

ثانيًا: حرية الملاحة الدولية في المضيق:

إذا كان المضيق موصلاً بين بحر داخلي وبحر من البحار العامة، وكان خاضعًا لسيادة دولة أو دولتين؛ فليس ثمة التزام على تلك الدول بالسماح للسفن التابعة للدول الأخرى بالمرور في المضيق، وذلك لأن المضيق إذا لم يكن موصلاً بين بحرين من البحار العامة؛ فإنه لا يعتبر طريقًا من طرق المواصلات الدولية، وهذا لا ينطبق على المركز القانوني للمضايق الدولية والتي من بينها مضيق هرمز موضوع الدراسة، ومن ثم لا تتطلب ضرورات الملاحة الدولية فتحه للسفن التابعة لكافة الدول، وعلى العكس من ذلك: إذا كان المضيق موصلاً بين بحرين من البحار العامة؛ فإنه يعتبر طريقًا من طرق المواصلات الدولية تتمتع جميع السفن بحرية الملاحة فيه، ولو كان خاضعًا لسيادة دولة أو أكثر. وبعبارة أخرى تلتزم الدول التي لها السيادة الإقليمية على أحد المضايق الموصلة بين بحرين من البحار العامة (الوضع الغالب) بالسماح للسفن الأجنبية بحرية المرور فيه. على أن هذا الالتزام لا ينفي حق الدولة صاحبة السيادة الإقليمية في فرض القواعد التي تتطلبها ضرورة المحافظة على المضيق وجعله صالحًا للملاحة، أو التي تقتضيها اعتبارات الأمن، وكذلك الترتيبات البوليسية والصحية المناسبة. ولأهمية المضايق الدولية؛ فقد نظم القانون الدولي المرور فيها من خلال نظامين مختلفين:

الأول: نظام المرور البريء

ويشمل الملاحة عبر البحر الإقليمي لغرض الاجتياز فقط دون دخول المياه الداخلية، وأن يكون المرور متواصلاً وسريعًا مع إمكان التوقف أو الرسو إذا كان هناك ما يستدعي ذلك، مثل القوة القاهرة، أو إصلاح عطب طارئ، ويكون المرور بريًا إذا كان لا يضر بسلامة الدولة الساحلية أو بأمنها، وقد أُلزِمَت كافة السفن التي تمارس حق المرور البريء أن تمتنع عن أي تهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سيادة الدولة الساحلية، وتلتزم الدولة الساحلية بعدم فرض شروط على السفن الأجنبية يكون أثرها العملي حرمان تلك السفن من حق المرور البريء أو تعطيل هذا الحق أو عرقلته بأي شكل من الأشكال عملاً بأحكام القانون الدولي.

حالات توقيف المرور البريء

إن طبيعة المرور البريء في المضايق الدولية يعد نتيجة لمزيج من مبدأين قانونيين: مبدأ الحرية، ومبدأ السيادة. والمبدأ الأخير يتمثل في أن الدولة المشاطئة للمضيق بإمكانها إصدار التشريعات اللازمة لتنظيم المرور عبر المضيق دونما مس أو إضرار بمبدأ المرور البريء؛ فلا يبقى للدولة المشاطئة للمضيق وحدها أن تصدر ما يحلو لها من التشريعات أو اللوائح لغاية تنظيم المرور، وقد أكدت على ذلك محكمة العدل الدولية في أول قضية تعرض على المحكمة في تاريخها وهي قضية البانيا ضد المملكة المتحدة عام ١٩٤٧، كما سنفصلها لاحقًا.

جلي أن، إيران لا تستطيع أن تتعسف في استخدام أي حق لدولة مشاطئة على مضيق هرمز، حين تستخدم حقوقها المشار إليها سابقا، وتعطل المرور لأية سفينة راغبة في المرور في مياه المضيق تحت أي زعم سياسي غير قانوني، فالدولة المشاطئة للمضيق الدولي حين تلجأ لمبرر "المنع المؤقت المقرون بالإذن" فإن ذلك المنع لا يمارس إلا بشكل مؤقت، ويتم رفعه بمجرد انتفاء علة وجودة، واخضاع السفينة أو السفن التي تم منعها مؤقتا

للمرور البريء مجددًا، بعد حصولها على إذن من الدولة التي مارست ذلك المنع المؤقت.

تمتع كافة السفن دون تمييز بممارسة حق المرور البريء:

رفضت محكمة العدل الدولية في القضية السابق الإشارة إليها، دفع ألبانيا بخروج السفن العسكرية للمملكة المتحدة من النطاق المشروع للمرور البريء في المضايق الدولية، وزعمت أن ذلك الحق يسري فقط على السفن المدنية أما السفن العسكرية فهي تخرج عن نطاق الإباحة، ولكن المحكمة في النهاية لم تقتنع بهذا الطرح لتقر بذلك مبدأ "شمولية المرور البريء" لكافة السفن دون تمييز، بدلا من مبدأ التخصيص الذي حاجت به ألبانيا. وبناء على ذلك، لا تستطيع إيران أن تدفع بذات الدفع الألباني الذي رُفض من الجهاز القضائي الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة، وتمنع حتى السفن والبارجات الحربية من المرور البريء غير المهدد لأمن وسلامة أية دولة مشاطئة لمضيق هرمز.

وليس صحيحًا أن حرية المرور البريء عبر المضايق الدولية أو البحار الإقليمية تخضع لاعتبارات أو تقييمات ذاتية تعسفية للدول، ولكن يخضع الأمر للاعتبارات القانونية الموضوعية غير التعسفية، وإلا تكون الدولة قد أثرت بلا سبب، وتجاوزت في ممارسة حقوقها الدولية المتمثلة في تأمين وحدتها الإقليمية وسلامتها واستقلالها، والأخطر في هذا التعسف هو العدوان على حقوق كافة الدول دون استثناء في ممارسة الحق الراسخ في العبور من، والوصول إلى المضايق العالمية التي تخدم المصالح المشتركة للبشرية.

الثاني: نظام المرور العابر

تعد قضية المرور عبر الأقاليم الهندية إثر النزاع الباكستاني -الهندي سنة ١٩١٢م، السابقة الأولى في الممارسات الدولية والتي تعرضت فيها محكمة العدل الدولية لمسألة نظام المرور العابر عبر أقاليم الدول، فضلا عن القضية المتعلقة بالطعن المتصل بولاية مجلس منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو). وغني عن البيان أن نظام المرور العابر لم يترسخ كقاعدة قانونية دولية إلا بعد اتفاقية "مونتيجو باي" لقانون البحار ١٩٨٢.

يُعد نظام المرور الحر (العابر) من الأنظمة التي استحدثتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م، ولم يكن من الأنظمة الملاحية المعروفة من قبل، والمرور العابر حق وليس رخصة، لذا لا تتوقف ممارسته على إرادة الدولة الساحلية، بل على العكس، يقع على تلك الدولة التزام بعدم عرقلته، وبالإعلان عن أي خطر يهدد الملاحة والطيران.

وتعنى ممارسة حرية الملاحة أو التحليق لغرض واحد: العبور المتواصل السريع في المضيق. وقد نصت المادة (٣٨) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢م، على أن: (تتمتع جميع السفن والطائرات في المضايق المشار إليها في المادة ٣٧ "المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة" بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يعاق. غير أن ذلك لا يمنع المرور لغرض الدخول إلى دولة شاطئية على الخليج أو مغادرتها أو العودة منها، مع مراعاة شروط الدخول إلى تلك الدولة"، إلا أنه لا يجب أخذ هذا المنع على إطلاقه لأنه يؤدى إلى عرقلة الملاحة الدولية وذلك مخالف لروح النصوص القانونية المتعلقة بذلك.

ويبقى من اختصاص الدول المشاطئة للمضايق تعيين ممرات بحرية للملاحة، وتقسيم حركة المرور إذا كان ذلك لازمًا لتعزيز سلامة السفن، وللدول المشاطئة أيضًا فتح ممرات بحرية وإحداث تقسيمات جديدة أو استبدالها بشرط أن تكون متطابقة مع الأنظمة الدولية المقبولة عمومًا، وعليها قبل بدء التنفيذ إحالة مقترحاتها على المنظمة الدولية المعنية بذلك لاعتمادها، وهذا ما نصت عليه المادة ٤١/ ٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢م.

ونظرا للتهديدات والاستفزازات الإيرانية المتواترة بين الفينة والفينة لحرية الملاحة العالمية في مضيق هرمز، سنتناول ماهية النظام القانوني لمضيق هرمز، ومسئولية إيران -الدولة المشاطئة للمضيق- عن تهديداتها المستمرة للملاحة الدولية عبر المضيق.

النظام القانوني المطبق على مضيق هرمز:

يخضع مضيق هرمز للنظام المقرر للملاحة في المضايق الدولية، كما سبق أن وضحنا، وهذه يعني أن الملاحة حرة في المضيق، ولجميع السفن والغواصات دون استثناء أو تمييز، عدا حالة الحرب، والسبب في ذلك يعود لاعتبارات قانونية موضوعية أهمها:

١- تعارف العالم أجمع منذ القدم على حرية الملاحة في مضيق هرمز، حيث كان ولازال المضيق مفرقًا لطرق للتجارة العالمية بين الشرق والغرب؛ ولذا فإن مصالح الدول المصدرة والمستوردة للنفط، سوف تتعرض للخطر لمجرد تعطيل الملاحة في المضيق.

٢- إن إيران وسلطنة عمان، حين قاما بإعلان منظمة الأمم المتحدة انضمامهما لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م، لم تزعم أي من الدولتين بأية حقوق حصرية تتعلق

بالسيطرة على المضيق التي من شأنها تعويق الملاحة الدولية في المضيق في الممر الملاحي المار بأي من المياه الإقليمية للدولتين اللتين يمر فيهما مضيق هرمز.

٣- إيران -ذاتها- كانت قد أرسلت كتابًا رسميًا لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٨٠م، تعيد فيه وزارة الخارجية الإيرانية تعهدها بالحفاظ على مضيق هرمز مفتوحًا للملاحة الدولية، وأنها لن تدخر أي جهد في سبيل تحقيق هذه الغاية.

٤- الاستخدام المستمر المتواتر للمضيق من جانب كافة الدول والسفن دون تمييز، يؤكد أن المادة ٣٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨١م، تعد قاعدة كاشفة للقانون الدولي العرفي الراسخ، والتي تكفل حرية الملاحة الدولية للمضايق الدولية كافة دون استثناء.

٥- المادة ٢٣٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تكفل حق الدول المضائقية (المطلة علي المضايق الدولية) في أن تنظم الملاحة الأجنبية في الجزء المار من المضيق في إقليمها البحري، لأجل الحد من التلوث البحري، والسيطرة عليه، وهنا لا تتعسف الدول المشار اليها في ذلك الحق، فتصدر تشريعات داخلية من شأنها تعطيل الملاحة في المضيق الدولي، وحظر المرور العابر في المضيق لسفن دولة معينة؛ فالسلطات التنظيمية للدولة المشاطئة للمضيق الدولي محددة حصرًا بشكل لا يُفسح لها المجال بالتضييق من حق المرور العابر، أو عرقلته بحجة تنظيم المرور أو مكافحة التلوث.

٦- الطبيعة الاستراتيجية الفريدة لمضيق هرمز، تجعله الأجدر بالحماية القانونية، وتحصنه من أية تهديدات خارقة تحيق خطرًا بالمضيق، فمن شأن ذلك تهديد الملاحة الدولية، فضلاً عن تهديد السلم والأمن الدوليين.

٧- يُعد مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية في العالم، ومما زاد من أهميته في العصر الحديث هو اكتشاف النفط في الدول المحيطة به، كما اكتسب أهميته من كونه عنق الزجاجة في مدخل الخليج العربي، وبحكم أنه يربط بين الخليج العربي وخليج عُمان.

ثالثًا: حقيقة التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز

ما فتئ المسؤولون الإيرانيون بين الفينة والفينة، وكلما ضاقت بهم السبل، أن يهددوا المجتمع الدولي بإغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية، ظنًا منهم أن إصدار هذه التصريحات المهددة، من شأنها أن يحقق لإيران أية مصلحة أو ميزة نوعية في صراعاتها الإقليمية والدولية التي لا تنقضي.

فقد هدد المسؤولون الإيرانيون بإغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية في عدة مناسبات. ومن هؤلاء، تدليلا: الرئيس الإيراني "هاشمي رفسنجاني" الذي هدد رسميًا بإغلاق المضيق أو ضربه إذا حتَّمت الظروف ذلك، مشيرًا إلى أن إيران ليست في حاجة إليه.

وعلى الرغم من الصعوبة النظرية والعملية في قدرة إيران على تعطيل الملاحة في مضيق هرمز، فضلاً عن إغلاقه لمدة طويلة؛ إلا أن هذا لا يلغي قدرتها في الوقت نفسه على تشكيل خطر حقيقي على إمدادات الطاقة عبر هذه المنطقة من العالم، خاصة في ظل التهديدات التي تجاوزت غلق المضيق إلى تهديد دول المنطقة المصدرة فيما لو حاولت تعويض صادرات النفط الإيرانية في الأسواق العالمية.

وتشير الخبرة التاريخية إلى أن تهديد إيران بإغلاق المضيق أصبح بمثابة تهديد تستعمله طهران في كل أزمة تواجهها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد لا تفكر إيران في إغلاقه من منطلق أنها تستفيد منه بدرجة كبيرة، أو تجنبًا للإشكاليات القانونية المرتبطة بهذا الإغلاق، ولكن يمكنها أن تعيق حركة المرور في المضيق، من خلال المبالغة في الإجراءات الرقابية والتفتيش للناقلات النفطية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدى إلى اختناق الحركة ويعطل تدفق النفط.

ومن ناحية أخرى يكاد يُجمع المراقبون للشأن الإيراني على أمرين: الأول: هو قدرة إيران العسكرية على تنفيذ تهديداتها بالإغلاق من خلال الألغام البحرية والقوارب السريعة والغواصات والصواريخ المضادة للسفن. الثاني: هو قدرة القوات العسكرية الأمريكية -منفردة أو مع حلفائها- على التصدي للمغامرة الإيرانية -إن حدثت- وإعادة فتح المضيق، وقد تستغرق هذه العملية العسكرية الضخمة أيامًا أو أسابيع، أو تمتد شهورًا، ويُعد تطهير الألغام البحرية التي ربما تزرعها إيران في المضيق العامل الحاسم في إطالة أمد العملية الأمريكية المضادة للتهورات الإيرانية بإغلاق المضيق.

وختاما،،،

نرى ضرورة أن يضطلع المجتمع الدولي بمسئولياته القانونية بخصوص تأمين حرية الملاحة الدولية في مضيق هرمز لمجابهة التهديدات الإيرانية غير المسؤولة التي تهدد ليس فقط حرية الملاحة الدولية في أحد أهم المضايق الدولية في العالم، بل فضلا عن ذلك السلم والأمن الدوليين والرفاهية الاقتصادية، والخير العام المشترك للإنسانية، والتي يكفل صيانتها والحفاظ عليها مبادئ القانون الدولي العام، والقانون الدولي للبحار، وقواعد المسؤولية الدولية.

* أستاذ القانوني الدولي العام - جمهورية مصر العربية

النخب الفلسطينية تنفذ "الصفقة" بالرفض دون استراتيجية والانقسام

قراءة فلسطينية من الداخل في صفقة القرن: السياق التاريخي وفرص النجاح

منذ حملته الانتخابية أشار الرئيس الأمريكي ترامب إلى تصوره للصراع العربي الإسرائيلي ثم توالت التصريحات المصحوبة بالممارسات حول صفقة القرن أو التصور الأمريكي للتسوية دون أن يتم طرح الصفقة رسميًا، ولكن الإدارة الأمريكية ومعها إسرائيل سربا عن قصد بعض مكوناتها حتى يستشفا ردود الأفعال من كل الأطراف. وكما سنبين فإن الصفقة ستؤَسس على الأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل وعلى حالة الانقسام الفلسطيني مع استغلال تردي الأوضاع الاقتصادية في مناطق السلطة وخصوصًا في قطاع غزة، وفي اعتقادنا أن حالة الانقسام الفلسطيني شجعت واشنطن كثيرًا على طرح صفقة القرن بحيث يكون الانقسام ركنًا أساسيًا فيها وتكون حركة حماس جزءًا من تسوية صفقة القرن.

د. إبراهيم أبراش

يمكننا في هذا السياق الربط ما بين ورشة المنامة ومؤتمر واشنطن يوم الثالث عشر من مارس ٢٠١٨م، لبحث الوضع الإنساني في قطاع غزة، وحول هذا المؤتمر قال غرينبلات في مقالة له في صحيفة واشنطن بوست قُبيل المؤتمر: (إن المؤتمر يهدف إلى إيجاد حلول حقيقية لمشاكل غزة من خلال جلسة عصف ذهني من قبل خبراء... وإن المؤتمر سيركز على الأفكار حول كيفية تطوير اقتصاد القطاع وتحسين ظروف الحياة فيه... وإن المؤتمر يُعقد ردًا على تنامي الأزمة الإنسانية في غزة)!!!

السلام الأمريكي من مدريد إلى المنامة

تتفنن إدارة ترامب مثلها مثل الإدارات الأمريكية السابقة في طرح مشاريع وتصورات للقضية الفلسطينية وللشرق الأوسط بشكل عام وتحت مسميات مختلفة، وكلها مشاريع صعبة التنفيذ عمليًا، أو أن ما هو مُعلن عنها رسميًا من أهداف – قد يكون غير ما تُضمر الإدارة الأمريكية ومتعارض مع ممارساتها وممارسات إسرائيل على الأرض.

وهكذا من مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١م، إلى أوسلو ١٩٩٣م، وخطة خارطة الطريق ٢٠٠٣م، إلى الشرق الأوسط الكبير ٢٠٠٤م، وبعده الشرق الأوسط الجديد والفوضى الخلاقة ٢٠٠٦م، وأخيرًا ما تسمى صفقة القرن والتي آلت لمشروع السلام الاقتصادي كما تم الإعلان عنه في ورشة المنامة-البحرين يومي الخامس والعشرين والسادس والعشرين من يونيو الماضي. طوال عقود من التعامل مع والمراهنة على هذه المشاريع للتوصل لحل سياسي أمريكي منصف للفلسطينيين والعرب للصراع في الشرق الأوسط كان مآل المراهنين مثلهم مثل مآل مَن يجري وراء السراب.

هذه الصيرورة التي آلت إليها هذه المشاريع ليس سببها أن العرب لا يريدون الاستقرار والديمقراطية أو أن الفلسطينيين لا يريدون الحل السلمي العادل، بل لأن واشنطن وتل أبيب لا تريدان لا استقرارًا ولا سلامًا.

كثيرون تحدثوا وما زالوا يتحدثون عن فشل السياسة الأمريكية ومشاريعها في الشرق الأوسط ، وفي ظني أن واشنطن لم تفشل بل أنجزت كثيرًا من أهدافها في المنطقة، وواقع الحال اليوم مقارنة بواقع إسرائيل والمصالح الأمريكية يؤكد ذلك، فإسرائيل تعيش عصرها الذهبي منذ تأسيسها ١٩٤٧م، حيث لا توجد مصادر تهديد حقيقي لها تأتيها عبر حدودها -ما كانت تسمى دول الطوق- والنظام السياسي الفلسطيني، الآن وفي ظل الانقسام ومع نفس النخب السياسية الحاكمة، أبعد ما يكون عن تشكيل تهديد حقيقي لإسرائيل، كما أن الأهداف الاستراتيجية الأمريكية كما تم تحديدها منذ الحرب الباردة تتحقق اليوم

سواء ما يتعلق بالتحكم الأمريكي ببلقنة المنطقة وتفتيتها، أو ضمان التفوق الاستراتيجي والعسكري لإسرائيل في المنطقة.

ما فشل هو المراهنة الفلسطينية على هذه المشاريع وفشل المراهنة على حسن النية بالإدارة الأمريكية كوسيط نزيه في التسوية مع إسرائيل أو كحليف مُخلص، إدارة ترامب غير معنية بالسلام لا في فلسطين ولا في أية منطقة في العالم بل إن ما ترومه هو إدارة الصراعات لتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الاستراتيجية، ما دامت الصراعات والحروب خارج أراضيها ونفقاتها تأتي من أموال الدول المتصارعة نفسها، كما أن هذه الحروب تمنح الجيش الأمريكي فرصة و ساحة تدريب حقيقية واختبار أسلحته المتطورة، بالإضافة إلى تحسين مواقعها الجيوستراتيجية في مواجهة منافسيها وخصومها الكبار كروسيا والصين وأوروبا.

مشروع التسوية الجديد والمسمى صفقة القرن لا يخرج عن سابقيه من حيث استراتيجية إدارة الصراع وإعادة الأطراف، وخصوصًا الفلسطينيين والإسرائيليين، إلى طاولة المفاوضات، والمهم صمود الفلسطينيين وعدم خضوعهم للابتزاز، فواشنطن ومن جمَّعَتهم في مؤتمر البحرين يملكون الكثير، لكنهم لا يملكون الحق في التصرف بمصير الشعب الفلسطيني، فالقرار عند الفلسطينيين وخصوصًا عند الجهة الممثلة لهم رسميًا ودوليًا منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، فهذا الأخير يقع عليه الرهان والمسؤولية أيضًا بمضامينها السلبية والإيجابية في هذا الوقت الصعب.

الصفقة ليست مشروعًا للسلام

يمكن أن توصف صفقة القرن بأي مسمى إلا أن تكون مشروع سلام وتسوية سياسية. لو كانت صفقة القرن وورشة المنامة تؤسسان للسلام والتسوية السياسية لكان الفلسطينيون أول من أيد وشارك لأنهم دعاة سلام وراغبون بحل سلمي منصف وعادل بالرغم من تجربتهم المريرة مع مشاريع التسوية السابقة.

فكيف يمكن أن تؤسس واشنطن من خلال صفقة القرن مشروع سلام يضع حدًا للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي فيما هي تتجاهل أحد طرفي الصراع الفلسطينيون-؟ وكيف تكون الصفقة مشروع سلام فيما هي تنحاز لطرف على حساب طرف آخر بل وتتنكر لوجوده القومي والسياسي؟ وكيف يمكن لورشة المنامة أن تؤسس للازدهار والسلام وفي نفس الوقت تتجاهل الشرعية الدولية وقراراتها، وتقاطعها الأمم المتحدة وغالبية دول العالم ومنها روسيا والصين وغالبية دول أوروبا؟

الموقف الفلسطيني الرافض للمشاركة في ورشة المنامة وصفقة القرن لا يعني أنهم يرفضون السلام أو يعارضون التسوية السياسية للصراع، فهم لم يتركوا فرصة إلا وعبروا عن رغبتهم بالسلام وسلوكهم خلال ربع قرن من المفاوضات ومن ممارستهم للسلطة تؤكد حرصهم على السلام العادل والتسوية السياسية المنصِفة والقائمة على قرارات الشرعية الدولية. إسرائيل وبدعم أمريكي هي التي أفشلت كل مشاريع التسوية السياسية كما تجاهلت كل قرارات الشرعية الدولية بهذا الخصوص، والرفض الفلسطيني لصفقة القرن وورشة المنامة ليس رفضًا للسلام بل لأنهم لا يرون في صفقة القرن مشروع سلام أو تسوية سياسية منصفة بل مشروع حرب وفوضى وتصفية لقضيتهم.

تصريحات جاريد كوشنر وجيسون غرينبلات بأن الصفقة لا تتضمن حل الدولتين وتعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ولا تعترف بحق العودة، بالإضافة إلى شعار مؤتمر المنامة (الازدهار الاقتصادي مقابل السلام) الذي حل محل (الأرض مقابل السلام)، يشير إلى أن الصفقة تتعارض مع السلام بل إنها تؤسس لحالة فوضى وحرب في المنطقة كلها بل هي امتداد لسياسة (الفوضى الخلاقة) وفوضى الربيع العربي.

لا محاجة أن الموقف والحال الفلسطيني اليوم أكثر صعوبة وضعفًا مما كان عليه الأمر عند طرح مشاريع التسوية السابقة، فالمشاريع السابقة وخصوصًا المتمثلة في مؤتمري مدريد وأسلو كانت تُلمِح ولو ضمنيا بإمكانية قيام دولة فلسطينية وتطبيق قرارات الشرعية الدولية حول الصراع، أو على الأقل تعطي أملاً بذلك، إلا أن صفقة القرن ومن خلال ما يتم تسريبه عنها ومن خلال المواقف والإجراءات الفعلية على الأرض، من طرف الإدارة الأمريكية صاحبة الصفقة ومن طرف إسرائيل، فإنها تبدد الأمل الفلسطيني في الدولة وفي الحرية والاستقلال كما أنها مشروع تسوية أسوأ بكثير من صفقة أوسلو، ومن هنا كان الإجماع الفلسطيني على رفض الصفقة ورفض المشاركة في ورشة المنامة بالرغم من تهديدات غرينبلات بأن الفلسطينيين سيخسرون كثيرًا إن لم يشاركوا في الورشة.

إن القبول بصفقة القرن معناه الاعتراف بفشل ونهاية المشروع الوطني الذي قدم في سبيله الفلسطينيون ومعهم الآلاف من أحرار العالم مئات آلاف الشهداء والجرحى والأسرى والمعاناة

المشروع الجديد يثير ضجيجًا وتخوفات لارتباطه بشخص الرئيس الأمريكي ترامب المثير للجدل والذي يهوى الإثارة الإعلامية

في المنافي، ليس هذا فحسب بل أيضًا تجاهل وإلغاء كل قرارات الشرعية الدولية التي ناضل الفلسطينيون طوال عقود لينتزعوا من المنتظم الدولي من خلالها اعترافًا بعدالة قضيتهم وحقهم بالحرية وحق تقرير المصير وبدولة مستقلة.

واشنطن تعلم أن صفقة القرن لن تنهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لأنه لا يمكن لأية قوة في الأرض أن تنهي قضية شعب متواجد على أرضه لأكثر من أربعة آلاف سنة وتعترف به وبحقه بدولة مستقلة غالبية دول العالم. كما أن غالبية دول العالم لا تعترف بصفقة القرن أو تتعامل معها وأعلنت مسبقًا أنها لن تشارك في ورشة البحرين، ولأنه لا سلام أو تسوية سياسية بدون مشاركة الشعب الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية.

الصمود الفلسطيني على المحك

مشروع التسوية الأمريكي الجديد والمُسمى صفقة القرن ينبني على اعتقاد أن كل المقاومات السابقة لإسرائيل وللتسوية الأمريكية قد انهارت وأن الفلسطينيين لم يعودوا قادرين على الصمود، وهو اعتقاد سيكتشف الأمريكيون أنه في غير محله، ومؤتمر المنامة بكل إغراءاته الاقتصادية لن يحقق ما فشلت فيه إسرائيل بالإرهاب والسلاح.

مشروع التسوية الجديد يثير ضجيجًا أكبر وتخوفات أكثر من كل مشاريع التسوية الأمريكية السابقة ليس لأن الفلسطينيين باتوا جاهزين للخضوع والتسليم بالأمر الواقع بل لأسباب أخرى، منها ارتباطه بشخص الرئيس الأمريكي ترامب المثير بذاته للجدل والذي يهوى الضجيج والإثارة الإعلامية، ولأن كثيرًا من بنود الصفقة تم تنفيذه بالفعل على أرض الواقع وورشة البحرين كاشفة للصفقة وليس مؤسسة لها، هذه عوامل موجودة وتؤخَذ بعين الاعتبار ولا شك، الفلسطينيون اليوم وبالرغم من أن وضعهم الداخلي هو الأكثر ضعفًا من أية مرحلة سابقة إلا أنهم لن يتنازلوا أو يتخلوا عن حقوقهم المشروعة، نقطة الضعف الآن في القضية الفلسطينية.

بالرغم من كون الحالة الفلسطينية منقسمة وضعيفة إلا أن تعاطيها الإيجابي المُعلن مع الصفقة غير وارد حيث الجميع رسميًا وشعبيًا يرفضها، إلا أن الخشية تتأتى من التعاطي السلبي بمعنى الرفض العلني دون استراتيجية أو موقف موحَد لكيفية مواجهتها وتعطيلها، أيضًا الصفقة لن تنجح إن كان هدفها حل الصراع لأن الحل يحتاج لموافقة الشعب الفلسطيني، ولكنها قد تحقق درجة من التقدم إن كان هدفها إعادة تدوير فكر ونهج المفاوضات لإدارة الصراع وكسب الوقت وخصوصًا أن الصفقة مشفوعة بإغراءات مالية قد تبدو مغرية في ظل الوضع الاقتصادي السيئ الذي تم افتعاله بداية في غزة ثم في الضفة الغربية.

وفي هذا السياق، فإذا كان حصار غزة وما نتج عنه من فقر وجوع وبطالة وحصار مالي للسلطة في رام الله من خلال منع أموال المقاصة وقطع واشنطن مساعداتها للسلطة وتردد العرب في تفعيل شبكة الأمان المالي، إذا كانت هذه الإجراءات شجعت ترامب على طرح صفقة القرن وخصوصًا في شقها الاقتصادي، فإن الرقم الصعب الفلسطيني يتمثل في ثبات صمود الفلسطينيين أمام الإغراء الاقتصادي تحت ضغط حاجة الشعب وضغط دول عربية ذات شأن.

لا نشكك بموقف القيادة الفلسطينية وكل القوى الوطنية، ولكن، أي أموال ترِد الآن للسلطتين -مثلا مبلغ ٤٨٠ مليون دولار التي وعدت قطر بتقديمها للسلطتين- قد تكون دفعة على الحساب من عشرات المليارات المخصصة لصفقة القرن في شقها الاقتصادي، الأمر الذي يضع على المحك ثبات مواقف السلطتين في غزة والضفة في رفضهما الصفقة وخصوصًا في شقها الاقتصادي!!.

إفشال صفقة القرن

ليس صحيحًا أن السبب الرئيسي في توجه إدارة ترامب لتأجيل طرح الصفقة يعود فقط لأزمة الانتخابات الإسرائيلية وعدم قدرة نتنياهو على تشكيل حكومة، بل السبب الأهم هو الرفض الفلسطيني الرسمي والشعبي للصفقة وعدم تجاوب غالبية دول العالم معها.

ما تسمى صفقة القرن ليست محل إجماع كل أركان الإدارة الأمريكية وهي مرتبطة أكثر بشخص الرئيس ترامب المثيرة مواقفه للجدل، لذا فالعقلاء في الإدارة الأمريكية يعلمون جيدًا صعوبة بل استحالة إنهاء الصراع في الشرق الأوسط وخصوصًا الفلسطيني الإسرائيلي دون موافقة الفلسطينيين، والفلسطينيون حتى الآن ثابتون على موقفهم الرافض.

لا شك أن الانقسام الفلسطيني والعربي وكذا الممارسات الإسرائيلية على الأرض فيما يتعلق بالقدس والاستيطان كلها أمور قد توحي ظاهريًا بإمكانية البناء عليها لتصفية القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع التاريخي السياسي والديني في الشرق الأوسط، إلا أن الأمور أكثر تعقيدًا وعمقًا. قد تستطيع إدارة ترامب أن تغيِّر بعض الشيء من طبيعة الصراع وتفكيك وإعادة تموضع بعض أطرافه، ولكنها لا تستطيع إنهاء القضية الفلسطينية أو تجاوز الأمم المتحدة وقراراتها أو إنهاء حالة العداء بين المسلمين والعرب من جانب واليهود وإسرائيل كمشروع استعماري صهيوني من جانب آخر.

إن كانت فرصة نجاح صفقة القرن في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي شبه منعدمة، فما الذي يسعى له ترامب من الترويج

لصفقة القرن وما تثيره من ضجيج؟ وما الذي سعى له من وراء عقد ورشة البحرين، ومن المعروف أنه لا يوجد مؤتمر أو لقاء سياسي وخصوصًا إن كان بتوجيه ورعاية دولة كبرى إلا وله أهداف مُعلنة أو خفية، بغض النظر عن شرعية أو عدم شرعية هذه الأهداف؟

في عالم السياسة وفي علم إدارة الصراعات والنزاعات الدولية نميز ما بين إنهاء الصراع وحل الصراع، وواشنطن من خلال مساعيها تُدرك أنها لن تخسر شيئًا من طرح مشروعها المسمى صفقة القرن، فإن نجحت جهودها في حل الصراع أو تفكيكه وتغيير طبيعته فهذا إنجاز مهم لها، وإن لم تتمكن من حله، وهذا مؤكد، فعلى الأقل تأمل أن تُعيد سيطرتها على إدارة الصراع بما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها وخصوصًا إسرائيل، ومقياس النجاح والفشل في الحالتين ليس رهنا بالإدارة والإرادة الأمريكية والإسرائيلية فقط ،بل بردود فعل الفلسطينيين والعرب، واستمرار تصديهم للسياسة الأمريكية.

إذا، فإن كل ما يجري مجرد محاولات ومراهنات أمريكية لتحقيق كل أو بعض الأهداف التالية:

١- قطع الطريق على أي طرف آخر أن يطرح مشاريع تسوية أو ينافس واشنطن في تفردها بإدارة الصراع.

٢- سحب البساط من تحت أقدام الأمم المتحدة وقراراتها ومنظماتها ومحكمة الجنايات الدولية، والأمم المتحدة اليوم هي محل رهان القيادة الفلسطينية، وبهذا تسعى واشنطن لإلغاء البُعد الدولي للقضية الفلسطينية.

٣- كسب الوقت من خلال محاولة إعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى جولة جديدة من المفاوضات العبثية، وذلك بهدف تمكين إسرائيل من استكمال مخططاتها للسيطرة وضم كامل الضفة الغربية والقدس.

٤- تفريغ القضية الفلسطينية من كينونتها كقضية تحرر وطني من الاستعمار وتحويلها لقضية إنسانية واقتصادية، وهذا يُعيدنا إلى ما قبل انطلاق الثورة الفلسطينية والمشروع الوطني التحرري منتصف الستينيات.

٥- ابتزاز منظمة التحرير وإحراجها، فإما أن حضور مؤتمر البحرين مما يعني موافقتها على الصفقة ليس فقط في شقها الاقتصادي بل والسياسي، أو تستمر في موقفها الرافض مما قد يدفع أطرافًا أخرى للحلول محلها، وقد يتم اتهامها بأنها غير معنية بتحسين الأوضاع الاقتصادية لشعبها.

٦- ضرب وحدانية تمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين، من خلال فتح قناتي اتصال ومفاوضات إحداها مع المنظمة والسلطة والأخرى مع حركة حماس، حتى الأموال التي يتم تقديمها من قطر وغيرها وتلك التي يُوعَد بها الفلسطينيون من خلال الصفقة لا تذهب لعنوان فلسطيني واحد بل تُقسم ما بين سلطة غزة وسلطة الضفة.

٧- تعزيز حالة الفصل بين ما يُفترض أنها أراضي الدولة الفلسطينية الموعودة من خلال فصل غزة عن الضفة وخلق فتنة داخلية.

٨- إنهاء المقاومة المسلحة من خلال الحفاظ على الهدنة الأخيرة بين فصائل المقاومة في قطاع غزة وإسرائيل والتي تمت برعاية شبه دولية وبإغراءات مالية، وواشنطن ليست بعيدة عن الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، وليس عبثًا أيضًا أن الهدنة تمت قبيل ورشة المنامة.

٩- فك الارتباط ما بين فلسطين والعالم العربي من تجاوز المبادرة العربية للسلام.

١٠- تغيير طبيعة الصراع باصطناع أعداء غير إسرائيل.

هذا المشروع كسابقيه لن يحقق السلام أو ينهي الصراع، وما زال يحدونا الأمل بأن تتدارك القوى السياسية الفلسطينية الأمر وتتخذ موقفًا موحدًا في مواجهة ما هو قادم، وألا تضعف بعض الأطراف للتساوق مع الصفقة بصيغة أو أخرى تحت ضغط الحاجة أو الإغراء المالي أو التخوف من تداعيات الرفض على وجود السلطة سواء سلطة غزة أو السلطة الفلسطينية.

الرفض ليس دومًا موقفًا وطنيًا أو بطوليًا

من موروثات الثقافة السياسية العربية وإلى وقت قريب أن موقف الرفض، بكل أشكال حمولته الأيديولوجية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، يتضمن حكم قيمة إيجابي يصنف صاحبه كرجل المبدأ والمدافع عن الشعب وقضاياه، إلا أنه ثَبُت بالممارسة أن خطاب الرفض لا يعبر عن موقف وطني أو بطولي إن لم يكن مصحوبا بإستراتيجية وطنية لمواجهة ما يتم رفضه، وهذا ينطبق على الذين يرفضون صفقة القرن قولا وينفذونها سلوكًا.

يبدو أن كثيرًا من الأحزاب الفلسطينية التي تعلن رفضها لصفقة القرن تمارس عمليًا ما يساعد على تنفيذها، وبالتالي يصبح خطاب الرفض أداة تضليل لتمرير صفقة القرن ما دام الرفض غير مصحوب بما يَعيق التنفيذ الفعلي للصفقة

الفلسطينيون يرون أن إدارة ترامب غير معنية بالسلام لا في فلسطين ولا في العالم بل تدير الصراعات لتحقيق مصالحها الاستراتيجية

الفلسطينيون لا يرون في صفقة القرن مشروع سلام أو تسوية سياسية منصفة بل مشروع حرب وفوضى وتصفية لقضيتهم

وهو جار منذ سنوات، بل يمكن القول إن كلا من السلطة الفلسطينية وحركة حماس ساعدتا، بوعي أو بدون وعي، في التأسيس للصفقة.

النخب السياسية من خلال مواقفها المتوقفة عند تخوم الرفض اللفظي لصفقة القرن دون أن تُجهد نفسها بإبداع طرق ووسائل خلاقة لمواجهتها تتحول إلى شاهد زور وتُعيد إنتاج الفشل، معتقدة أن التمترس وراء خطاب الرفض سيمنحها شهادة بالوطنية وسيبرئها من المسؤولية .

هذه المواقف والسلوكيات البائسة للنخب الفلسطينية ليس سببها أن الطريق مغلقة وليس بالإمكان أبدع مما كان كما تُرَوِج وتبرر موقفها ونهجها، بل لأنها تعلم بأن أي نهج وطني حقيقي سيفتح المجال للمراجعة والمحاسبة وإعادة النظر في شبكة المصالح الشخصية والحزبية التي تراكمت طوال سنوات من وجودها في السلطة، وهذا قد يهدد وجودها في السلطة سواء في الضفة أو غزة.

استمرار النخب السياسية في الحديث عن التمسك بالثوابت وعدم التنازل عنها وتأكيدها على رفض صفقة القرن، لا يُسقط المسؤولية عنها ويجب عدم السماح لهذه النخب بإدعاء البطولة لمجرد أنها تقول بتمسكها بالثوابت وعدم التنازل وتزعم رفض الصفقة، فالشعب لم ينتخبها أو يقبل بتسيدها عليه لأنها تقول بالتمسك بالثوابت وبالحقوق الوطنية أو ترفع شعار المقاومة والرفض، بل لاستعادة هذه الحقوق، وفي هذا السياق يمكن فهم لماذا واشنطن وتل أبيب استبقتا الأمر وفرضتا الهدنة مع فصائل المقاومة في قطاع غزة قبل طرح صفقة القرن.

نعلم أن البعض سيقول ليس هذا وقت إثارة المشاكل الداخلية وأن المطالبة بالتغيير الآن قد يُضعف القيادة الفلسطينية أو يشكك بها ويشكك بالمقاومة وفصائلها كما سيُبعِد الأنظار عن المخاطر التي تهدد القدس ومجمل القضية، وبالتالي المطلوب الآن من وجهة نظر هؤلاء أن يتوحد الفلسطينيون لمواجهة صفقة القرن، وهذا كلام صحيح وطنيًا ويندرج في سياق ما يجب أن يكون.

ولكن، لسنوات والشعب صابر وصامت على الوضع الداخلي حتى لا تنزلق الأمور لفتنة داخلية توظفها إسرائيل، كما أنه دائمًا يجد أعذارًا للسلطتين أو يقنع نفسه بهذه الأعذار لكن دعونا نتساءل بصدق: هل النخب السياسية الراهنة مؤهلة لإحداث اختراق، سواء في مجال التسوية السياسية وخصوصًا بعد أن صرح الرئيس أبو مازن قبل أيام في اجتماع وزراء الخارجية العرب ٢١ أبريل الماضي أن إسرائيل لم تلتزم بأي اتفاق سلام وأن نتنياهو لا يريد السلام مع الفلسطينيين؟ أو اختراق في مجال المقاومة وقد وقّعت فصائل المقاومة في غزة هدنة طويلة المدى مع إسرائيل؟ أو اختراق في مجال المصالحة الوطنية وقد استمرت حوارات المصالحة كحوار الطرشان طوال عقد من الزمن؟

أيضًا كيف تتوحد هذه القوى دون أن تبدأ عملية تغيير ومراجعة داخلها كخطوة أولى، مثلا أن تُعيد منظمة التحرير ترتيب وضعها الداخلي حتى بدون ممن هم خارجها من الفصائل، وتعمل على تنفيذ قرارات المجلس المركزي بشأن إعادة النظر بالاعتراف بإسرائيل وبالتنسيق الأمني، أيضًا أن تعيد حركة حماس حساباتها في المراهنة على الإخوان المسلمين والدعم الخارجي وبمخططها لصناعة دولة غزة، ومراهنتها على استمرارية الدور الوظيفي المسنود لها إلى ما لا نهاية. ومن جهة أخرى، هل توحيد حالات مأزومة داخليًا ومتعادية مع بعضها البعض سيُنتج حالة وطنية قادرة على مواجهة تحديات المرحلة؟

الخاتمة

إن استمر حال النظام السياسي الفلسطيني على ما هو عليه من انقسام وتشرذم، وحتى تحافظ النخب الحاكمة على وجودها في المشهد السياسي، وحتى لا تخسر مصالحها... لا نستبعد في هذه الحالة أن تجد بعض المكونات السياسية تبريرا لقبولها لأية تسوية جديدة سواء كانت صفقة القرن أو غيرها دون شروط، تحت ذريعة منح فرصة جديدة للسلام أو محاولة تَجَنُّب ما هو أسوء! أو تحت عنوان التكتيك والمناورة.

إن ما نخشاه في هذا السياق أن يحدث تواطؤ ضمني بحيث تستمر واشنطن في تأجيل صفقة القرن-مع استمرار تنفيذ الصفقة على أرض الواقع كما هو جاري، في المقابل تستمر النخب السياسية الفلسطينية في إعلان رفضها لصفقة القرن أو الهروب نحو تشكيل هيآت ولجان لمواجهتها وكأن الصفقة مشروع مستقبلي وليس واقعًا يتم تنفيذه منذ سنوات، وفي هذه الحالة تحقق واشنطن مخططها عمليًا وتستمر النخب السياسية الحاكمة الفلسطينية في ادعاء البطولة من خلال إعلان رفضها للصفقة.

* أكاديمي ومحلل سياسي فلسطيني - وزير الثقافة الفلسطيني السابق

ثلاثة مستويات من التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط أخطرها الإقليمي

البحث العلمي في السياسة العربية: بوابة صناعة القرار والتخطيط الاستراتيجي

"البحث العلمي"... كلمتان كفيلتان، حال حضورهما، ببناء المستقبل. ومن شأن غيابهما، أن يدمر الحاضر. فهما ليستا مجرد مصطلح علمي أو مفهوم نظري للطريقة الصحيحة للإدارة والحكم، بل هو نمط كامل لحياة الأفراد والجماعات البشرية. بكل ما يعنيه ذلك من تفاعل بيني، وتعامل مع البيئة المحيطة، وأسلوب للتفكير. فببساطة، يتكون المفهوم من "البحث" أي الدراسة والتنقيب والتدقيق لاستجلاء الحقائق والوقوف على الأفضليات والمرفوضات. استنادًا إلى أسس وقواعد وأطر حاكمة من "العلم" أي قوانين ونظريات متفق عليها، ليست محل اجتهاد ولا تحتمل الخطأ والصواب. وهو ما يعني، ببساطة، أن "البحث العلمي" ينبغي أن يكون هو المرشد والدليل في حياة البشر (أفرادًا وشعوبًا ودولاً) على كافة المستويات، وفي جميع المجالات.

سامح راشد

أولاً: دور "البحث العلمي" في رصد التهديدات واستباق المخاطر:

للبحوث والدراسات القائمة على أسس علمية، أهمية مزدوجة، فهي تُنبئ بالخطر المحتمل وتعمل بمثابة إنذار مبكر بالاستعداد لمواجهتها. وتُقدم في الوقت ذاته وصفة "روشتة" مستقبلية للبناء والتطوير. أي يضطلع "البحث العلمي" بدور السياج الحامي معرفيًا (معلوماتيًا وتحليليًا)، وأيضًا بدور بوصلة التوجيه نحو المستقبل، سواء المفترض (ما يجب أن يكون) أو الممكن (القابل للحدوث).

وفي إطار الدور الحمائي للبحث العلمي، في مواجهة واستشراف المخاطر، **يمكن رصد ما يلي:**

١- رسم خارطة المصالح والتهديدات:

قبل عقود، كان هناك إجماع بين الدول العربية على طبيعة وأولويات المصالح والتهديدات. وكان هذا الإجماع يستند إلى مُسلمة مبدئية، قوامها وحدة المصير والمستقبل العربي. في مواجهة قائمة مُهددات تحظى باتفاق عام حول مكوناتها وترتيب أولوياتها.

وكان العامل الرئيس وراء ذلك التوافق، طغيان الفكر القومي والنزعات الفكرية المناوئة لكل ما هو أجنبي، غربي خصوصًا. وتضافر هذا الدافع الفكري/ السياسي مع الوازع الديني الذي كان له أيضًا بصمة على توجهات ومواقف معظم الدول العربية حتى الربع الأخير من القرن العشرين.

ما حدث بعد ذلك، لأسباب كثيرة ليس هذا مقام سردها، أن التطورات الداخلية والإقليمية والعالمية، بلورت وضع عربية جديد. يغلب عليه تباين (وصل أحيانًا إلى خلاف) حول اتجاهات المخاطر ومصادر التهديدات على الدول العربية. ومن ثم، بالتبعية، تراتبية المصالح وأولويات الأهداف.

ومع بدايات الألفية الثالثة، بدا جليًا عمق احتياج الدول العربية إلى الاسترشاد بالبحوث العلمية، ليس فقط في وضع السياسات واتجاهات التحرك، وإنما قبل ذلك في تحديد مكامن الخطر وتعريف التهديدات وتقديرها كمًا ونوعًا. ليس فقط على المستوى القطري لكل دولة على حدة، لكن أيضًا على المستوى العربي الجماعي. وهو ما كان سيكفل، حدًا أدنى من التنسيق إن لم يكن التوافق حول قائمة "عربية" للتهديدات والمصالح.

هنا تكمن الأهمية الحقيقية في اعتماد "العلم" إطارًا لصناعة القرار وأساسًا للتخطيط الاستراتيجي للدول. فالمؤكد، أن كل الدول تسعى إلى الازدهار الاقتصادي والتنمية الشاملة وتعظيم المكانة في البيئة المحيطة وتحقيق الرفاهة والحفاظ على مستوى عالٍ من النمو في كافة المجالات. والطبيعي، أيضًا، أن تحرص كل دولة على الدفاع عن الأرض والسيادة والتماسك المجتمعي والاستقرار الداخلي وما تملكه من موارد وإمكانات، فضلاً عن استقلالية القرار الداخلي والخارجي. لكن ما يميز دولة عن

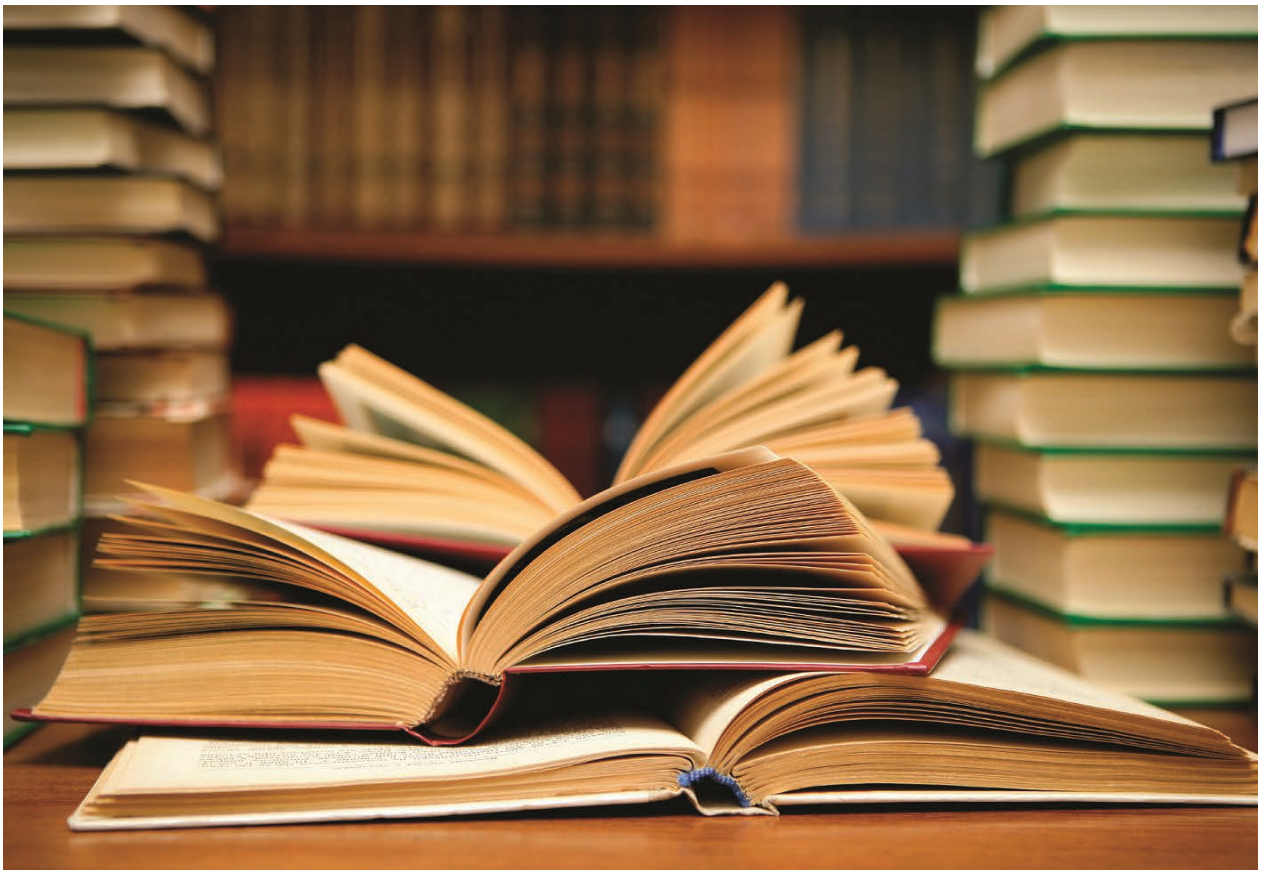

نقطة البدء في الدور المطلوب من "البحث العلمي" لبناء سياسات عربية رشيدة هي تحديد الاحتياجات ثم رسم خارطة لما يجب عمله

أخرى، ليست هذه المبادئ والخطوط العريضة، وإنما إجراءات تطبيقها بدءًا بالتخطيط ووضع السيناريوهات، مرورًا بمدى حسن أو سوء الاختيار من بين البدائل التنفيذية المتاحة، ثم أخيرًا المراجعة والتقييم لاستخلاص الدروس وتصحيح الأخطاء وتطوير الأداء.

هذه الخطوات التي تشكل القوام الرئيس لعملية "صناعة القرار" تتطلب استيفاء مقومات محددة، منها: صحة المعطيات ودقة المعلومات، منهجية وشمولية التحليل، عمق وموضوعية الاستخلاصات، والتوازن والواقعية والقابلية للتنفيذ في التوصيات والاقتراحات التي تُترجم إلى سياسات. وهذه العناصر هي جوهر المحتوى الإجرائي لمفهوم "البحث العلمي" في إدارة سياسات الدول.

٢- استباق الأزمات والمخاطر:

أثبتت الأحداث التاريخية، القديمة والمعاصرة، أن الاستعداد المسبق للأزمات والتطورات المفاجئة، كفيل بتغيير التعامل معها ومن ثم تحويل مسار الأحداث. وكما ينطبق هذا المبدأ على التغيرات الطبيعية في البيئة والمناخ والكوارث الطبيعية، يسري أيضًا على سياسات الدول وسلوكيات القادة وصناع القرار وغيرها من جوانب الظواهر والأزمات السياسية.

أ- المخاطر البيئية:

العالم كله منشغل منذ عدة سنوات، بالاحتباس الحراري وتغيرات المناخ على مستوى الكرة الأرضية، وانعكاسات تلك التغيرات على حياة البشر ومستقبلهم. بما في ذلك المردود على الموارد المتاحة سواء المستخدمة أو الكامنة. خصوصًا ما يتعلق بالموارد الطاقوية والغذائية.

وتمثل قضية الموارد أهمية شديدة لحاضر ومستقبل الدول العربية ككل، حيث تحتل نصيبًا مهمًا من المخاوف المتعلقة بالمستقبل. فهي مسألة بقاء لا مجرد تطلعات أو رغبة في الارتقاء بمستوى حياة البشر. خاصة في منطقة ترتبط حياة شعوبها

بشكل مباشر بموارد الطاقة التقليدية خصوصًا النفط. سواء بشكل مباشر عبر استهلاكه، أو بشكل غير مباشر من خلال عوائده المالية التي لا تزال تمثل قوامًا رئيسًا لمداخيل وبالتالي اقتصادات بعض دول المنطقة.

وينطبق الأمر ذاته، بصورة أكثر وضوحًا ومباشرة، على المياه. فهي مورد مزدوج الهوية، مورد طاقة ومورد غذائي معًا. وغني عن البيان ما يمكن للبحث العلمي تقديمه في هذا الصدد، وهو ما تأخذ به بعض الدول العربية بالفعل، خصوصًا في مجال تحلية المياه ومعالجتها وترشيد استخدامها. والاستعداد المسبق لمواجهة الأزمات، عبر التنبؤ المبكر بها، وبوضع البدائل اللازمة للتعاطي معها وتجاوزها، بما في ذلك إيجاد خيارات بديلة متعددة تشمل إلى جانب التحلية، المعالجة وإعادة التدوير والاستيراد، فضلاً عن ترشيد الاستهلاك.

ب- التحولات الديمغرافية:

تقدم التغيرات الديمغرافية مثالاً نموذجيًا للمشكلات والتحديات التي ينبغي على الدول التعامل معها مبكرًا، بل واستباقها بإجراءات تكفل مواجهتها أو الحد من مخاطرها. إذ تعاني الدول العربية بالفعل من تحديات ديمغرافية متنوعة، تشمل الخلل في التركيبة السكانية في بعض الدول، كما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تتضمن عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للكثافات السكانية، كما في مصر وليبيا. فضلاً عن مشكلات أخرى تتعلق بالتفاوت في الأوضاع الصحية والتعليمية والخدمات العامة المقدمة للسكان، سواء لاعتبارات طائفية أو جهوية. كما في اليمن وسوريا والعراق والسودان.

وبينما حرصت بعض دول المنطقة على معالجة التحديات الديمغرافية استنادًا إلى أبحاث ودراسات علمية، فإن دولاً أخرى لم تنتبه إلى خطورة المشكلة قبل تفاقمها، فاصطدمت بها بعد أن زادت تعقيدًا وصعوبة. وفي الحالتين، أثبتت المشكلات الديمغرافية أهمية بل ضرورة اتباع البحث العلمي في إدارة الوضع السكاني والديمغرافي في البلدان العربية. وهو ما يجري اتباعه فعليًا في عدد من البلدان العربية، خصوصًا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حيث تُتخذ عدد من الخطوات المتدرجة، ضمن استراتيجيات شاملة، للقضاء على الخلل السكاني. وتشمل تلك الخطوات التوطين المباشر للوظائف، وتأهيل المواطنين في سن العمل حسب متطلبات سوق العمل الفعلية، وترشيد الاعتماد على العمالة الوافدة. ورغم ذلك، تظل التحولات الديمغرافية تمثل تحديًا حقيقيًا يجسد أهمية الدور الاستباقي المفترض والمطلوب للبحث العلمي في المنطقة العربية. حيث تتسم هذه المسألة بالديناميكية والسيولة. مما يفرض صعوبة كبيرة في معالجتها، خاصة في ظل تعقيدات الجمع بين مواءمات الوضع الآني الذي يتطلب تسيير شؤون الحياة بالاستعانة ولو مرحليًا بكوادر غير مواطنة، ومتطلبات تنقية التركيبة السكانية بما يعنيه ذلك من تعديل الميزان العددي والنوعي للسكان بين المواطنين والوافدين. وهو أمر ينطوي بدوره على عدة جوانب، تتضمن زيادة عدد المواليد المواطنين، مع الحفاظ على التوازن بين الذكور والإناث. والتحكم في معدلات الهجرة إلى الخارج خصوصًا بين المتعلمين وذوي المؤهلات النادرة تعليميًا والقدرات المميزة عمليًا. وتسهيل شروط وإجراءات الزواج بين المواطنين وتقديم حوافز مادية وعينية، وتنظيم حملات توعية وتثقيف اجتماعي في بناء الأسر داخل النسيج الوطني.

ج- التحديات التنموية:

في ظل ما تتسم به قضايا التنمية من شمول واتساع، فإن التعاطي معها أيضًا يجب أن ينطلق من رؤية شاملة ودقيقة للخارطة التنموية الراهنة، وتصور متكامل لما ينبغي أن تكون عليه مستقبلاً، والجدول الزمني الملائم لذلك. ولما كانت موارد الدول وقدراتها متحركة غير جامدة، فإن التنمية بدورها تتسم بالديناميكية والقابلية للتذبذب صعودًا وهبوطًا. الأمر الذي يتطلب خططًا استباقية واستعدادات لمواجهة حالات الهبوط وتراجع أو تعثر التنمية.

وتظهر أهمية البحث العلمي الاستباقي في هذا الجانب، مع تنامي ظواهر جديدة على العالم، بعضها طبيعية مثل التغيرات المناخية التي تنعكس سلبًا على الاقتصاد والموارد. وبعضها إنسانية، مثل الصراعات المسلحة والقلاقل الداخلية التي تعوق برامج التنمية وتفرض أوضاعًا استثنائية على نحو مفاجئ.

د- التقلبات السياسية:

غالبًا ما تبدو الظواهر السياسية عصية على العلم، سواء كانت تفاعلات داخلية، أو علاقات خارجية. وفعليًا، تتسم "السياسة" بدرجة عالية من السيولة والمراوغة، بحيث تكاد تتمرد على ضوابط العلم وقواعد البحث العلمي. لكن هذا لا يعني بحال أن "السياسة" منفلتة بشكل كامل ولا يمكن إخضاعها لتحليل أو دراسة علمية. ربما فقط، على خلاف الظواهر الطبيعية، تزداد الاحتمالات وتتسع رقعة هامش الخطأ في السياسة. بما يجعل نسبة الدقة في التفسير والتحليل والتنبؤ، أقل من مجالات أخرى.

غير أن هذه الخصيصة ذاتها، تزيد أهمية وضرورة إخضاع الظاهرة السياسية للبحث العلمي. فببساطة، لو تُركت السياسة لحالها، وانفرد الساسة وأصحاب القرار بإدارتها

بالتقديرات الشخصية أو بحسابات فردية، لربما تحول العالم إلى ساحة واسعة للفوضى والصراعات. أو على الأقل لما حظي بالاستقرار سوى لقليل من الوقت. في ظل ما قد يترتب على "شخصنة" السياسات والقرارات من تجاهل أو تأخير لأولويات عاجلة، لصالح قضايا هامشية أو قابلة للتأجيل، وذلك على المستوى الداخلي. فضلاً عن إخضاع العلاقات بين الدول ومستقبل العالم، للتفاهم أو التنافر الشخصي بين القادة.. أو للتركيبة النفسية والنزعات المتحكمة في كل منهم. والأمثلة كثيرة على ما تعرض له العالم بسبب غياب المؤسسية وتجاهل المنهج العلمي في صنع واتخاذ القرار. بدءًا من الحملات الصليبية قديمًا، مرورًا بالحربين العالميتين الأولى والثانية، انتهاءً بالغزو العراقي للكويت ١٩٩٠م، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، وما آلت إليه الأوضاع الإقليمية من تحولات جذرية على خلفية هاتين المحطتين المفصليتين في تاريخ المنطقة. وأخيرًا موجة الانتفاضات العربية التي شهدتها بعض دول المنطقة بدءًا من عام ٢٠١١م. فكما كان لاندلاعها مبدئيًا تأثيرات عميقة في حاضر ومستقبل المنطقة، كان للتباين في طريقة التعاطي معها سواء من جانب حكومات المنطقة أو من الأطراف الأخرى، دور جوهري في اختلاف مسارات تطورها وما آلت إليه من نتائج متباينة بدورها.

لذا يعد إعمال البحث العلمي في المجالات السياسية، ضرورة قصوى ليس فقط سعيًا إلى ازدهار وتقدم العالم والارتقاء به بشكل عام، لكن قبل ذلك لضمان استقراره وأمنه، بل ومنع انهياره وتحجيم الحد من فرص الاضطراب والتصارع بين مكوناته.

ثانيًا: البحث العلمي مدخلاً لسياسات رشيدة:

لما كانت "السياسة" أحد المجالات التي تتأثر مُجرياتها جوهريًا بـ "البحث العلمي" حضورًا وغيابًا، فإنه يعد ركنًا أصيلاً في عملية بناء السياسات الرشيدة، خصوصًا ما يتعلق منها بالعلاقات الخارجية. وبعد استعراض أهمية البحث العلمي في تحديد المخاطر واستباق الأزمات. يمكن القول إن معظم، إن لم يكن كل، تلك الجوانب ترتبط في النهاية بمنظومة العلاقات الإقليمية القائمة. أولاً فيما بين الدول العربية وبعضها البعض (النطاق العربي)، وثانيًا فيما بينها وبين الدول الإقليمية غير العربية (النطاق الشرق أوسطي).

توجد ثلاث مستويات من العلاقات والتفاعلات في منطقة الشرق الأوسط، لكل منها تعقيداته ومشكلاته. **أولها** المستوى الداخلي، حيث تحديات بناء الإنسان وازدهار الشعوب والحفاظ على بقائها وتماسكها وتقدمها. **الثاني**، هو المستوى العربي- العربي. وهو يحتاج إلى الاستفادة من تجارب العالم في التعايش والتكامل والتعاون الجماعي. **والثالث** هو المستوى الإقليمي، الذي يضم أساسًا وبشكل مباشر كلاً من إيران وإسرائيل. إلى جانب قوى إقليمية أخرى مثل تركيا شمالاً وإثيوبيا جنوبًا. وربما ذلك هو المستوى الأخطر والأكثر تعقيدًا وصعوبة. نظرًا لغلبة الطابع السلبي على العلاقات والتفاعلات داخله، خصوصًا بالنسبة لإيران وإسرائيل.

في المستويات الثلاثة، يفترض أن يلعب "العلم" الدور الأكبر في توجيه مسار المنطقة، وتبني دولها سياسات رشيدة.

ونقطة البدء في الدور المطلوب من "البحث العلمي" نحو بناء سياسات عربية رشيدة، هي تحديد احتياجات الدول العربية وإمكاناتها. ومن ثم، يمكن رسم خارطة كاملة ودقيقة بما يجب عمله وما يمكن تقديمه، بالنسبة لكل دولة عربية. إذ يكمن أحد أهم أوجه الخلل في الواقع العربي، في عدم الوقوف بدقة على مصفوفة الاحتياجات والإمكانات لدى الدول العربية، سواء كل دولة على حدة أو في الإطار العربي الجماعي. وتتجلى خطورة ذلك الخلل، على المستوى الداخلي لكل دولة عربية، في الجوانب التنموية بشكل عام، والاقتصادية منها على وجه الخصوص.

ستسهم خارطة الاحتياجات والإمكانات، في تحديد المزايا النسبية لكل دولة، أولاً على المستوى البيني أي العربي-العربي، ثم مع الدول الأخرى غير العربية سواء الإقليمية أو العالمية. فبناء على تحديد حزمة الاحتياجات لدى كل دولة عربية، ستتكشف جوانب الاتساق والاختلاف البيني في تلك الاحتياجات، كمًا ونوعًا. وقد أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية أن كثيرًا من أوجه النقص ونقاط الضعف لدى بعض الدول العربية في مجالات متعددة، تقابلها أوجه تميز ومواطن قوة لدى دول عربية أخرى، في ذات المجالات. والعكس في مجالات أخرى. وغني عن التأكيد، صعوبة إن لم تكن استحالة، رسم خارطة المزايا النسبية بشكل موثوق ودقيق، دون دراسات وأبحاث علمية، إمبريقية خصوصًا. ولا دون تنسيق عربي - عربي، على المستوى الثنائي، وكذلك الجماعي من خلال جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة.

المرحلة التالية المترتبة على تحديد خارطة الإمكانات والاحتياجات، هي إحياء وتجديد الروابط العضوية الحاكمة للعلاقات العربية - العربية. ليس فقط على أسس مبدئية قيمية كالدين والتاريخ واللغة والثقافة، لكن بالأساس وفقًا لاعتبارات المصالح والمكاسب التي يمكن تعظيمها إن كانت قائمة، أو تحقيقها إن كانت غائبة.

تحديد حزمة الاحتياجات لدى كل دولة عربية ستتكشف جوانب الاتساق والاختلاف البيني في تلك الاحتياجات كمًا ونوعًا

فقد تجاوز العالم المعاصر مرحلة الاعتماد، كلية وحصريًا، على العقائد أو القيم والمبادئ الأخلاقية. وصارت الأولوية لحسابات المصالح وروابط الاعتماد المتبادل. التي تستند في جوهرها إلى مضامين عملية للمصالح التي تتبادلها الدول أو تشترك في تحقيقها. وكذلك بالنسبة للتهديدات المشتركة والمخاطر العابرة للحدود.

ولا يعني ذلك إسقاط القيم والمبادئ الأخلاقية من مدخلات القرار السياسي أو حسابات إدارة العلاقات بين الدول بشكل عام، وإلا تحول العالم إلى غابة وسوق محض نفعية، وفقدت الظاهرة السياسية طبيعتها كظاهرة بشرية. لذا فالمقصود أن تكون القيم والمبادئ الأخلاقية هي المحددات والأطر الحاكمة لسياسات وتحركات الدول والخط الذي تقف عنده الحسابات البرجماتية للمصالح والمخاطر. وهذا هو الدرس الأهم المستفاد من حصاد الوضع العربي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. فكما سبقت الإشارة، كان التوافق بل الاتفاق العربي حول قائمة وترتيب التهديدات والمخاطر (ومن ثم المصالح) محكومًا بثنائية القومية والدين، وبالتالي فاحتلت إسرائيل صدارة قائمة التهديدات. ورغم ذلك، فإن افتقاد أدوات القوة الفعلية (خصوصًا الاقتصادية والعسكرية) أفقد الموقف العربي الموحد جدواه، فانكشف الداخل العربي. وبدلاً من أن يستقوي العرب بالعروبة (الشعور القومي) والدين في مواجهة التهديد الإسرائيلي، انحسر المد القومي العربي وتراجع الوازع الديني فانحسر التنسيق وتفاقم التهديد بل وأضيفت إليه تهديدات أخرى متنوعة.

وفي ظل ما وصل إليه العالم من تقدم واستحداث روابط وعلاقات منفعة متبادلة متعددة الأوجه، يشير الواقع العربي الحالي إلى ضرورة إضافة المعايير العملية والواقعية (البرجماتية)، إلى جانب المعايير السياسية/ الفكرية والعقدية/ الأيديولوجية، دون أن تزيحها أو تحل محلها.

ثالثًا: دروس من تجارب العالم:

باستقراء تجارب الأمم السابقة والمعاصرة، يمكن الجزم بأنه لولا تطبيق النظريات الأكاديمية واتباع قواعد البحث العلمي في تحويل تلك النظريات إلى واقع، لما تمكن العالم من الوصول إلى ما يتمتع به حاليًا من تقدم وازدهار في مختلف المجالات. بل ولما أمكن للبشرية البقاء والاستمرار على سطح الكرة الأرضية حتى الآن.

١- تكنولوجيا عابرة للمجالات:

فتح البحث العلمي أمام العالم آفاقًا غير محدودة للتغلب على صعوبات الحياة، بل والتمتع بأشكال ودرجات متفاوتة من الرفاهة والراحة. والأمثلة عديدة لا حصر لها، من علاج الأمراض المستعصية والوراثية بعد تمكن العلم من فك الشفرات الجينية، إلى التطور المذهل في تقنيات الاتصال والتواصل عبر الأثير. فضلاً عن الطفرة الكبيرة التي تحققت مؤخرًا بالمزج بين التكنولوجيا التقليدية الخاصة بالآلات الميكانيكية، وقدرات الحواسب الإلكترونية على البرمجة والتوجيه والقيادة الذاتية. فوصل العالم حاليًا إلى تكنولوجيا هجينة يطلق عليها (ميكاترونيك)، صارت جزءًا أصيلاً من صناعة المحركات بشكل عام والأجهزة الكهروحركية بصفة خاصة.

وبينما يستخدم العالم يوميًا تقنيات الليزر والموجات الصوتية فضلاً عن المواد المعاد تدويرها، فإن تكنولوجيا النانو ستحدث نقلة غير مسبوقة في التاريخ البشري. ولا حاجة إلى ذكر أن تلك الأدوات المُستحدثة وغيرها كثير، ليست سوى نماذج للاستخدامات التطبيقية لأبحاث علمية ممتدة عبر سنوات.

من هنا، فإن الاستثمار العربي في "البحث العلمي" بمختلف جوانبه، هو في الواقع استثمار في المستقبل العربي ككل، وليس في المجال المباشر الذي تجري بشأنه الأبحاث العلمية. بعد أن صارت العلوم متداخلة بما يكفي لجعل العلاقات بين الدول مرهونة بامتلاك أو افتقاد تقنيات متقدمة تجري مقايضتها مع تبني موقف سياسي معين أو المشاركة في عملية عسكرية أو حتى قرار داخلي.

٢- حرب القلوب والعقول:

ولا تقل عن ذلك أهمية، ضرورة توظيف البحث العلمي في الاستفادة من تجارب التاريخ في العلاقات الإنسانية. سواء على مستوى الأفراد، أو الجماعات البشرية التي تتخذ في العالم المعاصر شكل شعوب وأمم تتمايز عن بعضها بالوحدات السياسية الوطنية المسماة "الدول".

والحديث هنا لا يتعلق حصريًا بالدوائر الرسمية ومؤسسات صنع القرار وحسب، بل يمتد أيضًا ليشمل كل جوانب العلاقات بين الشعوب. بما فيها اتجاهات الرأي العام، ومداخل التأثير عبر الأشكال المتنوعة من القوة الناعمة (الفن والرياضة والعلماء والشخصيات العامة)،

ووسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، فضلاً عن جماعات الضغط والمصلحة.

ما لم يكن تأثير أي من تلك المداخل، مدروسًا ومخططًا في إطار أهداف محددة لمدى زمني معين. تتحول المسألة إلى تحركات وتغيرات محض تلقائية أو بالأحرى عشوائية، خارجة عن السيطرة وغير معلومة العواقب.

بمعنى، أن غياب أساس علمي وإطار منظم ومدروس بل ومحكوم، للمداخل وقنوات وأدوات التأثير في الدول والشعوب، يجعل العلاقات بينها عرضة للعصف بها، بعمد أو بغير عمد. وربما تتضح أهمية ذلك بجلاء، من الأزمة الشهيرة التي وقعت بين مصر والجزائر عام ٢٠٠٩م، ضمن مسابقة التأهل إفريقيا إلى كأس العالم في كرة القدم. وقد تكشف، لاحقًا، مدى وعمق الدور السلبي الذي لعبته وسائل الإعلام وأججته على الجانبين عدة عوامل، شملت شبكات التواصل الاجتماعي، والشخصيات العامة والرموز.

من ثم، هناك ضرورة قصوى لإخضاع عملية تشكيل الرأي العام، وبناء الإدراك الجمعي Common Perception للذات وللآخر، إلى استراتيجية علمية مدروسة استنادًا إلى أبحاث ودراسات تحلل طبيعة وتركيبة الشخصية القومية على الجانبين. وتقدم التجارب العالمية خبرة ممتدة وعميقة في هذا الإطار، لعل من أهمها ما قامت به الدول الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية، خلال حقبتي الستينيات والسبعينيات، في ذروة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي. فكما تكشف لاحقًا، وقع تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط الشيوعية وانهيار حائط برلين، ليس فقط بسبب الضعف الاقتصادي والفساد الإداري، وإنما نتيجة لما قام الغرب به من هدم وتدمير معنوي لدى شعوب أوروبا الشرقية. شمل تفكيك وتشويه كل الصور الذهنية التي كانت سائدة والنماذج التي كانت توقن تلك الشعوب -وقتئذ- أنها مثالية، فتؤمن بها وتسعى إلى تحقيقها، في الاقتصاد والثقافة والتعليم ونمط الحياة، بل وفي الرياضة أيضًا.

وفي المقابل، تم تصدير صورة ذهنية عن المجتمعات الغربية، تظهرها بشكل مثالي وتتمتع بالحرية والرفاهة والتقدم. وكان للسينما والغناء والرياضة دور بارز كأدوات رئيسة للقيام بتلك المهمة الخطيرة. ولم تكن لتلك العملية الصعبة والممتدة أن تتم، دون دراسة علمية دقيقة لطبيعة وخصائص المجتمعات المستهدفة، ونقاط الضعف ومداخل التأثير فيها.

بإيجاز، تؤكد تجارب العالم أن أحد أهم وأخطر أوجه استخدام الدراسات والبحوث العلمية. ما يطلق عليه تقليديًا "الحرب النفسية" وهي التسمية الأصلية لمصطلح درج استخدامه في العقدين الأخيرين، خصوصًا من جانب دوائر الدبلوماسية الغربية، وهو "حرب القلوب والعقول".

٣- مراكز الفكر ودعم القرار:

ومن أهم ما ينبغي الاستفادة به مما وصل إليه العالم، الدور المؤثر، بل المحوري، الذي تلعبه الجهات العلمية البحثية المختصة. والتي تتنوع تسمياتها ومجالات عملها. فتشمل مراكز بحوث مهمتها الدراسة والتحليل وتقديم النتائج والاستخلاصات. ومراكز للتفكير (أو خزانات التفكير حسب التسمية المتداولة عالميًا) التي تقوم على العصف الذهني وبناء السيناريوهات. وتجمع في عملها بين القدرات التحليلية ومهارات الإبداع الذهني لدى المختصين، والنماذج العلمية المقننة مثل نظرية المباريات و"معضلة السجين" وغيرها. وهناك أيضًا مراكز دعم القرار، التي تلعب دورًا استشاريًا وإرشاديًا عبر إعداد أوراق عمل وتقديم توصيات تنفيذية محددة لمتخذي القرار.

هذا الإيجاز المُخلُّ في تصنيف وتوصيف مؤسسات البحث العلمي العاملة في مجال السياسة، يكفي للإشارة إلى أن كثيرًا من الدول العربية تفتقد إلى النمط المؤسسي في الاعتماد على "البحث" و"العلم" عند صنع السياسة واتخاذ القرارات. فبعض الدول لا تضع فواصل واضحة بين كل من تلك المؤسسات المشار إليها. وبعضها الآخر يفتقد إلى وجود أي من تلك المؤسسات أصلاً، في دوائر صنع واتخاذ القرارات، سواء على المستويات المركزية العليا، أو حتى في المستويات الأدنى من أجهزة الدولة المحلية أو القطاعية.

غير أن هذا الجانب في الاستفادة من تجارب العالم المتقدم، يعاني فجوة هيكلية أوسع نطاقًا وأبعد أثرًا من غياب أو محدودية دور المؤسسات البحثية والاستشارية الداعمة للقرار، ألا وهي غياب المؤسسية أصلاً في كثير من الحالات.

في ضوء ما سبق، فليس جديدًا تأكيدُ أن "البحث العلمي" صار حجر زاوية في المستقبل العربي ككل، وفي نطاق العلاقات البينية والتحديات الإقليمية بصفة خاصة. وكذلك في السياسات الداخلية أيضًا.

لذا، ينبغي التنبه إلى ضرورة بل حتمية جعل "البحث العلمي" حجرًا متينًا راكزًا يساعد على استكمال البناء وارتياد المستقبل. وإلا تحول -في ظل تجاهله أو هشاشته- إلى ثغرة تخترق تماسك البنيان وتهدد ثباته أمام الأنواء.

* خبير الشؤون الإقليمية بالأهرام - مصر

مراكز الأبحاث في دول مجلس التعاون: التطلعات و التحديات

التمويل محدود للمؤسسات البحثية الخليجية ومن يتوفر لها المال تنتج أبحاثًا متدنية

يحدثنا المرحوم الدكتور غازي القصيبي في كتابة حياة في الإدارة أن واحدة من أمنياته الأولى بعد تخرجه وعمله في جامعة الملك سعود في الرياض في وسط العقد السادس الميلادي من القرن الماضي أن ينشئ مركزًا للأبحاث يهتم بشؤون دول الخليج، حيث لاحظ قلة الدراسات المتوفرة وقتها عن هذا الإقليم، إلا أن تلك الأمنية لم تتحقق وقتها، على الرغم مما حقق الرجل بعد ذلك من إنجازات، وبعد عقد من تلك الأمنية قام كاتب هذه السطور في الثلث الأول من العقد السابع في القرن الماضي بإنشاء مجلة دورية في جامعة الكويت بعنوان (مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية) والتي كانت أول خطوة على طريق ما تم بعد ذلك وهو إنشاء مركز دراسات في الجامعة، تلك الخطوات المبكرة تشير عن إرهاصات النخب الخليجية التي قيضت لها فرص التعليم العالي في خارج دول الخليج ورغبت أن تنقل ما شاهدت وتعلمت عن أهمية مراكز الدراسات المعمقة حول بلادها ومجتمعاتها التي كانت تطل على الحداثة العالمية وتخرج من براثن الفقر والتخلف بعد أن هيأت لها فرص الدخل النفطي المتعاظم إمكانية تطوير مجتمعاتها.

د. محمد الرميحي

بين الأمس واليوم فرق كبير بل أكاد أقول إنه هائل، حيث تنتشر اليوم مراكز البحث مختلفة التخصصات في جامعات دول والخليج وخارجها رسمية وأهلية، حيث أصبح الوعي بأهمية مثل تلك المراكز في فهم المشكلات التي تواجه دول الخليج منها الاجتماعية والاقتصادية و السكانية وغيرها من المشكلات والتي تحتاج إلى تبصر ودراسة من أجل فهمها أولاً واقتراح الحلول للتغلب عليها ثانيًا، بل أصبح هناك (تجمعات اكاديمية مستقلة) تقوم بدراسة المشكلات التي تواجه مجتمعات الخليج ووضع الحلول لها بعد مناقشتها ونشر ذلك للكافة. كما أسس بعض النشطاء مراكز بحث خاصة تقوم بالعمل البحثي وتنشر أعمالها للاطلاع لمن يهمهم أمر تلك الموضوعات إما بمبالغ مدفوعة أو مجانية، هذا بجانب كما ذكرت المراكز البحثية التابعة لجامعات، أو مراكز بحث تابعة لمؤسسات رسمية و تاريخ مراكز البحوث والاهتمام بها عالميًا تاريخ طويل بدأ منذ القرن التاسع عشر الميلادي إلا أنه في منطقتنا العربية كان الاهتمام بها متأخرًا وجاء نتيجة أزمات سياسية، فأول مركز منظم هو مركز الأهرام الذي أنشئ لمعرفة أكثر للعدو! بعد هزيمة عام ١٩٦٧! ومع ذلك فإن الأرقام لازالت تقول لنا إن عدد المراكز البحثية في منطقتنا (الشرق الأوسط) لا زال متواضعًا بالنسبة إلى مناطق العالم الأخرى بما فيها مراكز البحث الغربية المهتمة بالمنطقة العربية.

مجتمع المعرفة

في دراسة لكاتب حول مجتمع المعرفة في دول الخليج حددت خصائص مجتمع المعرفة بشكل على أنها:

١- أهم المكونات التي يتضمنها أي (عمل أو نشاط) في المجتمع، فيما يخص نشاطاته المختلفة، يتكون مثل نشاط (الاقتصاد والسياسة والثقافة والتعليم إلى آخره من النشاطات الإنسانية) أي أن أي قرار يخص تلك النشاطات يكون مبنيًا على، ويخضع إلى قاعدة معرفية ومعلوماتية عقلانية، تجمع وتحلل المعطيات وينظر إلى مساقها ومصيرها لخدمة المجتمع.

٢- كما يتميز مجتمع المعرفة بأن (المعرفة) هي أهم، أو من أهم السلع المنتجة في ذلك المجتمع، وأنها اي المعرفة، تعتبر من أهم مكونات رأس المال المنتج في المجتمع المعني، أي النسبة الأكبر في التصدير للخارج.

٣- أن يتوفر في المجتمع مستوى عال من التعليم (المُجود) في مستوياته المختلفة، الفنية والأكاديمية في العلوم البحتة والتطبيقية و العلوم الاجتماعية بفروعها.

٤- وجود مراكز بحوث مهتمة بالبحوث العلمية وعلى أرفع المستويات، وتوفير المناخ الثقافي و السياسي لأداء مهماتها على أكمل وجه، كما ترصد لها الميزانيات التي تمكنها من أداء عملها بالشكل المطلوب.

٥- التمويل المالي (من الدولة أو القطاع الخاص أو كلاهما) و مقدار حجم الانفاق على البحث العلمي ونسبته من الناتج القومي المحلي في المجتمع المعني، من أهم مقاييس (مجتمع المعرفة).

دول الخليج ومجتمع المعرفة

اذا قسنا تلك الشروط الخمسة السابقة، والتي يجب أن تكون متطلبات مسبقة للوصول إلى (مجتمع المعرفة) وفي كلياتها في دول الخليج بشكل عام، فإننا نستطيع أن نصل إلى تصور مبدئي، بأن مجتمعات الخليج لم تنخرط بعد كليًا في مسيرة (مجتمع المعرفة) من حيث الإنتاج أولاً ومن حيث تمحيص وغربلة و استخدام المعلومات في اتخاذ القرار ثانيًا، وإن بدا أن هناك بعض الملامح على سطح المجتمع الخليجي تشير بأن هناك توجه للانخرط في تلك المسيرة من حيث الاستهلاك (الاستعمال)، ولكن فقط في مجتمع المعلومات (حتى الآن)، وليس في مجتمع المعرفة كما يحدد في المؤشرات الدولية أو الشروط المسبقة . ويقرر التقرير الرابع للتنمية الثقافية الذي تصدره مؤسسة الفكر العربي (٢٠١٢م) أن التواصل على النت بين العرب عام ٢٠١٠م، كان ٢٩ مليون، ارتفع اليوم إلى حوالي ١٦٠ مليون مستخدم، وهو الأكثر نموًا في العالم! وكانت القضايا الاقتصادية قد حصلت على نصيب الأسد من التعليقات البينية (كما يذكر تقرير مؤسسة الفكر ٢٠١٢م) حيث بلغت ٣٢,٧٪ من المشاركين، أما التدوين Blogging فإن المفاجئ أن معظم مستخدميه في دول الخليج هم من العنصر النسائي (التدوين النسائي يكتسح تسع دول عربية) في الخليج ٧٠٪ من المدونين نساء في السعودية، وفي قطر ٧٦٪، وفي الامارات ٧٠٪ مما يلفت النظر إلى البعد الاجتماعي في التعامل مع الفضاء المعلوماتي الذي يتيح التواصل (الافتراضي) في غياب التواصل الانساني المباشر!

من جانب آخر وعلى سبيل المثال ليس كل القرارات المتخذة (بشكل عام) في دول الخليج قرارات مبنية على (مكون معرفي وبحثي قريب إلى الدقة) أو يشارك فيه أهل (المعرفة) أو يقوم على دراسات نوعية، ويتفاوت اسهام (المعرفة) في اتخاذ القرار بين نشاط وآخر، فمثلا في النشاط الاقتصادي قد يكون هناك (إلى حد ما مكون معرفي في اتخاذ القرار) ولو أنه مكون معرفي خارجي، قلت إلى حد ما، و خاصة في النشاط الاقتصادي المشترك والخاص، أما في النشاط الاقتصادي العام، فإن القرار، بشكل عام، يخضع إلى ضغوط اجتماعية محلية وخارجية تفقده الالتزام (بشروط المعرفة) كما حددناها سابقًا، فمثلاً تعتبر دول الخليج في تصنيف النشاط الإنتاجي العام أنها دول (ريعية) أي معتمدة على الريع المالي الناتج من بيع النفط أو الغاز، الدولة هي المستقبلة لهذا الريع، وتقوم بتوزيعه على الأفراد و المؤسسات و المجاميع الاجتماعية، وفي الغالب لا توجد رقابة فاعلة على هذا الدخل وطريقة توزيعه، ولان الدولة تحتاج الى خلق الولاء السياسي، فإن توزيع الريع يتأثر بمكون (سياسي و اجتماعي) ويدخل في اطار توزيع الدخل التأثير الإيجابي في التأييد، وكما يدخل أيضًا في تحديد الأولويات ضغوط المجتمع والضغوط الدولية، كما يتدخل (القرار السياسي) في تحديد وتشكيل القيم المجتمعية لذلك فإن المجتمع الخليجي، بطريقة توزيع الريع، يتوجه إلى اللاتجانس (الاقتصادي)، أي أكثرية تعيش على دخل (وظيفي من الدولة) أي خلق ما يعرف بـ Salaried class مدعوم بالخدمات العامة الرخيصة إلى حد ما، كهرباء وماء رخيصة نسبيًا، وسكن ترعاه الدولة، وخدمات تعليمية وصحية شبه مجانية أو مجانية، و ينتج من كل ذلك (مجتمع اعتمادي) على الدولة، لا يوجد في مساقاته ما يمكن أن يعرف بالتنافسية التي تخلق في الأساس دينامية لخلق مجمع المعرفة، كما لا يعتمد أصلا في قراراته على معرفة بحثية، رغم كل الأصوات القادمة من النخب لفعل ذلك! على سبيل المثال الآخر، فإن مثل هذا المجتمع (مرة أخرى بشكل عام) لا يمكن أن نحصل منه على (جودة عالية في التعليم) الذي تعتمد عليه مراكز البحوث، لأن مفهوم التعليم في الدولة الريعية هو الحصول على الوظيفة، التي هي في الغالب مضمونة من الدولة (كجزء من توزيع الريع) هذا ما يجعل المجتمع الخليجي في مرحلة انتقالية تتميز (بموقف عصري في الظاهر و سولكيات تقليدية في الجوهر) وتأخر في تنويع وسائل الإنتاج، أي إقامة صناعة حديثة و خدمات متميزة، تصدر منتجها إلى الخارج وتظيف إلى الدخل القومي و تغير من مصادر إنتاج القيم العامة في المجتمع، وأيضًا عدم وجود (رؤية بحثية معقولة) سوف يبقى المجتمع الخليجي بشكل عام معتمدًا على الدولة.

من هنا فإن الانظمة والمؤسسات البحثية التي يمكن أن تنتج (من هكذا تشكلية) في الغالب تكون غير قادرة على إنتاج المعرفة، فإنتاج المعرفة يحتاج إلى خلق مؤسسات حديثة، تعتمد

مجتمعات الخليج لم تنخرط كليًا في مجتمع المعرفة من حيث الإنتاج أو من حيث تمحيص واستخدام المعلومات في اتخاذ القرار

في الأغلب على الكفاءة لا العلاقات الاجتماعية و شبكة القرابة Kingship. وعلى الرغم من وجود بعض مراكز الأبحاث التي تنتج بعض الأفكار المعرفية وتقدم حلولاً للمشكلات السياسية و الاجتماعية التي تواجهها مجتمعات الخليج، إلا أنه بسبب التركيبة القائمة فإن الكثير من تلك الأفكار تنتهي إلى عدم التنفيذ أو إلى التجميد، وهناك الكثير من الخطط التي توضع على الورق من أجل النهوض بالمجتمع. فدول الخليج على سبيل المثال تهتم بترقية التعليم، ونجد في الأدبيات الرسمية المختلفة صدى لذلك الاهتمام، إلا أنه بالكاد يتبلور في التنفيذ، لأسباب موضوعية وذاتية كثيرة، منها السياسة العامة في ربط (الشهادة بالوظيفة) إكمالا لسياسة قديمة وهي (الدولة الراعية) أي استخدام التوظيف كنوع من توزيع الثروة. في مثل هذه المعادلة لا يستطيع المجتمع أن يتوجه (بجدية) كاملة لإصلاح مستحق في التعليم، أو إقامة مراكز بحثية تقدم المشورة العلمية لا اتباع السياسات العامة للدولة!.

المشهد الخليجي في إطار مجتمع التنمية

يشهد العالم العربي اليوم تغييرات جذرية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية. كما تضرب تلك المجتمعات موجات من التحديات غير المسبوقة، على الأقل بداية من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وضمن سعى هذه المجتمعات لمواكبة المستجدات المتسارعة والتغيرات المتلاحقة، تواصل دول عدة في المنطقة تبني مبادرات نوعية في إطار جهودها الحثيثة لبناء اقتصاد متكامل قائم على المعرفة والبحث وعلى رأس هذه الدول في منطقتنا دول (مجلس التعاون الخليجي)، الأمر الذي ينطوي على بعض النتائج الإيجابية الملموسة على صعيد تحسين مؤشرات مجتمع المعرفة. وبالفعل أثمرت تلك الجهود المستمرة عن نجاحات ملحوظة، أبرزها تقدّم كل من دولة قطر و دولة الإمارات في مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٥-٢٠١٦م، المرتبة وقد حصلت كل من قطر و الإمارات على مستوى ١٤ و١٧ على التوالي، من أصل ١٣٠ دولة في المؤشرات الكلية. وخطت دولة الإمارات خطوة متقدمة على صعيد التحول نحو نموذج الحكومة الذكية، وذلك عقب اختيارها في المرتبة الأولى عالميًا في ٦ مؤشرات من إجمالي ١١٤ مؤشر، كما تبذل جهود منظمة في التحول في الاداء العام الى التقنية الحديثة.

وكان هناك العديد من الأرقام الدالة على أنه مؤشرات اقتصاديات المعرفة أخذت في التسارع في منطقة الخليج العربي، فقد أصبحت دولة الإمارات في موقع الصدارة عربيًا بعد أن احتلت المرتبة الأولى في مؤشر الأداء الإلكتروني العربي للعام ٢٠١٥ بمعدل ٦٧,٣٥٪.

وتصدرت دول مجلس التعاون الخليجي الست التصنيف العام في مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي خلال العام ٢٠١٥م، وجاءت البحرين في المرتبة الأولى بعد أن سجلت ٧٤,١٥٪ في معدلات استخدام شبكة الإنترنت، فيما حققت الكويت أعلى نسبة في انتشار الهواتف النقالة بـ ١٩٤,٦٢٪.

وقد رصد مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي أربعة مؤشرات رئيسية لكل دولة من الدول الـ ١٨ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هي مؤشر "مشتركي الهواتف النقالة"، ومؤشر "مشتركي الهواتف الثابتة"، مؤشر "مستخدمي شبكة الانترنت"، ومؤشر "عدد أجهزة الكمبيوتر المثبتة". ويتم احتساب المؤشر العام من خلال جمع نتائج المؤشرات الأربعة الرئيسية لكل دولة، وتقسيمها على إجمالي التعداد السكاني. ويشكّل ارتفاع الدرجة المسجّلة وفق المؤشر العام دليلاً على مستوى النجاح في تبنّي نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعكس نتائج توقعات أعداد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي (٢٠١٤-٢٠١٨) مدى التوسّع الكبير الذي سوف يشهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل التقديرات المتوقعة، بأن يصل عدد مستخدمي شبكة الانترنت في الدول العربية إلى نحو ٣٠٠ مليون مستخدم بحلول العام ٢٠٢٠م.

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة ٣٧ عالميًا وتخصيص ما يقارب ١,٨ مليار دولار سنويا على البحث العلمي

إن مسيرة التحوّل إلى إقتصاد المعرفة في المنطقة استحوذت على حصةً كبيرةً من الاهتمام الذي يركّز في المقام الأوّل على دراسة ما يُعرف بـ "المدن الرقمية"، مع تسليط الضوء بشكل خاص على تجربة مدينة دبي التي أثبتت مكانة مرموقة لها ضمن قائمة أفضل ١٠ مدن في العالم من حيث الحوكمة الرقمية في العام ٢٠١٤م، متفوّقة بذلك على أبرز العواصم العالمية مثل لندن وأوسلو وستوكهولم وفيينا وهذا أمر ملفت، أي أنها تتفوق على أية مدينة عربية أو غير عربية في الجوار الجغرافي.

ووفقًا لدراسة صادرة في شهر سبتمبر ٢٠١٤م، من قبل الجامعة الحكومية لولاية نيوجرسي "روتجرز" حول المواقع الإلكترونية الرسمية لـ ١٠٠ من المدن الرئيسية في ١٠٠ دولة حول العالم، احتلت مدينة دبي (الإمارات) المرتبة التاسعة وفق المؤشر العام، والمرتبة الرابعة من حيث تسليم الخدمات، والمرتبة الخامسة من حيث الخصوصية والأمن.

وفي دراسة حول عدد البحوث المنشورة من قبل باحثين (في مجلس التعاون) دول مجلس التعاون تبين هناك، ان العدد الكلي (٢٠١٥/٢٠١٦) هو تقريبًا مائة الف ورقة بحثية (على وجه الدقة ٩٩,٣٨٧) وأن هذا العدد لكل ألف نسمة من السكان يقترب من كل من مستوى إيران و تركيا، وأن السعودية تنتج

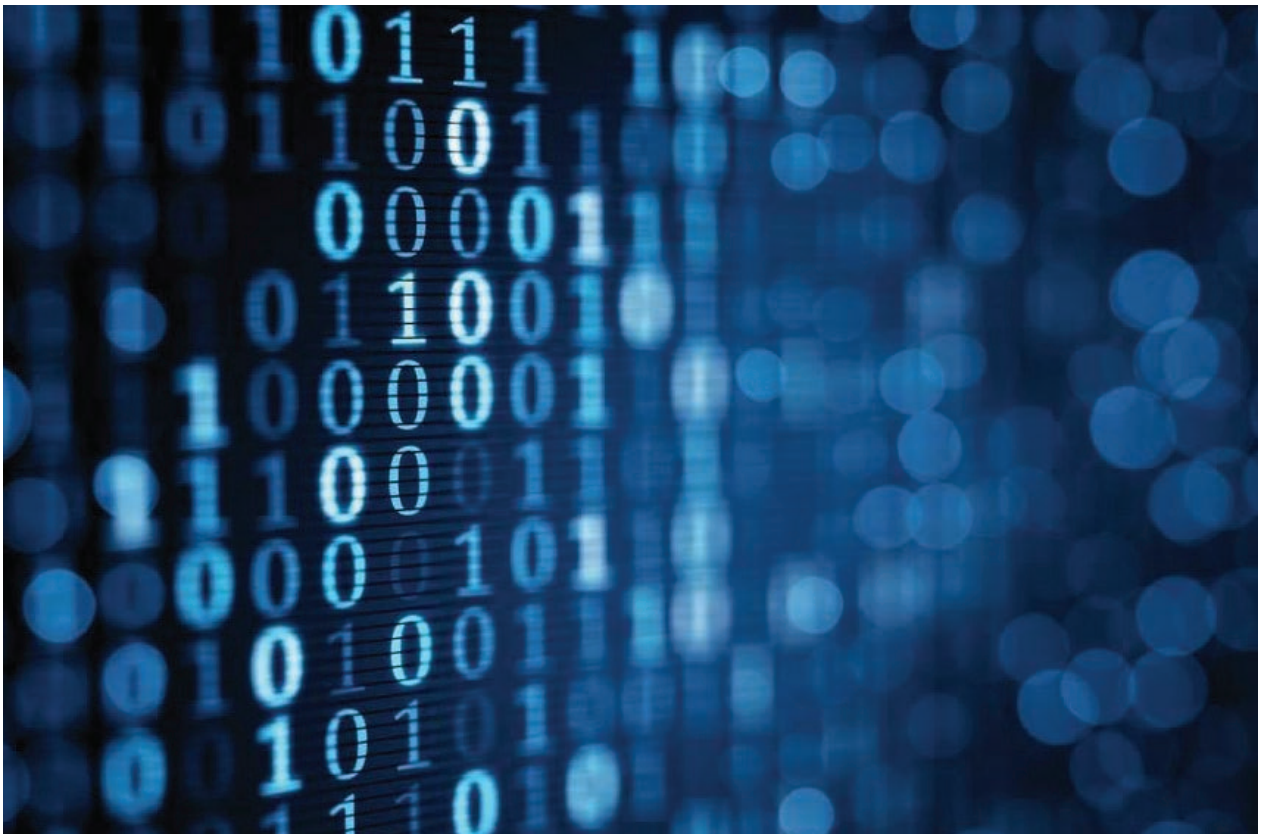

تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي الست التصنيف العام في مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي

حولي ٦٥٪ من المجموع إلا أن العمل المؤسسي (أي اشتراك أكثر من باحث أو مؤسسة في إنتاج البحث) قليلة جدًا وإن وجدت فهي عائدة إلى معرفة شخصية بين الباحثين، و ليس من خلال عمل مؤسسي منظم، وبحسب بيانات اليونسكو فان الميزانيات المخصصة متواضعة، فالإمارات ترصد ما بين ١٩٠ مليون دولار إلى ٢٧٠ مليون دولار تقريبًا، كما أنها تخطط الإمارات إلى مضاعفة الإنفاق على البحث العلمي (عن عام ٢٠١٦) ثلاثة أضعاف، كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠٢١م، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة ٣٧ عالميًا فهي تخصص ما يقارب ١,٨ مليار دولار سنويًا، إلا أن الحذر يجب أن يصاحبنا في النظر إلى هذه الارقام، حيث لا توجد مؤسسة أو (مؤسسات) معتمدة تقدم لنا أرقامًا منضبطة في هذا المجال.

من الممكن القول بشيء من الثقة أن هناك (انتقال خجول) في دول مجلس التعاون إلى مجتمع المعرفة، لأن ذلك الانتقال يعتمد على (الاستهلاك لا إنتاج المعرفة) ذلك يتطلب أن تبنى (كل القرارات) المتخذه في الدولة المعنية على (العلم و المعلومات) ولكن ذلك لم يتحقق لعدد من الأسباب ذكر بعضها عند الحديث عن طبيعة (الدولة الريعية) آنفًا ومستوى التعليم و السياسات العامة. فكلمة "العلم" في تداولها العام للتدليل على مجموعة منظمة من المعارف والرؤى. ويفرق الكثيرون بين ما يعرف بالعلوم الطبيعية أو البحتة، وبين ما يعرف بالعلوم الإنسانية أو الاجتماعية. على أن مصطلح "العلم" إذا استخدم بمفرده، يُقصد به في أغلب الأحيان العلوم البحتة، أو ذلك اللون من المعرفة الذي يتضمّن فكرة التجربة والمشاهدة والاختبار في أدق صورها، والذي يعرف بالعلوم الطبيعية الأساسية من كيمائية وفيزيقية ورياضية وجيولوجية وفلكية ونباتية وحشرية. كما قد يتطرق التعريف إلى مجالات تطبيق هذه المعارف كافة، سواء في الهندسة أم الزراعة أم الطب أم الصيدلة وما إليها.

ويقودنا هذا إلى تمييز آخر مهمّ بين مجالين أساسيّين يمكن أن يتحقّق فيهما ومن أجلهما العمل العلمي: الأول هو

للعلم ثلاثة وجوه: بحثي وتطبيقي وتربوي ولا يكون التقدم إلا بالعمل في هذه المجالات الثلاثة معًا على نحو متكامل متناغم

"البحث Research"، (وهذا مقصد المطالعة) والثاني هو "التقدم والتنمية Development". أما التكنولوجيا، فهي أهم مظهر من مظاهر استخدام العلم في مجال التقدم والتنمية إن كانت منتجة في المجتمع المعني، وقد أضحى العلم والتكنولوجيا على درجة من التشابك تثير العجب حين نعلم أن عمر التعاون بين هذين المجالين هو بحدود قرنٍ ونصف القرن من الزمن. والتكنولوجيا هي المعرفة والنشاط المنظّم الذي يستغل عادة في العمليات الصناعية، ولكنه قابل للتطبيق في الواقع على أي نوع من أنواع النشاط العملي بدرجات متفاوتة من الكفاية المادية والإنسانية.

والوسيلة الأساس لانتشار العلم والتكنولوجيا وقيامهما بدورهما في تغيير مجتمع ما، هي التعليم والتدريب ومن ضمنه البحث العلمي. ومن هنا فإن تدريس العلوم الأساسية، والتدريب الفنّي والمهني والقيام بالبحوث، من أهم وجوه العمل العلمي في بلد ما من البلدان. ويكون ذلك من طريق المدارس والجامعات والمعاهد ومراكز التدريب الفني والمهني ومراكز البحث. للعلم إذًا ثلاثة وجوه: بحثي وتطبيقي وتربوي. ولا يكون التقدم العلمي والتكنولوجي وبناء الدولة العصرية إلا بالعمل في هذه المجالات الثلاثة معًا، على نحو متكامل متناغم.

ازداد التلازم بين التنمية الاقتصادية من ناحية والعلوم والتكنولوجيا من ناحية أخرى والبحث العلمي زيادةً أصبح الناس معها يقولون ببساطة عندما يصفون بلدًا بالتخلف: "إنه يفتقر إلى التجهيزات العلمية والفنية والبحثية". فقد أضحت الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن استخدام التكنولوجيا واضحة جلية. يظهر ذلك في ارتفاع مستوى المعيشة بصفة عامة، وفي تحسن الخدمات الطبّية وتوفّر التغذية والسكن والملبس والنقل والاتصال السريع.. وقد تنبّه المحلّلون إلى أن هناك عوامل أساسية ثلاثة تتحكّم في التنمية الاقتصادية وهي: العمل (بما فيه الإدارة)، ورأس المال (بأشكاله الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والفكرية المختلفة)، ثم المعرفة (وتندرج من ضمنها الأسس العلمية والأساليب التكنولوجية التي يستند إليها الفنّ الإنتاجي ومناهج التنظيم).

وأيًا كانت أهمية نقل المعرفة والعلوم، بوصفها دعامة أساسية للنموّ الاقتصادي، فمن الضرورى لكلّ بلد أن يعتمد على نفسه، وأن يلجأ إلى أسلوبين أساسيين لتحقيق بنائه الذاتي في مجال العلم والتكنولوجيا:

الأول: تخطيط أوجه النشاط العلمي والتكنولوجي، بجانبيه البحثي والعملي، وتنظيم مجالاته المختلفة.

الثاني: الشباب وتدريبهم في المجالات العلمية والتقنية والبحثية.

بهذا، يمكن القول إن بناء الدولة العصرية يقتضي إيلاء اهتمام بالغ للعلم في وجوهه المختلفة البحثية والتطبيقية والتربوية على حدّ سواء، وإن خلق الإنسان الجديد في الدولة العصرية، إنما يتوقف على إحداث ثورة علمية تستطيع أن تحوّل العلم في المجتمع إلى ثقافة. لكن على الدولة العصرية ألا تكون تابعة للخارج علميًا وتكنولوجيًا، لأن الأمر لا يعدو عندئذ كونه صورة لاستعمار جديد يحول دون التقدّم الحرّ للدول النامية. كما أن سعي دولة من الدول النامية لبناء الدولة العصرية لا يمكن أن يعفيها من الدخول في القضايا الفلسفية والسياسية الخاصة بالحرية والمساواة والعدالة، ودراسة مجتمعاتها على هذا النحو من خلال مراكز بحوث متخصصة لأن التقدّم العلمي غير قادر في ذاته على إلغاء مشكلة استغلال الإنسان للإنسان.

تحديات مراكز البحث العلمي في دول الخليج

تواجه المراكز القليلة المهتمة بالبحوث العلمية في العلوم البحتة والتطبيقية (النادرة) أو في العلوم الاجتماعية في دول الخليج تحديات مزدوجة، فلا تتوفر مرونة عالية السقف من أجل أن يقوم الباحث بالنظر إلى المشكلات (خاصة في العلوم الاجتماعية) متحررًا من الضغوط التي تفرض محددات لبحثه، الا فيما ندر، لذلك يتوجه المهتم إلى نتائج البحوث في المؤسسات (الخارجية) يأتي بعدها عندما توفر كافة المعطيات والحقائق الذي يتوجب أن تكون متوفرة من الدولة وبدقة ومن خلال مؤسسات متحررة من الضغوط، ثم يأتي موضوع التمويل وهو أساس في إطلاق البحث العلمي، هذا التمويل محدود و غير متوفر، والمؤسسات البحثية القليلة التي يتوفر لها المال اللازم عادة ما تكون تحت (أجندة) سياسية لإنتاج نوع معين من البحوث الموجهة ذات المصداقية المتدنية. وفي الغالب فإن متخذ القرار لا يتوفر له الوقت ولا ربما الرغبة في الاطلاع الجاد على نتائج البحوث والدراسات ويميل إلى تكليف (جهة خارجية) لتقديم تلك الدراسات، ودفع مبالغ كبيرة لها، وكثير منها لا يستفاد منه في الغالب إذا التحديات كبيرة و ملحة تدعونا للاهتمام بالمراكز البحثية ورفدها بالخبرات المحلية من أجل استشعار المخاطر و العمل على تجنبها.

* أستاذ الاجتماع السياسي - جامعة الكويت

ينطلق عمل مراكز الفكر من حماية المصالح الوطنية وتعظيمها ومواجهة المخاطر

مراكز الدراسات ودورها في صنع القرار بالمنطقة العربية: التحديات والحلول

مراكز الدراسات الاستراتيجية هي مؤسسات تقوم بإعداد دراسات استراتيجية متنوعة ترتبط بالدرجة الأولى بكيفية حماية مصالح الدولة والتنبيه لما يمكن أن تتعرض له تلك المصالح -على اتساعها من مخاطر- وترتبط كذلك بكيفية المحافظة على مكانة الدولة ودعمها والإنتباه لعناصر القوة فيها وكيفية تطويرها، هكذا ينطلق جوهر عمل مراكز الفكر أساسًا من حماية المصالح القومية والتنبيه لكيفية تعظيمها ومواجهة أية مخاطر تتعرض لها. والملاحظ أن هذه المراكز تطورت على مر التاريخ من مجرد استشاريين للحكام أو خبراء يقدمون النصح إلى مجموعة من الخبراء والمتخصصين وتطورت إلى هيآت استشارية ومؤسسات ومراكز دراسات وهي تتنوع وتغطي الكثير من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك العلمية والتقنية والعسكرية والأمنية وغيرها، وتهتم أساسًا بصياغة رؤى وأفكار وكيف يمكن تحويل تلك الرؤى لمسارات حركة وبدائل وخيارات.

د. محمد مجاهد الزيات

تتناول هذه الورقة باختصار ماهية هذه المراكز وطبيعة عملها في محاولة لتقدير أهميتها ودورها في عملية صنع القرار على مستوياته المختلفة.

يعتبر انتشار مراكز الدراسات والأبحاث في الفترة الحالية مؤشرًا على التقدم الحضاري للمجتمعات، وتطور الدول واهتمامها بالبحث العلمي، واستشراف آفاق المستقبل، ولا شك أنها أصبحت -بالفعل- فاعلاً أساسيًا في عملية صياغة التوجهات العامة في الدول على اختلاف مستوياتها وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتربوي. وتعد مراكز الأبحاث خزائن الفكر وينابيع التخطيط الاستراتيجي في الوقت الراهن، حيث يمكن القول إن تحقيق نهضة حقيقية يقترن بالضرورة بما تتيحه هذه البلاد لتلك المراكز من فرص وما تمنحه لها من التقدير والاحترام، كما لا يمكن تحقيق الاستفادة من مخرجاتها الحقيقية المفيدة بدون توفر الحد المناسب الضروري لها من المتطلبات اللازمة لآداء عملها.

أولاً: تعريف مراكز الفكر والدراسات

لا يوجد تعريف عام وشامل لهذه المؤسسات كون أغلبيتها لا تعلن نفسها في وثائق تعريف الهوية، يُعرف البعض مراكز الفكر بأنها الكيانات القادرة على سد الفجوة بين العمل الأكاديمي وبين العمل السياسي، وأنها منظمات تقوم بدراسة وتحليل القضايا والأزمات على اختلافها وصولاً إلى فهم أبعادها والعناصر المتداخلة فيها وسبر أغوارها والخروج بمقترحات للتعامل معها وتقديم رؤى لصناع القرار حول تلك القضايا والأزمات، ويعرف البعض كذلك مراكز الدراسات والفكر بما تمتلكه من قدرات يمكن تسميتها بالسلطة الناعمة التي تسمح لها بالتأثير والتوجيه لمسارات بعض التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وينصرف تأثير مراكز الدراسات ارتباطًا بعدد من العوامل التي من بينها أن تلك القدرات تتحدد كل مرة في القضايا التي تتخصص فيها وصولاً لما يجعلها متخصصة بدرجة كبيرة ومحدودة الانتشار على هذا المستوى، ويرتبط كذلك بضرورة امتلاك العناصر المؤثرة وامتلاك الخبراء في تلك المراكز للمؤهلات وتراكم الخبرة والتخصص التي تسمح لهم بالقدرة على فهم التطورات ومساراتها وتقييم الأطراف والمستويات المختلفة داخل كل قضية وأزمة حتى تتمكن في النهاية من صياغة سيناريوهات لمساراتها وطرح بدائل لكيفية التعامل معها، كما أن تلك المراكز تكتسب ثقلها وقدرتها على التأثير

أيضًا نم خلال توافر علاقات واتصالات فيما بينها وبين الدوائر المعنية بصنع القرار بمستوياتها المختلفة حتى يصبح لمخرجاتها وما تتوصل إليه من بدائل ومقترحات أهمية، وبصفة دائمة ولا تكون هذه القدرة والتأثير مرتبطة بأزمات محددة، وهكذا نرى أنه أصبحت العلاقة ما بين مراكز الفكر والتأثير ودوائر صنع القرار علاقة ضرورية يتواصل خلالها ما تطرحه تلك المراكز من رؤى وصياغات تلك الدوائر.

ولعله من الضروري أن نشير هنا إلى أن قدرة وتأثير مراكز الفكر والدراسات – وإن كانت ترتبط بالدرجة الأولى بما يتوافر لديها من معلومات ومواقف حقيقية للأطراف ذات الإرتباط، إلا أنها ترتبط كذلك وبصفة أساسية بما يتوافر لديها من خبراء ومتخصصين لديهم القدرة على تحليل تلك المعلومات وتقدير التطورات التي يمكن أن تؤدي تفاعلاتها إليها، حيث تُبنى البدائل التي تطرح على صانع القرار تستند على أرضية قوية وتسمح بصياغة أو طرح خيارات أكثر مصداقية ويعتبر تراكم الخبرة هنا عاملاً حيويًا وضروريًا.

ومن الملاحظ اتساع نطاق تأثير مراكز الدراسات والفكر ليتجاوز حدود الدول التي أنشئت داخلها إلى دول أخرى ذات الإهتمام سواء بتلك الدول التي فيها المراكز أو بالقضايا التي تعالجها، فعلى سبيل المثال فإن مراكز دراسات الإرهاب في دولة وما تتوصل إليه من تقييمات لدور المنظمات الإرهابية أو دراساتها التي تطرح أساليب للتعامل مع الظاهرة تصبح رسالة هامة سواء لكل من مراكز الدراسات الأخرى المناظرة التي تهتم بالقضية أو بالدوائر المعنية بمواجهة الإرهاب ومحاصرته في دوائر صنع القرار في الدول الأخرى، كما أن بعض مراكز الدراسات والفكر أصبحت تهتم بإقامة فروع لها في دول أخرى تسعى للإستفادة من قدرات وخبرات هذه المراكز وما يتوصل إليها من سياسات من خلال خبراء لهم خبراتهم الدولية المتعددة، ويعتبر المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS في لندن نموذجًا لهذا النوع من المراكز، حيث يمتلك فروعًا في مناطق مختلفة كما ينظم سنويًا مؤتمرات تناقش قضايا خاصة ذات أهمية في عدد من المناطق، مثل حوار المنامة الذي يعقد في البحرين كل عام، ويتركز حول قضايا الأمن بمفهومه الواسع في منطقة الخليج ويضم خبراء من دول المنطقة والمركز على اتساع العالم خاصة ممن يمتلكون رؤى يمكن أن تخدم دول المنطقة وتوفر لها إطارًا تتحرك خلاله لدعم أمنها القومي، كما يعقد مؤتمرًا آخر يسمى حوار شانجريلا يتعلق بالقضايا الخاصة بمنطقة آسيا، كما يعقد مؤتمر للحوار الخاص بالدول المطلة على المحيط الهادي يناقش القضايا التي تهم الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية المطلة على المحيط.

ويعتبر مركز كارنيجي للسلام أحد المراكز التي لها فروع مختلفة ويعتبر منصة يلتقي خلالها مفكرين من دول مختلفة، حيث يوجد إلى جانب مقره في واشنطن فروع في كل من بكين وبيروت وبروكسل وموسكو، وكذلك معهد بروكنجز الذي يتخذ من واشنطن مقرًا له، يمتلك فروعًا له في كل من قطر والصين والهند. ورغم أهمية وجود أفرع لمثل هذه المراكز، إلا أن قيام الدول التي توجد بها تلك الأفرع وقيامها بتمويلها أو تقديم الدعم المالي أو الاقتصادي لها يمكن أن يؤثر بصورة واضحة على حرية البحث والدراسة فيها، كما أن بعض الدول تضع سقفًا وخطوطًا حمراء للقضايا التي تناقشها وعناوين الحوارات والمؤتمرات التي تجريها وهو ما يحدث في قطر على سبيل المثال، حيث لا تسمح لفروع مراكز الدراسات والفكر الموجودة في الدوحة بعمل برامج بحثية حول التطورات الداخلية في قطر أو مناقشة سياساتها الخارجية ويلاحظ ذلك تركيزها على الجوانب الإيجابية للسياسة القطرية وتبني وجهات نظر قطر عند معالجة القضايا والتطورات في الدول التي على خلاف مع قطر.

ثانيًا: أنواع متعددة من مراكز الفكر

تصنف بعض الدراسات مراكز الفكر إلى عدة أجيال من حيث تاريخ النشأة، فهناك المراكز التي نشأت خلال النصف الأول من القرن العشرين، وهناك جيل مراكز الثمانينيات من القرن العشرين، وهناك جيل مراكز عقد التسعينيات، ثم هناك جيل مراكز الألفية، ونميز هنا بين ثلاثة أنواع لمراكز الدراسات والفكر **وذلك على النحو التالي:**

١- المراكز ذات الطبيعة المزدوجة والتي تجمع بين كونها مركزًا بحثيًا يغلب عليه الطابع الأكاديمي، وبين كونها مركز فكر، وعادة ما يرتبط دورها كمركز فكر كما تكشف عن ذلك خبرة إقليم الشرق الأوسط بمرحلة الأزمة التي تمر بها الدولة، ومثال على ذلك مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في مصر، ومركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة في أبوظبي بدولة

مراكز الأبحاث تطورت من مجرد تقديم النصح إلى هيآت استشارية ومؤسسات ومراكز تهتم بصياغة الرؤى والأفكار وتحويلها لمسارات وبدائل

المراكز ذات الطبيعة المزدوجة يغلب عليها الطابع الأكاديمي والفكري ويمثلها مركز الأهرام ومركز المستقبل ومركز الخليج للأبحاث

الإمارات، ومركز الخليج للأبحاث في جدة بالسعودية، وتشير متابعة هذه المراكز إلى أن فاعليتها وتأثيرها يرتبط كثيرًا بوجود صلات ما بينها وبين دوائر صنع القرار في دولها وإعدادها دراسات وتحليلات تكون أحيانًا مطلوبة من تلك الدوائر أو تغطي اهتماماتها وقضايا المتابعة التي ترى هذه المراكز تأثيرها على أمنها القومي.

ويلاحظ هنا نجاح تلك المراكز في الحفاظ على استدامة هذه الطبيعة المزدوجة، فإلى جانب ما تصدره هذه المراكز من أبحاث ودراسات وكتب تناقش أفكارًا وقضايا ذات طبيعة أكاديمية أو تهم الدوائر الأكاديمية، فإنها تصدر أيضا تقديرات سياسات ودراسات سياسات، وتطرح توصيات للتعامل مع قضايا محددة، سواء كانت تتعلق بالسياسات العامة أو السياسات الخارجية لهذه الدول وتؤثر على الأمن القومي فيها.

٢- مراكز يتركز عملها في الغالب في مجال التنمية الاجتماعية، والتمكين السياسي لفئات معينة، ومثال على ذلك American Action Forum الذي أنشأه الجمهوريون في عام ٢٠٠٩م، بعد خسارة جون ماكين في انتخابات الرئاسة ٢٠٠٨م، وذلك بهدف تكوين جيل جديد من السياسيين الجمهوريين. وثمة نوع من هذه المراكز تدافع عن قضايا محددة Advocacy Think Tanks، إما لأسباب أيديولوجية أو تاريخية، وبالتالي يرتبط مجال عملها بتلك القضايا فقط ومثال ذلك أيضًا المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر.

٣- مراكز متخصصة في عملية دعم صنع القرار ويرتطب عملها بدرجة كبيرة في كل ما يخدم الأمن القومي في دولها وهي مراكز فكر بالدرجة الأولى تعد أوراق سياسات وتقديرات وتعقد ورش عمل تناقش قضايا مهمة وتشهد تباينات في المواقف وترى الكثير من الدراسات أن مثل هذه المراكز هي أكثر مراكز الدراسات تقدمًا وإدراكًا لمتطلبات التأثير في عملية صنع القرار والسياسات ومثال لها مركز دعم القرار في مصر ومركز الإمارات للدراسات والبحوث ومركز الجزيرة للدراسات في قطر.

وتجدر الإشارة، إلى أن هناك جدل مستمر حول كيف يمكن قياس تأثير مراكز الفكر في عملية صنع السياسات، وهل يقتصر التأثير على طرح أفكار جديدة أم بقدرتها على تحويل تلك الأفكار إلى سياسات؟، لاسيما وأن مراكز الفكر تهتم تاريخيًا بزيادة "عدد" منتجاتها بدلا من توسيع نطاق "دوائر" تأثيرها، ويلاحظ من ناحية أخرى، اتجاه بعض مراكز الفكر أثناء سعيها لتعظيم تأثيرها في عملية صنع السياسات لتجنب التخلي عن الخط الفاصل بين كونها مراكز فكر، وبين تحولها إلى لوبيات ضغط، من خلال تبنيها استراتيجيات داخلية من أجل ضمان وصول أفكارها لدوائر صنع القرار، وكذلك اتجاهها لتوسيع نشاط التسويق لإصداراتها.

ثالثًا: مجالات عمل مراكز الأبحاث

هناك مراكز تُعنى بالأبحاث التاريخية، وأخرى بالأبحاث السياسية، والشؤون العالمية من خلال الدراسات الاستراتيجية، والأمنية، والاقتصادية، وهناك مؤسّسات أخرى تتبنّى الأبحاث المعنيّة بالسياسات المحلية؛ بما فيها القضايا الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وسياسات البيئة والطاقة والزراعة.

كما تُصنف المراكز وفق معايير أخرى، فهناك مراكز أكاديمية، وهي التي تخضع للجامعات أو تتبعها؛ وهناك المراكز الخاصة، التي لا ترتبط بالقطاع الحكومي إداريًا أو قانونيًا؛ وهناك المراكز البحثية التابعة للدولة، أو التي تخضع لملكية القطاع العام، كما يمكن تصنيفها بحسب التمويل، فهناك مراكز أبحاث تجمع بين أكثر من مصدر تمويل: بعضها حكومي، وبعضها الآخر من مؤسّسات داخلية، أو منظّمات ومانحين دوليّين. وقد يطلق على بعض هذه المراكز اسم "مراكز شبه رسمية".

ويمكن تصنيف المراكز البحثية أيضًا، بحسب التوجه الأيديولوجي، فـ "معهد بروكينغز" يصنفها على أنها ذات توجه ليبرالي، و"هيأة التراث" بأنها ذات توجهات أكثر محافظة، وهناك مراكز بحثية تصنف بحسب مجال الاهتمام، إذ تركز بعض المراكز على مناطق جغرافية محددة؛ مثل مراكز الأبحاث المهتمة بقارة أو بنطاق جغرافي ما، مثال ذلك: (مراكز الدراسات الآسيوية، ومركز البحوث والدراسات الإفريقية، ومركز الدراسات الفلسطينية، ومركز دراسات الشرق الأوسط...)، بينما تهتم مراكز أخرى بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية، واستطلاعات الرأي.

ويُشار في هذا السياق إلى أن العديد من مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ؛ قد جاءت امتدادًا أيديولوجيًا وسياسيًا لنظام سياسي معيّن، يسعى إلى توسيع رقعته الجغرافية، أو إلى استيعاب النخبة الثقافية والفكرية في إطار هذا المركز أو المعهد البحثي. وهنا يصبح المركز البحثي، جزءًا من الترسانة الفكرية

والأيديولوجية، التي يسعى من خلال نشاطاته وأعماله البحثية والأكاديمية إلى توظيفها بما ينسجم ونزعة الهيمنة ومنطق المركزية الثقافية.

ونلاحظ أن مراكز الأبحاث موجودة بأسماء وتعريفات مختلفة؛ ففي بعض الأحيان، تطلق على نفسها اسم "مؤسسة Foundation"، وفي بعضها الآخر تسمّى بـ "معهدInstitute". وتصف مراكز أخرى نفسها بـ "الصندوق Fund"، وفي حالات أخرى بـ "الوقف Endowment". لكن في النهاية، تتبع هذه المنظمات قطاعًا عريضًا هو قطاع مراكز الأبحاث والدراسات.

رابعًا: التحديات التي تواجه مراكز الفكر والدراسات:

يظل استمرار قدرة مراكز الفكر بأنواعها المختلفة على الحفاظ على دورها في صنع السياسات مرتبط بقدرتها على طرح أفكار أو سياسات تساعد على "إدارة" التحولات شديدة التعقيد التي أصبحت سائدة اليوم، سواء في داخل الدول أو في الأقاليم أو في العالم، وهي تحولات بقدر ما أدت إلى تزايد أهمية مراكز الفكر باعتبارها مصانع للسياسات يمكن الاعتماد عليها من قبل الحكومات، إلا أنها تفرض عليها تحديات من نوع جديد مختلف عن تلك التي درجت العادة على مناقشتها في الدوائر المهتمة بدور مراكز الفكر، والتي تعلقت بصورة رئيسية بمسألة تمويل مراكز الفكر، ويرتبط هذا التحدي بقدرة هذه المراكز على تطوير شبكة من العلاقات تضمن مضاعفة تأثيرها، بالاعتماد على ما أسماه جيمس ماكجين Ms 4، وهي الرؤية والسوق والعنصر البشري والمال.

ويلاحظ أن التحديات التي تواجهها مراكز الفكر نتيجة تعقد البيئة التي تعمل فيها، أكثر وضوحًا في حالة مراكز الفكر العاملة في إقليم الشرق الأوسط، نظرًا للتحولات الكبيرة التي يشهدها الإقليم في السنوات الأخيرة، والتي استدعت من مراكز الفكر، سواء حديثة النشأة أو تلك التي تعمل منذ فترة طويلة، إعادة النظر في طريقة عملها، والتكيف بصورة ما مع التحولات التي تشهدها المنطقة، ويمكن تلخيص التحديات الأساسية التي تواجه عمل المراكز في الآتي:

١- إشكالية التمويل، حيث تقع قضية التمويل على رأس المعوقات التي تواجه عمل مراكز البحوث والدراسات العربية، وهي مشكلة متعددة الأبعاد، حيث يغيب التمويل المحايد، فمراكز الدراسات الحكومية أو ذات التمويل الحكومي، يكون لها سقف معين لا يمكن تجاوزه، وقد تتّسع الفجوة بين صنّاع القرار من جهة، والمفكرين والباحثين في هذه المراكز من جهة أخرى، كما أن مراكز البحث والمؤسسات البحثية الخاصة، تواجه في كثير منها صعوبات تؤثر سلبًا على جودة العمل وديموميته، وأحيانًا تكون بيئة طاردة للكفاءات المهنية، فالباحث يحتاج إلى بيئة مهيأة من الاستقرار المادي والوظيفي والتفرغ الكامل لأنشطته البحثية، وهو ما قد يصعب إيجاده في المؤسسات الخاصة في كثير من البلدان العربية مما قد يضطر الباحث إلى الهجرة أو الاغتراب إذا وجد أمامه فرصة سانحة في أي من البلدان الأوروبية، أو العمل لصالحها في بلده؛ ولذا تبدو بيئة مراكز الأبحاث العربية غير"مولدة للأفكار المتجددة والإبداع". ويرتبط هذا الأمر "ربّما" بغياب نظام جاذب يحفز الكفاءات وذوي الخبرة على الالتحاق بمراكز الأبحاث، وضعف الحوافز التي تُسند إلى الباحثين لتشجيعهم على العمل المبدع، وقلّة فرص إشراكهم في دورات علمية. كما تشكو مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ من ضعف الإمكانيات التّسويقية للإنتاج المعرفي، عند نشر كتب، أو دوريات، أو مجلات علمية...إلخ. وقد تضطر بعض المراكز الخاصة إلى تمويل نشاطاتها من خلال المطبوعات التي تضطر "أحيانًا" إلى النزول بمستواها العلمي من أجل الهدف التجاري الذي يؤثر في جودتها وسمعتها، ومعضلة التمويل في النهاية، تدفع قطاعًا كبيرًا من المراكز البحثية الخاصّة نحو المؤسسات المانحة، وتقع في حبائل التمويل الأجنبي بكل أشكاله؛ فتصبح حينها "مراكز مشبوهة" في نظر الحكومات، ويعرّضها ذلك إلى المساءلة القانونية، في بعض البلدان. وعلى الرغم من أن معظم المراكز تلجأ إلى الجهات التمويلية الأجنبية؛ فإنها قد لا تحصل على التمويل إلا إذا ما كان ضمن أولويات الجهة التمويلية.

٢- الافتقار إلى الاستقلالية، فمما لا شك فيه، أن قيمة الأبحاث والدراسات التي تنتجها المؤسسات البحثية، تكمن في حياديّتها واستقلاليّتها ومهنيتها. ولا تتحقّق هذه المهنيّة، إلّا بهامش كبير من الحرية، يمنح لمراكز الأبحاث حتى تحدّد أولويات عملها واختيار أجندتها البحثية، بعيدًا عن أي مؤثِّرات خارجية. ولن يتحقّق ذلك، إلّا من خلال توفير تمويل غير مشروط؛ من شأنه عدم التأثير في تحديد الأولويات البحثية، ومخرجاتها، ومنهجية التحليل العلمي، والتّوصيات. ويحتاج الباحث إلى استقلالية في عمله، وإلى حرية في نشاطه، من دون خضوع لوصاية على فكره وإنتاجه. وهو أمر يصعب توفّره فعليًا.

٣- القدرة على التكيف مع القضايا الجديدة التي تفرزها التحولات في المنطقة، والتي تتحدى ما ساد عن هذه المنطقة في مراكز الفكر طوال الفترات الماضية من أفكار نمطية، وذلك من قبيل الاهتمام بقوى الشارع، باعتبارها قوى جديدة تؤثر على عملية صنع القرار، وتصاعد دور الفاعل "المهجن" Hybrid actor في السياسات الإقليمية، وتنامي تأثير

التمويل في مقدمة تحديات مراكز الفكر ويرتبط بقدرة المراكز على تطوير مضاعفة تأثيرها بالاعتماد على الرؤية والسوق والعنصر البشري والمال

الفاعلين المسلحين الذين ظل الاهتمام بهم محدود مقارنة بحجم الاهتمام بالدولة، والتي أصبحت بدورها تمر بتحولات لم تعد معها مفاهيم الدولة الفاشلة أو الدولة الديمقراطية تصلح للتعامل معها، ويزداد هذا التحدي تعقيداً في حال ارتباطه بحاجة مراكز الفكر للحفاظ على القدرة التنافسية لها، لاسيما في ظل تزايد المنافسة لها من قبل شركات الاستشارات، والمؤسسات القانونية، وشبكات الأخبار.

٤- القدرة على متابعة الأحداث المتعاقبة وتطوير توصيات للتعامل معها، في ظل إدراك أنه من المستحيل استعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في الفترة السابقة، أو السيطرة بنسبة ١٠٠٪ عليها، وهو ما يستدعي العمل وفق short termism، والاستعانة بالعمل الميداني، من أجل الحصول على متابعة دقيقة لما يجري، وتكشف الممارسة العملية عن أن هذه الإشكالية جعلت بعض مراكز الفكر غير قادرة على الحفاظ على جودة منتجاتها، حيث انزلقت نحو العمل الصحفي من خلال سيطرة الاهتمام بتحليل الأحداث الجارية current affairs.

٥- التحول إلى منتديات للحديث talking tanks، حيث أصبحت التحليلات والتقديرات الخاصة بمراكز الفكر، خاصة المتعلقة بالأزمات المشتعلة مادة أو محتوى للقنوات الإخبارية الدولية والإقليمية والمحلية، وهو ما قد يقلل من تواصلها مع دوائر صنع القرار، أو يقلل قدرتها على تقديم تحليلات وتقديرات وتوصيات relevant بالنسبة لدوائر صنع القرار في الدولة بسبب دخول الإعلام طرفاً لعرض منتجات هذه المراكز.

٦- تزايد تأثير الرقابة الذاتية على عمل هذه المراكز، وهو ما يعتبر بعدًا جديدًا لتأثير الجهات المانحة على عملها، فهذه الجهات لم تعد متمثلة في المنظمات الدولية مثل هيأة المعونة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي، كما كان الوضع من قبل، وإنما أصبحت الحكومات جهات مانحة رئيسية للعمل على قضايا محددة، ويعبر عن هذا التحدي تزايد المطالبات في العديد من الدوائر في الولايات المتحدة خلال العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤م، بالكشف عن الجهات الممولة لمراكز الفكر العاملة فيها، واستجابةً لذلك أعلن مركز التقدم الأمريكي Center for American Progress قائمة الممولين الخاصة به، وكذلك أعلن كل من معهد بروكنجز، ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS، والمجلس الأطلنطي عن قائمة الممولين الخاصة بهم.

٧- عدم قدرة مراكز الفكر على طرح أفكار أو تقديرات تختلف عن السائد في الدوائر السياسية والأكاديمية، وهو موجود بصورة واضحة في مراكز الفكر التي تعمل في الشرق الأوسط، فرغم الميزة التي تتمتع بها هذه المراكز من حيث كونها تقع في قلب التحولات، وبالتالي تقدم تحليلات وتقديرات وربما نماذج كمية من داخل الإقليم؛ فإن جماعات المصالح من الخبراء أو شبكة المراكز الأوروبية أو الأمريكية التي تهتم بإقليم الشرق الأوسط غير قادرة على التفاعل مع ما يصدر عن هذه المراكز، إما لأنها تغرد خارج السرب نتيجة أن لديها توجه محافظ على خلاف التوجه الديمقراطي أو الليبرالي المميز للمراكز العربية، وهو ما يجعل القدرة على التأثير لهذه المراكز محدودة، حتى فيما يتعلق بالقضايا الشرق أوسطية التي يهتم بها الاتحاد الأوروبي مثلاً.

خاتمة:

رغم التحديات التي تواجه عمل مراكز الفكر والدراسات، إلا أنه يكمن تفعيل دورها وذلك من خلال بعض الحلول ومن أهمها الشراكة والتكامل مع المؤسسات الإعلامية والحكومية، فمن المهم بناء شراكة حقيقية بين المراكز البحثية ووسائل الإعلام المختلفة؛ للتعريف بها وبأهميتها، وعرض نتاجها، وما تقوم به من نشاطات.

وفي هذا السياق، تُسند أهمية كبرى لتنظيم العلاقة بين مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام بمختلف أشكالها، وعلى نحو متوازن؛ تقوم فيه وسائل الإعلام بإحاطة الرأي العامّ بنتائج الأبحاث ووجهات النظر المختلفة، مع ضرورة فتح نافذة تواصل بين المؤسسات البحثية، والمؤسسات الحكومية، ومتخذي القرارات فيها؛ وذلك للوقوف على احتياجات صانع القرار في الجهاز الحكومي. والتشديد على انخراط طالب الدكتوراه والماجستير في العلوم السياسية، أو في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية في هذه المراكز؛ حتى يتسنّى له إنجاز رسالته في مختبرات البحث، والاستعانة بما فيها من مراجع وأبحاث. وينبغي له أن يقضي ساعات معيّنة في أحد مراكز البحوث، كأحد متطلبات الحصول على الشهادة، وأن يشارك في مناقشة أطروحته أساتذة.

* مفكر ومحلل سياسي - عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية

الجامعات تلعب دورًا مهمًا في سياسة أمريكا وهو ما تفتقده الدول النامية

الاستخبارات الأمريكية والجامعات ومراكز الأبحاث في خدمة الأمن القومي الأمريكي

قال ستانفيلد تيرنر مدير الاستخبارات الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي كارتر (١٩٧٧-١٩٨١م)، في كتابه "السرية والديمقراطية": إن المخابرات الأمريكية تركز على غير السياسيين في عملية تحليل المخابرات وتقييمها وخاصة من الأكاديميين كعلماء الأنثروبولوجيا والاجتماع والسياسة والجغرافيا وغيرهم وذلك لأن المهم ليس جمع المعلومات بقدر ما هو تحليل المعلومات وطرق الاستفادة منها. وأضاف تيرنر أن عمل السياسيين في السفارات غالبًا ما يثير الحساسية، والحصول على المعلومات في بلد مثل الولايات المتحدة مهم للغاية.

د. أحمد سليم البرصان

وليس من المبالغة أن أهم القرارات السياسية الأمريكية تصنع في الجامعات ومراكز الأبحاث المتخصصة التي تضم الخبراء، فدور الجامعات في الغرب وخاصة الولايات المتحدة يتجاوز دورها في التدريس بل تسهم بشكل كبير في السياسة العامة وخاصة في مجال السياسة الداخلية والخارجية حيث تتعاقد المؤسسات الأمريكية مع الخبراء في الجامعات ومراكز الأبحاث للقيام بدراسة المشاريع والقضايا التي تحتاج معالجتها أو التخطيط المستقبلي لها. وقد يتحول معظم الاكاديميين بطرق مباشرة أو غير مباشرة موظفين لدى الأجهزة الأمريكية المتعددة بدءًا من وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA وغيرها من الوكالات الاستخباراتية الأخرى إضافة إلى وزارتي الدفاع والخارجية وصولاً إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي الوثيق الصلة بقرارات الرئيس الأمريكي ويمتد عملهم إلى تقديم الخبرة والدراسات وجلسات الاستماع في الكونغرس الأمريكي كما يظهر الخبراء في مراكز الأبحاث والجامعات على شاشات التلفزة ووسائل الإعلام الأخرى في تحليل القضايا المحلية والدولية مما يلعب دورا في توجيه الرأي العام.

وقد تنبهت إسرائيل لأهمية الجامعات ومراكز الأبحاث في السياسة الأمريكية وعلاقتها بالسياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي والإسلام السياسي، فقد أسس اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ما يسمى مراقبة الحرم الجامعي Campus Watch ولما يطرح في الجامعات حول الشرق الأوسط، لأنها تعرف خطورة ذلك على إسرائيل، فهي ترامب أعضاء هيأة التدريس وما يطرح في محاضراتهم ومن ينتقد إسرائيل، ويأتي هذا ضمن منتدى الشرق الأسط في فيلادلفيا ببنسلفانيا وهي مرتبطة باللوبي الصهيوني، كما أسست مراكز أبحاث تخدم إسرائيل وتقدم التقارير والأبحاث التي تعبر عن رؤية إسرائيل مثل معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى بواشنطن وهو يمثل سياسة حزب ليكود، ويتواصل مع أعضاء الكونغرس والإعلام لتوجيه تصورهم حول قضايا المنطقة.

الأكاديميون والمخابرات الأمريكية وسقوط الشاه

كان للخبراء وأستاذة الجامعات دور في سياسة الولايات المتحدة اتجاه إيران وخاصة إبان الثورة الإيرانية، وهناك أربعة أساتذة من أبرز من تمت استشارتهم في سياسة الولايات المتحدة: جيمس بيل في كان أستاذا في جامعة تكساس (توفي ٢٠١٥م) وله كتاب "النسر والأسد The Eagle and the Lion" عن العلاقة الأمريكية وإيران، وقد ذكر جاري سيك المسؤول عن مكتب إيران في مجلس الأمن القومي أنه كان يقضي ساعات في الحديث مع بيل حول إيران، وحتى أن بيل نفسه قال فيما بعد أنه أخطأ في تقييمه أن الملالي لأن يشاركوا في العملية السياسية بعد الثورة، وكان بيل أثناء زياراته لإيران يحضر محاضرات وجلسات الملالي في إيران ويقصد حلقاتهم، أما الخبير والأكاديمي الثاني فهو

ريتشارد كوتام Cottam وكان في جامعة بتسبرج، وفي مقابلة معه قبل وفاته ١٩٩٧م، قال إن نهاية الشاه كانت حتمية وإن الانقلاب الذي هندسته الاستخبارات الأمريكية لإسقاط حكومة مصدق ١٩٥٣م، كان خطأ استراتيجياً بل كارثة أدت إلى تدهور العلاقات الأمريكية-الإيرانية فيما بعد، وكان كوتام حلقة الوصل أثناء الثورة الإيرانية بين المعارضة التي كانت متواجدة في الولايات المتحدة ووزارة الخارجية الأمريكية، ويعتقد أن حكم الشاه آيل للسقوط، ويأتي الأكاديمي الثالث وهو مارفن زونس الأستاذ في جامعة شيكاغو وكان رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط فيها وفي مقابلة له فبراير ٢٠١٨م، قال أنه التقى الشاه في أربع مناسبات شخصية، وزونس مهتم بالتحليل النفسي لشخصية الشاه، وأكد أن شخصية الشاه والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أسهمت في الثورة الإيرانية، ونشر كتابه عام ١٩٩١م، تحليلًا نفسيًا لشخصية الشاه وسقوطه (Majestic Failure: The Fall of the Shah)، ويأتي الأكاديمي الرابع وهو الأستاذ في جامعة كولمبيا، روبرت جيرفز وهو المختص في صنع القرار والدراسات النفسية والأزمات وله علاقات قوية مع الاستخبارات الأمريكية حيث تم تكليفه من قبل CIA، بدراسة الأزمة الداخلية في إيران ١٩٧٧-١٩٧٨م، أي قبل الثورة بل في بوادر الثورة، وكتب تقريره في ١٨٧ صفحة وبقي سريًا حتى رفعت عنه السرية قبل عدة سنوات، وكان يركز على تقييم تقارير الاستخبارات الأمريكية في تلك الفترة كما قام بعدة دراسات عن فشل الاستخبارات الأمريكية في عدة أزمات وقد جمع ما كتبه عن إيران والعراق في كتاب نشره عام ٢٠١١م، تحت عنوان لماذا تفشل المخابرات؟ وما نريد التأكيد عليه أن الجامعات تلعب دورًا مهمًا في سياسة الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة من خلال التعاون بين الجامعات واساتذتها وكل حسب اختصاصه، وهو ما تفتقد له الدول النامية بسبب بعد المسافة بين الجامعات ومراكز الأبحاث وصناعة القرار السياسي فيها.

والظاهرة الإيجابية في بعض الدول الغربية أن بعض الشركات الكبرى وأصحاب الثروة فيها يقومون بتمويل بعض مراكز الدراسات في الجامعات أو دعم مراكز الأبحاث وخاصة أنها معفية من الضرائب، فالقطاع الخاص يسهم بتشجيع الدراسات وكذلك مثل شركات البترول التي لها مصالح في بعض الأقاليم والدول، فنجد مراكز الدراسات الإفريقية والشرق الأوسط والصينية والروسية وغيرها حسب الأهمية والمصالح؟

فريق B وتقييم أداء الاستخبارات الأمريكية

وتستعين المؤسسات الأمريكية في تقييم أدائها بالجامعات أو مراكز الأبحاث، ومن أمثلة ذلك أن الاستخبارات الأمريكية CIA

قامت عام ١٩٧٦م، عندما كان جورج بوش الأب رئيسًا لها بتشكيل فريق من الخبراء في الجامعات الأمريكية والمختصين في الشؤون السوفيتية بتقييم ما تعتبره الاستخبارات الأمريكية حول الخطر السوفيتي، خاصة في مجال الأسلحة الاستراتيجية وخطرها، وكان هدف الفريق الذي تشكل من عدة أساتذة جامعات، منهم ريتشارد بايب من جامعة هارفارد ومتخصص في التاريخ الروسي وروبرت جيرفيز من كولمبيا وأطلق عليه فريقB تقديم تقرير، ويقارن تقريرهم مع التقرير الذي يعده الفريقA وهو فريق الاستخبارات الأمريكية، وملاحظة الفرق بين التقريرين ومدى خطر الاتحاد السوفيتي تهديده، وكانت هذه التقارير سرية، ولكن تم الكشف عنها بعد عدة سنوات وأصبحت متاحة على الشبكة العنكبوتية للطلاع عليها، وهذا يعني أن المؤسسات تتميز بالنقد الذاتي وتستعين بذوي الخبرة في هذا النقد لتلافي الأخطاء في المستقبل، وعادة ما يشكل الكونغرس لجان تحقيق أيضًا في بعض القضايا ويستعين بالجامعات ومراكز الأبحاث. وتعتبر مراكز الأبحاث ظاهرة أيجابية لأنها تطرح عدة خيارات أمام صانع القرار، كما أنها تختلف في توجهها الأيديولوجي فهناك المراكز الليبرالية التوجه والمراكز المحافظة وبعضها قد يكون يمثل جماعة ضغط لدولة ما، كما أن هناك أيضًا تعددًا في الآراء والأيديلوجية في الجامعات، وهذه كلها تثري صانع القرار في ظل حرية الرأي والمساهمة في حماية الأمن القومي الأمريكي، ورغم اختلاف الآراء والوسائل، ليس هناك اختلاف بالأهداف في تحقيق المصالح القومية؟

مراكز الأبحاث والجامعات واحتلال العراق

كان احتلال العراق كارثة للولايات المتحدة نفسها وللعراق، فالتقارير لبعض مراكز الأبحاث وحتى الاستخبارات نبهت لخطر الاحتلال، وما سيؤدي إليه الاحتلال من فوضى وحرب أهلية، وأن التقارير التي قدمت للرئيس جورج بوش الابن والفريق الذي أعدها لم يتميز بالموضوعية بل كانت تقارير متحيزة لتحقيق أهداف لا علاقة لها بأسلحة الدمار الشامل بل فريق المحافظين الجدد والمرتبطين باللوبي اليهودي، لأن العراق في نظرهم يشكل خطرًا على إسرائيل، وهذا ما تأكد من حل الجيش العراقي وحزب البعث العراقي وتسليم المعارضة الشيعية الحكم.

قام روبرت جيرفز Jervis من جامعة كولمبيا، الذي كلفته المخابرات الأمريكية برئاسة فريق المراجعة التاريخية لوثائق الاستخبارات المركزية، كمستشار للمسؤول عن فريق رفع الحظر عن التقارير السرية للمخابرات الأمريكية، وفي دراسة نشرها مؤخرًا بالاتفاق مع الاستخبارات حول الفشل في العراق، وكانت دراسته تناولت عدة تقارير استخباراتية تتعلق بالعراق: تقرير المخابرات الأمريكية قبل الاحتلال حول أسلحة الدمار الشامل، وتقرير لجنة مجلس الشيوخ وتقرير مجلس العموم البريطاني (the Butler Report)، وتقرير رئيس الولايات المتحدة، وقد نشرت هذه الدراسة في الكتاب المشار إليه حول فشل الاستخبارات، ويؤكد على الفشل، أن التقارير التي كتبت قبل الحرب غير موضوعية كما في تونى بلير رئيس الوزراء البريطاني آنذاك والذي تم التحقيق معه مؤخرًا أو التقارير التي قدمت لادارة بوش وكان بعضها التفافًا حول تقارير الاستخبارات، وكان فريق وزارة الدفاع الأمريكية بقيادة رامسفيلد ونائبه وولفيتز، كانت تريد احتلال العراق حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر، مستفيدة من ضعف خبرة بوش الابن والهوس الديني الذي عنده وارتباطه بالمحافظين الجدد.

مؤسسة راند والحكومة الأمريكية

يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨٤م، مركزًا للبحث يتناول القضايا الداخلية والخارجية، حيث ثلث مراكز الأبحاث في العالم موجودة في الولايات المتحدة، وهناك مراكز أبحاث مؤثرة في داخل الولايات المتحدة في السياسة الداخلية والخارجية. ونشير إلى مؤسسة راند لأهميتها في أبحاث الأمن والدفاع والصحة والتعليم، وأن (٣٢) من حائزي جائزة نوبل في الستين سنة الأخيرة، كان لهم ارتباط مع هذه المؤسسة، وعائداتها السنوية ٣١٣,٢ مليون دولار، وتتعاقد وزارة الدفاع والاستخبارات الأمريكية وغيرها مع المؤسسة للقيام بأبحاث تتعلق بالأمن والدفاع، ويوجد قسم خاص بالمؤسسة لدراسة الشرق الأوسط، وتركز على جماعات الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ولعل من أخطر ما قامت به تقرير حول كيفية التعامل مع التيارات الإسلامية وتبنت العمل بالتقرير الدوائر الأمريكية بمحاولة دعم توجهات التيارات الإسلامية بين معتدل ومتطرف وليبرالي وديمقراطي وكانت معدة التقرير في راند زوجة زلمان خليل زادة الذي يقود الفريق الأمريكي للتفاوض مع حركة طالبان، وسفير الولايات المتحدة السابق في أفغانستان والعراق والأمم المتحدة وهو يعد من الصقور في إدارة بوش الابن رغم أن أصوله أفغانستانية. كما أصدرت راند دراسة عن بناء الدولة الفلسطينية، ودراسات التحول الديمقراطي. وهناك عدة مراكز أخرى متعددة ومؤثرة بتوجهاتها الأيديولوجية مثل مؤسسة التراث Heritage Foundation والجنة الخطر Committee of Present Danger ومؤسسة بروكنكز Brookings وكاتو Cato وتتواصل مع وسائل الإعلام وصانعي القرار وهذه تثري صانعي القرار سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو المؤسسات الأمنية بتقاريرها وأبحاثها.

الشخصية العربية في نظر الخبراء

إن دراسة الخبراء للمنطقة العربية هم الذين رسموا خريطتها بعد الحرب العالمية الأولى، ونذكر لورنس العرب البريطاني الذي جاء للمنطقة تحت غطاء دراسة آثار المنطقة وخاصة القلاع الصليبية في بلاد الشام، وهو ضابط استخبارات بريطاني وكان يعد الخرائط عن المنطقة لخدمة الجيش البريطاني ولا زال يحظى بالدراسة والاهتمام حتى اليوم وكان يتنقل بين مصر وبلاد الشام وكان له دور في مراسلات حسين-مكماهون وعلاقته بفيصل بن الحسين الذي أصبح ملكًا على العراق، والشخصية البريطانية الثانية التي كانت تجوب بلاد الجزيرة وتقدم تقاريرها للحكومة البريطانية جيرترويد بيل (١٨٦٨-١٩٢٦م)، وكانت باحثة أنثروبولوجية درست العشائر العربية وكان لها ارتباط مع الاستخبارات البريطانية وجمعت أوراقها مؤخرًا في جامعة نيوكاسل، وفي تقرير لصحيفة الجاردين البريطانية في ١٢ مارس ٢٠٠٣م، بأن بيل هي التي رسمت حدود العراق عام ١٩٢١م، وقد درست العربية في مدينة القدس ١٨٩٧م، ومكثت في العراق ٣٧ عامًا ودفنت في بغداد، وكانت قد ذكرت في رسالتها لوالدها أنها صانعة الملوك؟ وما نود الإشارة إليه هو أن القرارات البريطانية كانت قائمة على المعلومات الميدانية عن المنطقة فهم خبراء يرتبطوا بأجهزة بلادهم، فقد كان لورنس وبيل مرتبطين بالمكتب العربي في القاهرة وهو مكتب للاستخبارات البريطانية، والغطاء وتحركهم في المنطقة كخبراء في دراسة الآثار حتى أن بيل ساهمت في إنشاء المتحف العراقي في بغداد. وكان هدف العيش في المنطقة العربية، لدرس كيفية التعامل مع الشخصية العربية التي نجح لورنس في دراستها والتعبير عنها في كتابه أعمدة الحكمة السبعة؟

ونشير أيضًا إلى الدراسة التي أعدها بيتر نافسينغر للاستخبارات الأمريكية عن الوجه بين العرب (Face Among the Arabs) عام ١٩٦٤م، والتي رفعت السرية عنها عام ١٩٩٤م، ويؤكد على أهمية الوجه أو الشرف عند العر ب، بمعنى أنه يخشى على سمعته بين الناس ويفضل التعامل في القضايا التي يمكن أن تؤثر على سمعته بالسرية، ونجد أن السياسيين الغربيين يسربوا كثيرًا من العلاقات العربية للصحافة الأجنبية لإحراج السياسيين العرب الذين يبادرون لنفيها علمًا حسب الدراسة أنها تعبر عن الشخصية السياسية العربية وكيفية التعامل معها، وكيف أن هذه الدراسة بقيت سرية لسنوات، ويمكن أن يكون درسًا في التعامل بأنه لا أسرار في السياسة الغربية في كثير من الأحيان وتستعمل السرية والكشف عنها كورقة ضغط وابتزاز سياسي.

مراكز الأبحاث وصناعة القرار في إسرائيل

وكما هو الحال في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها فإن صانع القرار في إسرائيل يعتمد على مراكز الأبحاث التي ترتبط بالمؤسسات الإسرائيلية وأجهزة استخباراتها، ويوجد ٣٥ مركز بحث فيها تحاول التأثير في صانع القرار والرأي العام وتبني علاقاتها مع الخارج في بيان سياسة إسرائيل والدعاية لها وجمع المعلومات، وترتبط مراكز الأبحاث المرموقة بالجامعات الإسرائيلية مثل معهد دراسات الأمن القومي INSS التابع لجامعة تل أبيب ومركز بيغن - السادات التابع لجامعة بارايلان، وهما من أهم مراكز الأبحاث وخاصة أن معظم طاقم معهد دراسات الأمن القومي ممن خدموا في الجيش أو في الحكومة في مراكز وزارية أو الاستخبارات فلهم علاقة مع السلطة التنفيذية والكنيست والاستخبارات علمًا بأن جميع الإسرائيليين في حالة احتياط للجيش، ولها ارتباطها مع أقسام الدراسات في وزارة الخارجية والدفاع والموساد. ويعد معهد الأمن القومي الإسرائيلي تقارير شبه يومية عن الأحداث السياسية والأمنية في المنطقة والعالم، كما هو حال أيضًا معهد بيغن سادات، وتهتم مراكز الأبحاث بالتركيز على دراسة الدول العربية والدول الإسلامية سواء القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتبادل المعلومات مع مراكز الأبحاث الغربية وخاصة في الولايات المتحدة وكانت إسرائيل أول من تنبهت لوضع إيران وسقوط الشاه، ولا يمكن الفصل بين عمل مراكز الأبحاث في إسرائيل ودوائر الاستخبارات فيها.

صانع القرار والحاجة للمعلومات

إن صانع القرار ليس بالضرورة أن يكون ملمًا بجميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكنه يعتمد على المعلومات التي تقدم إليه وهنا تكون أهمية مراكز الأبحاث العامة والخاصة، فالرئيس ريغان كان ممثلا ولكنه محاط بفريق من الخبراء والمختصين والمسؤولين من حوله، لهم علاقاتهم أيضًا بمراكز الأبحاث بمختلف القضايا كل حسب مهامه، وكذلك بقية رؤساء الولايات المتحدة، وبقية الدول سواء الغربية أو الشرقية.

وقد أخذت مراكز الأبحاث تنتشر في الدول النامية، في إفريقيا وآسيا والعالم العربي، وهناك فرق بين انتشارها والأخذ بما تقدمه وموضوعية الأبحاث المقدمة وحرية التفكير، لأن الأصل أن تكون الأبحاث موضوعية ورصينة حتى لو خالفت رؤية صانع القرار، وليس كما في بعض الدول النامية دورها ثانوي وأحيانًا تلبي رؤية صانع القرار، وإذا كانت الصحافة هي السلطة الرابعة فمراكز الأبحاث أصبحت السلطة السادسة!

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الحسين بن طلال والملك عبدالعزيز سابقًا

٥٣٥ مليون دولار إنفاق العرب على البحث العلمي أي ١١ في الألف من الدخل القومي

البحث العلمي في الوطن العربي: الواقع ومقترحات التطوير

تهدف هذه الدراسة إلى التأمل في واقع البحث العلمي بالوطن العربي، والأزمات المتعلقة به في كافة الجوانب مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى. كذلك تهدف إلى تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير البحث العلمي العربي، مرتكزًا في ذلك على رؤية الباحث الشخصية للبحث العلمي العربي في الماضي ومرورًا بما في الحاضر، وانطلاقًا من أدوار المجتمعات العربية والمؤسسات التعليمية بما للنهوض بالبحث العلمي في المستقبل. اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة لجمع البيانات وتحليلها، من خلال تحليل واقع ورؤى وسياسات الدول العربية بشأن البحث العلمي في الماضي والحاضر والمستقبل.

د. عبد القادر محمد عبد القادر

يعد البحث العلمي ركيزة أساسية لتقدم الدول والمجتمعات بمختلف مستوياتها المتقدمة والنامية على حد سواء، فهو بالنسبة للدول المتقدمة محركًا رئيسًا لكافة مؤسساتها تحاول من خلاله الحفاظ على تقدمها وصدارتها في شتى المجالات الاقتصادية والعسكرية والتعليمية، إلخ، أما بالنسبة للدول النامية فهو المنقذ لها من ربوع التخلف والفقر والجهل، فتستطيع من خلاله مواجهة المشكلات التي تعترضها والالتحاق بركب الدول المتقدمة في الرقي والتقدم. وكما يعتبر الدعامة الأساسية للتطوير والتحسين في كل المجالات، فهو يبعد المؤسسة عن الوقوع في منزلق العمل العشوائي والاعتباطي الذي قد يصيب الحق حينا ويخطئه أحيانًا أخرى، وفي هذا خسارة للجهد والوقت والمال وغيره، لذلك نجد الدول المتقدمة تخصص ميزانيات ضخمة للبحث العلمي، كما أن بعض المؤسسات تلزم موظفيها بتقديم بحوث سنوية ضمانًا لتحسين مستواهم العلمي من أجل تحسين الأداء وتطويره. وتزداد أهمية البحث العلمي بازدياد اعتماد الدول عليه؛ ولاسيما المتقدمة منها لمدى إدراكها لأهميته في استمرار تقدمها وتطورها، وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها. بل أصبح البحث العلمي عامة والبحث الإجرائي خاصة ضمن أساليب التنمية المهنية التي برزت مؤخرًا وانتشرت في المؤسسات المختلفة التي تقدم عملاً مهنيًا متميزًا، حيث يعد أحد نماذج الإعداد المهني للموظف، ويشجعه على التفكير في ممارساته، وفحص أدائه، وتحديد المشكلات التي يواجهها، ليحلها باستخدام منهجية علمية ملائمة (المزيني والمزروع، ٢٠١٠). والبحث العلمي هو عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مشكلة معينة تسمى موضوع البحث باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث بهدف الوصول إلى حلول ملائمة أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات. **تحددت مشكلة هذه الدراسة في الأسئلة التالية:**

١. ما واقع البحث العلمي في الوطن العربي؟

٢. ما المقترحات التي تسهم في النهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي ؟

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على رؤية الباحث الشخصية لواقع البحث العلمي في الوطن العربي، انطلاقًا من تحليل هذا الواقع الملموس، والدراسات العربية والأجنبية الموجودة بهذا الشأن. وتهدف الدراسة إلى:

١. التعرف على واقع البحث العلمي في الوطن العربي

٢. تحديد المقترحات التي يمكن أن تسهم في النهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي.

البحث العلمي ينقذ الدول النامية من التخلف والفقر والجهل وتستطيع من خلاله مواجهة المشكلات واللحاق بركب التقدم والرقي

واستمدت الدراسة أهميتها مما يمكن أن تسهم به في:

١. توجيه أنظار المسؤولين بالمؤسسات التعليمية والبحثية في الوطن العربي إلى توفير بيئة مناسبة لإعداد وتطبيق البحث العلمي.

٢. تعزيز الوعي لدى المسؤولين والباحثين بالمؤسسات التعليمية والبحثية بالتحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي، بما يسهم في مواجهتها والتغلب عليها، فيتحسن البحث العلمي في الوطن العربي مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى.

٣. تعزيز الوعي لدى المسؤولين والباحثين بالمؤسسات التعليمية والبحثية بالفجوة الكبيرة بين البحث العلمي في الوطن العربي والدول المتقدمة، بما يحثهم على بذل المزيد من الجهد لتقليل هذه الفجوة.

وتتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:

أولاً: الإجابة عن السؤال الأول

تجسد واقع البحث العلمي بالوطن العربي في هذه الدراسة من خلال الخبرة والرؤية الشخصية للباحث المتعلقة بهذا الواقع، ومن خلال تحليل العديد من الدراسات، مثل: الريماوي وكردي (٢٠١٠)، الفرا (٢٠١٤)، البرغوثي وأبو سمرة (٢٠٠٧)، الشقصي (٢٠٠٩). حيث اتضح أن البحث العلمي في الوطن العربي يعاني من أزمة كبيرة في كل الجوانب المتعلقة به مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى، **تتحدد معالم تلك الأزمة فيما يلي:**

١. حالة الفقر العامة في أغلب المجتمعات العربية فالفقر بطبيعته هو الذي يجبر الإنسان على التفكير بلقمة العيش فقط، والابتعاد عن المتطلبات الأخرى المتعلقة بالبحث والتفكير، فهو يحصر الإنسان في ضيق الأفق والتقليل من مساحات الإبداع والحد من استثمار القدرات العقلية، مما يقلل من فرص إعداد وتطبيق البحث العلمي.

٢. افتقار الدول العربية عمومًا إلى سياسة علمية وتكنولوجية واضحة المعالم فالبلدان العربية بصورة عامة تفتقر إلى سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل، وليس لديها ما يسمى بصناعة المعلومات، ولا توجد شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية، وليست هناك صناديق متخصصة بتمويل الأبحاث والتطوير. فقد ذكر العالم العربي أحمد زويل في كتابه "عصر العلم" أن نسبة الأوراق

العلمية المقدمة من الجامعات العربية لا تتعدى ٠,٠٠٠٣ بالمائة من مجموع الأبحاث المحكمة التي تقدمها جامعات العالم، كما قدرت نسبة المنشورات العلمية العربية إلى المنشورات العلمية العالمية على الرغم من جهود العلماء والباحثين العرب – ما مقداره ١,١٪ (حسب تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩). هذا بالإضافة إلى افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعات العربية إلى أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها وفق خطة اقتصادية إلى الجهات المستفيدة مما يدل على ضعف التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص، كذلك غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة.

٣. ضعف البنية التحتية للأبحاث النظرية والتطبيقية من مختبرات وأجهزة ومكتبات علمية يؤكد تقرير اليونسكو (المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم) للعام ٢٠١٠م، أنه على الرغم من الثروة التي تتمتع بها الدول العربية، فإن هذه البلدان تفتقر إلى قاعدة متينة في مجال العلوم والتكنولوجيا، كما أن كفاءة نظمها وأدائها الخاصة بالتعليم العالي لا يزال ضعيفًا فيما يتعلق بشكل خاص في توليد المعرفة، فبالرغم من وجود الجامعات المرموقة في المنطقة العربية فإن الدول العربية تعد ما لا يزيد على ١٣٦ باحث لكل مليون نسمة، علمًا أن العدد المتوسط على المستوى العالمي يبلغ ١٠٨١ باحثًا، إضافة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة واعتمادها على شراء المعرفة.

٤. ضعف إنفاق الدول العربية على البحث العلمي يقدر حجم الإنفاق على البحث العلمي على مستوى العالم سنويًا حوالي ٢,١ ٪ من دخله الوطني أي حوالي ٥٣٦ مليار دولار، ويقدر حجم إنفاق الولايات المتحدة وأوروبا ما نسبته ٧٥٪ من الإنفاق العالمي، حيث يصل إلى ٤١٧ مليار دولار، كما يصل حجم إنفاق الولايات المتحدة لوحدها ١٦٨ مليار دولار أي ٢٤٪ من إجمالي الإنفاق العالمي، ثم يتوالى بعد ذلك ترتيب دول العالم المتقدم: ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا، ليكون مجموع ما تنفقه هذه الدول أكثر من ٤٢٠ مليار دولار. كما حرصت معظم دول العالم المتقدمة إلى زيادة ميزانية البحث العلمي، حيث بلغت ميزانية الاتحاد الأوروبي للبحث العلمي خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠م، حوالي ٣٠٠ بليون يورو، كما ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الصين مؤخرًا إلى ما يقارب من ٢,٥ بالمائة من إجمالي الإنفاق القومي، حيث بلغت ميزانية الصين للبحث العلمي ما يقرب من ١٣٦ مليار دولار، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه هذه الميزانية ٣٠ مليار دولار فقط في العام ٢٠٠٥م.

أما باقي دول العالم بما فيها الدول العربية، فلا يتجاوز إنفاقهم على البحث العلمي أكثر من ١١٦ مليار دولار. وهذا المبلغ ليس للوطن العربي فيه سوى ٥٣٥ مليون دولار، أي ما يساوي ١١ في الألف من الدخل القومي لتلك البقية من العالم.

٥. هجرة العقول العربية تستنزف الهجرة والتهجير القسري مساهمة العلماء العرب في الناتج القومي لبلدانهم حيث يعيش الكثير منهم في نصف الكرة الأرضية الغربي، وتشير إحصائيات اليونسكو عام ٢٠١٠ م، إلى أن مصر وحدها قدمت ٦٠٪ من العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ثلاث من دول الشمال هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا تستأثر بنسبة ٧٥ ٪ من جملة التدفق في الكفاءات المهاجرة. وتشير تقارير جامعة الدول العربية ومؤسسة العمل العربية والأمم المتحدة أن هناك أكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنين المهرة مهاجرون ويعملون في الدول المتقدمة، حيث تضم أمريكا وأوربا ٤٥٠ ألف عربي من حملة الشهادات العليا وفق تقارير مؤسسة العمل العربية، وارتفعت نسبة المهاجرين من حاملي الدرجات العلمية إلى ٥٠٪ من مجموع المهاجرين في الفترة من ١٩٥٠ – ٢٠٠٠م، وارتفع عددهم خلال الفترة نفسها من ٩,٤ مليونًا إلى ١٩,٧ مليون.

٦. اعتماد تمويل البحث العلمي بالعالم العربي على القطاع الحكومي يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي ٨٠٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ ٣ ٪ للقطاع الخاص، و١٧٪ من مصادر مختلفة. وذلك على عكس الدول المتقدمة حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين ٧٠٪، و ٥٢٪، مما ينعكس بشكل سلبي على البحث العلمي في الوطن العربي نتيجة عدم قدرة الحكومات العربية على الإنفاق على البحث العلمي بشكل كاف.

٧. ضعف التعليم الأساسي في العالم العربي: تعاني معظم الدول العربية من تزايد أعداد الطلبة غير الملتحقين بمرحلة التعليم الأساسي، إضافة إلى ضعف مخرجات هذه المرحلة، مما يشكل عبئًا إضافيًا على الدول العربية، وظهور العديد من المشكلات، فيقل الاهتمام بالبحث العلمي وكذلك يقل الاتفاق عليه، فقد أشار تقرير منظمة اليونسكو عن التعليم الأساسي والذي كان نواة لبرنامج التعليم للجميع الذي وضع عام ٢٠٠٠ م، بخطة امتدت إلى عام ٢٠١٥م، أن ٢٠٪ من السكان بالمنطقة العربية لم يحصلوا على تعليم أساسي ويحتاجون إلى مسارات بديلة لاكتساب المهارات الأساسية للعمل والازدهار، و أن أكثر من ١٠ ملايين شخص ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عامًا في العالم العربي لم يكملوا حتى مرحلة التعليم الابتدائي، كما أن هناك ٥ ملايين شخص بسن التعليم في الدول العربية غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية، بالإضافة إلى ٤ ملايين من المراهقين خارج المدرسة الثانوية.

الدول العربية تعد ما لا يزيد على ١٣٦ باحثًا لكل مليون نسمة علمًا أن المتوسط العالمي يبلغ ١٠٨١ باحثًا لكل مليون نسمة

٨. النظرة السلبية للمجتمع العربي نحو البحث العلمي تنظر المجتمعات العربية الآن نظرة سلبية إلى البحث العلمي، تجعلها غير مدركة لخطورة تدهور البحث العلمي العربي، وتأخرنا عن ركب الحضارة بعد ما كانت الحضارات العربية القديمة هي أساس تقدم العالم بما فيه الدول الغربية المتقدمة، حيث كانت الدول العربية قديمًا تشهد قمة التقدم والرقي في الوقت الذي كانت الدول الغربية تعيش في ظلام الجهل والتخلف، لكن تبدل الحال وانعكست الأمور بسبب عدم اهتمام المجتمعات العربية بالبحث العلمي.

٩. حرية الرأي ترتبط بالحرية الأكاديمية ارتباطًا طرديًا بالتقدم العلمي، فكثرة التدخلات في شؤون وقضايا الجامعة ضاق معها البحث العلمي وتقلص مردوده وابتعد عن مهامه ورسالته، وهذا ما يحدث في بعض الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية في العالم العربي، بعكس ما يحدث في الدول المتقدمة بحثيًا وعلميًا، حيث تتواجد الحريات الأكاديمية والنزاهة والشفافية في كافة المجالات، وإزالة حواجز البيروقراطية، وقلة الفساد المالي والإداري في المؤسسات العلمية والبحثية. يتضح مما سبق الفجوة الكبيرة بين دول العالم العربي، ودول العالم المتقدم في البحث العلمي بكافة أبعاده، وفي كافة الجوانب المرتبطة به، وبالرغم من كافة الجهود المبذولة من قبل تلك الدول في النهوض بالبحث العلمي، إلا أن الفجوة مازالت موجودة وفي تزايد مستمر، لاختلاف مد الخطى بين الدول المتقدمة والدول العربية، حتى بعد ثورات الربيع العربي التي وضعنا آمالاً عريضة عليها، حيث لم تختلف النظرة العربية الجديدة للعلماء

٢٠٪ من العرب لم يحصلوا على تعليم أساسي وأكثر من ١٠ ملايين شخص ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عامًا لم يكملوا التعليم الابتدائي

والعلم وتطبيقاته الاقتصادية في كافة المجالات إلا في أضيق الحدود، ففي ظل صرف الدول المتقدمة مليارات الدولارات على البحث العلمي، تصرف الدول العربية مقابلها على التسلية في القطاعات الاستهلاكية غير المنتجة. وبذلك يكون قد تمت الإجابة عن السؤال الأول من الدراسة الحالية.

ثانيًا: الإجابة عن السؤال الثاني

مهما كانت أسباب التخلف العربي وانعكاساته المختلفة – كما سبق ذكره – فإن البقاء خارج دائرة الضوء والتطور في المجالات العلمية والبحثية المتنوعة هو أمر غير مقبول، لأنها أمة اقرأ الذي نزل بها رسول الله محمد عليه الصلاة والسلام وأول آيات القرآن الكريم ففي قول الله تعالى: "اقرأ باسم ربك الذي خلق" (العلق:١)، أول خطاب إلهي إلى النبي عليه الصلاة والسلام وإلى المسلمين يدعوهم فيه إلى القراءة والكتابة. وقد ميز الله تعالى في القرآن الكريم بين الذين يعلمون و الذين لا يعلمون في قوله تعالى : "يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"، كما قال سبحانه وتعالى : "إنما يخشى الله من عباده العلماء"، كما دعا الإنسان في مواضع كثيرة إلى التبصر و التدبر و النظر والتفكر، حيث اشتمل القرآن الكريم على سبعمائة وخمسون آية كونية وعلمية احتوت أصولاً وحقائق تتصل بعلوم الفلك والطبيعة وما وراء الطبيعة والأحياء والنبات والحيوان وطبقات الأرض، والأجنة والوراثة والصحة الوقائية والتعدين والصناعة والتجارة والمال والاقتصاد، إلى غير ذلك من أمور الحياة.

كما حث الإسلام المسلمين على طلب العلم، والتفقه في الدين، والبحث الدقيق في كل مجالاته وفنونه وفروعه، وأن يتحملوا المشاق في سبيل تحصيله وتعلمه، وأن يبذلوا كل طاقاتهم وقدراتهم في طلب المزيد منه. فبعد كل ذلك أما آن الأوان للعالم العربي أن يرتقي بمستوى البحث العلمي، وتعود الدول والحضارات العربية إلى قيادة الدول والحضارات المتقدمة كما كانت في السابق. لذا وبعد تحليل العديد من الدراسات، منها: عبابنة (٢٠١١)، (٢٠٠٧م) Tien، النعيمي (١٩٩٧م) يمكن تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تنمية البحث العلمي في الوطن العربي والنهوض به فيما يلي:

١- ربط الأبحاث العلمية بمشاكل المجتمع وقطاعاته المختلفة، الصناعية والزراعية والخدمية، الخاصة منها والحكومية، بحيث تشكل منظومة متكاملة للبحث العلمي.

٢- التوعية المستمرة لرجال الأعمال وقيادات القطاع الخاص بأهمية المساهمة المادية الفعالة في دعم البحث العلمي في كافة المجالات.

٣- تخصيص ساعات معينة للبحث العلمي تحتسب ضمن النصاب التدريسي للمعلم بكافة المؤسسات التعليمية.

٤- تخصيص ميزانية منفردة للبحث العلمي في إطار المؤسسات التعليمية وغير التعليمية المختلفة.

٥- عمل شراكة وطنية حقيقية (معلوماتية وبحثية بين الجامعات والمؤسسات البحثية وبعض المؤسسات المجتمعية الأخرى، كالشركات التجارية والصناعية والزراعية، وغيرها، للاستفادة من الباحثين والعلماء في تنمية تلك المؤسسات.

٦- إنشاء جمعيات علمية وطنية وفق المقاييس العالمية لترويج البحث العلمي والتعاون مع الجمعيات العلمية والأجنبية المختلفة.

٧- تطوير البنية التحتية للبحث العلمي، خاصة فيما يتعلق بالبحوث التطبيقية والتكنولوجية، لتوفير أجهزتها الضرورية وطاقمها الفني اللازم للصيانة والدعم لإجراء الأبحاث.

٨- ضرورة التقويم السنوي المستمر للعاملين بالمؤسسات التعليمية والبحثية في ضوء إنتاجهم العلمي.

٩- التوسع في اشتراك الجامعات والمؤسسات البحثية في المجلات العلمية العربية والأجنبية بكافة التخصصات، وتوفيرها للباحثين بتلك المؤسسات.

١٠- تشجيع أعضاء هيأة التدريس بالجامعات على المشاركة في المؤتمرات العربية والدولية، مما ينعكس إيجابًا على مستواه العلمي، ومستوى طلابه، وكذلك الجامعة أو المؤسسة التي يعمل بها.

١١- تشجيع التأليف والنشر في الكليات والجامعات والمؤسسات البحثية والتعليمية المختلفة.

١٢- تشجيع الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.

خاتمة:

بعد استعراض تلك المقترحات نأمل إدخالها حيز التنفيذ من قبل المسؤولين عن البحث العلمي في كافة ربوع الوطن العربي، حتى ينهض من غفلته ويحاول مواكبة كافة التطورات العلمية والبحثية بدول العالم المتقدم. وبذلك يكون قد تمت الإجابة عن السؤال الثاني من الدراسة الحالية.

* أستاذ المناهج وطرق تدريس الرياضيات - جامعة بنها، مصر - جامعة ظفار - سلطنة عمان

ميزانية البحث العلمي ٠,٨٪ في المغرب و ٢٪ في الجزائر وتونس

البحث العلمي في دول المغرب العربي: التجليات والتحديات والحلول

بداية يشكل البحث العلمي جملة من النشاطات والأدوات والتقنيات التي تبحث في الإشكالية المرتبطة بالظواهر المحيطة بها عن طريق الرفع من مستوى المعرفة باتجاه التنمية. فهو إذًا ذلك التصور النظري والتطبيقي الذي يقوم على مدخلات ومخرجات لتسخير قيمها للخدمة والتنمية الشاملة عن طريق كل ما هو مادي ورمزي. ويتزامن ذلك وفق أسلوب علمي إذ يقوم على حقائق معينة استنادًا على افتراضات منطقية باتجاه معالجة مشكلات محددة ومعينة بهدف تحقيق غايات علمية مطلوبة. بينما يرى آخرون أن البحث العلمي هو استقراء لتلك الحقائق العلمية لمعالجة مشكلة حتمية إذ تنطلق من فرضيات محددة بغية الخروج بنتائج الأهداف الموضوعة. ولئن يختلف البحث العلمي باختلاف تياراته ومدارسه، فإنه يشكل جملة من القواعد العلمية المتعارف عليها سواءً على مستوى الباحث أو البحث العلمي في حد ذاته للنهوض بوضع ما، بل في قطاع محدد يشمل التنمية. لذا جاء مفهوم البحث العلمي مركب بل معقد في بعض الحالات كونه يفسر حالة العلم والعلماء في مجتمع ما من المجتمعات. كما تجدر الإشارة نظرًا لضيق المساحة الكتابية إذ سنكتفي إذًا بكل من المغرب الجزائر وتونس باستثناء كل من ليبيا وموريتانيا حيث البحث العلمي بهما يحاول فرض وجوده لكنه يكفينا مع ذكر الدول الثلاث الأولى لإعطاء حقيقة ذلك عنه.

د. ميلود عامر حاج

أهمية البحث العلمي:

إذا كان البحث العلمي يقوم على آلية الإنتاج بمفهومها الواسع فإن أهميتها لا تخلو من كونها مفيدة لدرجة أنها تقوم على خدمة المجتمع الواحد وفق النقاط التالية:

١. استخدام البحوث العلمية متوقف على خدمة قضايا التنمية في المجتمع الواحد.

٢. تشجيع وتأهيل كل من الكوادر والإطارات المحلية كباحثين ومساعدي باحثين.

٣. القيام بتسويق الإمكانات البحثية مقابل جذب التمويل الخارجي لها بهدف تطويرها .

٤. ضرورة التعاون مع المؤسسات البحثية محليًا ودوليًا وفق شروط وعقود واستشارات بحثية وخدمات فنية.

واقع البحث العلمي في الدول المغاربية:

تجمع الدراسات بخصوص البحث العلمي لدى دول المغرب العربي ما يقارب حوالي ٢٨ بالمائة، أي ما يعادل حوالي ٣٠١,١٥١ ورقة بحثية خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠١-٢٠١٥م. علمًا أن العدد الكلي تجزم ذات المصادر أن الأوراق البحثية لدول المغرب العربي يساوي ٨٤,٢٩٣ ورقة بحثية وهو ما يقارب الإنتاج المصري ٨٣,٨٩٦ ورقة، بينما يقل عن إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي بـ١٠٩,٢٦٢ ورقة بحثية قياسًا بإنتاج باقي الدول العربية الأخرى بـ٤٨,٩٢٢ ورقة بحثية.

هذا إذا أخذنا سلفًا بأن الشبكة الجامعية الجزائرية باتت تضم حوالي ١٠٦ مؤسسات للتعليم العالي موزعة على ٤٨ ولاية عبر التراب الوطني بـ (٥٠ جامعة، ٣١ مركز جامعي، ٢٠ مدرسة عليا، ١١ مدرسة عليا للأساتذة، ملحقتين جامعيتين). بينما عدد المخابر فهي تعد إلى غاية ٢٠١٥م، بحوالي ١٣٢٤ موزعة على مجموعة من التخصصات بها والتي تضم ٢٧٥٨٤ باحث وطالب دكتوراه. وبالتالي يمكن القول بأن عدد الباحثين يعادل ٢٦٥ لكل مليون نسمة مقابل ما هو عالمي والذي يمثل١٠٨١ باحث لكل مليون نسمة بحيث نراه في تونس يمثل ٢٣٨١ باحث لكل مليون نسمة ، و٨٢٦ باحث في المغرب بنفس

يشكو البحث العلمي من أنه لا يمثل إحدى الأولويات وغياب الظروف الملائمة وضعف إمكانات البنى التحتية والبحوث الأصيلة مرورًا بالميزانية

النسبة ، بينما يمثل في اليابان حوالي ٥٥٧٣ باحث و٤٢٦٠ في كندا لكل مليون نسمة.

أزمة البحث العلمي في الدول المغاربية

من بين ما تعانيه دول المغرب العربي عامة لم يعد مقتصرًا على التربية والتكوين والبحث العلمي سواء بسواء بقدر ما هو متولد من طبيعة المقاربات والأدوات والآليات التي تمس حقول المعرفة عن طريق تلك المناهج والرؤى التي ترمي بثقلها في نهل العلوم والمعارف بتزويدها بالتلميذ أولاً، ثم الطالب ثانيًا وبرامج تكوينية للمعلم والأستاذ معًا. إلا أن الأمر بات يتجاوز حدود العلاقة بالعلم في إطار هذا البحث الأكاديمي من عدمه بقدر ما بات يمس البلد الواحد من حيث النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

السؤال: ما هي حدود تقييم المنظومة البحثية في الدول المغاربية؟ إذ يشكو البحث العلمي بوجه أعم من أنه لا يمثل إحدى الأولويات في ظل غياب الظروف الملائمة، ويواكب ذلك ضعف الإمكانات اللازمة من بنى تحتية وبحوث أصيلة مرورًا بالميزانية وما يقتضيه المعلم على امتداد أطوار التربية والتمدرس والأستاذ في إخراج إطارات ونخب الغد معًا.

يتزامن ذلك مع وضع مخططات وبرامج بحسب التكوين والتخصص الواحد وعلاقته بالشركة التي لم تتفاعل بدورها بعد مع خفض العبء على المجتمع بالنهوض به عبر التكوين الرصين عدا خلق طوابير من الجامعيين العاطلين عن العمل بإخضاعهم إلى الأمر الواقع بالعمل في أشغال لا تمت بصلة إلى تخصصاتهم التكوينية أو اختيار طريق الهجرة غير الشرعية إلى الخارج باتجاه أوروبا دون أن تعمد على خلق ثمة تنمية متفاعلة في المنطقة . بحيث باتت الجامعة مثلاً لا تسهم في خلق الثروة، أو بناء الطالب لخدمة وطنه في الأغلب الأعم علمًا أن نسبة الميزانية ضعيفة إذ لا تتجاوز ٠,٨ في المغرب والجزائر ٢,٠ وتونس ٢ (اقتراح وصل إلى ٣٠ بالمائة) دون إسهام المؤسسات الجامعية في الانخراط في التنمية. وعليه تقدر الدراسات في هذا الشأن بأنه لازم الإنفاق على التعليم العالي بحسب البنك الدولي الذي لا يتعدى في تونس ١,٦ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، أما في ليبيا يفوق ٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بالاتحاد الأوروبي الذي يقل عنه بـ ٢,٥ بالمائة وما يزيد عنه في الولايات المتحدة بـ ٢,٧ بالمائة).

يوجد ثمة تنسيق بين الجامعات المغربية والتونسية وفق مخطط ابن خلدون الذي يفيد بإرسال ١٠٠ طالب تونسي إلى المغرب منهم ٥٢ من اختصاصات الطب، و٤٨ طالب من تخصصات مختلفة مثل الحقوق والتصرف. إلا أن تونس تشكو من أمرين أساسيين هما: عدم إرساء ثقافة الملكية الفكرية ومراكز البحث يجزم بعض الباحثين التونسيون في هذا الخصوص.

كما لا يفوتنا هنا دون أن ننوه بأن غياب النموذج التنموي المغاربي على وجه التحديد هو الذي فوت الفرصة على البحث العلمي الذي أصيب منذ فترة بأزمة خانقة شأنه شأن باقي الحقول الأخرى. هذا ما بات يشكل فعلاً عائقًا أمام خلق اقتصاد المعرفة كونها اقتصاديات تقوم في الأصل تارة على السياحة (المغرب وتونس)، وتارة أخرى على مداخيل النفط (الجزائر).

وإذا كان الأمر يعكس ثمة "استراتيجية" خاصة لكل بلد مغاربي فإن البحث العلمي لم يرتق بها إلى المستوى المطلوب من حيث إنشاء لجان وهيآت ومجالس رسمية تسهر على تقييم ما توصل إليه البحث العلمي وما يحاول التوصل إليه للاستفادة من خبراته وتجاربه في شتى الميادين المتعلقة بالمجتمع الواحد للنهوض به عن طريق البحث العلمي وإسهاماته المتعددة والمتنوعة. هذا ما يجرنا بالحديث عن الجامعة المغاربية ذات الصفات الموحدة من حيث البيروقراطية والبطء والمحسوبية والجهوية وغيرها من التعاملات التي لا تمت بصلة بواقع الجامعة وأهمية البحث العلمي فيها دون أن يؤثر لا في العقول ولا في الأوطان .

بيد أن غياب المجمع العلمي عدا اسمه الذي تحول تحت وطأة المقاولاتية بالركض وراء الشهادة أكثر من التحصيل العلمي مما انعكس سلبًا حتى على غياب الطالب الجامعي من المحاضرات وحضوره الحصص التطبيقية فقط في جل الحالات خوفًا من الإقصاء مقابل الحصول على علامات مرتفعة دون جهد أو باللجوء إلى محاولات الغش والدس من أجل أن يراه المجتمع ناجحًا عبر مروره بالجامعة كمن سبقوه في الحصول على مناصب راقية في مجتمعه.

إلا أن واقع التنمية كثيرًا ما يفسر واقع البحث العلمي والعكس صحيح قياسًا بالوضع العام في الدول النامية العاجزة عن تحقيق النمو والتنمية معًا نظرًا لما آلت إليه البرامج التربوية والنظم التعليمية والمنظومات الجامعية في علاقتها بالعلم من جهة، وبالتنمية من جهة أخرى. ولعل ما يفسر هذا الوضع

المتدني إلى حالة المراكز البحثية ذاتها وعلاقتها بالتنوير الفكري والإبداعي والعلمي من طريق المدارس سواءً أكانت خاصة أو عامة في نشر قيم العلم وكنوز المعرفة.

ومهما يكن من أمر فإنه بات يمس ركن من أركان الدول ألا وهو العلم والعلماء عند الحديث عن البحث العلمي وعلاقته بالواقع المعيش خاصة في ظل غيابه وما يعترضه من عوائق وعراقيل مما يدعو إلى إعادة النظر في البرامج والمقررات عبر تقوية وتطوير للبحث العلمي بواسطة عمل المهرجانات والأنشطة ومعارض الكتاب وغيرها. كما بات الأمر يمس التنمية وعلاقة الدول بها عند الحديث عن البحث العلمي لا من حيث ربطها بشخصيتها فحسب، بل فيما تذره من أرباح وفوائد جمة من خلال مضاعفة مصادر الثروة من خلال استغلال الفرد كرأسمال اجتماعي كما تفعله الدول الكبرى في هذا الصدد على رأسها الولايات المتحدة التي تنفق وحدها على البحث العلمي في تقرير أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٣م، حوالي ٢,٨٥ من دخلها القومي، أي ما يعادل حوالي ٤٠٠ مليار دولار أمريكي من حجم الإنفاق العالمي على البحث العلمي.

ولعل غياب التحفيز من بين المؤشرات الأساسية في إعطاء دفع للبحث العلمي سواءً أتعلق الأمر بما نوقش في داخل الجزائر مثلاً أو خارجها من جهة، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب بحيث لا يعنى بما يقدمه الطلبة الباحثون خاصة أولئك الذين ينشرون أبحاثهم خارج المملكة في منابر دولية مرموقة دون أن يحصل الأستاذ الباحث في كلا البلدين على إطار قانوني ضامن لها في إطار منظومة قانونية تمنح لهما حقوقهما مما يعكس أن ثمة اختلالات في المنظومة البحثية العلمية ذاتها.

ومن جهة أخرى، فإن نشر للمشاريع البحثية لا يعطى له وزناً سواءً من قبل الجامعة أو من الحكومة على حد سواء خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تعاني كثيراً من الإقصاء والتهميش تحت ذريعة إعطاء الأولوية للعلوم الطبيعية التقنية باسم ملاحقة العصر. ولعل هذا يشكل خطأً فادحاً ما دام الفرد يشكل رأسمال اجتماعي خارج إطار اللعبة التنموية ذاتها التي لطالما كانت هي المحفز على تحرير العقول والنفوس من الظلامية إلى شموخ العلوم والمعارف خاصة في زمن التطرف والتشدد والغلو باتجاه الإرهاب.

هذا ما باتت تعانيه الجامعة المغاربية عمومًا على ضوء ما لم تتوافر عليه من علاقة وطيدة بينها وبين المقاولة أو الشركة لدعم الاقتصاد الوطني في إطار الابتكار والإبداع مما قلص من دور الجامعة على الإسهام في الاقتصاد الوطني من ناحية، وغيب من دور الشركة التي لم تعد تبالي بأبحاث الجامعة من خلال تمويلها بما يضمن انفتاحها ومردوديتها على مجتمعها من ناحية أخرى.

وبالتالي فإذا ما قيست جل الأبحاث العلمية في الوطن العربي التي تنشر باللغة العربية والتي ليس لديها مقياس تخضع له في باب العلمية مقارنة بالمجلات المفهرسة دوليًا ما جعل حضورها ضعيفاً غير مأخوذ عليه في الفضاء المعرفي الدولي. كما تجدر الإشارة بالذكر بأن مقالات المغاربة التي تنشر بالإنجليزية على المستوى الدول تتراوح ما بين ٨٥ و٩٠ بالمائة خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية تحديدًا مقارنة بنظيرتها المنشورة باللغة الفرنسية التي لا تتعدى ٦ بالمائة في الوقت ذاته أن لغة التدريس هي اللغة العربية.

ومهما يكن من أمر فإنه وبتوالي السنوات الجامعية تتوالى المطالب نحو التحصيل والترقية والبحث؛ إلا أن هذا البحث يبقى نسبيًا في ظل المنشورات المحكمة خارج الوطن إذا ما قورنت بما ينشر داخلياً من مواضيع تفيده مباشرة أو تتعلق بالخارج وتحولاته أو ذات الصلة على أساس أن الحصول على الشهادة مقابل غياب الحس في إدماج الجامعة في المجتمع وانفتاح الجامعة على المجتمع يعني الإسهام الكثيف والكيفي فيما بينهما بحيث تبقى من المحددات الأساسية، بل من التحديات الجوهرية في الدفع بعجلة التنمية الشاملة نحو الأمام. هذا إن دل على شيء فإنما يدل على غياب التصور خارج الأنا العلمي مقابل التحصيل المعرفي المتأصل خارج الشهادة المحصل عليها أو تلك التي نبحث عنها في الوصول إليها وبكل الطرق والأساليب دونما بناء لمنظومة جامعية من قبل الجامعيين أنفسهم بعد تخليهم عن صراعاتهم ونزواتهم وتنافسهم على الجاه والسلطان والكبرياء مقابل تغييب لأصول وصور النخبة بعزلها في متاهات لا تسمن ولا تغني من جوع.

لذا يتساءل البعض حول طبيعة الموضوع بسؤال مختصر ألا وهو: أزمة بحث أم غياب البحث؟ بيد أن حالة البحث العلمي واحدة في العمق بالرغم من المحاولات الحكومية المتنوعة في هذا الصدد حول إطلاق وابل من الإصلاحات العوجاء، وعقلنة التكوين وترشيد التسيير وغيرها إلا أن النتيجة واحدة دام مستوى الجامعة في المغرب العربي في مؤخرة الترتيب مقاربة بالاستثمار في البشر التي تبقى من الرهانات الأساسية التي

غياب النموذج التنموي المغاربي فوت الفرصة على البحث العلمي الذي أصيب منذ فترة بأزمة خانقة شأن باقي الحقول الأخرى

تنفرد بها سويسرا في العالم والذي يقل بنسبة ٢,٠ بالمائة في دول الوطن العربي مجتمعة.

تحديات البحث العلمي في الدول المغاربية

يشكو معدل الإنفاق البحث العلمي على خلاف الدول المتقدمة كاليابان وألمانيا وأمريكا والذي يقدر عندها أو ما يزيد ما بين ٢,٧٥ بالمائة من الناتج القومي على خلاف مثلاً كوريا الجنوبية إذ يقدر الإنفاق في البحث العلمي حوالي ٤ في المائة، بينما في سنغافورة فإنه بمثل ٤,٣ بالمائة. وعلى العكس من ذلك نراه لا يتعدى ٠,٥ بالمائة من الناتج القومي في الدول النامية . من جهة أخرى، فإن البحث العلمي يبقى مجرد خطاب دونما يلامس الواقع التنموي ما دام أنه لم يرتبط بالمؤسسات بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني. هذا ما تحاول الجزائر على سبيل المثال تداركه بعد تخصيص موازنة سنوية تقدر بـ ٢٠ مليار دينار جزائري والتي سترفع بحسب رئيس المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالجزائر، إلى ١٧٦ مليون دولار في حدود ٢٠٢٣م، بعدما كانت لا تتجاوز ٥ مليارات دينار سنويًا. إلا أن هذا يبقى نسبي في بلد يقدر طلابه بمليون وثلاثمائة ألف طالب وأكثر من ٦٧ ألف باحث موزع على ٢٥ جامعة ومركز جامعي ناهيك عن المراكز البحثية والمخابر.

كما تجدر الإشارة بالذكر بأن البحث العلمي في الجزائر مثلاً بات يحتل المركز التاسع عربيًا و٩٦ عالميًا بحسب المؤشر العالمي لجودة التعليم العالي الصادر عن تقرير التنافسية ٢٠١٦-٢٠١٧م. بينما جودة التعليم العالي والتدريب فإنها تحتل المرتبة ١٣٨ في العالم يضيف نفس المصدر. هذا ما رتب الابتكار في الجزائر في رقم ١٢ قبل الأخير عربيًا و١٠٨ عالميًا بحسب مؤشر الابتكار لعام ٢٠١٧م، من مجموع ١٢٧ دولة الصادر عن جامعة كورنيل، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). هذا ما صنف الجامعة الجزائرية في ذيل الترتيب لعام ٢٠١٧م، بحسب الموقع المختص Ranking Web of Universities حيث احتلت المرتبة ٢٢٥٠ عالميًا من مجموع ٢٧ ألف جامعة وفي المرتبة ١٣ في شمال إفريقيا.

ولعل الإشكال المطروح ليس في المبالغ المالية الموصدة في هذا الشأن بل من خلال ما بات مرتبطًا بالأحرى بحسن التسيير الإداري والمالي والعلمي والأكاديمي بناءً على النتائج المحققة تباعاً والتي تسهم بما يخدم البحث العلمي مقاصده الأولية التي سطرت له بامتياز . هذا ما يدعونا إلى التساؤل عن طبيعة ذلك بخصوص أهداف البحث العلمي إذا قرنت بشركة فولفساغن الألمانية حيث مستوى البحث العلمي يقدر بـ ١٣ مليار أي نصف ميزانية المغرب مثلاً.

الحلول المقترحة:

١. نشر الوعي المتجدد باستمرار في أنشطة البحث العلمي مع ترقية نظام المعلومات.
٢. تحسين وضعية الباحث اجتماعيًا وتأهيله تكنولوجيًا حتى يتفرغ فعلاً للبحث العلمي.
٣. تفعيل وتثمين للأعمال البحثية بما يضمن تطوير البحث العلمي.
٤. القضاء على العراقيل البيروقراطية بضبط العلاقة بما يتعلق بمحيط البحث العلمي (إدارة، أساتذة، طلبة...).
٥. الدعم المالي للبحث العلمي من أجل تطوير المعرفة للنهوض بالتنمية.
٦. إرساء هياكل وأطر متفاعلة مع البحث العلمي.
٧. تحفيز البحث العلمي عن طريق إجراء مسابقات وطنية / مغاربية لأحسن عمل بحث سنوي يشمل كامل الاختصاصات.
٨. دعم الشركات التي تسهم في تطوير البحث العلمي مع رفع الجبايات عنها بإصدار تشريعات في هذا الخصوص.
٩. إصلاح نظام ل.م.د. بهدف إسهام الجامعة خدمة للمجتمع في اقتصاديات المنطقة.
١٠. توحيد المناهج العلمية في المغرب العربي كخطوة أولية لبناء صرح الوحدة المغاربية.
١١. التبادل الجامعي بين الأساتذة والطلبة قبل امتصاص الإطارات منها من طرف الغرب.
١٢. تطوير العلاقة بين الجامعة وسوق العمل للرفع من اقتصاديات المغرب العربي.
١٣. تشجيع البحث العلمي الرصين عن طريق رد الاعتبار بالحد من السرقات العلمية.
١٤. تثمين الحقوق الملكية الفكرية بحسب ما هو معمول به في مختلف التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.
١٥. تنظيم دوريات تحسيسية وملتقيات علمية وطنية وإقليمية ودولية في هذا الشأن.
١٦. المواظبة على نشر الأعمال الأصلية وتشجيعها للحد من مشكلات البحث العلمي في الوطن العربي عامة وفي المغرب العربي خاصة.
١٧. الاهتمام بقضايا الفكر والمجتمع في إطار العلوم الإنسانية والاجتماعية لإحداث توازن استراتيجي مع باقي العلوم الأخرى للرفع من مستوى وعي الأفراد وإسهاماتهم في مجال التنمية في الوطن العربي.

* أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر 3

٣ جامعات سعودية في الصدارة عربيًا عامي٢٠١٤-٢٠١٥ في تصنيف كيوأس

٨ خطوات ضرورية للارتقاء بالبحث العلمي في الجامعات العربية

يمر العالم اليوم بمرحلة فاصلة في تكوينه العلمي والتكنولوجي حيث تشهد الدول المتقدمة وإلى جانبها الدول الصاعدة نموًا ملحوظًا في الجامعات والبحث العلمي والتطور التكنولوجي يتسابق فيه الباحثون والأكاديميون في سبيل النشر العلمي العالمي، والابتكارات العلمية والاختراعات التطبيقية، وحصد الجوائز العلمية والثقافية، والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات المتخصصة الدولية في الاختصاصات التطبيقية والطبية والاجتماعية والإنسانية، والمنافسة بين الجامعات العالمية بهدف التقدم في التصنيفات الرصينة اليوم مثل تصنيف شنغهاي والتايمز وكيوس.

د. مفيد الزيدي

وتدخل مراكز الأبحاث العلمية والجامعات في حالة التسابق في نشر الأوراق العلمية إذ يقاس الإنتاج العلمي وجودته وفقًا لمؤشرات تعتمد على بيانات هي:

١- الأوراق العلمية في المجالات العلمية الدولية المحكمة.

٢- قياس عدد الاستشهادات المرجعية Citations التي حصلت عليها الأوراق العلمية ويمكن إحصاء ذلك في خلال المراجعة عن طريق شبكة ويب أوف ساينس web of Science، وثومسون رويترز Thomas Reuters إذ تعتمد على هاتين القاعدتين غالبية التصنيفات والاستشهادات المرجعية في العالم.

ويمكن مراجعة نتاجات المراكز البحثية والباحثين في الجامعات العربية من خلال موقع سيماغو SC imago أحد أبرز المواقع العالمية الشهيرة بقياس بيانات سكوبس والإحصاءات على قاعدة بيانات سكوبس بشكل خاص.

إن من أكبر الإشكاليات التي واجهت حركة البحث العلمي العربي ولازالت هي تلك الفجوة الكبيرة بين حجم الإنفاق على البحث العلمي بين الدول المتقدمة من جهة والدول العربية من جهة ثانية، والتي انعكست على تراجع في عدد الأوراق العلمية العربية على صعيد النشر في الدوريات العلمية المحكمة والرصينة بمقدار بلغ ١ و ١٪ عام ٢٠٠٨م، لاسيما أن إجراء البحوث العلمية وتطبيق التكنولوجيا يعتبر مصدرًا لرفاهية المجتمعات الإنسانية اليوم بحيث توصف بأنها مقياس للنمو الاقتصادي، وتعمل الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وكندا، والصين، واليابان، وماليزيا، وسنغافوره على تطبيق مخرجات البحوث العلمية على أرض الواقع مما يجعلها في مراكز الصدارة على الصعيد الدولي في عدة مجالات علمية تطبيقية واجتماعية وإنسانية، وبقيت الفجوة كبيرة بين الغرب والشرق لاسيما الوطن العربي على صعيد جودة وتصنيف الجامعات ومراكز الأبحاث والبحث العلمي والنشر والتأليف والترجمة.

وقد أشارت الإحصاءات عام ٢٠٠٧م، قد بلغ عدد الأبحاث المنشورة عالميًا ١١٤٨٦١٢ بحثًا، في حين الأبحاث المنشورة عربيًا بلغ ١٥٠٠٠ بحث أي بنسبة ٣ و ١٪ من حجم الإنتاج العالمي!! والأوراق العلمية المقدمة من الجامعات أرتفع إلى ٦١٦٥٨ عام ٢٠١٤، وتواجه إشكالية أخرى هذه الأوراق العلمية أنها تخضع للتطبيق الميداني في الدولة أم لا؟

وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول في عام ٢٠٠٥م، كان لديها نتاج في العلوم التطبيقية على صعيد الدول العربية حققت ٨٤٦ بحثًا عالميًا، وبعدها جاءت الجزائر في ٦٠٨ أبحاث، ويعتمد عامل التصنيف على عدد الأوراق العلمية بأن عامل الاستشهادات بأوراق الباحثين في الدول العربية يعتبر فقير جدًا مع حالة التباين في عدد الأوراق البحثية وعدد الاستشهادات المرجعية، إذ احتلت المملكة العربية السعودية للفترة بين ١٩٩٦-٢٠١٤ م، المركز الأول عربيًا، في حين كانت موريتانيا في المركز الأخير. وحققت المملكة العربية السعودية في جدول H-INDEX للدول العربية للفترة بين ١٩٩٦-٢٠١٤م،

الفجوة كبيرة بين الغرب والشرق لاسيما الوطن العربي على صعيد جودة وتصنيف الجامعات ومراكز الأبحاث والنشر والتأليف والترجمة

المركز ١٦٤ عالميًا، وبلغ عدد الأوراق العلمية ٩١٤٦٠، وعدد الاستشهادات ٥٤٧١٦٧، والمتوسط للورقة الواحدة ٩٨و٥.

التصنيف العالمي للجامعات:

لابد من توافر معايير علمية عالمية لتصنيف الجامعات تترتب عليها المكانة العلمية للجامعة في منظومة التصنيف السنوي للجامعات، وأبرز التصنيفات اليوم هي:

١- تصنيف كيوأس QS

٢- تصنيف ويب ومتريكس Web Ometrics

٣- تصنيف التايمز The Times World University Ranking

٤- تصنيف شنغهاي للجامعات Shanghai World University

(عثمان عمران خليفة وآخرون، قراءة في الأوراق العلمية للباحثين في الوطن العربي إحصاءات ٢٠٠٤ و ٢٠١٤م، المستقبل العربي، العدد ٤٥٧، آذار/مارس٢٠١٧م).

ويعتمد العالم اليوم على تصنيف شنغهاي الرصين في التعليم العالي والجامعات العالمية والبحث العلمي والذي يتم اختيار ٩٠٠٠ جامعة حول العالم لاختبارات التصنيف، ويعتبر الأكثر علميةً ومعياريةً وأكاديميةً ويهدف إلى قياس جودة الأداء العالمي بين الجامعات الصينية والجامعات العالمية المرموقة التي تهتم بالبحث العلمي، وهو معتمد في الولايات المتحدة وبريطانيا ويقوم على عدة أسس ومعايير هي:

١- جودة الخريجين في الجامعة.

٢- جودة أعضاء هيأة التدريس.

٣- الأبحاث المعترف بها في الجامعة.

٤- المخرجات البحثية.

٥- حجم الجامعة.

٦- ولكل واحدة من الجامعات نسب محددة.

علمًا أن التصنيفات العالمية تختار تصنيف التايمز لأفضل ٣٠٠ جامعة عالمية، وشنغهاي لأفضل ٥٠٠ جامعة عالمية في نهاية المطاف. أما تصنيف كيوأس الذي عادةً تصنف به الجامعات العربية بشكل أكبر فهو يعتمد على معايير علمية هي:

١- السمعة الأكاديمية.

٢- السمعة التوظيفية للخريجين.

٣- أعضاء هيأة التدريس.

٤- تأثير الموقع الالكتروني للجامعة.

٥- أعضاء هيأة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه.

٦- الاستشهادات بأبحاث أعضاء هيأة التدريس والباحثين في الجامعات.

٧- عدد الأوراق العلمية.

٨- أعضاء هيأة التدريس الأجانب.

٩- الطلبة الأجانب الدارسين في الجامعة.

وقد حصلت عشرة جامعات عربية في عام ٢٠١٥م، على مراكز في هذا التصنيف، ولكن قائمة أفضل ٢٠٠ جامعة في العالم كانت تخلو من أي جامعة عربية!، علمًا أن جامعات المملكة العربية السعودية قد حصلت على الصدارة على الصعيد العربي في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ في تصنيف كيوأس **وهذه الجامعات هي:**

١- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وتصنيفها ٢٢٥ عالميًا، الأولى عربيًا.

٢- جامعة الملك سعود ٢٤٩ عالميًا، والثالثة عربيًا.

٣- جامعة الملك عبد العزيز ٣٣٤ عالميًا، والخامسة عربيًا.

أما تصنيف شنغهاي لأفضل الجامعات في العالم عام ٢٠٠٧م، فقد اختار ٥٠٠٠ جامعة حول العالم لتصنيفها، وكانت ١٦ جامعة عربية احتلت المراكز ٦٠٠-٦٣٧، وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول عربيًا من خلال جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران،٣٠٠-٣٥٠ عالميًا، بينما جامعة القاضي عياض في المغرب على سبيل المثال الأولى مغربيًا،٣٩٦ عالميًا، وجاءت جامعة القاهرة من جمهورية مصر بالمركز الأول مصريًا، ٤٠٣ عالميًا في هذا التصنيف.

أما تصنيف الجامعات العربية في تصنيف القياس الافتراضي لعام ٢٠٠٠م، العالمي، فكانت المملكة العربية السعودية في المركز الأول على الصعيد العربي، وحققت جامعة الملك سعود المركز ١ عربيًا، ٢٨٩ عالميًا، وجامعة الملك عبدالعزيز٣ عربيًا، ٦٠٧ عالميًا، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ٤ عربيًا، ٨٢١ عالميًا، وجامعة الملك عبد الله للعلوم ٦ عربيًا، ٩٦٤ عالميًا، بينما جاءت جامعة القاهرة في المركز ٢ عربيًا، ٥٩٢ عالميًا.

وكان تصنيف كيوأس الذي تصدره المؤسسة البريطانية (كواكاريلي سيموندز) الشهيرة وتعتبر أكبر المؤسسات لتصنيف الجامعات في العالم، جاء تصنيفها عام ٢٠١٨م، للجامعات

العربية إذ احتلت فيه الجامعة الأمريكية في بيروت التي تعتبر من أقدم الجامعات العربية، وتأسست عام ١٨٦٦م، لتكون بالمركز الأول عربيًا، وجاءت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمركز ٢ عربيًا، وتصنف فيها كلية الهندسة والتكنولوجيا بين أفضل ٢٠٠ جامعة عالميًا، وفي مجال هندسة التعدين تعتبر من أفضل ٥٠ جامعة عالميًا. أما جامعة الملك سعود في الرياض فجاءت بالمركز الأول في التأثير الالكتروني على الصعيد الإقليمي والعالمي،وجامعة الملك عبدالعزيز في جدة بالمركز ٤ عربيًا والمركز ٢٦٧ عالميًا، وفي تخصص هندسة الكيمياويات والرياضيات كانت في المركز ١٢ عالميًا، وحصلت جامعة الإمارات العربية المتحدة على المركز ٥ عربيًا، والمركز ٣٩٠ عالميًا في الاعتماد على أكبر الموارد الألكترونية في الوطن العربي.

الاستنتاجات العلمية:

لابد من التأكيد على أنه بالرغم من الثروات المالية الهائلة للدول العربية إلا أن حجم الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات العربية لازال متواضعًا مقارنةً مع دول إقليمية وآسيوية مثل تركيا والهند وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة. ثم أن الإنتاج على الصعيد العربي العلمي العربي في مجال البحوث والعلوم والتكنولوجيا لازال ضعيفًا مقارنةً بالإنتاج المعرفي الإقليمي والعلمي، ثم عدم ترصين وتحكيم الجامعات والكليات الأهلية على غرار الجامعات الحكومية والتحول في أغلب الأهلية من الطابع الربحي إلى العلمي على الصعيد العالمي، وعدم ترصين الفجوة بين الجامعات ومراكز الأبحاث فيها من جهة، وصانع القرار العربي من جهة أخرى لغرض تطبيق المخرجات العلمية والبحثية في خطط البناء والتنمية مع حالة الإحباط في الوسط الأكاديمي العربي الذي دفعت بعض الباحثين لتفضيل الإنجاز الذاتي بدلاً من التعويل على الإنجاز المؤسساتي في ظل غياب الدعم الحكومي للباحث العربي، ثم أن تصنيف الأوراق العلمية أو الجامعات العالمية باللغة الانجليزية حصرًا، أعطى قوة للدول الناطقة بها في حين أضعف واقع الدول الناطقة باللغات الأخرى ومنها الجامعات العربية مع ضعف مكانة اللغة العربية على الصعيد العالمي مما أثّر على تصنيف الأوراق العلمية العربية ومكانتها.

التوصيات المستقبلية:

١- إن غياب وضع سياسات عربية حكومية فاعلة سوف يزيد من فجوة المعرفة والتلاقي بين الجامعة وخطط التنمية والتحديث وبقاء التبعية العلمية العربية إلى الآخر الغربي أو الشرقي.

٢- افتقار أغلب الدول العربية إلى وضع خطط للبحث العلمي ومنها لمراكز الأبحاث العربية في توفير الأمانات المادية والبشرية لها لكي تواكب النهوض العالمي اليوم.

٣- تشجيع العلم والعلماء والباحثين العرب البارزين والاختراعات والابتكارات العلمية والبحوث المتميزة ودعم الكفاءات الجامعية والبحثية ورعايتهم ماديًا ومعنويًا ووظيفيًا.

٤- توفير الدعم المادي للبحوث العلمية والباحثين الذين ينشرون نتاجاتهم العلمية في الخارج في مستوعبات عالمية مثل سكوبس ومعامل التأثير كلارفيت، وذاساينس، وغيرها، وتوفير وسائل البحث العلمي والدوريات العالمية الرصينة، والسفر والايفادات الجامعية للتلاقح مع نظرائهم على الصعيد الدولي.

٥- تشجيع البحث والنشر أمام أعضاء هيأة التدريس والترجمة والتأليف ونقل خبراتهم للدول والاستفادة من التجارب العالمية وتسهيل كل الوسائل من قبل إدارة الوزارات والجامعات العربية.

٦- عدم ربط النشر العلمي من قبل أعضاء هيئة التدريس بالترقيات العلمية في الجامعات، بل لابد من جعل النشر العربي على الصعيد العالمي هو الهدف الأسمى أمام الباحثين العرب من أجل ضمان الرقي في تصنيف الأوراق العلمية، ومراكز الأبحاث العلمية والجامعات العربية ورفعها على الصعيد العالمي.

٧- إقامة دورات تدريبية وورش عمل ومحاضرات تعريفية من قبل الجامعات لصالح أعضاء هيأة التدريس للتعرف على تصنيف ساكوبس ومعامل التاثير كلارفيت، وآليات وكيفية النشر العلمي في مجلات حاصلة على هذه التصنيفات.

٨- عدم إعطاء حصة كبيرة من تقييم واجبات أعضاء هيأة التدريس على حالة التدريس وإلقاء المحاضرات فحسب، وضرورة إعطاء قدر مناسب للبحث العلمي والتأليف والنشر الذي يخلق حالة التطور والتقدم للدارس في اختصاصه ومواكبة نظرائه على الصعيد الوطني والعربي والعالمي.

إن أزمة أغلب الجامعات العربية وحركة البحث العلمي باتت ملحة وضرورية في الألفية الثالثة قرن المعرفة العالمية المتقدمة والتكنولوجيا الرقمية والالكترونية، فضلاً عن حالة التطور والنمو في هذه المجالات في الدول المتقدمة مما تحتاج إلى دراسات نقدية موضوعية تشخص الخلل وتضع المعالجات والحلول، وإقامة منظومة علمية وبحثية وتكنولوجية في بيئة معرفية عربية تسهم في نهضة الجامعات العربية وبالتالي المجتمعات والدول العربية، كون الجامعات أحد أهم ركائز ومقومات التنمية في العالم.

* أستاذ بمركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

معظم أسباب توترات الإقليم تنموية وبإمكان العلماء المساهمة في حلها

البحث العلمي في ميزان العلاقات الدولية: دبلوماسية العلوم للتطوير العلمي

يدور الحديث في بعض أرجاء العالم العربي عن مطالبة قلة معزولة في الشعوب العربية بـ: "ضرورة التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب"، بحجة واهية، مضمونها أن" لا مبرر للمقاطعة العربية، وأن التطبيع سيعني غمر العرب بخيرات لا حدود لها، يتكرم بها الصهاينة" ...؟! ومن المؤسف أن يعتقد بعض العرب أن إسرائيل ليست "عدوًا"، رغم كل ما تقوله وتفعله تجاههم، ويتحمسون لعلاقات معها. هذه المشاعر الشاذة جعلت حتى غلاة الصهاينة "يستغربون" هذا الحب العربي المفاجئ، رغم أن إسرائيل تقف وراءه وتشجعه، بكل إمكاناتها. فمن أهم ما تهدف إليه إسرائيل هو كسر الرفض العربي لعدوانها الصارخ، وأطماعها الخطيرة في الأرض العربية، وخطتها الجهنمية لتدمير العروبة والإسلام. وربما لم تتوقع إسرائيل أن يظهر أعراب، يدعون لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، رغم أن إسرائيل تزداد كل يوم عداءً وإيذاءً للأمة العربية والإسلامية.

د. مروة نظير

تعد السياسة الخارجية واحدة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول المختلفة لتحقيق وخدمة مصالحها الوطنية ومع التطور العلمي والتكنولوجي أضحت الأبعاد المرتبطة بالبحث العلمي جانبًا مهمًا من مكونات السياسة الخارجية للدول سواء فيما يتعلق بالأهداف التي تسعى السياسة الخارجية لتحقيقها أو الأدوات التي تستخدمها في هذا السياق، ومن ثم أصبح التعاون الدولي في المجالات العلمية والبحث العلمي ملمحًا رئيسًا من ملامح العلاقات التعاونية فيما بين الدول سواء في السياقات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية. في هذا السياق شهد المجتمع الدولي بزوغًا متسارعًا لمصطلح الدبلوماسية العلمية أو دبلوماسية العلوم الذي غالبًا ما يستخدم للإشارة إلى توظيف التعاون العلمي بين الدول لمعالجة المشكلات المشتركة، وإن كانت للمفهوم أبعاد وجوانب أخرى.

وعلى مستوى الدول العربية يمكن رصد مجموعة واسعة من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التي يمكن القول إن التعاون الدولي في المجال العلمي خاصة البحث العلمي يمكن أن يشكل أداة فعالة في التغلب عليها. ومع الاعتراف بأن العلم وحده ربما يكون غير قادر على إيجاد حلول لهذه التحديات، بيد أن دبلوماسية العلوم تلعب دورًا مهمًا في مواجهة التحديات الصحية والبيئية والطاقة والمياه والغذاء، هو ما يسهم في دعم الاستقرار الداخلي لتلك الدول فضلاً عن الاستقرار الإقليمي.

"دبلوماسية العلوم":

تعريف المفهوم وأبرز المحطات الدولية

أُبتكر مصطلح "دبلوماسية العلوم" مع ظهور أول كتاب في هذا المجال من مؤتمر معاهدة القطب الجنوبي ٢٠٠٩م، ويشير التعريف الشائع أو بالأحرى المتداول له إلى استخدام التعاون العلمي بين الدول لمعالجة المشاكل المشتركة التي تواجه البشرية في القرن الواحد والعشرين وذلك عبر إقامة شركات دولية بناءة. هذا التعريف تبنته الجمعية الملكية البريطانية في التقرير الذي أصدرته في عام ٢٠١٠م، تحت عنوان "حدود جديدة لدبلوماسية العلوم"، وتحدث التقرير عن أبعاد ثلاثة لمفهوم دبلوماسية العلوم، هي:

- العلم في الدبلوماسية، بمعنى تقديم المشورة العلمية لخدمة أهداف السياسة الخارجية.
- الدبلوماسية من أجل العلم، يقصد بها تسهيل التعاون العلمي الدولي باستخدام الوسائل الدلوماسية.
- العلم من أجل الدبلوماسية، استخدام العلم في تعزيز العلاقات بين الدول.

ومع الاعتراف الكامل بأن الهدف الأسمى لدبلوماسية العلوم كأحد أدوات السياسة الخارجية هو تعزيز المصالح القومية لدولة ما أو المصالح المشتركة بين الدول. تتبدى أهمية هذا النوع من الدبلوماسية في عدد من الجوانب، **لعل أبرزها:**

- الإسهام في إيجاد حلول للتحديات الملحة للعولمة مثل التغيير المناخي والأوبئة والكوارث الطبيعية والمشاكل النووية والأمن الإلكتروني بالاعتماد على المعرفة العلمية والتكنولوجيا المتجددة.
- تحقيق التنمية المستدامة للدول على المدى البعيد، فضلاً عن تطوير حلول جذرية لتحسين الأمن الغذائي وتنقية وتعبئة المياه وصحة وسلامة المجتمع وانعدام ونقص الطاقة إلى آخره.
- تعزيز التعاون والانسجام في العلاقات الدولية، إذ تتيح فرص عمل بشكل تضامني بين مختلف الدول في إطار مشاريع كبيرة أو المشاركة في البنى التحتية الكبيرة للبحوث، من جهة أخرى فان التعاون العلمي يستخدم بمثابة قناة اتصال عندما تكون العلاقات الدبلوماسية معطلة.
- تمثل دبلوماسية العلوم لغة مشتركة وغير سياسية، تجمع الحلفاء والخصوم معًا لمعالجة التحديات العابرة للحدود مثل المناخ، والأمراض والأوبئة والتجارة الدولية والتي ليس بمقدور دولة أن تعالجها بمفردها.

وتشير الممارسات الفعلية على أرض الواقع إلى أن غالبية دول العالم استخدمت آليات دبلوماسية العلوم بشكل جلي قبل صك المفهوم وبروزه على الساحة السياسية بسنوات كثيرة، فعلى سبيل المثال عيّنت سويسرا اوّل ملحق علمي لها بإحدى سفاراتها في الخارج في سنة ١٩٥٨م، وكانت مهمة هذا الملحق تنحصر في التعرف بدقة على التقدم العلمي في البلد المضيف، وجمع المعلومات حول برامجها في مجال التسلح، ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي انحسرت أهمية الدور الذي يقوم به الملحق العلمي، خاصة مع انتهاء الحرب الباردة، وتحوّل انخراط سويسرا في مسيرة الاندماج الأوروبي، من ساحة للتنافس إلى مجال للتعاون بين الجامعات والمراكز البحثية. في المقابل تضاعف اهتمام القطاع الخاص بهؤلاء الملحقين والمستشارين، وأعطيت الأولوية للعلوم التطبيقية بدلاً من الاهتمام بالعلوم النظرية. ومن ثم بدأ الحديث منذ منتصف الثمانينات عن "المبعوث الصناعي والتكنولوجي"، وأصبح هؤلاء يتبعون وزارة الإقتصاد بدلا من وزارة الخارجية، كما أصبح هذا القطاع ينزع إلى المأسسة، وبدلا من الأفراد بدأ الحديث عن شبكات ومؤسسات، وفرق عمل مشتركة.

كما يبرز اهتمام الدول المتقدمة بدبلوماسية العلوم عبر العديد من الملامح، فعلى سبيل المثال استثمرت ألمانيا عبر وزارة خارجيتها جهودًا كثيرة في التعاون الدولي في مجال التعليم والعلم، فعلى سبيل المثال منذ عام ٢٠٠٩م، تتبنى ألمانيا ما يطلق عليه بيوت العلم في بلدان أخرى وهي مكرسة للتعريف بالابتكار والعلم الألماني. ويوجد في وزارة التعليم والعلم الألمانية قسمًا خاصًا مكرسًا لعولمة العلم منذ عام ٢٠٠٨م، وقد استثمرت الوزارة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣م، ما يقارب ٣,٤٠٠ مليار يورو في مشاريع البحوث الدولية، وتعد الوكالة الألمانية للتبادل الأكاديمي أكبر السفراء في مادة العلم إذ تقدم منح لما يقارب ١٢٠٠٠٠ شخص وباحث في كل العالم. في السياق الأوروبي أيضًا يوجد في الهيكلية الحالية لوزارة الخارجية والتعاون في إسبانيا قسمًا للعلاقات الثقافية والعلمية تابعًا للوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، والذي أنيطت إليه مسؤولية متابعة العلاقات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة في المجال العلمي وتعزيز وتطوير العلاقات العلمية مع الدول الأخرى وبالتنسيق مع وزارة الدولة للبحوث والتطوير والابتكار.

فيما يشكل التعاون العلمي والتكنولوجي جانبًا أساسيا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث إن وزارة الخارجية الأمريكية لديها مستشارًا علميًا يُعين من قبل وزير الخارجية، وبذلك تكون أمريكا واحدة من أربع دول في العالم تتميز بهذه الميزة. أما اليابان فقد حددت محاور سياستها العلمية استنادًا إلى وثيقة وضعت من قبل مجموعة من الخبراء في مجال الدبلوماسية العلمية في مايو ٢٠١٥م، وتضمنت الوثيقة ١٥ عنوانًا وخطًا عريضًا لتطوير الدبلوماسية العلمية.

ومن اللافت للنظر إن آليات دبلوماسية العلوم ظهرت أيضًا في العلاقات بين قطبي السياسة الدولية خلال فترة الحرب الباردة على الرغم من التوتر السياسي والأمني الذي صبغ العلاقة بينهما لسنوات عديدة، فمنذ خمسينات القرن الماضي، تتعاون الولايات المتحدة وروسيا باستمرار في أربع مجالات دولية محددة (أعالي البحار، والقارة القطبية الجنوبية، والفضاء الخارجي والبحار العميقة)، وعلى سبيل المثال، تتعاونان حول معاهدة القطب الشمالي لعام ١٩٥٩م، التي تحفظ القارة للأغراض السلمية، باعتبار تلك المعاهدة أول اتفاقية للأسلحة النووية، التي يشكل فيها البحث العلمي أساس التعاون الدولي. وبالمثل، أدّى التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حول مشروع اختبار «أبوللو-سيوز» عام ١٩٧٥م، إلى تصميم نظام للرسوّ، ممّا أوجد جسراً مادياً للعمليات اللاحقة والتجارب المشتركة التي نرى أمثلتها في محطة الفضاء الدولية اليوم. ومنذ عام ٢٠٠٩م، وعلى الرغم من التوترات الدبلوماسية المستمرة، اشتركت الولايات المتحدة وروسيا في رئاسة ثلاث فرق عمل تحت إشراف «مجلس القطب الشمالي»، وهو المنتدى الحكومي الدولي للمنطقة، المعني بالتنمية المستدامة وحماية البيئة.

وقد أدت بنجاح إلى ثلاث اتفاقيات قانونية ملزمة بين الدول الثماني ذات العلاقة بالقطب الشمالي: كندا، الدنمارك، فنلندا، آيسلندا، النرويج والسويد، إلى جانب روسيا والولايات المتحدة. أما أحدث الاتفاقيات في هذا السياق فهي اتفاقية دخلت حيّز التنفيذ في مايو ٢٠١٨م، لتعزيز التعاون العلمي الدولي في منطقة القطب الشمالي. وهي تعكس تفاهمًا بين هذه الدول: فالتعاون العلمي الدولي ضروري للسعي إلى حلول مستدامة، تتجاوز المصالح الوطنية للحفاظ على السلام، والاستقرار والتعاون البناء في منطقة القطب الشمالي. وفي وقائع مشابهة برزت نجاحات دبلوماسية العلوم في أعقاب تخفيف حدة العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا في ديسمبر ٢٠١٤، حيث بدأ العلماء من البلدين التعاون في أبحاث السرطان.

إجمالا، يمكن القول بقدر كبير من الثقة إن دبلوماسية العلوم ساعدت المجتمع الدولي على بناء أرضية مشتركة بين أفراده، وإدارة مجالات دولية عدة بطريقة سلمية، بالإضافة إلى تحقيق اختراقات تكنولوجية ذات طابع عالمي، من الرعاية الصحية إلى الثورة الرقمية والتلوث البيئي وتغير المناخ والأمن والهجرة والطاقة وأمن محطات الطاقة النووية وغيرها من الأمور ذات السياق المشترك.

قراءة في واقع التعاون الدولي في مجال البحث العلمي في العالم العربي

يثمن المعنيون بشؤون المنطقة العربية أهمية التعاون في مجال البحث العلمي بين الدول العربية بما يعزز العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين غيرهم من الفاعلين الدوليين سواء من دول الجوار أو الفاعلين الدوليين على نحو يسمح لتلك الدول ببناء قاعدة من الخبرات والموارد العلمية المشتركة لدمج العلم في صنع القرار الإقليمي لمعالجة الأزمات. وفي حقيقة الأمر يمكن التمييز بين مستويين من مستويات التعاون الدولي في مجال البحث العلمي على مستوى الدول العربية في إطار ما يعرف بدبلوماسية العلوم.

المستوى الأول: يعني بالتعاون البيني (العربي-العربي) في مجال البحث العلمي:

إذ يرى كثيرون أن العالم العربي لم يكن بعيدًا عن دبلوماسية العلوم، ورغم أن هذا النوع من الدبلوماسية لم يصبح ممارسة قياسية في الدول العربية بعد، إلا أن هناك علامات بارزة تجدر الإشارة إليها في معرض التعاون العربي العربي في مجال البحث العلمي، ومن الأمثلة البارزة للدبلوماسية العلمية التي تشمل المنطقة جمعية الشراكة بين الأكاديميات (ايي ايه بي) وهي شبكة دولية من أكاديميات العلوم الوطنية التي تضم مصر والمغرب والسودان والأردن، وتهدف إلى بناء القدرات في العلوم وتقديم الأدلة العلمية لدعم قرارات صانعي السياسات الوطنية والدولية، وتشمل الأمثلة الأخرى شبكة الصحة العامة لشرق المتوسط التي تربط العاملين في مجال الصحة العامة في ٧ دول عربية وتقدم تدريبًا لمكافحة الأوبئة، ومركز أبحاث تحلية المياه في الشرق الأوسط، الذي يدعم الأبحاث والتدريب حول تحلية المياه والقضايا المتعلقة بالمياه.

وهناك كذلك مشروع "سيزامي"، الذي انطلق رسميًا في عام ٢٠٠٢م، تحت رعاية منظمة اليونسكو، ويسعى لإنتاج أشعة السنكروترون التي يمكن استخدامها في تطبيقات مختلفة تخدم حقول الطبّ والطاقة والبيئة وغيرها.

لا تزال العوامل والمتغيرات السياسية تلعب دورًا مهمًا في استمرارية التعاون الدولي في مجالات البحث العلمي

كما عقدت بعض الدول العربية فعاليات علمية لدعم البحث العلمي على المستوى الإقليمي، مثل ما شهدته العاصمة الأردنية عمان من تنظيم المنتدى الإقليمي لدبلوماسية العلوم والتكنولوجيا تحت عنوان: "نحو شراكة تحويلية وشاملة من أجل مستقبل مستدام"، استضافته الجمعية العلمية الملكية الأردنية بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في ديسمبر ٢٠١٥م.

وهناك كذلك برامج مثل برنامج «نجوم العلوم» القطرى لتشجيع العلماء العرب من الشباب ورجال الأعمال العرب، مما يدفع الآلاف إلى الاهتمام بالقدرات غير المحدودة للعلوم والتكنولوجيا.

المستوى الثاني، التعاون العربي مع العالم في مجال البحث العلمي

وفي إطار هذا المستوى تبرز أدوار مؤسسات أكاديمية مثل الجامعة المصرية ـ اليابانية للعلوم والتكنولوجيا في مصر، والجامعة الأردنية ـ الألمانية في الأردن ما يمنح لاتفاقيات التعاون البحثي والتبادل للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين بين الجامعات ومراكز الأبحاث العربية ومثيلاتها الأجنبية.

وفي مصر، تبرز أنشطة التبادل العلمي والثقافي لأكاديمية البحث العلمي على نحو لافت خلال السنوات الماضية، والتي شملت دوائر عدة منها آسيا مع تبلور عدد من المنح والبرامج التعليمية المشتركة بالتعاون مع المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية، من برامج المنح الدولية بالتعاون مع وزارة العلوم والتكنولوجيا بالصين (International Fellowship Program IFP). ومنها كذلك القارة الأفريقية، حيث أطلقت الأكاديمية

البحث العلمي برنامج Intra- Africa Academic Mobility Call for 2019، المعنى بمؤسسات التعليم العالي في أفريقيا، في إطار تعاونها مع الاتحاد الأفريقي بهدف تعزيز تنمية رأس المال البشري في أفريقيا.

أما على مستوى التعاون مع أوروبا فتتعدد مشروعات التعاقن العلمي بين مصر والدول الاوروبية حيث ترعى الأكاديمية مشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة منذ عام ٢٠٠٩م، بالتعاون مع الجهات المانحة من الاتحاد الأوروبي وغيرها كما أنشأت الأكاديمية المركز الإقليمي للبحوث والتطوير فى مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، وهو الأول من نوعه فى جنوب المتوسط ويشمل محطات بحوث وتطوير لمراكز الطاقة الشمسية وتحلية المياه ببرج العرب وبلبيس، والمعمل المصرى الصينى للخلايا الفوتوفولطية بجزيرة قرمان بسوهاج، ويسعى المركز حاليا ليكون أحد الكيانات المؤسسة لأكاديمية البحر المتوسط للطاقة ومقرها إيطاليا.

على المسار الأوروبي أيضًا تجدر الإشارة إلى أنه في أكتوبر ٢٠١٧م، اتخذ الاتحاد الأوروبي ومصر خطوة نحو تعزيز تعاونهما في مجال البحث والابتكار، حيث وقع الجانبان اتفاقية للتعاون العلمي والتكنولوجي تضع الشروط والأحكام لمشاركة مصر في "الشراكة للبحث والابتكار بمنطقة المتوسط (بريما). وتهدف مبادرة "بريما" إلى تطوير حلول مبتكرة لاستدامة المياه وأنظمة الزراعة الغذائية. وتتألف الشراكة حاليًا من ١٩ دولة مشاركة تضم: الجزائر، وكرواتيا، وقبرص، ومصر، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وإسرائيل، وإيطاليا، والأردن، ولبنان، ولوكسمبورج، ومالطا، والمغرب، والبرتغال، وسلوفينيا، وإسبانيا، وتونس، وتركيا.

أما فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، فهناك العديد من الأمثلة في هذا السياق، تتبلور مثلا عبر الالتزام الاستراتيجي لحكومة المملكة المتحدة بتعزيز الشراكات مع الجهات البحثية ومؤسسات التعليم العالي في منطقة الخليج من خلال مجموعة جديدة من البرامج تسمى برامج الخليج للابتكار العلمي و اقتصاد المعرفة(GSIKE)، في إطارها موّلت الحكومة البريطانية منتدى التعاون العلمي لتعزيز العلاقات العلمية بين الباحثين في المملكة المتحدة والبحرين بالتعاون بين المجلس الثقافي البريطاني وجامعة البحرين، حيث تضمن البرنامج الجديد ورش عمل بناء القدرات للباحثين، و ندوات التعاون العلمي، وتمويل مشاريع البحوث التعاونية، ودعم النساء في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية. في السياق ذاته عقد برنامج تواصل الباحث التدريبي في الجامعة الملكية للبنات في نوفمبر ٢٠١٦م، يهدف إلى بناء المهارات اللازمة للباحثين للمشاركة بانسيابية أكثر في المجتمع الأكاديمي الدولي.

ومن الجدير بالذكر أن الاستراتيجيات التنموية في المنطقة الخليجية تشهد توظيفًا واضحًا لأدوات دبلوماسية العلوم، يتجلى ذلك مثلا في حالة سلطنة عمان حيث تركّز الاستراتيجية الوطنية للابتكار (٢٠٤٠م) التي يقودها مجلس البحث العلمي؛ على تحقيق اقتصاد وطني قائم على الابتكار، يضع السلطنة في مكانة متقدمة ضمن الدول العشرين الأولى عالميًا في هذا المجال، ولتحقيق هذا الغرض اتخذت السلطنة خطواتٍ ملموسةٍ مكنتها من التقدم في مؤشر الابتكار العالمي؛ إذ حصلت في عام ٢٠١٨م، على المركز التاسع والستين، مقارنةً بالمركز السابع والسبعين في ٢٠١٧م، وتعتمد الاستراتيجية كذلك على تسويق المعرفة، كركيزة داعمة وممكنة لبيئة الابتكار؛ عبر تعزيز المجتمع المعرفي، وتطبيق نظام فعّال لحماية حقوق الملكية الفكرية ومحفّز لإنتاج الأفكار والسلع والخدمات المبتكرة على الصعيد الوطني والدولي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة قطاعات الاقتصاد العُماني. وتعزيز برامج التعاون الدولية والثنائية مع عدد من الدول للتطوير العلمي والتكنولوجي وفقًا لمفهوم (الابتكار الدولي المفتوح) ضمن سلسلة برامج دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا؛ فإن السلطنة تدعم البرامج المحلية وتربطها بالمنظومة العالمية.

رؤية تقييمية وتوصيات ختامية

وعلى الرغم من تلك النجاحات، هناك العديد من المعوقات التي تعكس تعثر الدول العربية في توظيف واستغلال دبلوماسية العلوم على نحو فعال، فمن ناحية أولى لا تزال العوامل والمتغيرات السياسية تلعب دورًا مهمًا في استمرارية التعاون الدولي في مجالات البحث العلمي في الدول العربية، فعلى سبيل المثال أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة لتعزيز برنامج للمساعدات في مصر عام ٢٠١٢م، إلا أن أحداث منتصف عام ٢٠١٣م، والفترة التي تبعتها، وما شهدته من تحول سياسي ومؤسسي، أدت إلى وقف العمل وأثرت على البرنامج وعلى تنفيذ معظم أوجه التعاون المقدم من الدول المانحة في الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حاجة لتعديل جداول أعمال المساعدات الدولية لتواكب السياق الجديد.

ومن ناحية ثانية لا تزال بعض الدول العربية تشهد وجود فجوة بين العلماء وصانعي القرار، وهو ما ظهر في أمثلة عدة منها أزمة النفايات التي شهدها لبنان منذ سنوات قليلة، وإجمالا يمكن الجزم بأن السياسيين لا يستطيعون العمل على حل كل المشكلات بمفردهم، وفي ضوء حقيقة أن معظم التوترات التي تشهدها بلدان الإقليم تعود لأسباب تنموية، فيمكن الدفع بأن العلماء بإمكانهم إيجاد حلول لها بالتشارك مع السياسيين، وهو ما يتطلب إدماج ثقافة دبلوماسية العلوم كجزء أصيل في عملية

إضافة لتحولات المنطقة العربية خلال السنوات الماضية أصبح التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي هو التطرف والإرهاب

صنع القرار في الدول العربية. فضلاً عن بناء بيئة مواتية للتفاعل بين العلوم والسياسات بما فى ذلك توعية العلماء والسياسيين وتوظيف المستشارين العلميين للعمل مع صناع القرار.

من ناحية ثالثة، فعلى الرغم من سعى الكثير من المؤسسات العلمية والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، للتشبيك مع الجهات الدولية في مجال البحث العلمي، ما يزال التشبيك ضعيفًا على المستوى المحلي والإقليمي العربي، وهو ما يُفقد التشبيك الدولي معناه لكونه لا يستند إلى وجود قاعدة متينة من الشراكات الحقيقية محليًا وعربيًا، وهو ما يرتبط بعدد من أوجه القصور الأخرى مثل عدم وجود جمعيات علمية لتعزيز التعاون الإقليمى والدولى، فضلاً عن القيود على التأشيرات التى تحد من سفر العلماء العرب حتى داخل المنطقة العربية.

ويرى البعض ضرورة وضع برنامج متكامل يستفيد بمزية كل دولة فدول الخليج تمتلك الثروة الهائلة لتمويل الأبحاث وبناء المعامل المجهزة بينما دول مثل مصر والأردن ولبنان لديها العقول البحثية النابهة خصوصًا فى بعض القضايا العلمية. وتفرض الضرورة العمل على تطوير تحالفات بحثية ومخططات إرشادية، فضلا عن وإنشاء منصات علمية لمشاركة المعرفة مثل قاعدة بيانات للعلماء والبحث للتعاون وتبادل المعلومات فى المنطقة. ووضع برامج لتعزيز تبادل الأدمغة العربية وحركة شباب الباحثين عبر المنطقة.

أما أبرز مجالات البحث العلمي المرشحة للتعاون العربي-العربي فتشمل عددًا من التحديات الإقليمية المشتركة، هي إدارة النفايات والطاقة الشمسية بالإضافة إلى مشكلات ملوحة التربة والأمن الغذائي وإدارة المياه، والصحة، والزراعة، والتنوع البيولوجى.

* أستاذ العلوم السياسية المساعد - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - مصر

٢,٥٪ استهلاك العرب من الدواء ونصيب الفرد ٤٠ دولارًا مقابل ٦٠٠ للأوروبي

البحث العلمي بالقطاع الصحي في المنطقة العربية: الواقع وآليات التطوير

تُولي الحكومات حول العالم أهمية خاصة بتوفير الخدمات الصحية لمواطنيها، حيث يُعتبر تطور القطاع الصحي أحد المؤشرات الرئيسية لتقدم البلد ورفاهية مواطنيه. تنبع أهمية هذا القطاع من كون الحالة الصحية للمواطنين تشكل عاملاً أساسيًا في الرخاء والراحة النفسية على الصعيد الفردي، وهو ما ينعكس بدوره على الإنتاجية والتنمية على المستوى الوطني. يُعتبر البحث العلمي أداة فعالة للارتقاء بكافة قطاعات المجتمع وذلك من خلال ابتكار حلول خلاقة للمشكلات المختلفة وتطوير خدمات ومنتجات جديدة. وفي القطاع الصحي، يُشكّل البحث العلمي المفتاح في تحديد أسباب الأمراض واقتراح طرق لتشخيصها، واكتشاف وتطوير أدوية وعلاجات جديدة، كما أنه يوفر القاعدة التي يمكن أن تُبنى عليها السياسات والبرامج الصحية. تشمل البحوث في المجال الصحي كلاً من البحوث الطبية الحيوية، وبحوث تطوير معالجات وأدوية جديدة وما يتبعها من تجارب سريرية لاختبار الفعالية والأمان، والدراسات الوبائية، وبحوث الخدمات الصحية والصحة العامة، بالإضافة إلى الدراسات المتعلقة بالعوامل السلوكية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الصحة.

د. مازن الحمادي

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الأهمية الجوهرية للبحث العلمي في النهوض المأمول بالقطاع الصحي في المنطقة العربية، من خلال توضيح دور البحث العلمي الصحي في تطوير المجتمع والاقتصاد، والوقوف على ملامح الواقع الحالي للقطاع الصحي وأنشطة البحث العلمي في هذا القطاع، وصولاً إلى اقتراح آليات متكاملة من شأنها تعزيز البحث العلمي الصحي في بلدان المنطقة.

أهمية البحوث العلمية في القطاع الصحي على المجتمع والاقتصاد

صنفت مؤسسة العلوم الأوروبية (ESF) أهم الإنجازات التي أحدثتها البحوث الصحية خلال العقود الأربعة الماضية كالتالي:

- انخفاضات جوهرية في معدلات وفيات الرضع كنتيجة للتقدم الحاصل في الصحة الاجتماعية والعامة، بما في ذلك التمنيع (اللقاحات).
- تطوير أدوية فعالة حققت تحسنًا ملحوظًا في معالجة الأزمات القلبية وارتفاع ضغط الدم والشيزوفرينيا (انفصام الشخصية)، ومؤخرًا الإيدز والسرطان.
- التطورات التقنية كما هو الحال في الأمواج فوق الصوتية والتصوير بالرنين المغناطيسي مما سمح بالوصول إلى تشخيص أكثر دقة للأمراض، وتطبيق خيارات علاجية أفضل.
- تطورات كبيرة في التقنيات الجراحية وتقنيات التخدير.
- التطورات في المفاصل الاصطناعية وزرع الأعضاء.

حتى أن هناك أدلة تشير إلى أن المرضى الذين يتلقون الرعاية في المستشفيات الناشطة بحثيًا يحصلون على نتائج علاجية أفضل. وإلى جانب الفوائد الصحية والاجتماعية، فإن البحوث الصحية تقدم قيمة اقتصادية كبيرة، فهي تعزز القدرة التنافسية والقدرة الإبداعية، ويمكن أن تؤدي إلى تأسيس شركات جديدة وخلق فرص عمل، وبالتالي فهي تسهم في النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فإن التحسن في "العمر المتوقع" بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنحو ٠,٣-٠,٤ نقطة مئوية سنويًا. باختصار، يمكن القول بأن المواطنين الأصحاء يشكلون عنصرًا أساسيًا في التنمية، تبعًا للمبدأ المعرف "العقل السليم في الجسم السليم".

سلطت العديد من الدراسات الضوء على العائدات الاستثمارية الكبيرة التي تحققها البحوث الصحية. فقد أظهرت دراستان أجريتا في المملكة المتحدة (في عامي ٢٠٠٨، ٢٠١٤) أن مقابل كل جنيه استيرليني يستثمر في المملكة المتحدة لدعم الأمراض القلبية الوعائية، وأبحاث الصحة العقلية، والسرطان، فإن الفوائد الناتجة تعادل الحصول على ٣٩ بنسًا، و٣٧ بنسًا، و٤٠ بنسًا، على التوالي، في كل عام وبشكل مستمر. وفي دراسة أخرى أجريت في ٢٠١٣ لتقييم عائدات استثمارات حكومة الولايات المتحدة في مشروع الجينوم البشري، والتي شملت بشكل رئيسي ٣,٨ مليار دولار بين عامي ١٩٨٨ و٢٠٠٣م، خلصت الدراسة إلى أن هذا الاستثمار حقق بين العامين ١٩٨٨-٢٠١٢م، أثرًا اقتصاديًا كليًا (مباشرًا وغير مباشر) بلغ ٩٦٥ مليار دولار، وخلق ٤,٣ مليون سنة عمل، مع إجمالي دخل شخصي شكل أكثر من ٢٩٣ مليار دولار. بمعنى آخر، مقابل كل دولار واحد مستثمر، تم توليد ١٧٨ دولاراً في الاقتصاد الأمريكي.

تُنبئ الثورة التكنولوجية القائمة والابتكارات المتنامية في القطاع الصحي (الذكاء الصنعي، البيانات الضخمة، الطباعة ثلاثية الأبعاد... إلخ) بأن الاستثمارات في البحوث الصحية ستفتح الباب واسعًا أمام خروقات علمية غير مسبوقة على مستوى ابتكار طرق جديدة للوقاية والعلاج من الأمراض المستعصية، وتطوير طرق الكشف المبكر عن الأمراض وتشخيصها، وآفاق تصنيع الأنسجة والأعضاء، والتقنيات الحيوية ...إلخ، بحيث أن من المتوقع والمأمول أن تفضي هذه البحوث إلى آثار مستقبلية متعاظمة على الاقتصاد والصحة والمجتمع.

الواقع الصحي في البلدان العربية وتحدياته

بين عامي ١٩٧٠ - ٢٠١٠م، تحسنت المؤشرات الصحية في المنطقة العربية بشكل كبير وتجلت في ارتفاع متوسط العمر المتوقع من ٥١ إلى حوالي ٧٠ سنة، أي بمقدار ١٩ عامًا (وهي أكبر زيادة بين مناطق العالم)، وانخفاض متوسط معدل وفيات الرضع إلى ٦٠ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي، كما انخفض معدل وفيات البالغين بشكل عام في جميع أنحاء المنطقة (باستثناء الدول التي اندلعت فيها صراعات عسكرية كالعراق). ويمكن أن تعزى هذه التحسينات إلى زيادة الاستثمار الحكومي في القطاع الصحي. وقد صنفت خمس دول عربية (عُمان، المملكة العربية السعودية، تونس، الجزائر، المغرب) بين البلدان العشرة التي حققت أكبر مكاسب في التنمية، نتيجة منجزاتها في الصحة والتعليم على وجه الخصوص، منذ العام ١٩٧٠.

في عام ٢٠١٥م، قُدّر حجم الاستهلاك الدوائي في البلدان العربية بحوالى ١٠ مليارات دولار، مشكلاً نسبة لا تتجاوز ٢,٥٪ من الاستهلاك العالمي، حيث أن إنفاق الفرد العربي من الاستهلاك الدوائي يبلغ نحو ٤٠ دولارًا سنويًا فقط مقابل ٦٠٠ دولار للفرد الأوروبي، وهو ما قد يشكل دلالة على قصور في العناية الصحية التي يحصل عليها الفرد في بعض البلدان العربية، ويعكس خللاً في أنظمة التأمين الصحي فيها.

أما على مستوى الصناعة الدوائية، ورغم نمو حجم الإنتاج الدوائي في البلدان العربية بشكل ملحوظ من ١٥٠ مليون دولار سنة ١٩٧٥م، ليبلغ ١١ مليار دولار في سنة ٢٠١٥م، فإن قيمته لا تشكل أكثر من ٣٪ فقط من سوق الدواء في العالم. ولا بد من الإشارة إلى أن بعض البلدان العربية تعاني تراجعًا كبيرًا في صناعاتها الدوائية كالعراق، وسوريا، والسودان بسبب الأحداث السياسية. بينما لا يتجاوز عدد المصانع العاملة في إنتاج الأدوية البشرية في الدول العربية مجتمعة ٣٢٦ مصنعًا، وهي في غالبيتها العظمى تنتج أدوية جنيسة (أي أدوية ليست مبتكرة وإنما منسوخة عن العلامات التجارية العالمية). وفي ظل غياب شبه تام للبحث والتطوير والابتكار في الأدوية الجديدة، تعاني المصانع الوطنية من غياب التشجيع والدعم وافتقار القدرة المالية لتمويل بحوث ضخمة، مع الأخذ بالاعتبار أن التكلفة العالمية لتطوير دواء جديد تتجاوز المليار دولار أمريكي. وقد بلغت نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج المحلي حوالي ٥٦٪، بينما يتم تغطية الفجوة عبر الاستيراد من دول عربية أخرى (حيث تقدر نسبة التجارة البينية في الصناعة الدوائية بحوالي ١١٪) أو من دول العالم المختلفة. ينعكس هذا على ارتفاع أسعار الدواء في الأسواق المحلية ويخضعها لرحمة شركات الدواء متعددة الجنسيات. ولا يبدو أن اهتمام الشركات الدوائية العالمية ينحصر بالسوق الدوائية العربية فحسب، بل إنها بدأت في الآونة الأخيرة بالتوجه نحو إجراء التجارب السريرية على الأدوية الجديدة غير المرخصة بعد في بعض دول المنطقة، وخاصة في مصر التي أصبحت بعد عام ٢٠١١م، الوجهة الثانية في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا. وبالرغم من أن هذا النوع من التعاون بين شركات الدواء العالمية ومراكز بحثية محلية قد يشكل فرصة هامة لتعزيز الخبرات والأنشطة البحثية، إلا أن هناك خشية من أن هذه التجارب تتم بأساليب تتنافى مع المعايير الدولية، بحيث يجري

الدول العربية لديها ٢٪ من باحثي العالم مقابل ٦,٤٪ لدول الدخل المتوسط الأدنى و٢٨٪ لدول المتوسط الأعلى و٦٤,٤٪ لدول الدخل العالي

فيها استغلال حاجة المتطوعين للمال (بمن فيهم اللاجئين العرب الهاربون من الأوضاع الأمنية في بلادهم، كما تحذر إحدى المقالات المنشورة في الأردن) وخداعهم عبر إخفاء المخاطر الصحية التي قد يتعرضون لها جراء الخضوع لهذه التجارب.

لا بد أيضًا من الإشارة إلى الاختلافات الكبيرة في اقتصاديات دول المنطقة العربية والتي تضم فيما بينها بلدانًا تصنف ضمن الأعلى والأقل في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وهو ما ينعكس على شكل تفاوت كبير في مؤشرات الصحة العامة والحالة الصحية للمواطنين بين هذه الدول. كما أن العديد من شعوب المنطقة تعاني من الحروب والنزاعات الأهلية، وانعدام الأمن، والاحتلال، والتي تعتبر عوامل رئيسية في تحديد الحالة الصحية ونجاح النظام الصحي (علمًا أن العديد من دول المنطقة العربية لا تمتلك قطاع خدمات صحية بالمعنى الصحيح للكلمة). علاوة على ذلك، تضم دول المنطقة أكبر عدد من اللاجئين والنازحين داخليًا في العالم.

ترسم الملامح سالفة الذكر خصوصية الواقع الصحي في البلدان العربية وتطرح تحديات عظيمة أمام مستقبل التنمية والرفاهية في ضوء ما تم توضيحه في الفقرة السابقة حول الارتباط الوثيق بين الصحة المجتمعية والاقتصاد. ومن هنا يبدو البحث العلمي في القطاع الصحي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى بما يسهم في رفع المؤشرات الصحية لبلدان المنطقة، وتطوير الصناعة الدوائية الوطنية، في وقت تبدو فيه العديد من الشعوب العربية التي تعاني من أوضاع سياسية غير مستقرة في أمس الحاجة إلى تعزيز قطاعها الصحي وتوفير الرعاية الصحية المتكاملة سواء لمواطنيها أو للاجئين على أرضها. كما يسمح وجود بيئة بحثية متطورة بتعزيز التعاون مع الشركات متعددة الجنسيات بشكل ندي ومتكافئ، مع التنويه إلى ضرورة وجود ضوابط ومراقبة لهذا التعاون وخاصة فيما يتعلق بالتجارب السريرية على المواطنين.

البحث العلمي الصحي في البلدان العربية: ثمارٌ بحاجة إلى المزيد من الرعاية

بشكل عام، تتسم البحوث الصحية في البلدان العربية بتدني إنتاجيتها سواءً من حيث العدد أو الجودة، ويمكن أن يعزا ذلك إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة والنزاعات القائمة في العديد من هذه البلدان، وهجرة الأدمغة، ونقص التمويل، والافتقار إلى البنية التحتية المناسبة من حيث الأجهزة والمعدات.

على مستوى أعداد الباحثين (بشكل عام وليس فقط في المجال الصحي) فإن البلدان العربية لا تمتلك أكثر من ٢٪ من المخزون العالمي للباحثين مقارنة بـ ٦,٤٪ في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، و٢٨٪ في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى و٦٤,٤٪ في الدول ذات الدخل العالي. وبالمقابل لا بد من التأكيد هنا بأن البلدان العربية تملك مخزوناً بشرياً متراكماً من الكفاءات العلمية المنتشرة في الخارج. حيث تشير إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى أن غالبية الكفاءات المهاجرة إلى دولها هم من قطاعي الصحة والتعليم (والبحث العلمي) – على سبيل المثال يقدر عدد الأطباء العرب بحوالي ٣٠ ألف طبيب، أي ما يقارب ٨٪ من الأطباء في دول المنظمة. أما على مستوى الإنفاق على البحث العلمي، بما في ذلك البحوث الصحية، تعاني دول المنطقة من نقص الاهتمام حيث بلغ متوسط الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في المنطقة ٠,٢٪ من الناتج الإجمالي، وهذا يعادل خُمس متوسط إنفاق البلدان النامية و١٢٪ من المتوسط العالمي.

يحدد البحث العلمي في القطاع الصحي أسباب الأمراض وطرق لتشخيصها واكتشاف وتطوير الأدوية

تشير إحدى الدراسات إلى أن عدد منشورات المنطقة العربية (٢٢ دولة) في المجال الصحي بين عامي ١٩٩٦ و٢٠١٢م، بلغ ٧٦٤١٧ مقالاً، أي ما يعادل حوالي نصف ما تنتجه تركيا و٤٪ فقط من المنشورات الصادرة عن المعاهد والمراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما بينت دراسة أخرى بأنه بين العامين ٢٠٠٧-٢٠١٦م، كان نتاج العالم العربي ١٨٩ ورقة بحثية لكل مليون شخص، وهو ما يشكل حوالي ربع المتوسط (٦٩٥ ورقة لكل مليون) لأفضل ٢٥ دولة في العالم من حيث النشر في المجال الطبي [١٤]. أما بالمقارنة مع مجموع ما تنشره دول الشرق الأوسط الثلاثة الأخرى (تركيا، إيران، الكيان الصهيوني)، فإن العالم العربي مجتمعًا ينتج عددًا أقل من المنشورات الصحية وبجودة أخفض.

بالمقابل هناك بعض المؤشرات المشجعة. فقد ازدادت إنتاجية الباحثين في المجال الصحي في البلدان العربية ٣ أضعاف بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٦م، حيث توزعت المؤسسات العشر الأكثر إنتاجية في المنطقة بين كل من مصر (٤)، المملكة العربية السعودية (٣)، لبنان (١)، الكويت (١)، وتونس (١). ومن الجدير ذكره أن النسبة المئوية للمقالات التي تتضمن تعاونًا مع مجموعات بحثية دولية كانت مرتفعة نسبيًا (٢٧٪)، وحققت معدل استشهاد citation أعلى بثلاثة أضعاف من تلك التي أنجزت دون تعاون دولي، لكن في غالبية هذه الأوراق كان الباحث المراسل (الرئيسي) corresponding author من خارج المؤسسة المحلية.

البحوث الصحية تعزز القدرة التنافسية والقدرة الإبداعية وتؤدي لتأسيس شركات جديدة وخلق فرص عمل وبذلك فهي تسهم في النمو الاقتصادي

يحتاج البحث العلمي الصحي في المنطقة العربية مزيدًا من الرعاية والاهتمام لتحقيق الأهداف المناطة به، ويمكن تلخيص التحديات في ضعف القدرات البحثية كمًا ونوعًا وبنى تحتية، وضعف التمويل والإنفاق على البحث العلمي، وغياب الهيآت البحثية الوطنية في المجال الصحي، وغياب الأطر والتشريعات الخاصة بأخلاقيات البحث العلمي في المجال الصحي، وهي النقاط التي سيتم مناقشة آليات التصدي لها في الفقرة القادمة.

مقترحات وآليات لتطوير البحث العلمي الصحي في بلدان المنطقة

يحتاج تعزيز البحث العلمي الصحي في البلدان العربية إلى جهود جادة واستراتيجيات واضحة يشارك في وضعها جميع أصحاب المصلحة المباشرين stakeholders من صناع القرار والباحثين. يجب أن تتضمن الاستراتيجيات التركيز على بناء القدرات وتدريب الباحثين، وتحسين البنية التحتية والمعدات البحثية، ورصد الأموال الكافية، وخلق بيئة تعزز الإبداع والابتكار.

من الضروري أن تعيد الحكومات العربية النظر في أهمية الاستثمار في البحث العلمي الصحي في ضوء التجارب العالمية، وأن تعمل على إنشاء مراكز بحوث متطورة ودعمها وربطها بالجامعات والصناعات الطبية الحيوية والدوائية، وتوفير برامج تمويل للبحوث، وتأسيس برامج للدكتوراه وما بعد الدكتوراه، وتقديم حزم حوافز للباحثين. كما ينبغي انتهاج سياسات داعمة للصناعة الدوائية الوطنية، بما يساهم في تحقيق الأمن الدوائي للبلدان العربية وتخفيض اعتمادها على الدواء الأجنبي.

هناك حاجة ماسة لتعزيز بناء القدرات ليس على مستوى الأفراد فقط بل يجب أن يتعدى ذلك ليشمل الفرق البحثية والمؤسسات وأن يتم على مستوى البلد ككل، وهو ما يتطلب تحسين نظم التعليم، وتوفير التدريب عالي الجودة، ودعم اكتساب الخبرات، وتعزيز استخدام التكنولوجيات. وبالمقابل لا بد من التأكيد هنا بأن البلدان العربية تملك مخزونًا بشريًا متراكمًا من الكفاءات العلمية المنتشرة في الخارج. أمام الدول العربية فرصة كبيرة لاستثمار الكفاءات العلمية المنتشرة في الخارج سواء من خلال تشجيعها على العودة إلى الوطن أو عبر بناء جسور تعاون معها للاستفادة من خبراتها في أماكن تواجدها في مواقع أكاديمية وإدارية مهمة في بلاد الانتشار، أسوةً بتجارب دول أخرى كالصين والهند. ويمكن الاطلاع عن كثب على آليات بناء الشراكات مع الباحثين المغتربين في الخارج في دراسة تم نشرها مؤخرًا.

ينبغي العمل على تأسيس هيآت للبحث العلمي الصحي على كل من المستوى الوطني والعربي، أسوة بتجارب الدول المتطورة وعلى نحو مشابه لمعاهد الوطنية الأمريكية للصحة US National Institutes of Health، ومجلس البحث الطبي Medical Research Council في المملكة المتحدة، وINSERM في فرنسا، يقع على عاتقها وضع استراتيجيات وأولويات وطنية وعربية بما يعزز البحوث الصحية في المنطقة وتكاملها وإنشاء شراكات فيما بينها بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية. كما ينبغي تشجيع الباحثين على التعاون البحثي الدولي، مع الأخذ بالاعتبار المزايا التي يقدمها مثل تحسين جودة عرض نتائج البحوث increased visibility، وزيادة فرص الحصول على تمويل.

كجزء من تعزيز استخدام التكنولوجيا يبدو من المُلِح ترسيخ استخدام تكنولوجيا المعلومات الصحية health information technology، بما يسمح بأرشفة البيانات الصحية للمواطنين بشكل كامل ومستمر في أرشيف صحي وطني وتوفيرها للاستخدام في دراسات وبحوث تعمل على تحليل البيانات المتوفرة وتسخيرها في تحسين الصحة وخدمات الرعاية الصحية في المجتمع.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من البحوث التطبيقية في المجال الصحي تُجرى على البشر أو الحيوانات، أو على أعضاء أو خلايا معزولة منهم، وهذا يتطلب توفير تشريعات ناظمة ووضع قواعد لأخلاقيات البحث العلمي الطبي والحيوي بما يواكب التطورات السريعة الحاصلة في هذا المجال. تسمح هذه التشريعات أيضاً بوضع ضوابط على الدراسات السريرية على الأدوية الجديدة غير المرخصة بما يضمن قانونية عملها دون استغلال المتطوعين المشاركين في هذه الدراسات.

بناءً على كل ما تقدم فإن دعم البحث العلمي في القطاع الصحي ضمن البلدان العربية بات أمرًا ملحًا نظرًا لتأثيره الجوهري على الاقتصاد الوطني وما يقدمة من قيمة عالية للمجتمع، وهو ما يتطلب تضمينه بشكل صريح في بنود خطط التنمية المستدامة لهذه البلدان بما يصب في النهاية في مصلحة المواطن ورفاهيته.

* باحث وأكاديمي من سورية

مركز الخليج للأبحاث يقدم رؤى معرفية تناقش قضايا منطقة الخليج وجوارها

الإنتاج العلمي العربي مستورد.. والجامعات تعيد اجترار المعارف في بيئة غير بيئتها

ترتقي الأمم وتحقق نهضتها بفعل اهتمامها بالعملية التعليمية وتطويرها وتحديثها، ويشكل التفكير الاستراتيجي إحدى الأدوات المهمة في تطوير البحث العلمي بصفة خاصة وارتقائه بالدولة بصفة عامة، لذا كانت الاستراتيجيا سمة القرن الواحد والعشرين، ولجأت الكثير من الدول إن لم نقل معظم الدول إلى استحداث مراكز دراسات استراتيجية تحاول من خلالها استشراف المستقبل وتزويد صانع القرار بالمعطيات التي من شأنها ان تساعده في اتخاذ القرار. يلعب التفكير الاستراتيجي دورًا مهمًا في رسم السياسات العامة للدولة، بأشكالها المختلفة دفاعية اقتصادية اجتماعية ثقافية، فالتفكير الاستراتيجي لم يعد منحصرًا فقط في المفهوم الكلاسيكي الذي يعتبر أن الاستراتيجيا هي فن إدارة الحرب بل تعداه المفهوم الحديث، إلى كونه القدرة الشاملة للدولة دفاعيًا سياسيًا اقتصاديًا اجتماعيًا.

د. فاتح خننو

وهنا تأتي الأهمية والدور الذي ينبغي أن تلعبه المراكز في اعطاء ديناميكية للبحث العلمي في العالم العربي، الذي يشهد مجموعة تجارب في الميدان لكنها بحاجة إلى تطعيم أكثر حتى تصبح أكثر قوة في الدفع بعجلة البحث العلمي والفكر الاستراتيجي والذي بدونهما لن تستطيع دول العالم العربي تحقيق رؤيتها التنموية والاقتصادية والسياسية المنشودة.

مراكز الدراسات الاستراتيجية: الطبيعة والدور

تلعب مراكز الدراسات الاستراتيجية عبر العالم أدوارًا كبيرة في تقديم المشورة لصانع القرار ، كما تعمل أيضًا على جمع المعلومات وانجاز بحوث وفق احصائيات وتجارب مقارنة من شأنها تنبيه صانع القرار، وتساعده أيضًا في ايجاد بدائل، أو رسم سياسة معينة إذ أن التفكير الاستراتيجي هو أداة لعمل ما يتسم باليقظة الاستراتيجية لصانع القرار، ومثال ذلك النموذج الأمريكي من خلال علب، أو مراكز التفكير أو دبابات التفكير التي لعبت ادوارًا كبيرة في تزويد وتوجيه صانع القرار ، ففي الولايات المتحدة مثلا الموظف يعمل ومراكز الدراسات الاستراتيجية تفكر أي أن الموظف ما عليه سوى تنفيذ ما تقترحه العقول الاستراتيجية، ودليل ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية بها ما يقارب ٥٠٠ مركز استراتيجي بصورة رسمية وما يقارب ٣٠٠٠ مركز آخر بصورة غير رسمية، ومثال ذلك مثلاً أن اتخاذ قرار للرئيس الأمريكي ترامب تجاه فرنسا في نوفمبر ٢٠١٨م، جاء بناء على معطيات قدمها مركز دراسات حدد له مجموعة من العناصر بشأن فرنسا، وهي أن نسبة البطالة مرتفعة جدًا وصلت إلى ٩,١ بالمئة وشعبية ماكرون تراجعت إلى ٢٣بالمئة وطبق نموذج اقتصادي وإصلاحي غير مقبول شعبيًا بل إن ماكرون أصبح مدمن كحول جراء الضغط المتزايد عليه، فكانت الكثير من تصريحات ترامب قد سارت في هذا السياق سواء من خلال تصريحاته على وسائل الإعلام أو عبر تغريداته عبر التويتر ضمن ما يطلق عليه بدبلوماسية التويتر، وهنا ندرك الأهمية الكبرى التي توليها الدول في العالم للعلم وللتفكير بمنهجية علمية تستند إلى الخبرة ، وتعتبر المراكز مثل دبابات التفكير أو بروكجينز أو راند إحدى أهم الأدوات التي تستند عليها أمريكا في بلورة سياساتها على المستوى الداخلي أو على مستوى صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

في روسيا أيضًا يلعب التفكير الاستراتيجي وعلب التفكير التي أسسها الكسندر دوغين رائد الجيوبولتيك العالمي، والعقل المدبر للاستراتيجية الروسية عالميًا بل هو من هندس تحركاتها الخارجية وإعادة ترتيب تموضعها في المناطق الجيوسياسية الحيوية ،ومثال ذلك رسم السياسة الروسية لما يطلق عليه بالجسر الجيوبولتيكي، كان فكرة مركز دارسات استراتيجية

وصاحبه الكسندر دوغين، فالتوغل الروسي في منطقة الحوض المتوسط جاءت بناء على توصية من توصياته وهي ضرورة إقامة جسر ينطلق من مصر ويمر بليبيا ويمتد عبر الجزائر وينتهي بسوريا، وهذا ما تجسد فعلا من خلال تقوية علاقات الشراكة الاستراتيجية بمصر خاصة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي من خلال تبادل الزيارات وحجم صفقات السلاح وكذلك الأمر بالنسبة لليبيا وذلك من خلال انخراط روسيا بصورة واضحة ومحددة الأهداف في ليبيا لأنها ترى في ليبيا سوقًا واعدة لبيع السلاح الروسي وتعتبر الجزائر أيضًا عمقًا استراتيجيًا روسيًا فالشراكة الروسية الجزائرية لم تتغير منذ بدايتها وتعتبر الجزائر أهم شريك لبيع السلاح في إفريقيا وتنتهي الاستراتيجية بسوريا وواضح حجم التدخل الروسي في سوريا استراتيجيًا وعسكريًا ودبلوماسيًا ولا توجد عبارة أدق في توصيف الأهمية السورية بالنسبة إلى روسيا من تصريح الرئيس الروسي فلادمير بوتين من أن الروس سيدافعون عن سوريا وكأنها أرض روسية. وهكذا تتجسد تلك العبارة التي درسها دارسو العلوم السياسية والعلاقات الدولية قديمًا وهي أن الدب الروسي يبحث عن مياهه الدافئة وها هو اليوم في مياهه الدافئة.

هذا المثال يدلل بصورة جلية أيضًا أن الأمم أصبحت تفكر بمنهجية علمية وليس بصورة عشوائية وهي دروس يمكن للعالم العربي الاستفادة منها للنهوض والارتقاء بأسس البحث العلمي وفق رؤية وليس فقط وفق تصورات ضحلة تعيد اجترار المعرفة المستوردة من الخارج.

ففي فرنسا عرفت تجربة في هذا المنوال ايضا، فقد أسس ايف لاكوست المركز الفرنسي للدراسات الاستراتيجية والجيوبولتيك في سبعينيات القرن الماضي، والذي كان بمثابة ركيزة معرفية لتقديم الأبحاث والدراسات التي من شأنها طبيعة المشكلات الدولية وتعقيداتها كما أبدى اهتمامًا أيضًا بدارسة الحوض المتوسط والنظم القريبة من الجوار الفرنسي والأوربي بصورة عامة من خلال سلسلة دراسات معمقة حولها.

اذًا من خلال ما سبق ذكره يتضح بصورة جلية أن الفكر الاستراتيجي كمقاربة شاملة بات أولوية ذات أهمية كبرى عند الدول الغربية بغية الاتكاء عليه من أجل رسم السياسات وهنا يتضح الجسر الموجود بين المعرفة والأفكار وبين صناعة القرار وبالتالي تعمل المراكز في طبيعتها بالتنوير بالأفكار بينما دورها هو تقويم صانع القرار وترشيد قراره.

البحث العلمي في العالم العربي: الواقع والمأمول

يمكن القول إن الواقع العربي في مجال البحث العلمي يحتاج إلى وقفة جادة لتقييمه تقييمًا موضوعيًا يعطيه ما له ويأخذ منه ما عليه وللحكم على ذلك ما إذا كنا في أزمة أم حالة متعثرة أم تطور عادي، فعلى الرغم من ازدياد عدد الجامعات في العالم العربي الذي أصبح يضاهي حوالي ٤٠٠ جامعة وأكثر من ٧ ملايين طالب من حيث الكم إلا أن إنتاج المعرفة وجعلها محركًا للاقتصاد وتحويل البحوث العلمية لتكون سندًا في العملية التنموية، بات بعيدًا نوعًا ما عن الهدف المأمول الذي من شأنه أن يبني الجسر للعبور إلى المستقبل.

والواقع أن هنالك أسباب موضوعية يمكن الاستناد إليها في ذلك فربما كان مجمل الإنتاج العلمي إنتاجًا مستوردًا من الخارج فالجامعات العربية لاتزال تعيد اجترار المعارف والنظريات التي تم إنتاجها في بيئة غير بيئتها، ضمن ما يطلق عليه باستيراد التكنولوجيات المعرفية فمعظم النظريات ولدت في محضن البيئة الغربية فالفكر السياسي الحديث أوروبي المولد كما نظريات العلاقات الدولية أيضًا هي انغلوسكسونية النشأة ناهيك عن النظريات التنموية والاقتصادية وكذلك التكنولوجيا في حد ذاتها هي ذات نشأة غربية ،هذه العوامل التاريخية التي جعلت من أوروبا مركز الإشعاع الفكري، عبر عصر التنوير الذي كان بمثابة باكورة إنتاج الأفكار السياسية ومركز الثورة الصناعية التي حولت نسق العالم وشكله لم يشترك فيها العالم العربي أو العرب بمفهوم أدق في تأسيسها بالرغم ان العرب كان لهم تاريخ من الاجتهاد في الأفكار والإنتاج في عصور ما قبل ذلك وهي أمة أقرأ في حد ذاتها كدلالة على أن منبع الفكر كان عربيًا.

هذه الاطلالة التاريخية التي تستتبع التاريخ وتبحث عن المسببات الأساسية لغياب إنتاج المعرفة في العالم العربي، المعرفة الناجعة والفعالة ربما يمتد إلى سياق تاريخي معقد وبالتالي أي قراءة تقييمية للبحث العلمي وآفاقه ينبغي أن يبدأ أولاً بدراسة المسببات الأساسية له.

وكما سبق الإشارة إليه سابقًا رغم العدد الكمي للجامعات وعدد الطلبة المتمدرسين وحجم الأموال الكبيرة التي تنفقها الحكومات في العالم العربي على البحث العلمي إلا أن هذا كله لم يتمكن من إحداث نقلة نوعية في مجال البحث العلمي، بالرغم من أن هنالك تجارب في محيطنا مثل تجربة ماليزيا وسنغافورة والتي مرت بنفس الظروف التي مر بها العالم العربي وربما كان حجم

مراكز الدراسات الاستراتيجية في أمريكا تفكر والموظف يعمل وبها ٥٠٠ مركز استراتيجي رسمي و ٣٠٠٠ مركز غير رسمي

آن الأوان لإعطاء مراكز الدراسات الاستراتيجية أهمية كبرى وجعلها أداة لجمع المعطيات وتحليلها وركيزة لتقديم المشورة لصانع القرار

إيراداتها ومواردها ضئيل مقارنة بالكثير من الدول في العالم العربي إلا أنها استطاعت أن تحدث النقلة في تطوير البحث العلمي من خلال تطوير المنظومة التعليمية فنهضة ماليزيا كانت نهضة تعليمية بامتياز وهي دروس يمكن الاستفادة منها عربيًا وتطويرها بالبحث عن المنهجية التي تم اتباعها في هذا السياق.

بالنظر إلى مراكز الدراسات الاستراتيجية ودورها في ترقية البحث العلمي، عرف العالم العربي مجموعة من النماذج التي دأبت أن تكون مراكز إشعاع في العالم العربي، على سبيل المثال لا الحصر نذكر تجربة مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية في مصر الذي كان تجربة رائدة في عصرها وربما كان الباكورة في تأسيس نهج جديد من التفكير في العالم العربي ولعب هذا الأخير دورًا كبيرًا في إنتاج الدراسات المتخصصة والبحث في آليات وأسباب النظام الإقليمي العربي.

كما عرفت الجزائر أيضًا تجربة في هذا السياق في فترة السبعينات من المعهد الوطني للراسات الشاملة وهو مؤسسة بحثية خلقت ديناميكية معتبرة في هذا النمط من الدراسات من خلال إنتاج سلسلة دراسات وندوات من شأنها استشراف المستقبل المحيط بدائرة الأمن القومي الجزائري.

وتقدم السعودية تجربتها من خلال مركز الخليج للأبحاث الذي أخذ مكانته كمركز متخصص يقدم الرؤية المعرفية بأشكالها المختلفة في سلسلة دراسات، مجلات تتناول المواضيع ذات الصلة بمنطقة الخليج وجوارها الممتد عربيًا وشرق-أوسطيًا.

يمكن القول إن الواقع في العالم العربي بخصوص البحث العلمي واقعًا متعثرًا ولكنه لا يعيش أزمة بكل تأكيد، لكن هنالك أسباب تاريخية تتمثل في عدم القدرة على الإبداع وغياب الإرادة في النهوض بالعملية التعليمية كما أن عدم اكتساب التكنولوجيا يجعل من أي عملية تعليمية كيفية أو كمية مجرد اجترار لأفكار الغير وبالتالي لا تغير من الواقع شيئًا.

الحلول والمقترحات الممكنة للنهوض بالبحث العلمي والتفكير الاستراتيجي:

في سياق الواقع المتعثر للعملية التعليمية والبحث العلمي في العالم العربي نقترح مجموعة الحلول التالية:

أولاً: ينبغي وجود إرادة سياسية تكون بمثابة الرؤية المتبصرة، التي من شأنها خلق مشروع دولة يقوم على أساس أن لا نهضة يحققها مجتمع دون الاهتمام الأولي بالتعليم.

ثانيًا: دراسة مجموعة من التجارب القريبة من المحيط العربي أو البعيدة منه للوقوف عليها وتمحيصها بهدف الاستفادة من منهجية نجاحها وليس اتباع أسلوبها الذي من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية.

ثالثًا: الاهتمام بالبحث العلمي من حيث مبدأ الكيف أي النوعية وليس الكم من خلال العدد الهائل من المتخرجين دون فائدة مرجوة منهم في عملية التنمية، وتحويل العدد الهائل منهم إلى منهجية جديدة تقوم على أساس التدريب أو ما يسمى في شمال إفريقيا والمغرب العربي بالتكوين المهني واستحداث وزارات بذلك تقوم بهذه العملية.

رابعًا: تخصيص ميزانية معتبرة للبحث العلمي الهادف، وجعل التعليم في سياق السياسة العليا للدولة ومرافقته من خلال تطويره ومتابعة نتائجه.

خامسًا: ربط الجامعات ومراكز الدراسات الاستراتيجية بصانع القرار السياسي وصانع القرار التنموي الاقتصادي وجعل الأخيرة مركز إشعاع لها.

سادسًا: آن الأوان لإعطاء مراكز الدراسات الاستراتيجية أهمية كبرى في سياق البحث العلمي وتطويرها وترقيته وجعلها أداة مميزة لجمع المعطيات وتحليلها، وتصبح بذلك الركيزة التي من شأنها أن تقدم المشورة السياسية لصانع القرار فالموظف يعمل وعلب التفكير تفكر.

النتيجة:

من خلال ما سبق الإشارة اليه والوقوف عليه من خلال محاولة مناقشة دور مراكز الدراسات الاستراتيجية في ترقية البحث العلمي، ينبغي القول أن أي أمة -دولة- مجتمع يريد أن يحقق نهضة وينمو ويتطور ويصبح له شأن بين الأمم والدول أن يهتم بالتعليم فالتعليم هو نبراس الأمم إلى المستقبل وجسر عبورها إلى مصاف الدول المتقدمة والمتطورة، والواقع أن التعليم في العالم العربي يعيش عثرة يمكن النهوض منها بسرعة ولكن من خلال استيعاب اللحظة التاريخية التي نمر بها وذلك من خلال جعل العلم والمعرفة ركيزة التفكير، التفكير بمنطق الاستراتيجيا وعلب التفكير وليس الاكتفاء باستيراد النماذج التي يتم اجترارها دون الفائدة المرجوة التي تعود على التنمية والاقتصاد.

* أستاذ العلوم السياسية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر

مرتكزات البحث: الحرية الفكرية والأكاديمية والدقة والجودة والمنهجية والحياد والموضوعية

إدماج قضايا التنمية في المشاريع البحثية وتشغيل الشباب والارتقاء بهم

تعتبر مراكز البحث العلمي من أحد أهم المراحل الهامة في إرساء ثقافة البحث العلمي، فالعديد من المجتمعات المتطورة حاليًا تقوم بالاستناد إلى دور مراكز البحث العلمي في تجاوز بعض من مشكلات المجتمع، لأن جل المنطقة العربية أضحت ملزمة الآن بالرجوع إلى الأخذ بعين الاعتبار حلول و مقترحات وحتى أهداف ونتائج مراكز البحث العلمي سواءً كانت مغاربية أو مشرقية، فتنمية المجتمعات المعاصرة المتقدمة استفادت من الحلول المتواصل إليها من مراكز بحثها العلمية، وأصبحت تستخدم البحث العلمي بشكل مقصود في ابتكار الحلول الاجتماعية وتنمية مختلف القطاعات الوطنية.

د. محمد درويش

١/ دور مراكز البحث العلمي في دول المغرب العربي وما قدمته للشباب العربي:

أصبحت مناهج دراسة العلوم الإجتماعية والمجتمع تشغل جزءًا كبيرًا في معظم معاهد التربية في العالم.

وتهتم هذه المناهج في تنمية أفكار الناشئة اجتماعيًا، وبالتغذية والصحة وتنظيم الأسرة، وخلق الأجواء الاجتماعية التي تسودها علاقات الوّد والتعاون، وروح الانتماء إلى الجماعة، والشعور بالمسؤولية وحب الوطن. إضافة إلى التوجيه المهني في كل مراحلة التعليمية ليتمكّن الشاب من ممارسة مهنة تعينه على الحياة، إذا لم يتمكن من الإختصاص الجامعي أو التعليم العالي... وأصبح اليوم شائعًا أن البحث العلمي في معظم البلدان المتقدمة، وهدف هذه المراكز البحثية هو توفير عمل للشباب يتناسب مع مؤهلاتهم العلمية وشهاداتهم المهنية، وميولهم العملية، وتهدف هذه المراكز أيضًا إلى إبعاد الشباب عن الوظائف أو الأعمال التي لا تتلاءم مع رغباتهم.

نلاحظ في الدول المتقدمة أبنية مشيدة خصيصًا للشباب ومراكز خدمات عامة لهم، تستعين بخبرات الشباب من خلال إدارة إحصاءات أو أبحاث، وهي مراكز إشعاع ثقافية، يلجأ إليها الشباب لتنفيذ مشاريع خاصة بهم من أندية رياضية، ومسارح، وملاعب لممارسة الهوايات التي يرغبونها، ومحطات إستطلاع، وإكتشاف وإستشعار عن بعد وما شابه.

ويكمن هدف هذه المراكز في الإعداد المبكر لمجموعات الشباب، وحسن تربيتهم وتوجيههم نحو النشاطات والمهارات النافعة لهم ولوطنهم، وتقوم الحكومات الواعية بتزويد هذه المراكز بالمعدات والأجهزة والتمويل اللازم لتوسيع رقعة إنتشار مثل هذه الأندية والمؤسسات الخاصة للشباب. حيث يكون الفراغ عند الشباب بمثابة تربة خصبة لنمو أفكار الضياع، التي أخذت تنتشر أخيرًا في معظم المجتمعات الحديثة في دول أوروبا وأمريكا، وهي تكشف عن وجهها القبيح في تصرفات الشباب وأهوائهم البعيدة عن تقاليدنا العربية وأخلاقنا الموروثة، ويبرز دور الشباب العربي إيجابيً عندما لا يتخلى عن تقاليده وأخلاقه وعاداته، ويتمشى مع تغيرات المجتمع الصالحة والمثمرة في التقدم العلمي والتنمية الاجتماعية.

ولا يخفى على أحد، ما وصلت إليه بعض الدول بشبابها الذي وقع فريسة لتيارات وأفكار غربية، جاءت نتيجة الفراغ الذي يعانيه بعض الشباب الذي سقط يتخبط دون توجيه أو توعية لملء هذا الفراغ، فضاع في إقباله على الأفكار الغربية المشوهة، وضلّ عن الخط المستقيم فانحرف وأصبح عدوًا لمجتمعه.

ولذلك لا بدَّ من فسح المجال لأهمية مراكز البحث العلمي أمام شبابنا في العالم العربي، للتعرف على صرعات وصيحات النشاز التي دوت في معظم البلدن الأوروبية والأمريكية ومقارنتها مع معتقده ومسار حياته الإجتماعي والسلوك، وتترك له حرية المقارنة مرفقة بالمراقبة الموجّهة حتى لا يضلّ الطريق.

كذلك من واجب المسؤولين سواء كانوا من الأهل أو المرشدين أو المربّين أو من رجالات الدولة أن يرجعوا إلى نتائج وتوصيات وحتى مقترحات مراكز البحث العلمي في ترشيد أجيال الشباب ويذكروهم باستمرار بالفضائل النابعة من أصالة أسرهم وعقيدتهم الوطنية والقومية في عصر العلم والتقنيات التكنولوجية والاتصالات السريعة.

لا شك أن مجالات عمل الشباب واسعة ومتعددة الجوانب، ويتمثل ارتباط معظم الشباب العربي بمسقط رأسه، بعد أن تكتمل دراسته ورجولته، ويؤدي واجبه نحوه سواء كان مسقط رأسه قرية أو مدينة، ويؤدي واجبه نحوه بالمشاركة في نشر العلم والثقافة والوعي الصحي، وتعبيد الطرقات، وإقامة الجسور والقنوات، وردم المستنقعات، والعمل مع الجماعة لرفع شأن بلده وإصلاح ما يلزم فيه.

كما يقوم اجتماعيًا بعقد الندوات واللقاءات، وفض النزاعات بين العائلات والأسر إضافة إلى دعمه في حلّ مشاكل الناس المختلفة من إسكان ونقل ومواصلات، وعلاج وتلقيح وغيرها.

ولا نغفل أهمية مساهمة الشباب في مجال التنمية الصحية في القرية أو الحي، والظهور بالمظهر النظيف، لأن النظافة عنوان تقدم الشباب وتطوره، وهو مقياس تقدم الأمم ونهضتها. والنظافة باب من أبواب التربية الأخلاقية السامية ويبرز دور الشباب واضحًا في مضمار النظافة متمثلاً في مشاركته بحملات تنظيف الشوارع والأحياء وتزيين الساحات وغرس الأزهار والشجيرات، على جوانب الطرقات العامة، يتسلّل الشباب المؤمن بأهداف التنمية الإجتماعية كقوة قادرة داخل طبقات الشعب، دارسًا أحوالها ومشاكلها، وواضعًا الحلول لها أو محاولاً تطبيقها بأسلوب فعّال، يحقق الوصول إلى الأهداف المرجوة في أقصى سرعة وبأقل التكاليف.

هذا يطلب من الدول النامية السهر على شبابها، والاعتناء المستمر بهم، ذلك كدعامة أساسية في تنمية مواردها وطاقاتها، عن طريق إقامة المنظمات والجمعيات الشبابية الثقافية، وتكوين الكوادر الواعية فيها، والاعتماد عليها في وضع خطط وأهداف استراتيجية البنى الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية وكل هذا لا يكون إلا من خلال الاعتماد والأخذ بعين الاعتبار بما تطرحه مراكز البحث العلمي العربية سواءً كانت مغاربية أو مشرقية.

٢/ تفاعل مراكز البحث المغاربية مع خدمة البحث العلمي:

مما لاشك فيه، أن التنمية الشاملة تحتاج إلى العديد من المقومات البشرية وغير البشرية، إلا أنه يكاد يجمع المهتمون بقضية التنمية، أمثال الدكتور مصطفى محسن، على أن العنصر البشري هو أهم هذه المقومات، حيث يعد هذا الأخير العنصر الأساسي والركيزة التي تقوم عليها التنمية في أي بلد، ولا سبيل إلى بناء هذا الإنسان إلا عن طريق مراكز البحث العلمي التي تقوم على تطوير الشخصية الإنسانية وإعادة بنائها، كما تعمل هذه الهيآت البحثية على إيجاد أنماط من السلوك تناسب التنظيمات الاجتماعية الناشئة عن الأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية، كما تعيد تلك الهيآت بناء الآراء والمعتقدات لتواكب التغيرات الاجتماعية الناشئة عن طريق عملية البحث العلمي، ومن هنا يتضح أن الإنسان هو أساس التنمية وأداتها، وهو أيضًا غايتها، وهو في الوقت نفسه محور العملية التربوية.

ولعل أهم خاصية من خصائص البحث العلمي، تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل في القطاعات المختلفة، وعلى كل المستويات، وذلك بتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للعمل المستهدف، والتهيئة للتعايش مع العصر التقني، والتوزان في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة، وكذلك تعزيز قيمة العمل والإنتاج، ودعم الاستقلالية في التفكير، ونبذ الاتكالية والنزعة الاستهلاكية، وهي من أهم أهداف التربية. ومن هنا نجد أنه يمكن للبحث العلمي أن يقوم بدور بارز في تحقيق التنمية.

ولا شك أن الذي زاد من علاقة التربية بالتنمية وخاصة في منتصف هذا القرن هو الإقتصاد كمحور مهم، حيث ظهرت بعض النظريات المهمة مثل نظرية "رأس المال البشري"، والتي تعتبر بمثابة الإطار النظري المسؤول عن التبني الكامل للعلاقة الجدلية بين التعليم وسياسات التنمية، وهو الإطار الذي أصبح التعليم بمقتضاه الحاسم الأول في النمو الإقتصادي للدول. ومع ظهور هذه النظرية زاد الإقتناع بدور القدرة الإنتاجية للموارد البشرية في العملية التنموية واعتبارها رأس مال مستثمرة. ولعل الدور الأكبر لانتشار هذه النظرية يعود إلى وكالات التنمية الدولية مثل البنك الدولي واليونسكو ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وغيرها. وهذه النظرية أدت إلى زيادة الإنفاق على التعليم عالميًا وربطت التعليم بقضية الإنتاج، فتضخمت الاستثمارات في قطاع التعليم وأجريت البحوث والدراسات حول إسهام التعليم في النواحي الاقتصادية وغيرها من نواحي التنمية الأخرى.

ويمكننا القول بأن دور المراكز البحثية، يتمثل في بناء قاعدة واسعة متعلمة مدربة تستطيع التعامل مع معطيات البحث، تتكيف مع متطلباتها فتساهم فيها وتستفيد منها، إضافة إلى إيجاد القوى العاملة المتخصصة بمختلف أنواعها ومستوياتها، والتوقع لكافة الاحتياجات، والتعرف على ما يطرأ عليها من تغيرات، وتطوير الأنظمة التربوية والمناهج الدراسية والوسائل والطرق الإدارية، بما يتماشى مع المتغيرات والمتطلبات المتجددة. ومن هنا يتضح أن لدور البحث العلمي دورًا فعالا في المساهمة البحثية، شريطة توفر ظروف ملائمة لعمل مخرجات البحثية وتنظيمات اجتماعية وإدارية وإنتاجية أكثر ملاءمة.

لا يمكن لأحد أن ينكر أن مراكز البحث العلمي إذا أحسن استخدامها وتوجيهها تساهم في تحقيق مع المجتمع عامة وتحافظ على استمراريته. كما يجب أن لا تؤخذ هذه المراكز بمعزل عن البيئة المحيطة بها، وهو ما تعاني منه بلدان العالم الثالث التي استوردت أنظمة تعليمية من الدول المتقدمة دون تكييفها مع متطلبات بلادها وتعديل مناهجها، حيث علقت الدول العربية الآمال على نتائج تلك الأنظمة المستوردة المفروضة على دول الوطن العربي لإحداث التقدم والتطور، ولكنها أهملت القيم والهويات الثقافية الذاتية الخاصة بها، مما أدى إلى حدوث أنسقة تربوية وتنموية قاصرة ومشوهة، فهي تحتاج إلى إحداث طفرة حقيقية تحكم وتسير هذه الأنظمة البحثية التربوية وتوجهها في جميع أبعادها وجوانبها المادية والمعنوية.

ولكون مراكز البحث العلمي هي أداة للبحث عامة، فإن خدمة البحث لكي تحقق دورها يجب أن تستند إلى فلسفة مجتمعية علمية تربوية، تنبثق منها بدورها فلسفة خاصة لأنظمة تربوية المحققة للتنمية المستهدفة، وهي التنمية الشاملة المتوازنة، ومن هذه الفلسفة التربوية يتم اشتقاق السياسات التربوية والاستراتيجيات البحثية وخطط العمل التنفيذية لخدمة وإفادة الأفراد.

ويبقى تخطيط البحث العلمي، أهم آلية لبلورة وتجسيد هذه الرؤى على أرض الواقع. ذلك أن خدمة البحث تستلزم التوفر على ميكانيزمات التفكير الاستراتيجي، والتخطيط الاستراتيجي الذي ينبني على مجموعة من العناصر المساهمة في نجاح التخطيط العلمي ومنها: الرؤية الواضحة، القيم المرشدة، الصلاحيات، تشخيص الاحتياجات، الأهداف المركزية، الغايات، خطط العمل، ثم التنفيذ والمراقبة مع اعتماد أسس وآليات التتبع والمواكبة.

إذ لا يكفي التوفر على تصور وبناء خطط لإنجاح البحث العلمي رغم أهميته القصوى، بل لابد أيضا من التوفر على قدرات وموارد بشرية مبدعة وخلاقة قادرة على تجسيد هذا التصور وبلورة المخططات التنموية المجتمعية. من هنا تبرز أهمية تقوية قدرات الفرد في عملية التنمية مع استحضار أن هذا الفرد هو الأداة والهدف في البرنامج التنموي في نفس الوقت.

٣/التخطيط البحثي العلمي الاستراتيجي والتنمية:

شاع استخدام التخطيط البحثي العلمي الاستراتيجي على نطاق واسع في المؤسسات على اختلاف أنواعها في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين. فقد أثبتت التجارب التطبيقية للتخطيط أن المؤسسات التي تخطط استراتيجيًا تتفوق في أدائها الكلي على المؤسسات التي لا تخطط استراتيجيًا. فالتخطيط كأسلوب إداري يختلف عن غيره من أساليب الإدارة الفعالة في كون مبادئه الأساسية وأساليبه ونظرياته قد جرى تطويرها بمزيج من التجارب العملية الميدانية والفكر الأكاديمي المنهجي المتخصص.

إن التخطيط بمفهومه القديم مارسته الشعوب والمجتمعات البشرية بمختلف أنواعها وأشكالها وبطرق عدة، وذلك حسب ظروف كل منها، ولقد مورست أشكاله البدائية بصورة عفوية وتلقائية وظهرت بمعان بديلة هي التوقع والتدبير والحيطة، وكلها ممارسات تتم في المستقبل وذلك لتجنب المشاكل والمخاطر التي تهدد سلامة وأمن هذه المجتمعات والشعوب، فقد مارسوا فكرًا تخطيطيًا بالرغم من بساطة أساليبه وعملياته وأدواته وأهدافه.

والملاحظ أن البداية الحقيقية للتخطيط العلمي البحثي بمعناه الحديث يرجع إلى التجربة الوثيقة في التخطيط العام، فمن التخطيط العام نشأ التخطيط البحثي كتخطيط قطاعي منبثق عنه ومرتبط به، وبما أن التربية والتعليم جزء من البرنامج الوطني فكان نصيبها التخطيط البحثي التربوي، ولكن بصورة بسيطة وغير دقيقة.

والتخطيط التربوي يشمل مجموعة الأنشطة المرتبطة والتي تحدد غايات محددة للتنمية التعليمية لوقت معين ومحدود، وهذه الأنشطة تأخذ مكانها خلال عملية التخطيط للتنمية الشاملة في إطار من الإمكانات المحددة، بواسطة الموارد المالية والاقتصادية والبشرية، وخلال مجموعة من المعوقات. ويشمل التخطيط التربوي أيضًا دراسة الكفاءة الداخلية الفعالية وكذلك الإنتاجية للنظام التعليمي إلى جانب بعض التوجهات للتغيرات المطلوبة.

التخطيط الاستراتيجي العلمي، بشكل عام، هو صنع الاختيارات، فهو عملية تهدف لدعم القادة لكي يكونوا على وعي بأهدافهم ووسائلهم وبذلك فهو أداة إدارية، ولا تستخدم إلا لغرض واحد ألا وهو مساعدة المؤسسة في أداء عمل أفضل وخدمة المجتمع. ويمكن للتخطيط الاستراتيجي أن يساعد المؤسسة على أن تركز نظرتها وأولوياتها في الاستجابة للتغيرات التي تحدث في البيئة من حولها، وأن يضمن أن أفراد التنظيم، أي المؤسسة، يعملون باتجاه تحقيق نفس الأهداف.

كما أن التخطيط العلمي في معناه الخاص والضيق هو أسلوب تعلمي يقوم به الأستاذ أثناء التهيئ للدرس، وهو ما

دور المراكز البحثية يتمثل في بناء قاعدة واسعة متعلمة مدربة تستطيع التعامل مع معطيات البحث وتتكيف معها فتساهم فيها وتستفيد منها

يسمى بالتخطيط التعليمي التربوي. هذا النوع من التخطيط يقوم به الأستاذ خارج القسم حيث يعمل على وضع خطة مناسبة تساعده على تحقيق الأهداف أو الكفايات المرجوة. فلا يمكن مواجهة وضعيات التدريس إلا بوضع تخطيط محدد لمختلف الأنشطة التربوية المقررة والاستراتيجيات المناسبة للتنفيذ.

٤/ توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا التنمية والتكامل العربي:

يشكل البحث العلمي رافعة للتنمية المجتمعية، ورافدًا محوريًا للتجديد والارتقاء بمنظومة التربية والتكوين والبحث. وقد أولت الرؤية الاستراتيجية لدولة المغرب مثلا ٢٠١٥-٢٠٣٠م، للبحث العلمي والتقني والابتكار مكانة حيوية كبرى في تحقيق تطور البلاد، اقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا. كما دعت، إلى ربط البحث العلمي بتحقيق أهداف تنمية الإمكانيات البشرية، ولاسيما التمكين من التعلم الذاتي، والمبادرة والابتكار وحرية الاختيار، والعمل الجماعي التشاركي، وترسيخ الكفايات المرتبطة بالقيم والمواطنة الفاعلة.

لذلك يُعد دور البحث العلمي، مثمرًا في تشخيص واقع انتشار الظواهر السلبية المناقضة للقيم المستهدفة، وتحديد أسبابها وتحليل نتائجها، وكذا في تغذية وإنجاح كافة المشاريع المبتكرة في مجال التربية على القيم المجتمعية العربية، والاجتهاد في بلورة الأساليب والآليات الاستباقية والوقائية في مجالات التأطير والتكوين، أو التواصل والتحسيس، أو قياس الأثر والتقييم، أو الاستشراف والتوقع، الخ.

في هذا الإطار، وحرصًا على تعزيز دور البحث العلمي في تنمية التربية على القيم والارتقاء بها، على مستوى الجامعات والأكاديميات الجهوية والمراكز الجهوية للتكوين في المهن التربوية، نقترح ما يلي:

- دعم البحث العلمي في مجال القيم والتربية على القيم بهدف تطوير العدة التربوية والبيداغوجية والتكنولوجية للفاعلين التربويين، وبناء مصفوفات القيم وإدماجها في المناهج والبرامج التربوية، وإعداد مؤشرات التقييم، وغيرها، والمساهمة في تذليل الصعاب أمام الفاعلين الميدانيين لترجمتها إلى برامج عمل؛
- إدماج قضايا التنمية في المشاريع البحثية، داخل مراكز التكوين وفي الجامعات، والمشاريع المهنية الشخصية للمدرسين والمدرسات الجدد، وباقي الفاعلين، واستثمار نتائجها في تطوير برامج التكوين الأساس والمستمر لمختلف الفاعلين التربويين.
- النهوض بوحدات التكوين والبحث في مجالات حقوق الإنسان بالجامعات المغاربية وبمجموعات البحث ذات الصلة بموضوع التنمية الوطنية، وتعميم هذه التجارب على سائر الجامعات العربية.
- تجميع البحوث والدراسات والتقارير الوطنية حول موضوع التنمية الوطنية، وتوثيقها، وتعميمها على الجامعات والأكاديميات الجهوية وباقي الجهات المعنية، وتقديم التأطير والتوجيه والدعم اللازم في الموضوع للباحثين الجدد من الطلبة والمهنيين وتمكين السياسات العمومية من نتائجها، بغية استثمارها في مختلف البرامج والتدابير الموجهة لتطوير التنمية والتكامل العربي.
- توسيع الشراكات والتعاون بين مراكز البحث الوطنية العربية وبنياته ذات الصلة بالتنمية البشرية والبيئية والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية، وبين المراكز المماثلة على الصعيد الدولي، للاستفادة من خطط البحث في الموضوع، واستثمار الخبرات الدولية الناجحة في مجال التنمية في منظوماتها التربوية.

بهدف تعميم نتائج البحث العلمي في مجال التنمية، يتعين تكوين شبكة عربية للباحثين في الموضوع، والاستعانة بخبراتهم، في معالجة قضايا التنمية والتكامل العربي، وتحسيس طلبة الجامعات بأهمية البحث في الموضوع، وتنظيم ورشات لتوجيههم وتدريبهم؛ فضلا عن تنظيم ندوات وملتقيات منتظمة لنشر نتائج البحوث والدراسات في مجال التنمية الإقليمية خاصة العربية، وتقاسم الخبرات والعبر والدروس المستخلصة من تلك التجارب، وتنظيم مسابقات وطنية وجهوية لحفز وتثمين البحوث الجيدة في الموضوع، ونشرها، وتعميم الاستفادة منها.

خاتمة:

اعتبارًا لأهمية الأبعاد القيمية والأخلاقية، إلى جانب الأبعاد المعرفية والمنهجية والتقنية للبحث العلمي، وأثرها في جودته، يتعين بلورة منظومة قيمية داخلية للبحث العلمي؛ تجمع بين قيم الجودة والصرامة العلمية، والقيم ذات الصلة بأخلاقيات البحث العلمي، وقيم المسؤولية البيداغوجية وكذا المسؤولية الفردية والجماعية تجاه المجموعة العلمية والمجتمع ككل.

تشكل مراكز البحث العلمي إطارا مرجعيا لمجموع ممارسات البحث العلمي بوجه عام، مع تضمينها حقوق وواجبات الباحث، والتزاماته المختلفة، وأخلاقيات البحث، ولا سيما ما يتعلق بقيم البحث العلمي والتأطير من أجل البحث.

أما مرتكزاتها، فينبغي أن تشمل: الحرية الفكرية والأكاديمية، والاستقامة والنزاهة، والوفاء لأهداف البحث العلمي ذات الصلة بخدمة الوطن وتنميته البشرية والمستدامة، والدقة وجودة الكفاءة العلمية والمنهجية، والاستقلالية والحياد والموضوعية، والشفافية والانفتاح والإنصاف، والمسؤولية تجاه الأفراد والأطراف الشريكة والمجتمع والتكامل الإقليمي العربي.

* أستاذ محاضر قسم(أ)-المؤسسة العلمية-المركز الجامعي بغليزان-الجزائر

البحث العلمي ليس رفاهية معرفية كما كانت الصورة لسنوات بل قضية أمن قومي

السرقة أحد أسباب تراجع تصنيف الجامعات العربية ضمن أفضل جامعات العالم

يُعد البحث العلمي أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية، إلا أن حجم الدور الذي يلعبه البحث العلمي في عملية التنمية يعتمد على العديد من العوامل والمحددات المرتبطة بالسياقات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية. كما يوجد تفاوت في مهارات استخدام البحث العلمي وأدوات في تحسين أوضاع المواطنين من مجتمع إلى آخر. وعلى الدول الساعية إلى إحراز تقدم في التنمية الشاملة، بأبعادها المختلفة: الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية أن تركز على البحث العلمي بشتى جوانبه وتخصصاته، من أجل سد الفجوة المعرفية بينها وبين الدول المتقدمة. فالهدف النهائي من البحث العلمي هو:"إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات القائمة". وهذا ينطبق على البحوث الاجتماعية أو البحوث العلمية البحتة. فكلا المجالين لهما أهمية قصوى في فهم احتياجات المجتمع، ومحاولة إيجاد حلول عملية للمشكلات التي تواجهه. والبحث العملي هو أساس الابتكار.

إنجي محمد محمد عبد الحميد

ومن هذا المنطلق يسعى هذا المقال إلى التعرف على أهمية البحث العلمي في المنطقة العربية، وتقديم بعض المقترحات لكيفية تطويره، وتعزيز أخلاقياته.

أولًا: حقائق وأرقام حول فجوة البحث العلمي في المنطقة العربية من واقع بعض التقارير الدولية ذات الصلة:

منذ دخول العالم ما يعرف بعصر "الثورة الصناعية الرابعة" والتي بدأت مع دخول العالم عصر التكنولوجيا الرقمية في نهاية التسعينات، وبداية الألفية الجديدة، تأثرت عملية التنمية بالثورة الرقمية. وكان التركيز في بدايتها على استخدام البحث العلمي في إيجاد حلول لمشكلات الاستدامة البيئية، ونقص الغذاء. ولكن انتقلت أهمية البحث العلمي والتطوير إلى قطاعات أخرى في التنمية، وخاصة ما يتعلق بالبنية التحتية والاستدامة، وتوفير خدمات للمواطنين. وانتقلت أهمية البحث العلمي إلى العنصر البشري، وأضحت جزءًا أصيلاً من عملية التنمية البشرية.

ونظرًا لأهمية البحث العلمي في تعزيز التنمية بشتى صورها، ظهر ما يعرف بـ "مؤشر الابتكار العالمي" منذ عام ٢٠٠٧م، وهو مؤشر يقيس حال الابتكار والبحث العلمي في ١٣٠ دولة حول العالم، ويقيس من خلال ٨٠ مؤشرًا حال الابتكار في شتى بقاع الأرض، وفي مجالات متنوعة. ومن ضمن المدخلات الأساسية في هذا المؤشر البحث العلمي، ومن ضمن المخرجات الأساسية لهذا المؤشر، مخرجات خاصة بالمعرفة والتكنولوجيا. يشير أخر تقرير لمؤشر الابتكار العالمي إلى احتلال إسرائيل المرتبة ١١ بين دول العالم، في المقابل تراوحت البلدان العربية بين رقم ٣٨ على مستوى العالم الذي احتلته دول الإمارات العربية المتحدة، وهي بالمناسبة الأولى عربيًا، المرتبة ١٢٦ التي احتلتها دولة اليمن، ولم يختلف الحال في بقية البلدان العربية.

ومن جانبه يشير التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، تحت عنوان: "الابتكار أو الاندثار" إلى تراجع حال البحث العلمي في المنطقة العربية، وبحسب التقرير فقد أدت الصراعات والحروب، وما خلفته من آثار سياسية واجتماعية إلى تراجع دور البحث العلمي، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في المنطقة العربية برمتها. كما يشير نفس التقرير في مقدمته إلى تراجع إسهام البلدان العربية في الإنفاق على البحث العلمي إذ يبلغ ١٪ فقط من إجمالي حجم الانفاق العالمي على أنشطة البحث العلمي والتطوير.

كما يشير التقرير سالف الذكر أيضًا إلى أن إجمالي الأوراق البحثية التي قام باحثون من الدول العربية بنشرها خلال الفترة

تحقيق التنمية الشاملة يتطلب اعتماد البحث العلمي بشتى جوانبه وتخصصاته لسد الفجوة المعرفية بينها وبين الدول المتقدمة

من ١٩٩٦م، وحتى ٢٠١٥م-أي ما يقرب من العَقْد من الزمان- ٥٦٠ ألف ورقة بحثية، وهو ما يمثل ١,٣٧٪ فقط من إجمالي عدد الوثائق البحثية المنشورة حول العالم.

وأوضح نفس التقرير أن مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية لا تخرج سنويًا الأعداد الكافية من الخريجين المؤهلين للعمل. كما تعاني الجامعات في البلدان العربية نقصًا حادًا في أعداد الطلبة الملتحقين بأقسام العلوم لشتى فروعها، لصالح التخصصات النظرية، مثل: الفنون والعلوم الاجتماعية، والقانون، وغيرها. وهو الأمر الذي أدى إلى نقص في أعداد طلبة تخصصات الطب، والرعاية الصحية.

والجدير بالذكر أن ظاهرة عدم مواءمة التخصصات التي يدرسها الطلبة في الجامعات، لاحتياجات سوق العمل أضحت إحدى القضايا الهامة والأساسية على أجندة المؤسسات الدولية المَعنِّية بقضايا التنمية، الأمر الذي دفع البنك الدولي إلى تخصيص تقرير التنمية الشاملة لسنة ٢٠١٩م، لموضوع سوق العمل، ويحذر هذا التقرير من عدم قدرة بعض المجتمعات -ومنها المجتمعات العربية- على التكيف مع تغير نمط الوظائف المتاحة خلال العقد القادم. وهذا يتطلب من البلدان النامية تبني سياسات تعليمية تستهدف سوق العمل.

تعطي هذه الأرقام إشارة واضحة إلى أن أوضاع البحث العلمي في المنطقة العربية ليست على النحو المطلوب من أجل دفع عجلة التنمية الشاملة المستدامة. فإذا كان العالم العربي يسعى إلى تحقيق تنمية مستقلة عن النموذج الغربي عليه أولًا أن يهتم بالبحث العلمي، والابتكار.

ثانيًا: المعوقات الأساسية أمام تعزيز دور البحث العلمي في التنمية:

تشير الأرقام السابق عرضها إلى أن العالم العربي يتخلف عن الركب فيما يتعلق بالبحث العلمي، والتكنولوجيا، ويعود ذلك إلى عدد من العوامل، أهمها:

١. محدودية الإنفاق على البحث العلمي، كما هو موضح من العرض السابق فالعالم العربي ينفق ما يوازي ١٪ من إجمالي ما ينفقه العالم على هذا القطاع الذي أضحى قطاعًا أساسيًا في بنية الاقتصاد الوطني.

٢. أثرت حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات السياسية في عدد من البلدان العربية على فرص تعزيز البحث العلمي، إذ يحتاج البحث العلمي إلى حالة من الاستقرار، وهذا ما تفتقر إليه الكثير من البلدان العربية.

٣. عدم استقلالية وحيادية المؤسسات العلمية في الكثير من البلدان العربية، إذ تحتاج منظومة البحث العلمي إلى بيئة داعمة ماديًا وأدبيًا دون التدخل من أجل فرض أجندة بعينها على الباحثين. فما يحتاجه البحث العلمي هو الحرية وتمتعه بالحياد بعيدًا عن أية قيود اجتماعية أو سياسية.

٤. غياب أخلاقيات البحث العلمي لدى الكثير من المؤسسات الأكاديمية والبحثية العربية، والتي تتجسد أساسًا في قواعد الاختزال، والاقتباس؛ بما أدى إلى تفشي ظاهرة السرقة العلمية في عدد من المؤسسات البحثية والأكاديمية العربية. وتشير بعض التقديرات إلى أن ظاهرة السرقة العلمية هي أحد الأسباب الأساسية في تراجع تصنيف الجامعات العربية ضمن أفضل الجامعات في العالم. وتعود هذه الظاهرة بالأساس إلى الجهل بأصول البحث العلمي مثل: التوثيق، الإسناد، الاقتباس، التلخيص، إعادة الصياغة...

٥. نقص الوعي المجتمعي بأهمية البحث العلمي بشقيه: الاجتماعي، والتطبيقي. ويتضح هذا في إقبال الطلبة في المرحلة الجامعية على دراسة التخصصات النظرية، والتي ترتبط في أغلبها بأعمال خدمية.

٦. غياب دور مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي في تعزيز أهمية البحث العلمي، وخلق روح الابتكار والإبداع لدى الأطفال.

٧. يلعب السياق العالمي، وتوازنات القوى دورًا هامًا في تقييد البحث العلمي في المنطقة العربية، إذ يشهد العالم بعض الممارسات الاحتكارية في مجال اقتصاديات المعرفة.

ثالثًا: بعض المقترحات لتعزيز البحث العلمي وأخلاقياته من أجل تحقيق التنمية المنشودة:

اتضح من العرض السابق واقع البحث العلمي في المنطقة العربية، وحجم التحديات التي تواجهه، والتي تحتاج مواجهتها إلى حلول مبتكرة تتناسب مع طبيعة القضية ذاتها. ويمكن إجمال هذه الحلول في التالي:

١. تعزيز البيئة التشريعية والسياسية: يُعد السياق السياسي والتشريعي أحد العوامل الهامة في تعزيز بيئة البحث العلمي، ومن ثم يجب أن تعزز الدول الأطر التشريعية والقانونية، بما يسمح بتشجيع البحث العلمي، ومن هذه التشريعات: تشريعات

حماية حقوق الملكية الفكرية، تشريعات ملزمة للشركات الخاصة بتخصيص جزء من أرباحها لدعم البحث العلمي.

٢. وضع البحث العلمي والابتكار كأولوية أولى على أجندة صنع القرار، والسعي إلى تعزيز ثقافة الابتكار داخل مؤسسات الدولة.

٣. رفع الوعي المجتمعي بأهمية البحث العلمي، ويتم ذلك من خلال عدد من الإجراءات أهمها تعزيز احترام قيم البحث العلمي في مراحل التعليم المبكرة، واحترام صورة العالم ودوره في المجتمع.

٤. رفع إجمالي حجم الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية بالنسبة لإجمالي الناتج القومي، إذ يمثل حجم الإنفاق على البحث العلمي أحد أهم مؤشرات اتجاه الدولة نحو الانتقال إلى نمط اقتصاديات المعرفة.

٥. تشجيع الدول العربية للتعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث العلمي، وذلك على المستويين المحلي والإقليمي.

٦. تعزيز البنى التكنولوجية التحتية في البلدان العربية بما يساهم في توفير البيئة التكنولوجية المواتية، وتعزيز التواصل بين القطاعات المختلفة داخل البلدان العربية، وفيما بينها.

٧. تعزيز دور الإعلام في التوعية بأهمية البحث العلمي في نفوس النشء من خلال برامج وأعمال درامية تعلي من أهمية العلماء والتفكير العلمي، على أن تعتمد هذه البرامج والمواد الدرامية على مادة عصرية جاذبة للشباب من شتى الأعمار. يأتي ذلك في محاولة لإزالة الأثر السلبي للصورة النمطية التي كرستها بعض الأعمال الدرامية في المنطقة العربية، والتي صورت العالم أو الباحث في صورة إنسان الكهف الذي لا يعرف أي شيء عن مقتضيات عصره.

٨. تنظيم فاعليات علمية وبرامج ومسابقات علمية للنشء والفئات المختلفة من الشباب.

٩. تعزيز أخلاقيات البحث العلمي، ومكافحة ظاهرة السرقة العلمية، وذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات، **على النحو التالي:**

- حماية حقوق الملكية الفكرية، وتغليظ العقوبات الأدبية والقانونية على من يقترفها، وهذا يتطلب التعامل معها باعتبارها جريمة جنائية، وليست فقط فعل مشين.
- سحب الدرجات العلمية ممن يثبت قيامه بهذا الفعل، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضده.
- دعم برامج البحوث والدراسات في الجامعات والمراكز البحثية ببرامج لكشف السرقة العلمية.
- تدريب الطلاب في المرحلة الجامعية على أسس، ومبادئ، وأخلاقيات البحث العلمي المنضبط.
- عقد دورات تدريبية متخصصة لأخلاقيات البحث العلمي سواء في العلوم التطبيقية أو العلوم الاجتماعية، على أن يتم في إطار هذه الدورات التمييز بين النقل والاقتباس، والسرقة مع وضع مدونة سلو، تشرح تفصيليًا قواعد الاقتباس، والتوثيق العلمي للمراجع.
- تشكيل لجان تنسيقية بين وزرات العدل، والتعليم والبحث العلمي من أجل التغلب على تساهل بعض الجامعات والمراكز البحثية في منح الدرجات العلمية لم يثبت قيامه بالسرقة العلمية، ووضع لوائح وتشريعات داخلية في الجامعات.
- تصميم برامج ومناهج دراسية يتم إقرارها على الطلبة في مرحلتي، البكالوريوس، والدراسات العليا تكون معنية بقواعد وإجراءات التوثيق العلمي.
- توثيق الاسهامات السابقة للباحث أو طالب الدراسات العليا في مكتبة مركزية تتولى -من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة- مهمة الكشف على مدى أصالة النص المقدم.

الخلاصة أن قضية البحث العلمي في البلدان العربية ليست رفاهية معرفية كما كانت الصورة لسنوات طويلة بل هي قضية أمن قومي، على كافة البلدان العربية السعي على المستويين الإقليمي والمحلي إلى تعزيزها بشتى السبل، لاسيما أن العالم بدأ يتجه إلى البحث عن حلول مبتكرة لمشكلاته بعيدًا عن الحلول التقليدية. ومن هذا المنطلق على البلدان العربية السعي من أجل تعزيز التنمية المستدامة من خلال الحلول المبتكرة للمشكلات المُلحة التي تواجه العالم العربي، ومنها مشكلة الغذاء، وندرة المياه، والعديد من التحديات الأخرى.

وعلى قدر أهمية البحث العلمي، وامتلاك مقتضيات المعرفة العلمية الحديثة، وما يحققه هذا من تقدم ورخاء اقتصادي، هناك قضية هامة يجب أن تلتفت لها المجتمعات العربية، وهي: اللامساواة المعرفية، وهي ذلك النوع من اللامساواة الناجمة عن تفاوت قدرة الأفراد على البحث العلمي والاطلاع نتيجة لظروف خارجة عن إرادتهم، ومنها: ظروف النشأة الاجتماعية، الأوضاع الاقتصادية للأسرة المعيشة، وغيرها من أسباب تجعل بعض الأفراد يملكون مقتضيات المعرفة والبحث العلمي أكثر من غيرهم. وبما يؤثر على قدرتهم على التأثير في عملية القرار، وهنا على الدولة والمجتمع التدخل لتصحيح هذا الوضع من خلال توفير برامج للمعرفة والبحث العلمي تكون متاحة لأبناء كافة الفئات من المجتمع.

* مدرس مساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

المراكز الأوروبية تساهم في عقلنة القرارات وتشارك في صناعة القرار

المراكز البحثية في أوروبا: شراكة في صناعة القرار وإنتاج متميز

حلَّت المراكز البحثية منذ نصف القرن الماضي محل الجامعات باعتبارها المصدر الرئيسي للأفكار السياسية الجديدة، وازداد حضورها في المشهد العام بشكل ملحوظ خاصة في القارة الأوروبية؛ كونها تلعب دورًا هامًا في إنتاج وإدارة المعرفة والبحث والعلمي، وما لها من تأثير في عملية صنع القرار وصياغة السياسات العامة للدول في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية وغيرها، فضلاً عن قدرتها على استشراف التطورات المستقبلية وتحديد كيفية التعامل معها.

باسم راشد

ويزداد دور تلك المراكز ونجاحها في الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا، أكثر من غيرها نظرًا للإمكانيات المتاحة لها في تلك الدول، بالإضافة إلى الاهتمام المباشر الذي يوليه صنَّاع القرار وواضعو السياسات بما تنتجه هذه المراكز من تحليلات وبحوث ودراسات تساعدهم في اتخاذ القرارات السليمة.

أنماط وأنواع مراكز الفكر

برغم تنوع التعريفات التي وُضعت لمراكز الفكر Think Tanks، إلا أن هناك تعريف جامع لها طرحه مشروع مراكز الفكر والدراسات العالمي المسؤول عن تصنيف مراكز الفكر سنويا؛ إذ يُعرِّفها بأنها "مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية، بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين من صياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة. وتهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة من خلال ترجمة نتائج البحوث والدراسات بلغة مفهومة، وموثوقة وسهلة الوصول لصناع القرار والرأي العام".

وتتعدد أنماط المراكز البحثية المنتشرة في أوروبا بشكل عام، وذلك طبقًا لمعيار التبعية والاستقلال في عملها وإنتاجها الفكري؛ إذ يُصنِّف برنامج مراكز الفكر والمجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا مراكز الأبحاث طبقًا لهذا المعيار على النحو التالي:

١. المراكز البحثية الحكومية: وهذا النوع من المراكز يخضع لملكية الحكومة من حيث تعيين إدارته، وتحديد مجالاته وأنشطته البحثية، وارتباط ميزانيته بالتمويل الحكومي، ويعد جزءًا من الهيكل الحكومي الرسمي. وما يميز هذا النوع هو سهولة التمويل وقربه من صناع القرار لكن في المقابل فهو لا يتمتع بالاستقلالية الكاملة فضلا عن تأثره بالبيروقراطية الحكومية.

٢. المراكز البحثية شبه الحكومية: تحصل هذه المراكز على تمويل حصري من المنح الحكومية والتعاقدات على المشاريع البحثية لكنها لا تعتبر جزءًا من الهيكل الحكومي الرسمي.

٣. المراكز البحثية المستقلة: وتعمل هذه المراكز بشكل مستقل عن مصالح أي جهة، سواء كانت جماعات مصالح أو مانحين، وكذلك لديها استقلالية ذاتية في أنشطتها وبرامجها، لكنها تعتمد في تمويلها عادة على عدة مصادر؛ مثل مؤسسات التمويل الدولية، أو المؤسسات المانحة للبحث العلمي أو مشاريع بحثية حكومية أو شركات كبرى أو رجال أعمال وغيرها من المصادر غير المشروطة.

٤. المراكز البحثية شبه المستقلة: إذ تعد هذه المراكز مستقلة في عملها عن الحكومة، لكن تسيطر عليها جماعة مصالح أو جهة مانحة أو وكالة متعاقدة والتي توفِّر غالبية التمويل ولها تأثير كبير على مخرجات هذه المراكز ومجالات عملها وأنشطتها.

٥. المراكز البحثية الجامعية: وتُعنى هذه المراكز بأبحاث السياسات العامة وتكون تابعة لجامعة ما، كما أن مقرها يكون داخل الجامعة نفسها.

٢٢١٩ مركزًا بحثيًا في أوروبا وتأتي بريطانيا وألمانيا وفرنسا في المقدمة

إذ تحظى المملكة المتحدة بـ ٣٢١ مركزًا وألمانيا ٢١٨ مركزًا وفرنسا ٢٠٣ مراكز

٦. المراكز البحثية الحزبية: وهي مراكز تابعة بشكل رسمي لحزب ما، وتهتم بسياسات الحزب وتطوير برامجه المختلفة، كما هو الحال في أمريكا مع الحزب الديمقراطي والجمهوري.

وتنتشر في القارة الأوروبية مختلف أنماط المراكز البحثية، وتعد المراكز المستقلة هي الأكثر نشرًا لمخرجاتها على الرأي العام من خلال مجلاتها البحثية وأوراق السياسات وغيرها على عكس المراكز الحكومية التي توجه عملها بشكل حصري فقط للحكومة وفي الغالب بشكل سري. بيد أن ذلك لا يعني عدم وجود علاقة بين المراكز البحثية المستقلة والجهات الحكومية، خاصة أن الحكومات الأوروبية تتعاون مع الخبراء في تلك المراكز لأداء بعض الأدوار والمهام، والحصول على المشورة السياسية والرأي في العديد من القضايا الملحة.

من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن المراكز البحثية في أوروبا يُنظر إليها من جانب الحكومات على أنهم حلفاء مفيدون في صنع السياسات، لكن أحيانًا تراهم الحكومات بأنهم نُقَّاد إشكاليون لا يقدرون فقط على النظر بعمق في ساحة صنع القرار، بل أيضًا يمكنهم رفع مستوى قضية معينة والتواصل مع جمهور أوسع بما يجعل لها تأثير السياسات الحكومية.

أدوار المراكز البحثية الأوروبية

تتبع أهمية المراكز البحثية من طبيعة الأدوار والوظائف التي تقوم بها للمساهمة في تشكيل السياسة العامة في أوروبا. وتركز هذه الدراسة على المراكز البحثية المستقلة التي لديها ارتباط بالحكومات الأوروبية. وتتمثل أبرز تلك الوظائف فيما يلي:

أولا- تقديم الاستشارات للحكومات: إذ تسعى الهيآت الحكومية وهيآت الاتحاد الأوروبي بانتظام إلى الحصول على المشورة والنصح من مراكز الفكر حول كيفية تطوير سياسة جديدة أو كيفية التعامل مع المواقف الصعبة أو كيفية تحسين مؤسسة أو تطوير برنامج معين أو استراتيجية جديدة، وهو ما يساهم في ترشيد وعقلنة اتخاذ القرار، والتقليل من احتمالية اتخاذ القرارات الخاطئة من جانب صُنَّاع القرار.

وتأخذ الاستشارات عدة أشكال؛ منها تكليف أفراد متخصصون لإعداد تقارير مركزة ومختصرة لصُنَّاع القرار حول قضايا معينة، أو تكليف فرق بحثية على سبيل المثال لتقييم قضايا حساسة، أو تكليف خبراء مراكز الفكر لمراجعة التقارير المقدمة للقيادات العليا فيما يتعلق بزياراتهم الخارجية والقضايا موضوع البحث والنقاش.

ثانيًا- تقييم وتقويم السياسات: حيث يقوم الخبراء في مراكز الفكر بانتظام بتقييم وتحليل برامج ومشاريع وسياسات الهيئات الحكومية في الدول الأوروبية أو الوكالات الأوروبية المعنية، فضلًا عن إنها تقوم بعرض أفكارها الخاصة والموضوعات المثيرة للنقاش وتسلط الضوء على قضايا معينة من خلال نشرها في أوراق السياسات أو الكتب أو المجلات المتخصصة الصادرة عن تلك المراكز أو حتى من خلال مقالات باحثيها، وهو ما يهدف في النهاية إلى تحفيز النقاش على نطاق واسع والتأثير على السياسة العامة أو لفت نظر صُنَّاع القرار إلى قضايا ذات أولوية أكبر للدولة والمجتمع.

ثالثًا- المساهمة في تعزيز العلاقات الخارجية: إذ يعمل الخبراء المرموقون في مراكز الفكر كخبراء ومستشارين للحكومات خاصة في العلاقات الخارجية، والزيارات التي يقوم بها الرؤساء وأعضاء الحكومات للخارج؛ فعلى سبيل المثال، عندما قامت فيديريكا موغيريني، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية، وفريقها بالعمل على الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي، نظمت مؤسسات الفكر والوزارات الوطنية للشؤون الخارجية حلقات نقاشية للخبراء في جميع أنحاء أوروبا لتزويد موغيريني بخبرة إضافية في مجالات مثل حل النزاعات والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والناتو وحماية حقوق الإنسان وتغير المناخ.

ومن ناحية أخرى، يعمد صناع القرار إلى اصطحاب خبراء مراكز الفكر ضمن الوفود الرسمية الحكومية في الزيارات الخارجية من أجل المساهمة في بحث وتحليل القضايا محل النقاش في الزيارة وتقديم الرأي والنصح لصُنَّاع القرار، بالإضافة إلى ما تقوم به المراكز البحثية من ندوات وورش عمل ومؤتمرات مشتركة وتبادلات ثقافية مع دول وأقاليم أخرى بما يساهم في تعزيز العلاقات بين الدول.

رابعًا- تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق: إذ تعمل مراكز الفكر كجسر واصل بين المعرفة النظرية وصناعة السياسات العملية؛ حيث تقوم هذه المراكز بأمرين: التحدث بانفتاح وحرية، وتوفير البحوث بسرعة لصناع القرار نظرًا لكونهم يعملون في إطار حدود منهجية أقل على عكس المركز البحثية الأكاديمية. بالإضافة إلى ذلك يعد ممثلو مراكز الفكر بمثابة سفراء لبلدانهم في الخارج حينما يلقون محاضرات أو يشاركون في أنشطة بحثية خارجية أو مشاريع بحثية مختلفة.

خامسا- المشاركة في ممارسة الدبلوماسية السياسية: حيث يتم إرسال بعض خبراء مراكز الفكر من قبل وزارة الخارجية أو المؤسسات الأمنية أو غيرها للمشاركة في وساطة أو مفاوضات تجريها الدولة حول أزمة سياسية معينة، ويتم ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي، أو بشكل معلن أو غير معلن. وقد حدث مثل ذلك الأمر في المرحلة السرية لما قبل الوصول إلى اتفاقية أوسلو ١٩٩٣م؛ إذ قام تيد لارسون، رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو، بترتيب عملية المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في النرويج وبشكل سري.

من ناحية أخرى، يتم أحيانًا تكليف الخبراء والباحثين بمراكز الفكر من قبل الحكومات للمشاركة في مؤتمرات دولية للاطلاع على أحدث المعلومات والطروحات السياسية أو بناء العلاقات مع كبار المسؤولين خاصة الشخصيات الخارجية أو الدولية. كما يتم توظيف خبراء هذه المراكز من قبل الحكومات لإرسال رسائل استباقية أو إشارات دبلوماسية غير مباشرة إلى بعض الأطراف حول قضايا معينة.

سادسًا: التثقيف السياسي: إذ تقوم المراكز البحثية في أوروبا بدور توعوي هام من خلال تثقيف الجماهير بأهم القضايا المحلية والسياسات المتبعة نحوها، وكذلك قضايا العلاقات الخارجية وحدود تأثيرها على الداخل، كما تساهم المراكز البحثية في بعض الأحيان في حشد الجمهور نحو تأييد سياسة معينة لخدمة الصالح العام.

سابعًا- الدراسات المستقبلية: شهد علم المستقبليات تطورًا ملحوظًا في أوروبا في السنوات الأخيرة، وقد أضحت الدراسات الاستشرافية جزءًا من المتطلبات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي للحكومات في الدول المتقدمة، لكونه يقدم رؤية لأبرز الأزمات التي يمكن أن تحدث في المستقبل كنوع من الإنذار المبكر وتحديد أفضل السبل لمواجهتها، بما يُمكِّن الحكومات من استباق الأزمات وتجهيز الآليات اللازمة والمناسبة لحلها.

ومن خلال تلك الأدوار المتنوعة، تهدف المراكز البحثية، من خلال خبرائها وباحثيها وعلاقاتها، إلى عقلنة وترشيد القرارات الحكومية، بما يساهم بنسبة كبيرة في تحسين تخطيط السياسات العامة في الدولة وتقليل حجم المخاطر أو الفشل في صنع القرار، وتوفير الرؤى والأفكار الأكثر قابلية للتطبيق لصُنَّاع القرار.

أبرز مراكز الفكر الأوروبية

يبلغ عدد المراكز البحثية الموجودة في أوروبا، طبقًا لأحدث التقديرات، ٢٢١٩ مركزًا بحثيًا، وهي بذلك تعد أعلى القارات من حيث عدد المراكز البحثية. وتأتي المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا في مقدمة الدول الأوروبية ذات الكثافة المرتفعة من حيث عدد المراكز البحثية المنتشرة بها؛ إذ يبلغ عدد المراكز البحثية في المملكة المتحدة ٣٢١ مركز، وألمانيا ٢١٨ مركز، وفرنسا ٢٠٣ مركز بحثي.

وفي هذا الإطار يمكن استعراض نماذج من أبرز مراكز الفكر المستقلة في أوروبا، ومجالات اهتماماتها وأعداد الباحثين فيها وعلاقاتها بالحكومات، وذلك على النحو التالي:

(١) المعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاتام هاوس" – بريطانيا:

تأسس المعهد عام ١٩٢٠م، ويُعد أحد أعرق المعاهد البحثية المستقلة في بريطانيا. ويستهدف المركز المساعدة في بناء عالم آمن ومستدام ومزدهر وعادل، من خلال النقاش المستنير والتحليل المستقل والأفكار السياسية الجديدة والتواصل مع الجماهير. وقد جاء المعهد في عام ٢٠١٨م، في المرتبة السابعة عالميًا والثالثة في أوروبا الغربية في تصنيف مراكز الفكر على مستوى العالم.

ويُشرك المعهد الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وباحثيه في نقاش مفتوح ومناقشات خاصة حول أهم التطورات في الشؤون الدولية، كما يدير المعهد كل عام أكثر من ٣٠٠ مناسبة خاصة وعامة –مؤتمرات وورش عمل وموائد مستديرة– في لندن ودوليًا مع مختلف الشركاء من الصحفيين والمجتمع البحثي والمنظمات غير الحكومة والدبلوماسيين.

ويستضيف المعهد سنويًا المئات من الضيوف الدوليين من خلال أنشطتها البحثية المختلفة، كما ينشر المعهد ثلاثة دوريات عالمية معروفة؛ وهي "مجلة العالم اليوم"، ومجلة "الشؤون الدولية"، و"مجلة السياسة الإلكترونية". كما يقدِّم المعهد المشورة والتقارير وأوراق السياسات لمختلف حكومات العالم؛ إلا أن أحد أكثر برامج المعهد حساسية هو "برنامج الشرق الأوسط" والمهتم بأحداث فلسطين والعراق ولبنان، خاصة مع استشارات للحكومات المعنية بقضايا الشرق الأوسط.

أما على صعيد العلاقة مع الحكومة البريطانية؛ فيقوم المعهد بتقديم المشورة بشكل دوري في بعض القضايا؛ منها على سبيل المثال تقديم المعهد، في يوليو ٢٠١٦م، تقريرين أحدهما للجنة الفرعية للطاقة والبيئة حول "الآثار المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على سياسة تغير المناخ والطاقة"، والثاني للجنة الخزينة حول "العلاقة الاقتصادية المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي".

وتجدر الإشارة إلى أن المعهد يتلقى تمويلا غير مشروط من مصادر متنوعة حفاظًا على استقلاليته؛ وتتضمن تلك المصادر بعض الجهات الحكومية، والشركات الخاصة والسفارات والجامعات والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

(٢) المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI)– فرنسا:

تأسس المعهد عام ١٩٧٩م، على يد بيري دي مونتريال المسؤول عن فكرة المؤتمر السنوي للسياسات العالمية الذي يقوم به المعهد. ويرأس المعهد حاليًا "توماس جومارت"، وقد صُنَّف المعهد في المرتبة الأولى في أوروبا الغربية والثانية عالميًا ضمن مراكز الفكر الأكثر تأثيرًا في عام ٢٠١٨م.

يوجد المقر الرئيسي للمعهد في باريس بالإضافة إلى مكتب فرعي صغير في بروكسل. ويضم المعهد فريقا متعدد الجنسيات يتكون من ٥٠ باحث وخبير ويدير ١٠ برامج بحثية. ويغطي المعهد في إطار عمله البحثي مجموعة واسعة من المناطق الدولية؛ مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا وأجزاء أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق وآسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، كما يولي مزيد من الاهتمام لمنطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء باعتبارها مناطق نفوذ تقليدي لفرنسا، كما يركز المعهد على القضايا الكبرى مثل الأمن والشؤون الاستراتيجية، الطاقة، الفضاء، والهجرة والمواطنة.

ومن أبرز مخرجات المعهد "مجلة السياسة الخارجية Politique étrangère" وهي مجلة فصلية، والتقرير السنوي RAMSES. وفي عام ٢٠١٨م، نشر خبراء وباحثو المعهد أكثر من ٧٠ ورقة سياسات. من ناحية أخرى ينظم المعهد كل عام أكثر من ١٤٠ مؤتمرًا في باريس وخارجها، وحوالي ١٠ أحداث دولية، فضلاً عن العديد من ورش العمل والندوات، ويرحب من خلالها بأكثر من ١٢٠ ضيفًا رفيعي المستوى، من بينهم رؤساء الدول والمسؤولين الحكوميين.

(٣) مؤسسة فريدريش إيبرت (FES)- ألمانيا:

أُنشئت المؤسسة عام ١٩٢٥م، وتعد أكبر وأقدم المؤسسات البحثية الألمانية، وقد كانت مرتبطة بالحزب الديمقراطي الاجتماعي، ولكن مستقلة عنه الآن. وهي مؤسسة مستقلة وغير ربحية. وقد جاءت المؤسسة في المرتبة السابعة في أوروبا الغربية والتاسعة عشر عالميًا ضمن مراكز الفكر الأكثر تأثيرًا في عام ٢٠١٨م.

ويتركز عمل المؤسسة على الأفكار والقيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية والحرية والعدالة والتضامن، وذلك من خلال تطوير الاستراتيجيات حول القضايا الأساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وتقديمها لصانع القرار، وتعزيز التعاون الدولي من خلال مكاتب المؤسسة المنتشرة في أكثر من ١٠٠ دولة، عبر دعم حقوق الإنسان الديمقراطية، والهياكل الاجتماعية والدستورية، فضلا عن دورها في التثقيف السياسي للمواطنين الألمان وغيرهم.

(٤) مركز بروغل (Bruegel) - بلجيكا:

يعد بروغل مركز أبحاث أوروبي متخصص في السياسات الاقتصادية ومؤثر على متخذي القرارات، وهو حديث العهد بالعمل البحثي حيث تأسس عام ٢٠٠٥م، ويهتم بشفافيته لأداء مهمته، وهي تحسين نوعية السياسة الاقتصادية مع مشاركة نتائج بحثه للتحليل والنقاش. ويضم بروغل من بين أعضائه الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي كواضعي السياسات مع شركات ومؤسسات دولية، وهم في الوقت نفسه يمثلون مصادر تمويل المركز.

وقد حصل "بروغل" في عام ٢٠١٥م، على جائزة الفكر الاقتصادي الأوروبي للعام من قبل مجلة Prospect في المملكة المتحدة (في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧م، أيضًا). كما جاء المركز في المرتبة الثانية أوروبيًا والرابعة عالميًا ضمن مراكز الفكر الأكثر تأثيرًا في عام ٢٠١٨م.

(٥) معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) - السويد:

هو معهد مستقل مختص بشؤون النزاعات المسلحة ونزع السلاح والتسلح ومراقبة الأسلحة. وقد تأسس المعهد عام ١٩٦٦م، بقرار من البرلمان السويدي، ويحصل على منحة سنوية من الحكومة السويدية مع تبرعات من منظمات أخرى لتوسعة أنشطته، كما يوفر المعهد البيانات والتحليلات والتوصيات، بناءً على المصادر المتاحة، لواضعي السياسات والباحثين ووسائل الإعلام والمهتمين من الجمهور

وقد جاء المعهد في المرتبة ٢٤ أوروبيًا و٣٢ عالميًا ضمن مراكز الفكر الأكثر تأثيرًا في عام ٢٠١٨م. كما يضم المعهد حوالي ٦٠ باحثًا وخبيرًا. كما تتضمن وسائل نشر مخرجات المعهد برنامجًا نشطًا للإعلام والاتصالات، وكذلك الندوات والمؤتمرات الدورية، بالإضافة إلى النشرة الإخبارية الشهرية عن تطورات النزاعات المسلحة وسباق التسلح وغيرها. ومن أهم البيانات الصادرة عن المعهد وثائق الميزانيات الخاصة بوزارة الدفاع والإنفاق العسكري العالمي.

حدود تأثير مراكز الفكر الأوروبية على صنع القرار

ترتبط حدود تأثير مراكز الفكر على عملية صنع القرار بعدة عوامل؛ أهمها مناخ الحرية الذي تعمل فيه هذه المراكز، وجودة مخرجاتها من تقارير وأوراق سياسات واستراتيجيات وغيرها، فضلاً عن كفاءة باحثيها وخبرائها، بالإضافة إلى مدى اعتماد متخذي القرار عليها.

في هذا الإطار يزداد تأثير المراكز البحثية الأوروبية على عملية صنع واتخاذ القرارات سواء الداخلية أو الخارجية، نظرًا لما تتمتع به الدول الأوروبية من بيئة سياسية وتعليمية وبحثية تساهم في تحسين مخرجات هذه المراكز وتعزيز دورها في المجتمع، خاصة أن مراكز الفكر تقدِّم رؤى هامة للمستقبل الأوروبي، وتساهم في توليد أفكار وتوصيات حول كيفية التعامل مع القضايا المعقدة، مثل سياسات الاتحاد الأوروبي والمواطنة الأوروبية والهوية والقيم.

من ناحية أخرى، تساعد المراكز البحثية الحكومات الأوروبية على تقديم كفاءات من خبرائها يمكنهم تولي مناصب سياسية رفيعة في الحكومات، وهو ما يُطلق عليه سياسة "الباب الدوَّار"؛ إذ تتوفر الكثير من الوظائف السياسية بسبب التغيير المنتظم للحكومات بعد الانتخابات.

ختامًا، يمكن القول إنه برغم تزايد نفوذ وتأثير المراكز البحثية الأوروبية على عملية صنع القرار، إلا إن التساؤل الأكثر إثارة للجدل في أوروبا في المرحلة الحالية يرتبط بحدود تأثُّر تلك المراكز بالصعود اليميني المتطرف سواء من حيث تمويلها أو أجنداتها البحثية أو نشاطاتها وأدوارها المختلفة.

* باحث متخصص في الشؤون الأوروبية

إيران تمتنع عن الإفصاح عن حجم احتياطاتها المالية حاليًا تحسبًا لقيام الحرب

مراكز الأبحاث تحدد احتمالات اندلاع الحروب قبل نشوبها وترصد تداعياتها بعد قيامها

منذُ سنوات طويلة خلت، استأثرت مُخرجات مراكز البحوث والدراسات من المعلومات في غالبية دول العالم على أهمية استثنائية، في كافة ميادين الحياة، وبخاصة الاقتصادية منها، كونها تُشكل أولوية قصوى لأي دولة من دول العالم سواءً أكان ذلك بوقت السلم أم في وقت الحرب. لذلك استحوذت على اهتمام زعماء دول العالم، وصُناع القرار، ورؤساء الشركات الكبرى، والعلماء والخبراء، ورجال الأعمال والمستثمرين، وقادة الإعلام، والمتخصصين في مختلف دول العالم وذلك لدورها المؤثر والفعال في توعية المجتمعات للمخاطر المحيطة بها، وفي صناعة واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

د. خضير عباس النداوي

تأتي أهمية مراكز البحوث والدراسات أن بعضًا منها قد تخطى دوره التقليدي بإصدار البحوث والدراسات والتحليلات للأغراض الثقافية، ومن ثم تزويد صانع القرار بالمعلومات والتحليلات والخيارات المختلفة، فضلاً عن كونها أصبحت لاعبًا فاعلاً في عملية اتخاذ القرار ذاته، بل وربما وصل الأمر لبعضها لتكون اللاعب الأكثر تأثيرًا في الميادين السياسية والاقتصادية في بلدانها لما لديها من النفوذ الذي يتعزز ويتطور مع تقدم المعرفة والخبرة العلمية في مختلف دول العالم.

ومما زاد من أهميتها، اعتبار المنظمات الاقتصادية الدولية مراكز البحوث والدراسات وعدد العلماء والباحثين فيها، ونسب تمويلها، ومقدار ما تنتجه من بحوث ودراسات أحد أهم معايير قياس مستوى تقدم الدول العلمي على المستوى العالمي.

أولاً. واقع مراكز الأبحاث والدراسات في العالم:

١. **لمحة تاريخية:** سبقت بريطانيا دول العالم كافة، في استحداث مراكز البحوث والدراسات والتي يطلق عليها أحيانًا (مراكز التفكير)، في أوروبا وعلى مستوى العالم، بتأسيس "هيأة فابيان البحثية" في لندن عام ١٨٨٤م، والتي اضطلعت بأدوار استراتيجية مهمة لمرجعياتها. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أجمع المؤرخون بأن أول نشأة فعلية لمركز بحوث حديث، متكامل الأدوار والأبعاد، كان مركز " بروكنغز" الأمريكي والذي تأسس في واشنطن عام ١٩١٦م، ومع إدراك غالبية دول العالم أهمية مراكز البحوث والدراسات، تطورت أعدادها في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، واستنادًا لإحصاءات "مؤسسة بحوث السياسات الخارجية في جامعة بنسلفانيا"، بلغ عدد مراكز البحوث والدراسات نحو (٦٤٨٠) مركز بحوث حول العالم، تتوزع كما يأتي: (٣٥٪) منها في أمريكا الشمالية، و (٢٩٪) في قارة أوروبا، و (١٨٪) في آسيا، وفي أمريكا الجنوبية وجزر الكاريبي (١٢٪) وفي إفريقيا (٨٪) وفي الوطن العربي (٤٪) وفي استراليا (١٪).

٢. **تعريف مراكز البحوث والدراسات:** ابتداءً وقبل التطرق لموضوع تعريف مراكز البحوث والدراسات، من الضروري إزالة بعض الالتباس الذي يواجه الباحثين والمتابعين عند تناول هذا الموضوع هذه المؤسسات في قضية التسمية، فهناك من يُسميها (مراكز)، وهناك من يطلق عليها تسمية معاهد (Institutes) أو مؤسسات (Foundations)، وهناك من يسميها (Think Tanks) أو غيرها من التسميات، فهل هذه التسميات مختلفة أم مُتشابهة في المعنى والأداء؟ حقيقة إن هذه التسميات مهما اختلفت سوف تشير إلى معنى واحد طالما إن الرؤية والرسالة والأهداف لكل منها هي واحدة، ولكن وحدة الموضوع لم تمنع اختلاف التعريف، فظهرت تعاريف كثيرة لمراكز البحوث والدراسات يعكس كل منها فهم

صاحبه ومنطلقاته الفكرية، ووفقًا لما ذكره الدكتور خالد العرداوي، في بحثه الموسوم تفعيل دور مراكز البحوث في صنع القرار السياسي والمنشور في صحيفة المثقف ٢٠١٩/٦/٣م، فهناك من عرفها بأنها "مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية، بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة. فيما عرفها بأنها مراكز إنتاج أو إدارة المعرفة البحثية، وتتخصص في مجالات أو قضايا معينة، علمية أو فكرية وبما يخدم تطوير وتحسين أو صنع السياسات العامة أو ترشيد القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة"، وثمة تعريف آخر لها بأنها:" تجمع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين تعكف على دراسة معمقة ومُستفيضة لتقدم استشارات أو سيناريوهات مُستقبلية يُمكن أن تساعد أصحاب القرارات في تعديل أو رسم سياستهم بناء على هذه المقترحات في مجالات مختلفة".

وفي ضوء ما تقدم، يُمكن بلورة تعريف شامل لمراكز البحوث والدراسات، بكونها مؤسسات أكاديمية نوعية ورصينة، تعمل لتحقيق أهداف آنية ومُستقبلية، وتضم عددًا من العلماء والباحثين في اختصاصات مختلفة، وتقوم بإصدار كتب، ومجلات، وبحوث، وتقارير، ونشرات ذات جدوى للمجتمعات والمختصين، ولصناعة القرارات في مختلف ميادين الحياة.

٣. **أهداف مراكز البحوث والدراسات:** تُحدد أهداف مراكز البحوث والدراسات، بحسب الميادين التخصصية، وعلى سبيل المثال، توجد مراكز بحوث تركز على البحوث والدراسات الاستراتيجية والتي تجمع أكثر من اختصاص، فيما توجد مراكز بحوث تتخصص بالبحوث السياسية، وأخرى متُخصصة بالبحوث الاقتصادية، وثالثة بالبحوث العسكرية. ومنها ما تتخصص بالبحوث الاجتماعية، وهناك الكثير من مراكز البحوث التي تتمحور اهتماماتها بحسب الاختصاصات العلمية، كالطب، والهندسة وعلوم الفضاء، وعلوم البحار، وعلوم البيئة وغيرها. ولا بد من التنويه، أن مهام مراكز البحوث والدراسات، تستهدف في الميدان الاقتصادي، التركيز على قطاعات الاقتصاد الكلي التي تعالج النظام الاقتصادي بصورة كلية، وتحاول تفسير الأسباب التي تؤدي إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات، والبحث في أسباب التغير في معدلات البطالة والادخار والتضخم للدولة المنافسة أو المعادية بالدرجة الأساس.

ومع إن بعضًا من مراكز البحوث والدراسات تتخصص بدراسات الاقتصاد الجزئي الذي يهتم بالسلوك الفردي للمنشأة في معرفة حجم الإنتاج الذي يعظم الأرباح لمنشأة ما. ويهتم أيضًا بسلوك المستهلك في معرفة كيفية توزيع إنفاقه بين السلع المختلفة، فيما تترك الكثير من التفاصيل التي تخص قطاعات الاقتصاد الجزئي، أثناء الحرب لمؤسسات استخبارية أخرى.

٤. **تمويل مراكز البحوث والدراسات:** تختلف مراكز البحوث والدراسات وفقًا للإمكانيات المالية للجهات المؤسسة أو المانحة أو الداعمة لها، وعمومًا تتراوح كمعدل ما بين (مليون دولار، ومليار دولار سنويًا). فيما يحدد عدد الباحثين، بحسب الاختصاصات، وإمكانيات التمويل، وتتباين الأعداد ما بين (٣ - ١٠٠) باحث.

٥. **ارتباط مراكز البحوث والدراسات:** تختلف مراكز البحوث والدراسات من حيث ارتباطها منها ما يرتبط بمؤسسات رسمية أو تشريعية عليا كما هو الحال في مركز بحوث الكونجرس الأميركي، أو برئاسة الدولة، أو بمجلس الأمن القومي، أو بوزارة الخارجية، أو بوزارة الدفاع، أو بوزارة الإعلام... الخ. ومنها ما يرتبط بالجامعات، وعلى سبيل المثال، يرتبط مركز التنمية الدولي بجامعة هارفرد الأمريكية، وترتبط مؤسسة بحوث الشرق الأوسط بجامعة كولومبيا الأمريكية. كما ترتبط بعض مراكز البحوث والدراسات بالشركات الكبرى، وهناك العديد من مراكز البحوث والدراسات المستقلة، كمركز الخليج للأبحاث في المملكة العربية السعودية ومقره في مدينة جدة، والذي يصدر مجلة آراء حول الخليج.

ثانيًا. الفرق بين مفهومي صُنع القرار واتخاذ القرار:

يُعّرف الدكتور إيهاب صبيح، في كتابه إدارة العمليات واتخاذ القرارات السليمة، الصادر عن دار الكتب العلمية، القاهرة ٢٠٠١م، صنع القرار بكونه العملية التي تتعلق بالتطورات والأحداث الجارية حتى لحظة الاختيار وما يليها، فيما يعّرف القرار (Decision) بأنه الثبات في اختيار مُحدد أو على إجراء مُعين، وبمعنى آخر، فإن عملية اتخاذ القرار تشير إلى العملية التي تُبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار مُعين، وتكون عملية مفاضلة بين بديلين أو أكثر. والتفضيل بين البدائل أو الإمكانيات المتاحة وفقًا لأسلوب (السيناريوهات أو

المنظمات الاقتصادية الدولية تعتبر مراكز البحوث والدراسات وباحثيها وإنتاجها أهم معايير قياس مستوى تقدم الدول على المستوى العالمي

المشاهد المستقبلية) التي تؤدي بدورها إلى إيجاد حل لمشكلة تتمثل في الاختيار الأفضل بين الخيارات المطروحة.

ولتبيان الفرق بين المفهومين، نعرض بإيجاز مراحل صنع القرار، والتي تبدأ بمرحلة تحديد "المشكلة" ويطلق عليها بعض المختصين (بالإشكالية)، وجمع معلومات تفصيلية ومدققة عنها والتعمق في دراستها، ووضع عدة تساؤلات تشكل اجوبتها عرض تقييم شامل ودقيق لجذور هذه المشكلة ومبررات استمرارها. وعقب ذلك وضع الأهداف التي يسعى صانع القرار لتحقيقها بمعالجة هذه المشكلة. ومن ثم استنباط وتطوير الحلول البديلة، وتقييم البدائل، واختيار الحل البديل والأنسب، لتنفيذ القرار.

لذا فإن اتخاذ القرار يأتي كمرحلة حاسمة من ضمن مراحل صُنع القرار، وغالبًا ما يُشار اليه بمرحلة البديل المناسب، أو الخيار الأفضل، فهو نتاج عملية صنع القرار ذاتها، ويتخذ القرار من قبل القائد الأعلى للدولة (ملك، رئيس، أمير)، أو القائد الأعلى في الوزارة، أو الشركة. ويشكل اتخاذ القرار المرحلة الأخيرة في عملية صنع القرار.

ثالثًا. المعلومات الاقتصادية المطلوبة أثناء الحرب:

عادة ما يكون أحد أهم أهداف مراكز البحوث والدراسات في أي دولة من دول العالم استشراف مآل التطورات الاقتصادية المُحتملة للدول الأخرى، والتي تُرتب من قبل إدارات مراكز البحوث بحسب أسبقية تأثيرها الاقتصادي، وفي أغلب الأحيان تحتل الدول المجاورة الأسبقية الأولى بأعداد بحوث أو دراسات عنها تتضمن معلومات اقتصادية مصنفة وحقيقية وواقعية، ويمكن الاستدلال من خلالها للتصورات المحتملة لاقتصاد الدولة المجاورة أو المنافسة أو الدولة المعادية، سواءً أكان ذلك في وقت السلم، أم أثناء الحرب. وغالبًا ما تعهد مراكز البحوث لخبرائها في العلوم الاقتصادية لإعداد دراسات عن الدولة المجاورة أو الدولة الهدف باتجاهين: الأول، ويتضمن رصد تطورات الاقتصاد العالمي وتلمس تأثيراته على اقتصاد الدولة المجاورة أو الدولة المعادية، وعادة ما تكون لمدة سنة، ومنها على سبيل المثال، ارتفاع أو انخفاض نسب نمو الاقتصاد العالمي، ورصد ومتابعة أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومتابعة القيمة الحقيقية للدولار الأميركي كونه أحد أهم العملات العالمية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي، ومتابعة الأزمات الاقتصادية .أما الاتجاه الثاني، متابعة مؤشرات تطور الاقتصاد الكلي للدولة المنافسة أو الدولة المعادية، والتي تتضمن مجموعة من المعطيات الإحصائية الاقتصادية التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة، في مدة زمنية محددة، سواءً أكانت فصلية، أو نصف سنوية، أو سنوية، أو لعدة سنوات، لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة نقاط قوة الاقتصاد ومكامن ضعفه، فضلاً عن القدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل المنظور. باعتماد المعطيات الإحصائية الرسمية المتاحة من مؤسسات الدولة المعادية ذاتها، أو من خلال إصدارات المنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأوبك، والجامعة العربية ... الخ) أو المصادر العلمية الأخرى، باتباع أفضل الأساليب العلمية في إعداد وتهيئة هذه الدراسات والبحوث.

تقدم مراكز الأبحاث دراسات نوعية عن الدول المعادية تعطي صانع القرار تقييمًا حقيقيًا لقدرات الخصم

ولعل من المناسب توضيح بعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يتم الركون إليها لتحديد نقاط القوة (strength point)، ومكامن الضعف (weakness point)، في اقتصاد الدولة المجاورة، أو المنافسة أو المعادية، والمرشحة لدخول مرحلة الحرب، وهي كما يأتي:

١. **الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product)**: يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية، اختصارًا (GDP)، وهو الأداة الأكثر استخدامًا في قياس حجم اقتصاد بلد ما. ويُستخدم هذا المؤشر للتعبير عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي تُنتج ضمن الحدود السياسية للدولة (داخل دولة ما)، خلال مدة زمنية محددة، وعادة ما تكون لمدة سنة، مقومة بالعملة المحلية أو بالدولار الاميركي. وبهدف معرفة حجم التغيير الذي حصل به، بالإمكان ترتيب أرقامه لعدة سنوات مُتتالية، كان تكون خلال المدة (٢٠١٠ – ٢٠١٨م)، كما يمكن معرفة مرتبته العالمية، ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية فيه، كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

٢. **معدلات نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي**: تُعد معدلات نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المجاورة أو الدولة المعادية في مؤشراته الثلاث (الإجمالي الحقيقي الإجمالي النفطي والإجمالي غير النفطي، إن كانت الدولة نفطية)، من المقاييس الأساسية التي تعكس مديات تطور الاقتصاد الوطني. وتعكس ظاهرة ارتفاعها مؤشرًا إيجابيًا، فيما تؤشر تذبذب نسب النمو الاقتصادي أو تناقصها وجود إخفاقات في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني.

٣. **تزايد معدلات البطالة (Unemployment)**: تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. مما يعكس استمرار

تعد مراكز الأبحاث الدراسات الاقتصادية عن الدولة المعادية أثناء الحرب لتحديد نقاط القوة والضعف بما يخدم الاستراتيجية العسكرية

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة. ويمكن استخراج مُعدلات البطالة سنويًا، ولقياس مديات التباين فيها ترتب لعدة سنوات، كأن تكون خلال المدة (٢٠١٠ - ٢٠١٨م)، وذلك من خلال الحصول على إحصاءات إجمالي سكان الدولة المجاورة أو المعادية (مليون نسمة سنويًا)، ومن ثم إجمالي القوى العاملة (مليون نسمة) ومن ثم استخراج نسب البطالة.

٤. **مؤشرات التطورات المالية:** يُمكن ترتيب أرقام التطورات المالية لاقتصاد أي دولة ولعدة سنوات، كأن تكون (٢٠١٠ - ٢٠١٨م)، وتتضمن تثبيت أرقام إجمالي الموازنة السنوية (بالعملة المحلية ويفضل أن تكون بالدولار الأمريكي)، والاحتياطيات المالية السنوية والتي تتكون من الذهب والعملات الأجنبية، وعادة ما تكون مقومة بالدولار الأميركي، وكذلك إجمالي الديون الحكومية، ونسب التضخم السنوي، والاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني. ومما يجدر ذكره، إن الدول في وقت الحرب، لا تعلن بعضًا من المؤشرات المالية، وبخاصة (الاحتياطيات المالية)، لأهميتها الفائقة لأغراض المجهود الحربي، كما هو الحال في امتناع إيران عن الإفصاح عن حجم احتياطاتها المالية بالوقت الحاضر.

٥. **قطاع التجارة الخارجية:** تتجلى أهمية قطاع التجارة الخارجية في كونه أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح قُدرة الدولة الأساسية والتنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية، مُعبرًا عنها بالقدرة على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وعادة ما يعبر الميزان التجاري عن جانب من هذه الحالة. فالصادرات تجلب عُملة أجنبية لذلك فهي دائنة، والواردات تتطلب إنفاق عُملة أجنبية لذلك فهي مدينة. ونتيجة مُحصلة طرفي الحساب، أي للجانب الموجب والجانب السالب أو للجانب الدائن والجانب المدين، يظهر للمتابع رصيد مُعين، فإذا كانت الصادرات أكبر في قيمتها من قيمة الواردات فإن الرصيد يكون إيجابيًا (فائض)، أما إذا كانت قيمة الاستيرادات أكبر من قيمة الصادرات فإن الرصيد يكون سلبيًا (إي عجز).

رابعًا. إيجابيات صنع القرار الاقتصادي وقت الحرب:

١. على الرغم من وجود مؤسسات رسمية في غالبية دول العالم ترتبط بوزارات الخارجية والتجارة والبنك المركزي، تتابع وترصد التطورات الاقتصادية في كل دول العالم، كل حسب اختصاصه، وتهتم وبأسبقية عالية بالأنشطة الاقتصادية في الدولة المنافسة أو المعادية، وتعرض نتائج متابعاتها إلى مراجعها العليا بانتظام، ومع ذلك لا مناص من تقديم مراكز البحوث لدراسات اقتصادية نوعية ومهمة عن الدولة المجاورة أو المعادية، وقبل وقوع الحرب معها، يعطي صانع القرار الاقتصادي تقييم حقيقي لقدرات الدولة الخصم (الدولة المعادية). ومديات إمكانياتها لتمويل الحرب، مما يساعد القيادة السياسية العليا في البلاد لاتخاذ القرار الصائب والمناسب، سواءً أكان ذلك في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو العسكري.

٢. تستمر مراكز البحوث والدراسات بإعداد البحوث والدراسات الاقتصادية عن الدولة المعادية أثناء وقوع الحرب معها، وبأسبقية استثنائية، لتحديد نقاط القوة والضعف في الميدان الاقتصادي، وبما يخدم الاستراتيجية العسكرية للدولة، وبخاصة إذا ما استمرت الحرب لمدة طويلة، وذلك من خلال تشخيص الأهداف الاقتصادية المؤثرة لدى الدولة المعادية، بهدف اضعافها اقتصاديًا، ولربما استهدافها عسكريًا في مرحلة لاحقة وتحقيق ضغط مباشر لأنهاك الهياكل الاقتصادية للدولة الخصم.

٣. كما تساعد البحوث الاقتصادية قبل الحرب وأثنائها بتوفير قاعدة معلومات عن العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة المعادية، وعندئذ يمكن دراستها لتحديد عناصر الضغط المتاحة على الدول التي لديها شراكة اقتصادية مع الدولة المعادية، بهدف الضغط عليها.

خامسًا. معوقات صنع القرار الاقتصادي وقت الحرب:

تواجه الباحثين في مراكز البحوث، العديد من المعوقات، لعل أهمها الآتي:

١. صعوبة الإفصاح عن المعلومات الاقتصادية: تعمل بعض دول العالم، وبصورة مقصودة بمنع تداول المعلومات أو الإحصاءات التي تخص الاقتصاد الوطني وبخاصة المؤشرات المالية منها، سواءً أكان ذلك في الإحصاءات الرسمية السنوية التي عادة ما تصّدرها الدولة، أو تلك التي تعرضها الدولة للمنظمات الاقتصادية الدولية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٢. ضآلة البيانات الخاصة بالسوق الموازي (السوق السوداء): عند تعرض أي دولة من دول العالم لحالة حرب، والتي قد ترافقها فرض حالة الحصار أو العقوبات الاقتصادية عليها، كما حصل للعراق خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٣م)، وكذلك إيران منذ عام ٢٠٠٥م، وحتى الوقت الحاضر باستثناء مدة قصيرة

خلال عامي (٢٠١٦ -٢٠١٧م)، وعندئذ تضطر الدولة لفسح المجال وبشكل واسع لأنشطة تجار السوق السوداء لتعويض جانبًا من النقص الحاصل في الاقتصاد الوطني جراء فرض الحصار أو العقوبات الاقتصادية. آخذين بنظر الاعتبار قيام الدولة المحاصرة أو أثناء الحرب بغض النظر وبشكل مقصود عن المعلومات التي تخص أنشطة الأسواق الموازية (الأسواق السوداء)، لحاجتها الماسة اليها، مما يشكل عائقًا مهمًا لإنجاز البحوث الاقتصادية وقت الحرب.

٣. عدم دقة البيانات المعلنة: تقوم الدولة المعادية أثناء الحرب بإعلان معلومات عن إحصاءات متناقضة وغير دقيقة وأحيانًا مُضللة عن مؤشرات التطور الاقتصادي، أو عن منشآتها الاقتصادية وذلك لأغراض دعائية داخلية أو بهدف إرباك الخصم، مما يتطلب من الباحثين في مراكز البحوث والدراسات، التفكير مليًا وقبل التعاطي مع هذه المعلومات المضللة.

الخاتمـــــة:

أولاً. مع التطور المتسارع في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أضحى لمراكز البحوث والدراسات، دورًا استثنائيًا في صناعة واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وبالذات في أوقات الحروب، كونها أحد القنوات الفاعلة في رفد مؤسسات الدولة بالمعلومات الصحيحة والمدققة، والتي يتم في ضوئها اختيار أفضل السبل، واتخاذ القرارات المناسبة مع دول العالم.

ثانيًا. تعكس المعطيات الإحصائية في البحوث الاقتصادية التي تم تهيئتها مؤشرات مهمة جدًا عن تطورات الاقتصاد الكلي في الدولة المجاورة أو المعادية لاسيما وإن أغلبها مستقاة من مصادر رسمية وعلمية رصينة ويمكن الركون إليها في تتبع وتحليل جوانب القوة ومكامن الضعف في اقتصاد الدولة المنافسة أو المعادية، والتي يمكن إيجازها بالآتي:

١. عناصر القوة، وتتمثل بالآتي:

أ. الموارد البشرية والطبيعية: يمكن تحديد أرقام عن الطاقات البشرية للدولة المجاورة أو المعادية، ومن خلالها يمكن معرفة حجم القوة العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ب. الاحتياطيات المالية: تلعب الاحتياطيات المالية (كميات الذهب والعملات الصعبة الأخرى) دورًا حاسمًا في الاقتصاد الوطني، لتعزيز استقرار العملة المحلية، ومن ثم السيطرة على التضخم النقدي بنسبة معقولة.

ت. الفائض التجاري: يساعد على وجود وفورات نقدية من العملة الصعبة، لتعزيز أنشطة القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن الاستفادة منه لتعديل العجز في ميزان المدفوعات الوطني.

٢. عناصر الضعف، وتتمثل بالآتي:

أ. الخسائر المالية: تقدير إجمالي خسائر الدولة المنافسة أو المعادية بسبب استمرار تأثير الحرب عليها، في كافة القطاعات.

ب. الموازنة الحكومية السنوية: عادة ما تتطرق البحوث الاقتصادية للموارد المالية التي تعتمد عليها موازنة الدولة الهدف، وبخاصة إذا ما كانت دولة تعتمد على مورد واحد (زراعي، صناعي، أو مورد طبيعي)، وعلى سبيل المثال غالبية الدول النفطية ومنها العراق وإيران ودول الخليج العربي، تعتمد على متغير خارجي سلبي ومؤثر جدًا وهو (أسعار النفط في الأسواق الدولية)، وقد يتسم هذا المتغير بالتذبذب وعدم الاستقرار مما يعكس ظاهرة سلبية في مجالات السياسة المالية المطبقة في هذه الدولة.

ت. ارتفاع نسبة البطالة: وجود نسبة عالية جدًا من العاطلين تتجاوز نسبة (١٠٪)، من إجمالي القوى العاملة في الدولة المعادية، يؤثر على أداء الاقتصاد الوطني فضلاً عن التداعيات السياسية والاجتماعية لهذه الظاهرة.

ث. انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي: على الرغم من حاجة الاقتصاد الوطني للاستثمارات الخارجية لمواصلة البناء في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أن ازدياد حجم الاستثمارات الأجنبية المستثمرة في الدولة المعادية في وقت الحرب، يعكس مؤشرًا إيجابيًا، والعكس صحيح.

ج. أجمالي الديون الحكومية: الدين العام (public debt) هو مصدر من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ الدولة إليه لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى، ولاسيما من الضرائب فتقترض إما من الأفراد أو من هيآت داخلية أو دولية أو من دول أجنبية. وتشكل الديون الحكومية أحد عناصر الوهن في اقتصاد الدولة، ويتفاقم تأثيرها في وقت الحروب.

ختامًا، وفي كثير من الأحيان، تقوم مراكز البحوث والدراسات بإعداد دراسات تحدد من خلالها احتمالات اندلاع الحرب مع الدولة المعادية وقبل حدوث الحرب، مما يوفر فرصة ثمينة جدًا للقيادة السياسية للتهيؤ لما يحصل في قادم الأيام. وتستمر مراكز البحوث بأنشطتها العلمية، بعد اندلاع الحرب لرصد التطورات الحاصلة في اقتصاد الدولة المنافسة أو المعادية وبما يخدم الأمن الاقتصادي للبلاد أثناء الحرب، سواءً أكان ذلك بالمدى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي.

* أكاديمي وخبير اقتصادي - العراق

تطوير البحث العلمي العربي يتطلب مصادر تمويل بديلة واستثمار العقول

الابتكار والتطوير في البحث العلمي: الشراكات العلمية مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية

في ظل التغيرات الراهنة التي تشهدها المنطقة العربية، وغياب استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى إدخال إصلاحات جزئية أو كلية في شتى الميادين (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، وحتى الثقافية) بغية وصول إلى التنمية من جهة، ومواكبة التغيرات الحاصلة على المستوى الإقليمي والعالمي من جهة أخرى. يتطلب ذلك من الحكومات العربية الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير باعتبارهما الركيزة الأساسية للتنمية ووضع برامج استثمارية في هذا القطاع الذي يتيح الفرصة للدولة العربية بإتباع رؤى جديدة لدعم اقتصادها باعتباره عنصرًا إنتاجيًا يعطي الدولة القدرة على الدخول إلى سوق المنافسة. ولتطوير البحث العلمي في الوطن العربي والاستفادة من مخرجاته بغية تحقيق التنمية لابد من إقامة شراكة بين الجامعات والمراكز البحثية (التي تضم الباحثين المختصين) والقطاع الخاص الذي يساهم في تنويع مصادر التمويل للأبحاث العلمية، على أن تراعي هذه المؤسسات البحثية عند تبنيها مشروعًا معينًا التنسيق بين المستفيدين بتنفيذ مخرجاتها بغية تحسين الإنتاج خاصة في المجال التكنولوجي بما يتلاءم مع متطلبات السوق. ونظرًا لأهمية هذه الشراكة البحثية قامت بعض الحكومات العربية بتقديم تسهيلات بإنشاء المراكز البحثية ودعم التعاون بين مختلف المؤسسات البحثية الحكومية والمؤسسات غير الحكومية لتطوير الإبداع والابتكار في المشاريع البحثية، بغية تحقيق التنمية.

د. زهيرة مزارة

أولاً: الشراكات العلمية في الوطن العربي:
بين ضرورة تعزيز التعاون مع المؤسسات البحثية وتحقيق التنمية

عرف البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي عدة إصلاحات كانت تهدف إلى التكيف مع مختلف المستجدات الوطنية والإقليمية وخاصة العالمية، إذ يعتبر البحث العلمي والتطوير والابتكار محركًا أساسيًا للتنمية، وبناء مجتمع المعرفة، وقبل التطرق إلى واقع البحث العلمي في الوطن العربي في ظل التغيرات الراهنة ودور الشراكات العلمية في دعم البحث العلمي واستفادة من الأبحاث وعمل على تنفيذها واقعيًا كذلك دراسة كيفية مشاركة المهاجرين العرب في إنجاز المشاريع البحثية في الدولة الأم، لابد أولاً من توضيح العلاقة بين المتغيرات (البحث العلمي، التطوير، الابتكار، والشراكة البحثية).

١- العلاقة بين: البحث العلمي، التطوير، الابتكار، الشراكة البحثية

إن البحث والتطوير يسهمان بشكل فعال في إنتاج المعارف، وزيادة مخزون المعرفة واستخدامه لابتكار تطبيقات جديدة، وتطوير المخرجات المعرفية وبعدها التطبيقي من جهة، وزيادة الوعي المجتمعي الذي له تأثيرات إيجابية على معدلات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعية المستدامة من جهة أُخرى، ويتم ذلك وفق الخطط الاستراتيجية للبحث العلمي والتطوير على المستوى العالمي، الذي يأخذ بمبدأ الدورة الكاملة للبحث والابتكار، وربط المؤشرات التخطيطية والتحليلية، المقاسة في هذا المجال بمراحل البحث والتطوير التي تبدأ من البحوث الأساسية والتطبيقية، وتنتهي بتطوير منتج، أو عملية إنتاجية، أو أسلوب جديد في إطار الأنشطة الابتكارية.

أما الشراكة البحثية في مجال البحث العلمي فتعرف بصورة عامة بأنها عملية تتدرج في إطار علاقة تنظيمية مؤسساتية تواصلية واضحة ومحددة تمكن الأطراف المعنية من التعاون في مجالات البحث والتطوير واقتصاديات المعرفة عن طريق مشاركة الجامعات التي لها تأثير مباشر في إجراء البحث من حيث الدعم والتنفيذ، مع تلك الأطراف التي من المأمول أن تتأثر بمخرجات هذه البحوث معرفيًا وفنيًا واقتصاديًا، ويتم ذلك بتضافر الجهود

المجتمعية والبحثية لتوفير مدخلات عينية أو غير عينية لإحداث التحسين المطلوب في الجودة العملية البحثية .

إن دعم التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والشركات عن طريق الربط بين البحث العلمي من ناحية واحتياجات السوق والشركات من ناحية أخرى يعد من العوامل المهمة التي تحقق غايات وأهدافًا كثيرة مما ينعكس بالنفع على كلا الطرفين ويعود بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، حيث تستطيع الجامعة الحصول على مكاسب مادية لتغطية النفقات البحثية من طرف الشركات غير الحكومية. بالإضافة إلى تفعيل دور الجامعة في إشراك المؤسسات المجتمعية في المرحلة الأولية لجمع المعلومات من أجل إعداد البحث العلمي، كذلك لابد على الدول العربية تعزيز التعاون بين الجامعات وسوق العمل لتحسين فرص توظيف الخريجين ورفع مستوى استخدام المعرفة.

مخطط يوضح العلاقة بين المتغيرات الدراسة

٢- الشراكة البحثية كآلية استراتيجية لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية

إن تحسين وتطوير البحث العلمي في الوطن العربي يتطلب إيجاد المصادر البديلة لتمويلها ومساهمة كل الفواعل الحكومية وغير الحكومية في دعم المشاريع البحثية وتنفيذ مخرجاتها، ويتجسد ذلك في إقامة شراكات بحثية بين المؤسسة البحثية الواحدة (الجامعة)، وأخرى بين الجامعات والمراكز البحثية المختلفة والقطاعات الخاصة وكذلك المؤسسات المجتمعية، بالإضافة إلى الشراكات بين الجامعات والشراكات العالمية والمحلية.

قبل التطرق إلى طبيعة العلاقة بين الشراكات العلمية ودورها في دعم وتطوير البحث العلمي والمشاريع البحثية لابد من الإشارة إلى واقع الجامعات ومراكز البحث العربية حسب التصنيفات كل من شنغهاي و QS لسنة (٢٠١٧-٢٠١٨م)؛ إذ تصدرت الجامعات السعودية قائمة أفضل الجامعات في المنطقة العربية بـ (٤) جامعات حسب تصنيف شنغهاي، ثم تلتها الجامعات الإماراتية بـ (٣) جامعات، أما مصر ولبنان فكان نصيبهما بجامعتين، ثم تلتهما كل من جامعة قطر وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، وأخيرًا جامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان وجامعة الخليج في البحرين وذلك حسب تصنيف QS. بينما باقي الجامعات العربية لم تحظ بأي مركز ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة وذلك حسب تصنيف شنغهاي و QS.

وكما هو معروف أن الدول العربية تعاني من قلة المراكز البحثية خاصة في منطقة المغرب العربي التي تكاد أن تكون معدومة، مقارنة بدول الخليج العربي الذي زاد اهتمامها مؤخرًا بإنتاج المعرفة الذي تطلب بالضرورة تأسيس مراكز الدراسات والأبحاث، وتوفير الأطر القانونية لتسهيل إصدار التراخيص لإنشاء المراكز البحثية، بالرغم من محدودية المراكز البحثية في الوطن العربي بصفة عامة، فإن عددًا منها وجد في التصنيف العالمي، اذ حلت ٣ مراكز بحثية سعودية في تصنيف بنسلفانيا لعام ٢٠١٧م ، بينما حصل "مركز الدراسات والأبحاث" ، بالمغرب، على المركز الثالث، و مركز "ترينديز" للبحوث والاستشارات، في الإمارات العربية المتحدة، على الترتيب العاشر، كما منح "معهد الغد" السوداني رتبة الثامن عشر حسب "تقرير مؤشر مراكز البحوث العالمي لعام ٢٠١٦."

أما فيما يتعلق بنشر الأبحاث العلمية قامت كل من مصر والأردن ولبنان وفلسطين وتونس إنشاء مراصد لمتابعة أنظمة البحث العلمي في مختلف الجامعات والمعاهد ومراكز البحث، وقيام بدراسة البيانات وتحليلها من أجل اتخاذ السياسات اللازمة لدعم الباحثين في نشر أبحاثهم في المجالات الدولية، فرغم هذه المبادرات إلا أن بعض المحللين يرون أن هناك قلة من أعضاء هيآت التدريس ينشرون أوراقهم في مجالات علمية محكمة ومسجلة في قوائم "موقع العلوم Web of Science" أو "سكوباس Scopus" ولديهم علاقات دولية. لأن الباحث العربي وظيفته في مؤسسات التعليم العالي مقتصرة بالدرجة الأولى على تقديم المادة العلمية للطلبة، لذلك نجد أن إسهاماته في الأبحاث المنشورة في المجالات المحكمة ضئيلة جدًا.

الربط بين البحث العلمي واحتياجات سوق العمل يعود بالنفع على الطرفين ويخدم الاقتصاد الوطني ويحقق مكاسب مادية للجامعات

توجهات النشر العلمي للدول العربية في الفترة الممتدة بين (٢٠٠٨-٢٠١٨)

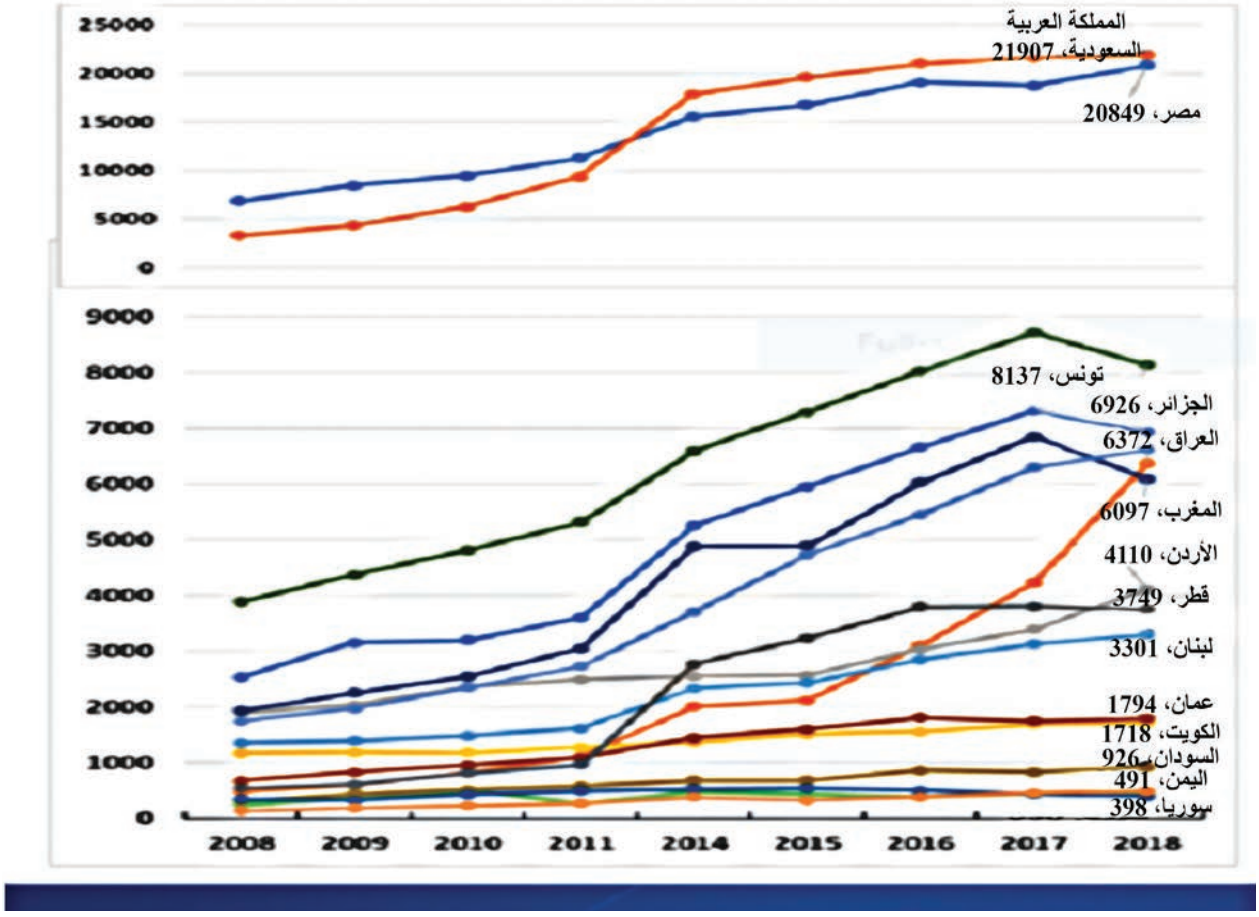

مصدر: محمود صقر، "مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار ودورها في رسم السياسات المستقبلية"، بوابة الأهرام الزراعي، ينظر إلى رابط:
http://agri.ahram.org.eg/NewsContentQ/94631.aspx

تضح لنا من خلال هذا المخطط أن الدول العربية قامت بتبني سياسات جديدة في مجال البحث العلمي خاصة في السنوات الأخيرة ومتجسدة في دعم الباحثين في نشر أبحاثهم في المجالات الدولية حيث تحتل السعودية المرتبة الأولى عربيًا بـ ٢١٩٠٧ بحثًا وتليها مصر بـ ٢٠٨٤٩ بحثًا لسنة ٢٠١٨م.

أما إحصائيات نشر الأبحاث العربية لسنة ٢٠١٧ م، فقدرت بـ ٨١٣٧ بحثًا في تونس، ثم تلتها الجزائر بـ ٦٩٢٦، والعراق بـ ٦٣٧٢ بحثًا، أما المغرب فقدر نصيبها بـ ٦٠٩٧ بحثًا، أما الرتبة الأخيرة فكانت من نصيب اليمن والذي قدر بـ ٤٩١ بحثًا.

وبلغت عدد الاقتباسات من المنشورات للباحثين العرب (٢,٣٤٤,٠١٦) خلال الفترة الممتدة من: (٢٠١٣، ٢٠١٨م)، وقد تحصلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى (٩٩٨,٢١٣)، ثم مصر في المرتبة الثانية (٥٥٩,٧٨٤)، وأما نسبة الاقتباس لكل بحث للدول العربية (٥,٥).

أما فيما يخص نسبة الأبحاث المشتركة للدول العربية فقد بلغت ٥٤٪ من إجمالي الأبحاث خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨م، مصر والسعودية أكثر نسبة تعاون في مجال البحث العلمي.

أما في ما يخص براءة الاختراع فقد أودعت ١٧ دولة عربية مجتمعة ٥١٧ براءة ابتكار، لكن كانت أعلى نسبة من نصيب الدولة السعودية التي أودعت وحدها ٢٩٦ براءة ابتكار وهو رقم يتجاوز ما قدمته الدول العربية الـ١٦ مجتمعةً (٢٢١ براءة) .

أ- تعاون الشراكات البحثية مع الجامعات العربية من أجل تطوير البحث العلمي والاستفادة من مخرجاته

تهدف الشراكة البحثية إلى زيادة الفاعلية في إنتاج المعرفة عن طريق توفير الدعم اللازم لتحسين وتطوير البحث العلمي واستحداث آليات جديدة لتحقيق التنمية. فلا تقتصر الشراكة

على الموارد المادية فقط بل تهدف إلى صياغة وتشكيل البرامج والمشاريع الملائمة مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية للدولة. كذلك تهدف الشراكات إلى إصلاح المنظومة التعليمية وتطويرها بما يتلاءم مع المستجدات والتغيرات الاجتماعية.

إن مهام الشركات البحثية مع المؤسسات الجامعية هو ربط البحث العلمي بسوق العمل خاصة بعد أن دخلت معايير الجودة في التعليم مما جعل التعليم سلعة عالمية كغيرها من السلع تخضع لمعايير الجودة، لذلك تعتبر الشراكات العلمية بمختلف أنواعها مع الجامعات وسيلة لتحقيق أهداف الشراكة متمثلة في:

– مساهمات البحث العلمي الذي يعتبر إحدى أهم الركائز التي تدفع نحو التقدم التقني الذي يمكن بواسطته تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية الذي يتطلب الاستثمار في رأس المال البشري بغية الوصول إلى الاختراعات التقنية الحديثة وتحسين الإنتاج.

–الاستفادة من الدعم المالي من الشراكات مما يوفر مصادر التمويل البديلة للجامعة ويجعلها مستقلة ماديًا ومعنويًا عن الحكومة.

– استفادة الشراكات من الخبرات والإمكانات العلمية والكوادر البشرية المتاحة،كما يستفيد الباحثون من الإمكانيات المادية وتوفير البيئة للعمل (مخابر بحثية والأجهزة) مما يؤدي إلى مخرجات عالية الجودة .

–مساهمة تلك المشاريع للوصول بالجامعة إلى المعايير الدولية للجودة ومنافسة الجامعات العالمية الرصينة في هذا المجال.

– الاستثمار المشترك حيث تقوم الجامعات باختيار المشاريع بما يتوافق مع اقتصاد السوق، بينما الشركات المستفيدة تكون مسؤوليتها مقتصرة على تمويل الأبحاث والمشاريع التي تم الاتفاق عليها مسبقًا مع الجامعة، وهذه المبادرة تساهم في رفع الكفاءة الوطنية في الجامعة بدءًا بأعضاء هيأة التدريس وطلبة الدراسات العليا والباحثين في مختلف التخصصات.

ب- الكوادر العلمية العربية في المهجر ودورها في تطوير البحث العلمي في الدولة الأم وتعزيز التعاون بين الشركات البحثية

تشكل ظاهرة هجرة الأدمغة أهمية متزايدة لدى الحكومات العربية لارتباطها المباشر بالاقتصاد الوطني للدولة. فتزايد أعداد المهاجرين من الكوادر العلمية، يؤدي إلى استنزاف الموارد البشرية للدولة الأم مما يجعل مستقبلها عرضة للخطر، لذلك تسعى الحكومات العربية خاصة دول الخليج العربي التي شهدت نقلة نوعية في الإنتاج المعرفي القائم أساسًا على الكفاءات البشرية وميزة التنافسية على بناء سياسات هادفة لاستقطاب الكوادر العربية والاستفادة من خبرتهم والمتمثلة في :

● على المستوى المحلي أو الوطني:

–إعادة النظر في السياسة العامة للدولة وإعطاء الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري وإدخال إصلاحات على منظومة التعليم لمواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في مختلف القطاعات بهدف إحداث التنمية.

– العمل على توطين الباحثين في بلدانهم وذلك بجعل المؤسسات البحثية أكثر استقرارًا، وتعزيز البيئة الفكرية والعلمية وتوفر مقومات العمل.

–الزيادة في الميزانية المالية المخصصة للبحث العلمي.

– إقامة مشاريع مشتركة بين المؤسسات البحثية من أجل تبادل الخبرات وتعزيز التعاون وتحقيق التنمية

● على المستوى الإقليمي العربي:

–إيجاد سوقًا إقليمية عربية تهدف إلى جلب المستثمرين الأجانب من بينهم المهاجرين العرب، الذي يتطلب من الحكومات العربية إعادة نظر في تشريعاتها وإدخال التعديلات اللازمة من أجل الوصول إلى بيئة استثمارية تنافسية في مختلف الميادين والتخصصات.

– العمل على إيجاد بيئة آمنة في المنطقة العربية والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، والعمل على تطوير المنظومة التعليمية التي تساهم في التقليل من خطورة هجرة الأدمغة والاستثمار في رأس المال البشري.

– تكثيف الجهود بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة العربية من أجل بناء استراتيجية تهدف إلى حل مشكلة هجرة الكفاءات العربية إلى الدول الأجنبية، وإقامة شراكة بحثية تهدف إلى استقطاب الكفاءات العربية في الخارج.

٣- اقتراحات لنجاح الشراكة العلمية في الوطن العربي.

–تعزيز الوعي لدى المسؤولين بالمؤسسات الجامعية ومراكز البحث في الوطن العربي بضرورة توفير بيئة مناسبة لتطوير البحث العلمي وتطبيق مخرجاته ميدانيًا.

–ضرورة إدماج القطاع الخاص والمراكز البحثية في المشاريع التنموية للدولة.

– توظيف الكوادر الوطنية في مختلف القطاعات والاستفادة من خبرتهم

–ضرورة إبرام اتفاقيات التعاون بين مختلف مراكز البحث والمؤسسات الجامعية في الوطن العربي، والعمل على إيجاد سوق مشترك والاستثمار في رأس المال البشري بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية عربية.

– تكثيف جهود التعاون بين مختلف المراكز البحثية والجامعات من أجل بناء منظومة تعليمية موحدة

– تعزيز التعاون بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية سواء الحكومية أو غير الحكومية من أجل التوظيف والاستفادة من نتائج الأبحاث بغرض تحسين نوعية الإنتاج (في مختلف القطاعات).

ضرورة إيجاد سوق عربية لجلب المستثمرين الأجانب والمهاجرين العرب
ما يتطلب إعادة النظر في التشريعات لإيجاد بيئة استثمارية تنافسية

- إنشاء جمعية علمية عربية وفق المقاييس العالمية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع الجمعيات أو المؤسسات البحثية الأجنبية خاصة في البحوث التطبيقية والتكنولوجية.

ثانيًا: البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية: بين متطلبات بناء سياسة الجودة وتطبيقها.

شهد قطاع التعليم العالي في الدول العربية عدة إصلاحات وتغيرات في منظومته وذلك تماشيًا مع التحولات العالمية والمحلية (سوق العمل)، إذ نجد أن العديد من الدول العربية تبنت سياسات تعليمية تجعل من الجامعات منبرًا للعلم والمعرفة ومساهمًا رئيسيًا في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.

فالارتقاء بالبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي يزيد من جودة البيئة العلمية الداخلية، لأن تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي يهدف إلى دعم البحث العلمي وتشجيع الجامعات على تطبيق أحسن الممارسات على المستوى المؤسسي و البرامجي.

لذلك نجد أن معظم الجامعات العربية قامت بمراجعة سياستها التعليمية واعتمادها على تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الذي أضحى ضرورة حتمية وملحة في ظل الاتجاهات الحالية للتعليم العالي. الأمر الذي يفرض على المسؤولين إيجاد آليات مناسبة تعمل على ضمان الجودة الداخلية في تنفيذ سياستها وأداء مهامها وتحقيق أهدافها والقيام بالتقييم الذاتي المستمر، فعندها يتم تبني إجراءات الجودة الخارجية التي تفتح الفرصة لهذه المؤسسة للدخول في سوق المنافسة مع المؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية.

وعليه فإن مساهمة البحث العلمي في الجامعات العربية وتعزيز القدرة على تطبيق معايير ضمان الجودة لابد أن تستوفي مجموعة من المتطلبات والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- بناء استراتيجية وطنية للبحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي التي تساهم في دعم وتشجيع البحث العلمي.
- نشر ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي عن طريق الإعلانات وبرمجة ملتقيات علمية تهدف إلى توضيح أهمية الجودة في رفع مستوى أداء المؤسسات.
- رسم سياسة تطبيق ضمان الجودة وتوثيقها بما يتوافق مع المواصفات الدولية والذي يشمل على (دليل الجودة، دليل الإجراءات، دليل العمل، سجلات وتقارير الجودة)، كما أن عملية تقنين ضمان الجودة يسهل على الأطراف (المستخدمين، مسؤولين، هيآت التدريس) الاطلاع على محتواها والتقيد بها عند أداء وظيفتهم.
- تكييف مؤسسات التعليم العالي مع البيئة الخارجية بوضع آليات ووسائل تمكنها من التأقلم مع المتغيرات الخارجية.
- اندماج في الاقتصاد المعرفي المبني على الجودة والمعرفة، لذلك يتوجب على الجامعات العربية السعي إلى تثمين مواردها الداخلية، وكفاءتها العلمية وتفعيل جودتها الشاملة، والاستثمار في الموارد البشرية باعتباره مرد استراتيجي يضمن للمؤسسات ديمومتها في المنافسة.
- وضع نظام لتحقيق التكامل والتنسيق بين عمليات البحث العلمي في الدولة (الجامعات، مراكز البحث) بما يضمن عدم التكرار أو ازدواجية العملية البحثية، مع ضرورة وضع آليات لإتاحة البحث العلمي ومتابعة تطبيقها على أرض الواقع.

الخاتمة:

إن تصنيف المجتمعات عالميًا أصبح يقاس على أساس إنتاج المعرفة ومدى استخدامها واستثمارها مع توفير البيئة الملائمة لتفعيلها بغية توليد الثروة وزيادتها، كما تعتبر معيار أساسي لقياس تقديم الدول وتطورها.

عرفت الدول العربية في الآونة الأخيرة عدة إصلاحات مست قطاع التعليم العالي والبحث العلمي التي تهدف إلى تكيف القطاع مع المستجدات الحاصلة على الساحة الوطنية والإقليمية والعالمية، ويتم ذلك بتعزيز التعاون وإقامة الشراكة البحثية بين مختلف الفواعل (الجامعات، مراكز البحثية، مؤسسات الخاصة، واشراك المجتمع في عملية اعداد البحث العلمي) على المستوى المحلي والاقليمي، وهذا يتطلب توفير امكانيات تنفيذ مخرجات البحث العلمي والاستفادة منها وتسخيرها لخدمة المجتمع والدولة وإيجاد الحلول للمشكلات التي تقوم على ابتكار نماذج ملائمة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بما يحقق لها التنمية المستدامة.

* عضو هيأة تدريس - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - (الجزائر)

تركيا رصدت ٢٠ مليار دولار للبحث العلمي وهو الطريق للانضمام للاتحاد الأوروبي

البحث العلمي في تركيا: التأثير - الأهمية - الرؤية المستقبلية

اهتمت الجمهورية التركية بالبحث العلمي منذ تأسيسها، واعتبرته أحد ركائز التقدم والتنمية والازدهار، ووضعت الحكومات التركية المتوالية برامجها في تطور الأبحاث العلمية والتكنولوجية والإنسانية في كل المجالات، كما اهتمت الأحزاب السياسية في تركيا بوضع خططها وبرامجها لتطوير البحث العلمي، سواء كانت هذه الأحزاب في السلطة أو في المعارضة، وتضع ذلك في لوائح تأسيسها وبرامج عملها واهتماماتها، لأنها تلبي تطلعات الشعب التركي بالدرجة الأولى، ولمعرفتها بأن القطاع الأكبر من الشعب هم من الشباب الطموح والمتطلع لأخذ مكانته العلمية الدولية على المسرح الأوروبي والعالمي.

د. محمد زاهد جول

إن مسار البحث العلمي هو مسار الشعوب والمجتمعات والأمم الناهضة والطموحة في الرقي والتطور، فاتخذت الحكومات التركية والمؤسسات البحثية العلمية مسؤوليتها أمام شعبها وأمام الدول الأوروبية المتقدمة، بحكم سعي تركيا تأمين متطلبات الانضمام للاتحاد الأوروبي، ومواكبة الدول الأوروبية في التقديم العلمي الذي تعيشه شعوبها وتمارسه مؤسساتها العلمية والأكاديمية، فالانتماء التركي المنشود للاتحاد الأوروبي لن يتم إلا بالتقدم العلمي والخطط والبرامج التنموية التي تؤدي إليه، وهكذا أخذت ميزانيات البحث العلمي في تركيا بالازدياد بشكل مضطرد في العقود الأخيرة، وقد بلغت في عام ٢٠١٧ قرابة عشرين (٢٠) مليار دولار أمريكي.

واقع البحث العلمي في تركيا:

تشير بعض الدراسات الرسمية الأخيرة إلى أن عدد مراكز البحث والتطوير العلمي في تركيا قد وصل إلى ٩٠٠ مركز تقريبًا، وذلك وفقًا لما أفادت به وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا التركية، وأن هذه المراكز تعمل في معظم الولايات التركية، وإن كان معظمها يتركز في المدن التركية الكبرى، ويعمل كل واحد منها بحسب تخصصه في تطوير الأبحاث العلمية وتطوير المشاريع الخاصة التي يتوفر لديها الكادر العلمي والإمكانيات البحثية لها، مثل أنظمة الحواسيب المتطورة وغيرها، والعمل على صناعتها بأعلى درجات التقدم العلمي العالمي، بل والمنافسة على صناعة أفضلها على المستوى الدولي، وغيرها، لأن الهدف الرئيس لمراكز البحث العلمي هو الابتكار والمنافسة وتبني الأفكار الإبداعية، ودعم مشاريع البحث الجديدة والأكثر تطورًا وتقدمًا.

إن مراكز البحث العلمي في تركيا توظف اليوم نحو ٤٨ ألف شخص، وتعمل على أكثر من ١١ ألف مشروع، وقد أخرجت حتى الآن ٢٥٠٠ براءة اختراع مسجلة، وتستضيف مدينة إسطنبول وحدها العدد الأكبر من مراكز البحث والتطوير في تركيا، إذ تضم أكثر من ٣١٠ مراكز، تليها ولاية كوجايلي وفيها ١٠٢ مركز، ثم ولاية بورصة وفيها ٩٤ مركزاً، وهذه المراكز البحثية العلمية تأخذ الدعم المالي من وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا التركية إذا كانت تضم ١٥ موظفًا أو أكثر ، من خلال الإعفاءات الضريبية والعديد من الحوافز ، كما تقدم الحكومة دعمها لمراكز التصميم التي تضم ١٠ موظفين أو أكثر، حيث يوجد في تركيا أكثر من ٢٠٠ مركز تصميم، وتعمل هذه المراكز على تطوير منتجات القطاع الخاص وتحسينها وتنويعها، وهو ما يساهم بشكل كبير في تعزيز الميزة التنافسية الدولية لتركيا عالميًا في هذا المجال.

وظيفة المراكز البحثية في تركيا ودورها وتأثيرها:

إن الدور الأساسي لمراكز البحث العلمي في تركيا هو كونها المصدر الأساسي لمشاريع التنمية البشرية النوعية، ومشاريع التنمية الصناعية والتكنولوجية والعمرانية، حيث أن مشاريع الخطط التنموية ينبغي أن تكون علمية وارتقائية وإبداعية وتلبي حاجات الوطن النهضوية على المستوى المرحلي والاستراتيجي

وفي كل المجالات، ولذلك تعمل هذه المراكز على رفد نفسها بالطاقات العلمية العالية، وتجلب العلماء المرموقين في أبحاثهم لمراكزها ومختبراتها ومؤسساتها الأكاديمية، فتعمل على إنشاء جيل من العلماء في كل التخصصات، وبالأخص من جيل الشباب المتعلم الطموح في كل التخصصات العلمية المتقدمة، ليأخذوا مكانتهم في عجلة البناء والتطوير والتقدم والازدهار لبلدهم.

إن من مهمة الدولة ممثلة بوزاراتها ومؤسساتها وهيآتها المختصة أن تقدم الرؤية الاستراتيجية للبحث والتقدم العلمي للدولة، وأن تكون الخطة معدة لعدة سنوات وربما لعقود قادمة أيضًا، وفي الغالب فإن الدولة تضع خططها التطويرية بحسب قدراتها وإمكانياتها القائمة والمتوقعة خلال سنوات قليلة، ثم الزيادة عليها وتوسيعها نوعيًا وجغرافيًا، وهي ما قامت به الحكومة التركية بتقديم رؤية استراتيجية لعام ٢٠٢٣م، منذ سنوات، فهذا يجعل الدولة بكافة وزاراتها ومؤسساتها التطويرية تعمل على تحقيق الرؤية الاستراتيجية عبر سنوات متواصلة، وكل بحسب تخصصه وخطته التطويرية في مجاله، والحكومة هي التي تجمع الأبحاث العلمية وتتابع تنفيذها على مستوى الوطن كله، وبالخص التي تمثل رؤية تطويرية تقدمية تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية وغيرها.

إن التحدي الأكبر لمراكز البحث العلمي هو أن تشمل كل مناحي الحياة العلمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتصنيعية والتنموية، وبالأخص في التنمية السياسية التي تقيم الدولة الديمقراطية وتؤمن الحريات العامة وتدافع عن حقوق الإنسان كما تدافع عن حرية الاعلام لكل مكونات الوطن الاجتماعية والسياسية والاثنية وغيرها، والتحدي الآخر هو إيجاد الجيل الذي يؤمن برسالة وهوية دولته وأهمية تقدمها وتطويرها ودخولها مجال التنافس الدولي في المجالات العلمية قبل غيرها.

وهذا يتطلب إيجاد الحوافز التي تشجع العاملين في هذه المجالات التطويرية بمصداقية مشروعهم، وأهمية جدوى جهودهم الواقعية، ورؤية نتائجها العملية، وعدم ضياع تضحياتهم، هذه التحديات تحتاج لعمل جاد أولاً، وفريق من العلماء والباحثين النشطاء ثانيًا، والواعين على الأهداف الاستراتيجية التي يعملون عليها ثالثًا، وأخيرًا فريق مراقبة ومتابعة ومحاسبة لما تم انجازه وما تم الاخفاق فيه ومعالجته، فالأبحاث العلمية تواجه في مسارها بعض المشاكل والمعوقات ولكنها تتغلب عليها وتعالجها.

نماذج من المراكز البحثية في تركيا:

● **مركز أنقرة للسياسات (APM)**

مركز مختص بالشؤون السياسية، هدف المركز الرئيسي تعزيز التواصل الدولي في مواضيع السياسات الداخلية والخارجية، وتقديم الدعم لتطوير المشاركة في إنتاج الأفكار وإيجاد الحلول، حيث يقيم فعاليات ومؤتمرات لدراسة قضايا دولية، كفعالية: "الثورة التونسية والحفاظ على المكتسبات" و"وجهة النظر المستقبلية حيال العلاقات التركية ـ الروسية"، و"مؤتمر الدراسات الصينية". ولا تأثير للمركز على سياسات السلطة التركية خارجيًا.

● **مركز العلماء والبحوث الاستراتيجية (BİLGESAM)**

يجمع المركز عددًا كبيرًا من الأكاديميين والدبلوماسيين المتقاعدين العلمانيين الأتاتوركيين، ويقيم مؤتمرات عن كثير من المواضيع الإقليمية ويعدّ تقارير حولها.

● **معهد السياسة الخارجية**

هو مؤسسة بحوث مستقلة أنشئت عام ١٩٧٤م، لدراسة المواضيع التي تهمّ السياسة التركية الخارجية والعلاقات الدولية. وقد وسَّعت أعمالها في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة لتشمل المشاكل الاستراتيجية والإقليمية والمشاكل الأمنية الدولية.

● **مركز البحوث الاقتصادية والسياسات الخارجية (EDAM)**

يقوم على رئاسته الأكاديمي سنان أولغن، وهو موظف سابق في حلف شمال الأطلسي، ويجمع المركز شبكة من الأعضاء متكونة من قطاعات المجتمع التركي المختلفة كالأكاديميات والمجتمع المدني وعالم الأعمال والإعلام، ويجري دراساته في مواضيع متنوعة كتركيا والاتحاد الأوروبي، والسياسة الخارجية والأمن، ومراقبة الأسلحة، والطاقة والتغير المناخي، والاقتصاد والعولمة.

● **مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية (ESAM)**

هو أول مركز بحوث إسلامية في تركيا، أنشأه زعيم حركة الرؤية الوطنية الإسلامية نجم الدين أربكان عام ١٩٦٩م، وقد لعب دورًا فاعلاً في الإعداد لتأسيس مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية، التي هي مؤسسة دولية متكونة من ثماني بلدان هي بنغلادش، وإندونيسيا، وإيران، وماليزيا، ومصر، ونيجيريا، وباكستان، وتركيا، اجتمعت تحت قيادة رئيس حكومة "رفاه يول" نجم الدين أربكان. حيث تَعتبر حركةُ الرؤية الوطنية مجموعةَ الدول المرحلةَ الأولى للوحدة الإسلامية.

وبعد أن أتمت مجموعة الدول الثماني تأسيسها أعدّ المركز مسوّدةً لتحويلها إلى حركة دمج عالمي تضم أعضاء جديدة لتصير مجموعة الدول الستين ومن ثم مجموعة الدول المئة وستين، ولتصبح مكوّنًا يضم جميع الشعوب المضطهدة.

ويجهّز الآن لمشروع نظام عالَم جديد عادل يضم تحت جناحه جميع الدول التي تعاني من الاستعمار العالمي وعلى رأسه الصين والهند وروسيا والبرازيل والمكسيك.

يعمل المركز اليوم مستشارًا لحزب السعادة الذي هو الحزب السياسي للرؤية الوطنية، وليس له تأثير على سياسات السلطة.

● منتدى العلاقات العالمية (GİF)

أُنشئ منتدى العلاقات العالمية من قبل ٤٠ شخصًا مثّلوا تركيا في المنصات العالمية وحظوا باحترام من سياسيين وسفراء وأكاديميين وضباط وفنانين وحقوقيين وصحفيين ورجال أعمال وموظفين لدى الدولة، وحيث إن المنتدى قد تشكل من دبلوماسيين علمانيين متقاعدين فهذا يعني ضعفه أو عجزه عن التأثير بالسياسة التركية الخارجية.

● مركز البحوث الاستراتيجية في جنوب آسيا (GASAM)

يقوم على رئاسته نائب وزير الاتحاد الأوروبي السابق علي شاهين، ويجري المركز من خلال دراساتٍ علمية واستراتيجية بحوثًا عن السياسات الداخلية والخارجية لبلدان جنوب آسيا، التي تضم باكستان وأفغانستان والهند وبنغلادش وسيريلانكا ونيبال وبوتان وجُزُر المالديف، وبُنى تلك البلدان الاقتصادية والاجتماعية، ووجودها الثقافي والعرقي والتاريخي والديني والعسكري، وتوازنات المنطقة الاستراتيجية والجيوسياسية، والحركات الاجتماعية، والمشاكل، والمواضيع المتعلقة بالمنطقة.

يساهم المركز في تطوير علاقات تركيا بالمنطقة من خلال ندوات ومحاضرات وفعاليات نشر وتعليم ورحلات، ويضم فريق المركز شخصيات من كوادر حزب العدالة والتنمية، ويؤدي المركز وظيفة استشارة لتركيا في سياستها الخارجية والإقليمية.

● مركز البحوث الإنسانية والاجتماعية (İNSAMER)

هو مركزُ بحوثٍ وقف الإغاثة الإنسانية İHH، وهو مؤسسة على الخط الإسلامي تُعِدّ تقارير بحوث استراتيجية من خلال شبكة الإغاثة التي شكلتها منظمة الـ İHH حول العالم. ومع قربها من سلطة حزب العدالة والتنمية فتأثيرها على السياسة التركية الخارجية تأثيرٌ ضعيف.

● منتدى جامعة قوج KOÇ للبحوث الاقتصادية

أنشئ المنتدى بشراكة جامعة قوج KÜ وجمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك TÜSİAD. يعكس الآراء الاقتصادية لمجموعات رؤوس الأموال العلمانية في تركيا. ومع سعيه للمحافظة على علاقاته جيدة بالسلطة إلا أن الأمر لا يخلو من مواقف معارضة لها بين الحين والآخر.

● جمعية باحثي الشرق الأوسط وإفريقيا (ORADF)

أنشئت الجمعية بغرض جمع الباحثين الذين يقومون بدراسات على الشرق الأوسط وإفريقيا والمناطق التي تنتشر فيها الثقافة والحضارة الإسلاميتين. وهي من المؤسسات الفكرية النادرة التي تنشط في تركيا، ولو لم تؤثر بسياسات السلطة فلها تأثيرها على الرأي العام.

● مركز البحوث الاستراتيجية في الشرق الأوسط (ORSAM)

هو مركز بحوث استراتيجية ينشط بشكل فعال مثل جمعية باحثي الشرق الأوسط وإفريقيا، ولا يتخذ موقفًا مواليًا ولا معارضًا لرئاسة الجمهورية، ويبرز المركز بسمَتِه القومية.

وهو مركز دراسي يتعمق بالمواضيع الخاصة بتركيا والشرق الأوسط ويعطي الفرصة للكثير من طلاب العلاقات الدولية والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية للعمل في إطاره فترات معينة ليطور موهبتهم التحليلية وينميها ويجعلهم على دراية أكبر بأساليب السياسة التحليلية وسياسة المقارنة بين تركيا والشرق الأوسط، ليكون على وعي أكثر بما تحتاجه تركيا لمستوى عالي من ديمقراطية وتطور وتقدم.

● البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA)

يتألف كادره جميعًا من أكاديميين مؤيدين لسلطة حزب العدالة والتنمية، وعلى رأسهم المنسق العام برهان الدين دوران، وقد صُمِّم على عهد رئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو ليكون مركز بحوث استراتيجية لسلطة حزب العدالة والتنمية. يصدر المركز مجلة Insight Turkey (باللغة الإنكليزية) ومجلة رؤية تركية (باللغة العربية) ومجلة شهرية باسم كريتر، كما يمارس أنشطته في مكاتبه التي في أنقرة وإسطنبول وواشنطن وبرلين والقاهرة.

يتمتع المركز بفعالية على مستوى يؤهّله لتوجيه السياسة التركية الخارجية، لكن عدم استقلاله أكاديميًا يحول دون قيامه بتحليل وتقييم حر، حيث ينظر الرأي العام التركي إلى أتباع المركز بأنهم ناطقون باسم السلطة أكثر من كونهم أكاديميين مستقلين.

ومركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "سيتا" له عدة أنشطة بحثية في مجال الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي تسعى من خلالها نشر أهداف رؤية ٢٠٢٣ الخاصة بهذه المجالات من خلال مشاركة هذه الأبحاث مع العديد من فئات المجتمع المختلفة، ومن خلال توفير فرصة البحث العلمي للطلاب والشباب النوابغ أيضًا، الذين يصبحون بعد ذلك موظفين في الدولة وعدد من المؤسسات المركزية المهمة وبفكرهم التطويري التنوعي الذي حصلوا عليه نتيجة عملهم في مراكز الأبحاث العلمية يصبحون عناصر مهمة وفعالة في دفع عجلة تحقيق الرؤية الاستراتيجية.

دور مراكز البحث العلمي في تركيا باعتبارها المصدر الأساسي لمشاريع التنمية البشرية ومشاريع التنمية الصناعية والتكنولوجية والعمرانية

● **معهد الفكر الاستراتيجي (SDE)**

ينشط المعهد الموالي لحزب العدالة والتنمية كمؤسسة من مؤسسات وقف البحوث والفكر الاستراتيجي (SDAV) الذي أنشئ رسميًا عام ٢٠٠٩م، لكن الدولة لا تدعمه كما تدعم مركز (SETA) ولهذا فمجال تأثيره أضيق.

● **مركز البحوث الاستراتيجية التركية الآسيوية (TASAM)**

هو مركز على الخط القومي التركي ذو مجال فعالية ضيق.

هذه بعض المراكز البحثية القائمة في تركيا اليوم، وهي مراكز بحث سياسية وحضارية في معظمها وليست مراكز أبحاث علمية، ويمكن اعتبار ORSAM و ORADF و İNSAMER مراكز أكاديمية مقربة من حزب العدالة والتنمية تنشط في البحث وتنتج معلومات، وهي في مقابل ذلك لا تملك أدواراً فعّالة في السياسة الخارجية سواءً في العالم الغربي أو الإدارة التركية.

أما منتدى جامعة قوج للبحوث الاقتصادية وGİF و EDAM وBİLGESAM التي أنشأتها الشريحة العلمانية فهي مؤسساتٌ ضعيفة لدى إدارة أنقرة مع أنها حاضرة في العالم الدبلوماسي الغربي.

أما SETA التي هي مؤسسة بحوث فكرية تابعة لأنقرة بكل وضوح فتلقي بظلال الشك على نتاجها المعلوماتي بسبب موقعها السياسي المنافح عن السلطة أو الناطق باسمها. ومؤسسات البحوث الأخرى مؤسسات خاملة.

ومع أهمية مراكز البحث السياسية والإنسانية والفلسفية فإن الدور العمراني منوط بمراكز الأبحاث العلمية والتكنولوجية والتقنية، فهي القادرة عمليا على تطوير العلوم والتقنيات وتحديثها بشكل كبير حتى يتم مواكبة التطور والتقدم العالمي، سواء في المجال المدني أو العسكري، وقد تعمل الدولة على إخفاء أخبار ومراكز هذه الأبحاث، لأنها تعتبرها من أسرار قوتها العلمية والتكنولوجية والأمنية والعسكرية، بل وتضطر الدول إلى توفير أعلى درجات الأمن والسرية لحماية مراكز بحثها العلمي وحمايتها علمائها من التجسس والخطف أو الاغتيال.

من مراكز البحث العلمي والتكنولوجي مؤسسة تركيا للأبحاث التكنولوجية والعلمية "توبيتاك"، التي تدعم المشاريع العلمية والتطويرية المتنوعة وتقدم الدعم التعليمي للطلاب المتفوقين لاستكمال دراستهم في أفضل الجامعات، وبعد ذلك تقوم بتوظيفهم ضمن فريقها للاستفادة من إبداعهم وأفكارهم "وأكبر مثال على ذلك أن حوالي ٤٠٪ من المهندسين الذين سيعملون في مفاعل "أك كويو" النووي من فئة النوابغ التي تم تدريبهم وتعليمهم بواسطة توبيتاك.

كما أن أهمية مراكز البحث أن تصبح مصدر دخل اقتصادي للبلاد، وتوظيف قطاع كبير من أبناء الشعب في كافة المجالات التصنيعية، وعلى سبيل المثال تمكنت الدولة التركية من رفع مستوى صادراتها ودخلها القومي من تصدير الأسلحة العسكرية المنتجة في المصانع التركية، بعد أن أصبحت منافسة في سوق التجارة العسكرية الدولية، فقد ارتفعت صادرات تركيا من الصناعات الدفاعية والفضائية بنسبة ٢٤,٩٪ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨م، مقارنة بالشهر نفسه من عام ٢٠١٧م، وبحسب معطيات مجلس المصدرين الأتراك، فقد بلغت قيمة صادرات الصناعات الدفاعية والفضائية في ديسمبر ٢٥٣ مليونًا و٤٩٦ ألف دولار. وبحسب المعطيات، فإن صادرات الصناعات الدفاعية والفضائية سجلت رقمًا قياسيًا جديدًا، إذ بلغ إجمالي قيمتها خلال العام الماضي مليارين و٣٥ مليون دولار، بعد أن كان آخر رقم قياسي بواقع مليار و٧٣٩ مليونا في ٢٠١٧.

وبلغت قيمة الصادرات بهذا المجال مليارًا و٢٦٠ مليونًا عام ٢٠١٢، ومليارا و٣٨٨ مليونا في ٢٠١٣، ومليارا ٦٤٧ مليونا في ٢٠١٤، ومليارا و٦٥٤ مليونًا في ٢٠١٥، فيما وصلت مليارًا و٦٧٧ مليونًا سنة ٢٠١٦م، وحصلت الولايات المتحدة على الحصة الكبرى من تلك الصادرات خلال ٢٠١٨م، بواقع ٧٢٦ مليون دولار، تلتها ألمانيا بـ ٢٢٦ مليون دولار، فبفضل مراكز الأبحاث العلمية العسكرية أصبح في تركيا ٤ من بين أكبر ١٠٠ شركة صناعات دفاعية في العالم.

خاتمة:

إن مؤسسات البحوث والدراسات في بلد مثل تركيا مهمة جدًا، فهو يتمتع بتاريخ عريق ومجال تأثير واسع في محيطه الاقليمي وعنده موقع جغرافي قوي وضاغط بحكم وقوعه في أوروبا، ولذا فإن المؤسسات والمراكز العلمية والبحثية مطالبة أن ترفع من مستوياتها العلمية، وأن يتبنى القطاع التركي الخاص، سواء التابع لمؤسسات أو جامعات أكاديمية، أو التابعة إلى المصانع المنتجة والمصدرة لبضائعها للخارج، فهي مطالبة أن تدخل أعلى مستويات التحدي في التقدم الصناعي تقنية، وتقليلاً للكلفة، وارتفاعًا في الجودة، كما ينبغي بناء مؤسسات بحوث وهيآت استشرافية للتقدم والازدهار في تركيا تكون مستقلة وفاعلة ومبدعة.

* أكاديمي وكاتب ومحلل سياسي ـ تركيا

إسلامية وعربية البحث العلمي من حيث النشأة .. لماذا أنكر العلماء الغرب دورنا؟

تجاوز أزمة البحث العلمي في العالم العربي ضرورة للحاق بركب التقدم

يلعب العلم والبحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية دورًا مهمًا في تطور ورفاهية المجتمع في أي دولة، ويمكن اعتبار إجراء البحوث العلمية مقياسًا لتقدم هذه الدول ونموها الاجتماعي والاقتصادي، فالدول التي تعرف كيف تطبق مخرجات البحث العلمي نجدها دائمًا تحتل مكان الصدارة في مجالات علمية عديدة. فمنذ عقود طويلة والحديث في العالم العربي لا يكاد ينقطع عن أهمية البحث العلمي وكونه المدخل الصحيح إلى التغيير الشامل، والإصلاح الحقيقي المنشود ، والمتأمل لواقع البحث العلمي العربي والمؤسسات البحثية من المحيط إلى الخليج، يتبين له مدى الفجوة الواسعة بينه وبين المستوى البحثي والأكاديمي العالمي، فالدول العربية بينه وبين الغرب في مجال البحث العلمي والصناعي والتكنولوجي، فضلاً عن العديد من المعوقات التي تحول دون رقي الأمة العربية إلى مستوى الحضارات والدول المتقدمة كما كانت في السابق.

د. محسن الندوي

ومهما كانت أسباب التخلف العربي فإن البقاء خارج دائرة التطور العلمي هو أمر غير مقبول، في ظل التقدم التقني للغرب والبحث الدائم الدؤوب، والتطور المستمر، وصرف المليارات على البحث العلمي، بينما الدول العربية تصرف المليارات في القطاعات الاستهلاكية غير المنتجة.

لذا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه وهو، أما آن الأوان للعالم العربي أن يرتقي بمستوى البحث العلمي؟ وما هي التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي المنشود؟

أهمية البحث العلمي عند العرب والمسلمين :

أولا - تعريف البحث العلميّ:

وردت لدى الباحثين في أصول البحث العلميّ ومناهجه تعريفاتٌ تتشابهُ فيما بينها، البحثُ العلميُّ: استقصاءٌ دقيقٌ يهدف إلى اكتشاف حقائقَ وقواعدَ عامّة يمكن التحقُّق منها مستقبلاً، كما أنّ البحثَ العلميّ استقصاءٌ منظّمٌ يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها والتحقُّق من صحتها باختبارها علميّاً، (Polansky, p.2)، وقال هيل واي :(١٩٦٤) Hillway يعدُّ البحثُ العلميُّ وسيلةً للدراسة يمكن بواسطتها الوصولُ إلى حلِّ مشكلة محدّدة وذلك عن طريق التقصّي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلّة التي يمكن التحقُّق منها والتي تتّصل بها المشكلةُ المحدّدة، (p.5)، وعرّف ماكميلان وشوماخر البحثَ العلميّ بأنّه عمليّة منظّمة لجمع البيانات أو المعلومات وتحليلها لغرض معيّن، فيما تعريف البحث العلميّ في مفهوم توكمان بأنّه محاولةٌ منظّمة للوصول إلى إجابات أو حلول للأسئلة أو المشكلات التي تواجه الأفراد أو الجماعات في مواقعهم ومناحي حياتهم، ذكر في عودة؛ ملكاوي، ١٩٩٢م، ص١٦.

في حين عَرّفَتْ ملحس (١٩٦٠م) البحثَ العلميّ بأنّه محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وفحصها وتحقيقها بتقصٍّ دقيق ونقدٍ عميق ثمّ عرضها عرضًا مكتملاً بذكاء وإدراكٍ لتسيرَ في ركب الحضارة العالميّة، وتسهم فيها إسهامًا حيًّا شاملاً، (ص٢٤)، وفي مفهوم غرايبة وزملائه (١٩٨١م) البحثُ العلميُّ هو طريقة منظّمة أو فحص استفساريٌّ منظّم لاكتشاف حقائق جديدة والتثبُّت من حقائق قديمة ومن العلاقات التي تربط فيما بينها والقوانين التي تحكمها، (ص٥)، وعرّفه أبو سليمان (١٤٠٠هـ) بقوله: "البحثُ العلميُّ دراسةٌ متخصّصة في موضوع معيّن حسب مناهج وأصول معيّنة"، (ص٢١).

وفي ضوء تلك التعريفات والمفاهيم السابقة يمكن الخروج بتعريفٍ ومفهومٍ عن البحث العلميّ بأنّه وسيلة يحاول بواسطتها

العالم ينفق ٢,١٪ من مجمل دخله على البحث العلمي أي ما يساوي ٥٣٦ بليون دولار ويعمل في البحث ٣,٤ مليون باحث بمعدل ١,٣ باحث لكل ألف

الباحث دراسة ظاهرة أو مشكلةٍ ما والتعرُّف على عواملها المؤثِّرة في ظهورها أو في حدوثها للتوصُّل إلى نتائج تفسِّر ذلك، أو للوصول إلى حلٍّ أو علاج لذلك الإشكال، فإذا كانت المشكلة أو الظاهرة مشكلةً تعليميّة أو تربويّة سُمِّيَ بالبحثِ التربويّ.

ثانيًا- أهمية البحث العلمي عند العرب والمسلمين:

أ- أهمية العلم في الإسلام:

لقد كان القرآن الكريم سبّاق في الفكر الإنساني باهتمامه الواسع بالعلم. قال الله تعالى "اقرأ باسم ربك الذي خلق". (العلق: ١). فهذا هو أول خطاب إلهي إلى النبي (ص)، وفيه دعوة إلى القراءة والكتابة، وقد ميز الله تعالى في القرآن الكريم بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال الحق سبحانه "يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات"، كما قال سبحانه وتعالى: "إنما يخشى الله من عباده العلماء"، ودعا الإنسان في مواضع كثيرة إلى التبصر والتدبر والنظر والتفكر، حيث اشتمل القرآن الكريم على سبعمائة وخمسون آية كونية وعلمية احتوت أصولاً وحقائق تتصل بعلوم الفلك والطبيعة وما وراء الطبيعة والأحياء والنبات والحيوان وطبقات الأرض، والأجنة والوراثة والصحة الوقائية والتعدين والصناعة والتجارة والمال والاقتصاد، إلى غير ذلك من أمور الحياة، واحتوت باقي الآيات على الأصول والأحكام في المعاملات وعلاقات الأمم والشعوب، في السلم والحرب وفي سياسة الحكم وإقامة العدل والعدالة الاجتماعية وكل ما يتصل ببناء المجتمع. ذلك بأن القرآن الكريم من العمق والاتساع والعموم والشمول بما يقبل تفهم البشر له، أياً كان مبلغهم من العلم، وبما يفي بحاجاتهم في كل عصر، ويتجاوب مع أهل البداوة في يسر، ويبهر في عمقه أهل الحضارة الذين صعدوا في سلم الرقيّ وبرعوا في فنون العلم والمعرفة.

ولقد حث الإسلام المسلمين على طلب العلم، والتفقه في الدين، والبحث الدقيق في كل مجالاته وفنونه وفروعه، وأن يتحملوا المشاق في سبيل تحصيله وتعلمه، وأن يبذلوا كل طاقاتهم وقدراتهم في طلب المزيد منه.

ب- مسار العلم عند المسلمين عبر التاريخ:

لقد ظلت العناية بالعلم والعلماء منذ فجر الدعوة الإسلامية، حتى كان عصر الدولة الأموية. فقد كان خلفاء هذه الدولة يعدون أنفسهم حماة للعلم ويرون أن قصورهم يجب أن تكون مركزًا تشع منه الثقافة والعرفان... بدأت بعصر معاوية بن أبي سفيان الخليفة الأموي الأول ثم خالد بن يزيد بن معاوية المؤسس الأول لعلم الكيمياء عند العرب، وازدهرت في عصر عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك.

ونشطت حركة الترجمة نشاطًا واسعًا في عصر الرشيد والمأمون، وراسل المأمون ملك الروم وأرسل إليه جماعة من العلماء للحصول على الكتب النادرة من علوم الأوائل. واجتمعت في عاصمة الخلافة العباسية أهم كتب الفلاسفة والعلماء من الإغريق في مختلف الفروع من طب ورياضيات وفلكيات... وطائفة من الكتب العلمية والحكمية الفارسية والهندية والسريانية... فتسنى لطلاب المعرفة والعلم في العالم العربي أن يهضموا في سنوات قليلة ما أنفق اليونان وسواهم القرون في إنشائه...

وقد كانت الكتب تهدى إلى الخلفاء على سبيل الاسترضاء. ولكن هارون الرشيد لما فتح عمورية وأنقرة، حمل معه إلى بغداد كل ما وجد فيها من المخطوطات واقتدى به ابنه المأمون.

وكان العلماء آنذاك يلحُّون في طلب المخطوطات بلا هوادة. وقد قال حنين بن إسحاق عن مخطوط عرف باسم"في البرهان" بقوله» إنني بحثت عنه بحثًا دقيقًا وجبت في طلبه أرجاء العراق وفلسطين ومصر... إلى أن وصلت إلى الإسكندرية، لكني لم أظفر إلا بما يقرب من نصفه في دمشق».

وفي غضون حكم المأمون (٨١٣ - ٨٣٣م)، وصلت الجهود الثقافية الجديدة قمتها. فلقد كان المأمون من مفاخر الدولة العباسية علمًا وأدباً وفضلاً ونبلاً. ولقد وجه عنايته للعلم وأكرم العلماء وأعلى مجالسهم، وانصرفت همته أيما انصراف إلى نقل العلوم والصناعات من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية، حيث عد ذلك من أهم أعماله وأنبل أغراضه، رغبة في رفع شأن أمته وإعزاز جانبها. كما أنشأ الخليفة المأمون في بغداد سنة ٨٣٠ هـ، معهدًا رسميًا للترجمة مجهزًا بمكتبة أطلق عليه اسم» بيت الحكمة" فكان هذا المعهد -من وجوه كثيرة- أعظم المعاهد الثقافية التي نشأت بعد الفتح الإسكندري والتي أسست في القرن الثالث قبل الميلاد.

وفي عهد المأمون نبغ علماء كثيرون وحكماء وبلغاء وكتاب، ممن كانوا فخر الزمان وحلية الدهر، وعلى كتبهم ومؤلفاتهم -في مختلف العلوم والفنون- شيد الأوربيون حضارتهم الماثلة أمامنا الآن. وفي حدود سنة ٨٥٦م، جدد المتوكل مدرسة الترجمة ومكتبتها في بغداد.

ومن أشهر العلماء في العصر الفاطمي الطبيب ابن بطلان وعالم البصريات ابن الهيثم: استدعى الحاكم بأمر الله الأول من سوريا، والآخر من العراق.

وفي تاريخ العلم عند المسلمين ستة يوضعون على القمة في قيادة الحركة العلمية وريادتها هم: المأمون، ونظام الملك، ونور الدين زنكي، والحاكم بأمر الله، وصلاح الدين الأيوبي، والسلطان أولغ بيك في سمرقند.

ارتبطت هذه الأسماء ارتباطًا وثيقًا. فالأول أنشأ بيت الحكمة، والثاني أسس المدارس النظامية، والثالث كان راعيًا للعلوم في سوريا، والرابع أنشأ دار الحكمة في القاهرة وجلب العلماء والمخطوطات لها من الأرجاء كافة وأنشأ مرصد المقطم بإشراف ابن يونس الفلكي، والخامس حمى التراث العلمي من غوغاء التتار، والسادس هو مؤسس النهضة العلمية في الدولة التيمورية ونبغ في عصره جمشيد غياث الدين الكاشي وقاضي زادة رمى وشرع في تأسيس مرصد المراغة.

ج- المجالات العلمية لابتكارات المسلمين:

أولاً: في الرياضيات

أ- الجبر: اخترعه العرب اختراعًا، ونقلته أوربا باسمه. والخوارزمي هو أول من ألف فيه بطريقة منظمة، واعتمدت أوروبا على كتابه "الجبر والمقابلة".

ب- الحساب: ابتكر العرب النظام العشري والصفر، ونقلته أوروبا باسمه العربي، ووضع العرب مؤلفات كثيرة في الحساب والنسب العددية والهندسية والتناسب واستخراج المجهول والجذور.

جـ- المثلثات والفلك: وهم واضعو علم حساب المثلثات، وسهلوا حل كثير من المسائل، وربطوا بين الفلك والرياضة، ونبغ في ذلك الطوسي والبيروني والخازن...

د- الطبيعة والميكانيكا: عالج ابن سينا سرعة الضوء والصوت. ويعتبر ابن الهيثم في مقدمة علماء الطبيعة في جميع العصور، وهو من أئمة علم الضوء...

ثانيًا: الكيمياء

بطلها جابر بن حيان. فقد عرف عمليات التبخير والتقطير والترشيح والتكليس والتبلور، وحضّر كثيرًا من المواد الكيمائية مثل نترات الفضة وكبريتور الزئبق، وقد ترجمت كتبه إلى اللاتينية. واشتهر الرازي بالطب والكيمياء. وقد ابتكر أجهزة ووصف أخرى، وكان لمعرفته بالكيمياء أثر في طبه، وقد حضر الأحماض كحامض الكبريتيك والكحول...

ثالثًا: الطب

لقد عرف العرب المستشفيات، وعنوا بالطب عناية فائقة، ويحدثنا التاريخ: أنه قد دعي إلى الامتحان في بغداد نحو تسعمائة طبيب على عهد المقتدر بالله، وهم غير الأساتذة الثقاة الذين تجاوزوا مرتبة الامتحان، وهي عناية بالطب والصحة لم تشهدها قط حاضرة من حواضر التاريخ القديم. هذا في الوقت الذي كانت فيه الكنيسة الغربية في أوروبا تحرم صناعة الطب، لأن المرض -في زعمهم- عقاب من الله لا ينبغي للإنسان أن يصرفه عمن استحقه، وظل الطب محجورًا عليه بهذه الحجة إلى ما بعد انقضاء العهد المسمى بعهد الإيمان، عند استهلال القرن الثاني عشر للميلاد، وهو إبان الحضارة الأندلسية...

وكانت مؤلفات العرب في الطب هي عمدة المؤلفات التي اعتمدت عليها أوروبا وما زالت في مجال الطب كمؤلفات ابن سينا والرازي وابن الهيثم وغيرهم...

ولعل هذا كله يلغي تلك الإشاعة القائلة بأن حضارة الإسلام كانت حضارة ناقلة وليست مبدعة. ويمكن الاستدلال بقول المستشرقة الألمانية المنصفة زيغريد هونكه:

وإننا لندين -والتاريخ شاهد على ذلك- في كثير من أسباب الحياة الحاضرة للعرب. وكم أخذنا عنهم من حاجات وأشياء زينت حياتنا بزخرفة محببة إلى النفوس، وألقت أضواء باهرة جميلة على عالمنا الرتيب، الذي كان يومًا من الأيام قاتمًا كالحًا باهتًا، وزركشته بالتوابل الطيبة النكهة، وطيبة بالعبير العابق، وأحيانًا باللون الساحر، وزادته صحة وجمالاً وأناقة وروعة...

د- الغرب مدين للعرب وللمسلمين بالعطاء العلمي:

في العصور الوسطى بينما كانت أوربا غارقة في ظلام الجهل كان الفكر العربي الإسلامي يفجر -في نقلة تاريخية- كبرى ينابيع المعرفة. ثم نقل الغربُ التراثَ الإسلامي، وأضاف إليه إضافات جديدة حتى اكتملت الصورة، وظهرت معالم الأسلوب العلمي السليم في إطار عام، يشمل مناهج البحث المختلفة وطرائقه في مختلف العلوم، التطبيقية والإنسانية.

فقد تمثل المسلمون المنهجية في بحوثهم ودراساتهم في مختلف جوانب المعرفة. والمنهجية التي اختطوها لأنفسهم تلتقي كثيرًا بمناهج البحث الموضوعي في عصرنا، وشهد بذلك بعض المستشرقين الذين كتبوا مؤلفات يشيدون فيها بما يتمتع به العلماء المسلمون من براعة فائقة في منهج البحث والتأليف، ويبدو ذلك واضحًا في كتاب (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي) للمستشرق "فرانتر روزنتال".

ويذكر (الصباب، ١٤١٣هـ) "أن الدراسات المقارنة للمنهج العلمي الحديث والمنهج الذي سار عليه المسلمون في مجال علوم الطبيعة والكون أثبتت أن المنهج العلمي الحديث وأسلوب التفكير المنطقي قد توفر لدى علماء المسلمين في بحوثهم واكتشافاتهم في

مجال الطب والكيمياء والصيدلة وعلوم الكون وبقية فروع العلم التطبيقي" وهكذا يتبين للباحث: إسلامية وعربية البحث العلمي من حيث النشأة والبداية والسبق، ولكن لماذا انتقل التراث العلمي العربي برمته إلى المجتمعات الغربية، وأنكر العلماء الغربيون نشأته على يد العرب المسلمين؟.

برغم الكثرة الغالبة من علماء الغرب قد أعماها التعصب والحقد، فلم تعترف للعلماء العرب بأي إنتاج، بل منهم من استعمل الألفاظ النابية في وصف الإنتاج العلمي العربي والعلماء العرب، فرماهم بالبربرية والجهالة، ومنهم من تجاهل إطلاقًا هذه الحقبة الوضّاءة في تاريخ العلم العربي، إلا أن قلة من علماء الغرب اعترفوا بفضل العلماء العرب في حفظ التراث العلمي الإنساني من الضياع، وفي متابعة التفكير العلمي الصحيح، فنقلوا العلم الإغريقي والعلم البطلمي إلى اللغة العربية، بعد أن فهموه وحذقوه، ثم أضافوا إليه وزادوا عليه، وكان لهم أعظم الفضل في خلود هذا التراث.

وكان من هذه القلة من علماء الغرب الذين اعترفوا بفضل العلماء العرب المستشرقة الدكتورة (سيجريد هونكه) مؤلفة كتاب (شمس العرب تسطع على الغرب ـ أثر الحضارة العربية في أوروبا)؛ تقول: لقد شاء الله أن يظهر من الأوربيين من ينادي بالحقيقة ولا يغمط العرب حقهم، في أنهم حملوا رسالة عالمية، وأدوا خدمة إنسانية للثقافة البشرية قديمًا وحديثًا. إن هذا النفر من الأوربيين المنصفين، لا يأبه من تحدي المتعصبين الذين حاولوا جهد طاقتهم طمس معالم هذه الحضارة العربية والتقليل من شأنها.

"إن أوروبا تدين للعرب وللحضارة العربية، وإن الدين الذي في عنق أوروبا وسائر القارات الأخرى للعرب كبير جدًا، وكان يجب على أوروبا أن تعترف بهذا الصنيع منذ زمن بعيد، ولكن التعصب واختلاف العقائد أعمى عيوننا، وترك عليها غشاوة حتى أننا نقرأ ثمانية وتسعين كتابًا من مائة، فلا نجد فيها إشارة إلى فضل العرب، وما أسدوه إلينا من علم ومعرفة، اللهم إلا هذه الإشارة العابرة إلى أن دور العرب لا يتعدى دور ساعي البريد الذي نقل إليهم التراث اليوناني".

واقع البحث العلمي في العالم العربي وأسباب تخلفه:

أولا- واقع البحث العلمي في العالم العربي :

حسب بعض الدراسات، إن العالم ينفق حوالي ٢,١ بالمائة من مجمل دخله الوطني على مجالات البحث العلمي، أي ما يساوي حوالي ٥٣٦ بليون دولار. ويعمل في مؤسسات البحث العلمي في العالم ما يقارب ٣,٤ مليون باحث، أي بمعدل ١,٣ باحث لكل ألف من القوى العاملة.

ويقدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي على البحث والتطوير بما يقارب ٤١٧ بليون دولار، وهو "ما يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي بأسره على البحث العلمي. والولايات المتحدة وحدها تنفق سنويا على البحث العلمي أكثر من ١٦٨ بليون دولار، أي حوالي ٣٢ بالمائة من مجمل ما ينفق العالم كله. وتأتي اليابان بعد الولايات المتحدة ب ١٣٠ بليون دولار، أي ما يوازي أكثر من ٢٤ بالمائة من إنفاق دول العالم. ثم يتوالى بعد ذلك ترتيب دول العالم المتقدم: ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا، ليكون مجموع ما تنفقه الدول السبع أكثر من ٤٢٠ بليون دولار. ففي هذه الدول السبع مليونان و٢٦٥ ألف باحث، يمثلون أكثر من ٦٦ بالمائة من مجموع الباحثين في العالم، ويكلف كل باحث منهم حوالي ١٨٥ ألف دولار في السنة".

الدول العربية تنفق دولارًا واحدًا على الفرد في مجال البحث العلمي بينما تنفق أمريكا ٧٠٠ دولار لكل مواطن

وتتصدر الدول الاسكندنافية قائمة الدول الأوروبية الداعمة للبحث والابتكارات، وذلك بالنسبة إلى نواتجها القومية، حيث النسب التي خصصتها تلك الدول للبحث والتطوير كالتالي: السويد ٤,٢٧ بالمائة، فنلندا ٣,٥١ بالمائة والدانمارك ٢,٦ بالمائة.

وقد بلغت ميزانية الاتحاد الأوروبي للبحث العلمي خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠م، حوالي ٣٠٠ بليون يورو.

وتولي دول جنوب وشرق آسيا أهمية متزايدة للبحث والتطوير. فقد رفعت كوريا الجنوبية نسبة إنفاقها على البحث والتطوير من ٠,٦ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٠ إلى ٢,٨٩ بالمائة في العام ١٩٩٧، "ووجهت اهتمامها نحو الإلكترونيات، وعلوم البحار والمحيطات، وتقنيات البيئة، وتقنيات المعلومات، وأدوات التقييس، والمواد الجديدة، وعلوم الفضاء والطيران".

وقد ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الصين مؤخرًا إلى ما يقرب من ٢,٥ بالمائة من إجمالي الإنفاق القومي، حيث بلغت ميزانية الصين للبحث العلمي ما يقرب من ١٣٦ مليار دولار، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه هذه الميزانية ٣٠مليار دولار فقط في العام ٢٠٠٥م.

أما باقي دول العالم (ومنهم طبعًا العرب)، "فلا يتجاوز إنفاقهم على البحث العلمي أكثر من ١١٦ بليون دولار. وهذا المبلغ ليس لأمة العرب فيه سوى ٥٣٥ مليون دولار، أي ما يساوي ١١ في الألف من الدخل القومي لتلك البقية من العالم"

أما إسرائيل فقد أنفقت على البحث العلمي حوالي ٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٨، وهو ما يوازي ٤,٧ بالمائة من إنتاجها

القومي. و"تفيد المصادر بوجود حوالي ٩٠ ألف عالم ومهندس في إسرائيل، يعملون في البحث العلمي وتصنيع التكنولوجيا المتقدمة خاصة الإليكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية. وتقدر تكلفة الباحث الواحد ١٦٢ ألف دولار في السنة (أي أكثر من أربعة أضعاف تكلفة الباحث العربي).

وبالمجمل يبلغ إنفاق الدول العربية (مجتمعة) على البحث العلمي والتطوير تقريبًا نصف ما تنفقه إسرائيل على الرغم من أن الناتج القومي العربي يبلغ ١١ضعفًا للناتج القومي في إسرائيل والمساحة هي ٦٤٩ ضعفًا.

وتحتل إسرائيل المرتبة الأولى عالميًا من حيث نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي، وجاءت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية ثم اليابان، أما الدول العربية، في هذا المجال من المقارنة، فهي مائة مرة أقل من إسرائيل.

ويؤكد تقرير اليونسكو (المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم) للعام ٢٠١٠م، أنه على الرغم من الثروة التي تتمتع بها الدول العربية، فإن هذه البلدان تفتقر إلى قاعدة متينة في مجال العلوم والتكنولوجيا، كما أن كفاءة نظمها وأدائها الخاصة بالتعليم العالي لا يزال ضعيفا فيما يتعلق بشكل خاص في توليد المعرفة، علمًا أن، التراجع المؤقت الذي شهدته أسعار النفط عام ٢٠٠٨م، كان بمثابة إنذار للدول العربية، تاركًا انطباعه القوي عما سيكون عليه المستقبل من دون عائدات نفطية، وشجع التقرير هذه الدول على الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا. ويضيف التقرير أنه على الرغم من وجود الجامعات المرموقة في المنطقة العربية فإن الدول العربية تعد ما لا يزيد على ١٣٦ لكل مليون نسمة، علمًا أن العدد المتوسط على المستوى العالمي يبلغ ١٠٨١ باحثًا. علمًا أن اليونسكو في دراسة سابقة عام ٢٠٠٦م، أكدت أن في إسرائيل يبلغ عدد الباحثين لكل مليون من السكان هو ١٣٩٥ وفي الاتحاد الأوربي بلغت ٢٤٣٩ وفي أمريكا بلغت ٤٣٧٤ باحثا. كما أن حجم مساهمات العالم العربي في البحث العالمي هو الآخر ضعيفًا جدًا، حيث قدرت نسبة المنشورات العلمية العربية إلى المنشورات العلمية العالمية على الرغم من جهود العلماء والباحثين العرب ما مقداره ١,١٪ (حسب تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩م). كما أن المساهمة العالمية في البحوث المنشورة في المجلات العلمية في البلدان العربية تتراوح بين (٠,٠٠٨ إلى ٠,٣٪) مقارنة مع إسرائيل ١,١٪ وألمانيا ٧,٩٪ واليابان ٨,٢٪ والولايات المتحدة الأمريكية ٣٠,٨٪.

وتستنزف الهجرة والتهجير القسري مساهمة العلماء العرب في الناتج القومي لبلدانهم حيث يعيش الكثير منهم في نصف الكرة الأرضية الغربي، وتشير الأرقام إلى أن مصر قدمت ٦٠٪ من العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. كما تشير تقارير جامعة الدول العربية ومؤسسة العمل العربية والأمم المتحدة (عبر تقارير التنمية البشرية العربية) أن هناك أكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنين المهرة مهاجرون ويعملون في الدول المتقدمة، حيث تضم أمريكا وأوروبا ٤٥٠ ألف عربي من حملة الشهادات العليا وفق تقارير مؤسسة العمل العربية. وأظهر تقرير حديث للجامعة العربية أن الدول العربية تنفق دولارًا واحدًا على الفرد في مجال البحث العلمي، بينما تنفق الولايات المتحدة ٧٠٠ دولار لكل مواطن، والدول الأوربية ٦٠٠ دولار. ويؤكد تقرير أمريكي أن الأطباء القادمون من الدول النامية خلال النصف الأول من السبعينيات إلى الولايات المتحدة يمثلون ٥٠٪ والمهندسين ٣٦٪، وأن ثلاث من دول الشمال هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا تستأثر بنسبة ٧٥٪ من جملة التدفق في الكفاءات المهاجرة. وأوضح التقرير أنه خلال عام ٢٠٠٦ لم ينتج في الدول العربية إلا ٠,١٪ من العدد الإجمالي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية وفي المكتبين الأوروبي والياباني لبراءات الاختراع (حسب تقرير اليونسكو ٢٠١٠م).

ولعل حقيقة وخطورة هجرة العقول العربية وانعكاساتها على الأوضاع العلمية وعلى البحث العلمي بشكل خاص هو ما ورد من معطيات إحصائية أصدرتها الجامعة العربية في عام ٢٠٠٩م، في تقريرها بعنوان (هجرة الكفاءات.. نزيف أم فرص)، وفيه من الحقائق المؤلمة التي تعكس حجم الإهدار للعقول العربية، حيث يؤكد التقرير ما يأتي:

- ارتفعت نسبة المهاجرين من حاملي الدرجات العلمية إلى ٥٠٪ من مجموع المهاجرين في الفترة من ١٩٥٠ ـ ٢٠٠٠م، وارتفع عددهم خلال الفترة نفسها من ٩،٤ مليونا إلى ١٩،٧ مليون.
- في نفس الفترة زاد معدل المهاجرين بين ثلاثة إلى تسعة أضعاف في دول مثل اليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا.
- تستقبل فرنسا ٤٠٪ من العقول العربية المهاجرة، والولايات المتحدة ٢٣٪ وكندا ١٠٪.
- نسبة الأطباء العرب في دول الاتحاد الأوروبي بلغت ١٨،٢٪.
- كما أن ٥٤٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى البلد الأم.
- تساهم البلدان العربية بنسبة ٣١٪ من مجموع هجرة الكفاءات من الدول النامية.
- أما الخسارة المالية الواقعة على الدول العربية الناتجة من هجرة الكفاءات فتبلغ بحدود ٢٠٠ مليار دولار.

تستقبل فرنسا ٤٠٪ من العقول العربية المهاجرة وأمريكا ٢٣٪ وكندا ١٠٪. ونسبة الأطباء العرب في أوروبا ١٨،٢٪.

ثانيًا- ضعف التعليم الأساسي في العالم العربي:

كشف التقرير العالمي لرصد "التعليم للجميع" الصادر أخيرًا عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" إن ٢٠٪ من السكان بالمنطقة العربية "لم يحصلوا على تعليم ابتدائي ويحتاجون إلى مسارات بديلة لاكتساب المهارات الأساسية للعمل والازدهار، و أن أكثر من ١٠ ملايين شخص ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عامًا في العالم العربي لم يكملوا حتى مرحلة التعليم الابتدائي ".

مشيرًا إلى "أهمية الاستثمار في المهارات لدى الشباب لتأهيلهم لمواجهة متطلبات وتحديات سوق العمل في الوقت الذي ما زالت الاقتصاديات العالمية تعاني آثار الأزمة المالية".

وذكر تقرير اليونسكو أن هناك ٥ ملايين شخص بسن التعليم في الدول العربية غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية، و٤ ملايين من المراهقين خارج المدرسة الثانوية، وهم يفتقرون بالتالي للمهارات الأساسية للحصول على فرص عمل في المستقبل.

وقال إنه "على الرغم من التقدم الكبير الذي تم تحقيقه في قيد الأطفال في المدارس في دول مثل المغرب إلا أن دولاً عربية قليلة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف برنامج التعليم للجميع، التي وضعت في عام ٢٠٠٠ بخطة تمتد إلى عام ٢٠١٥، وبعض من هذه الدول مثل اليمن لايزال أمامه طريق طويل للحاق بالركب".

ثالثًا- انعدام سياسة عربية علمية وتكنولوجية واضحة المعالم:

تفتقر البلدان العربية بصورة عامة إلى سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل. و"ليس لديها ما يسمى بصناعة المعلومات، ولا توجد شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية، وليست هناك صناديق متخصصة بتمويل الأبحاث والتطوير".

فقد ذكر العالم العربي الحاصل على جائزة نوبل أحمد زويل في كتابه "عصر العلم" أن نسبة الأوراق العلمية المقدمة من الجامعات العربية لا تتعدى ٠,٠٠٣ بالمائة من مجموع الأبحاث المحكمة التي تقدمها جامعات العالم.

فوفقًا لإحصائيات ٢٠٠٧م، فإن عدد الأبحاث المنشورة عالميًا بلغت ١,١٤٨,٦١٢ بحثًا في حين لم يصل عدد الأبحاث المنشورة في الدول العربية ١٥ ألف بحثًا أي بنسبة ١,٣٪ من معدلات الإنتاج العالمي. ما يتعلق بحجم الإنفاق على البحث العلمي ينفق العالم سنويًا حوالي ٢,١٪ من دخله الوطني على البحث العلمي أي ٥٣٦ مليار دولار، وإنفاق الولايات المتحدة وأوروبا يشكل ٧٥٪ من الإنفاق العالمي حيث يصل إلى ٤١٧ مليار دولار، وإنفاق الولايات المتحدة لوحدها ١٦٨ مليار دولار أي ٢٤٪ من إجمالي الإنفاق العالمي.

- عدد العاملين في مؤسسات ومراكز الأبحاث بالعالم ٣,٤ مليون باحث أي بمعدل ١٣٠٠ باحث لكل مليون، وعدد الباحثين في ٧ دول متقدمة يصل إلى ٢ مليون و٢٦٥ ألف باحث وهو يشكل ٦٦٪ من عدد الباحثين. كذلك ٥٤٪ من الطلبة العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم، وأن ٣٤٪ من الأطباء المتميزين في بريطانيا من الجامعات العربية، فمصر وحدها قدمت في السنوات الأخيرة ٦٠٪ من العلماء العرب في الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهد العراق هجرة حوالي ٧٣٠٠ عالم تركوا بلادهم بسبب الأحوال السياسية والأمنية. أما نسبة ما يخصص الموازنات العامة للبحث العلمي يصل بالولايات المتحدة الأمريكية إلى ٢,٩٪ وإسرائيل ٢,٧٪ وعربيًا ٠,٢٪. وتعتبر إسرائيل من أكثر الدول اهتمامًا بالبحث والمعرفة حيث حصل ١١ عالم إسرائيلي على جائزة نوبل وتنفق سنويًا ١٠مليارات دولا ر وتبلغ مساهمتها ١٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي الذي يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار.

رابعًا - ضعف تمويل البحث العلمي بالعالم العربي:

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي ٨٠٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ٣٪ للقطاع الخاص، و٧٪ من مصادر مختلفة. وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في اليابان ما بين ٧٠٪، و٥٢٪ في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وتؤكد إحصائيات اليونسكو لعام ١٩٩٩م، أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر كانت ٠,٤٪، وفي الأردن ٠,٣٣٪، وفي المغرب ٠,٢٪، وفي كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية ٠,١٪ من إجمالي الناتج القومي. أما إحصائيات سنة ٢٠٠٤م، لنفس المنظمة العالمية تشير إلى أن الدول العربية مجتمعة قد خصصت للبحث العلمي ما يعادل ١,٧ مليار دولار فقط، أي ما نسبته ٠,٣٪ من الناتج القومي الإجمالي.

أما بالنسبة لإسرائيل فإن المؤسسات العلمية اليهودية قامت في فلسطين قبل قيام الكيان الصهيوني، فقد أنشئ معهد اسرائيل للتكنولوجيا في فبراير عام ١٩٢٥م، أي قبل ٢٣ سنة من إعلان "الدولة" التي كان أول رئيس لها عالم بارز في الكيمياء هوحاييم وايزمان، وكان ألبرت اينشتاين مرشحًا لهذا المنصب لكنه اعتذر، ووعد بمساعدة اليهود بعلمه لا بجلوسه في منصب شرفي على قمة السلطة.

نلاحظ أن معدل إنفاق الدولة العبرية على البحث العلمي غير العسكري ضعف ما ينفق في العالم العربي، في عام ١٩٩٩م بلغ حوالي ٩,٨ مليارات، أي ما يوازي ٢,٦٪ من حجم إجمالي الناتج الوطني، في عام ٢٠٠٤م، وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل إلى ٤,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي. في عام ٢٠٠٨، بلغ حوالي ٩ مليار دولار.

● **عوامل تخلف البحث العلمي في العالم العربي :**

إن عوامل وأسباب تخلف البحث العلمي وتدهوره هو جزء من تخلف الحياة العامة الذي يعكسها تخلف البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والذي ينعكس بدوره على تخلف المنظومة التربوية والتعليمية والتي يرتبط بها العلم والبحث العلمي والقناعة به كمنهج للحياة وحل المشكلات. وتتضح أبرز أسباب ملامح ضعف البحث العلمي وكفاءته فيما يأتي:

- حالة الفقر العامة في أغلب المجتمعات العربية، فالفقر بطبيعته التي تجبر الإنسان على التفكير بلقمة العيش فقط، فهي تحصره في ضيق الأفق والتقليل من مساحات الإبداع والحد من استثمار القدرات العقلية.
- ضعف البنية التحتية للأبحاث النظرية والتطبيقية من مختبرات وأجهزة ومكتبات علمية...
- الاستبداد السياسي المتمثل بفقدان حرية الرأي وغياب الديمقراطية في مختلف مناحي الحياة العامة..
- غياب ثقافة أهمية البحث العلمي والاكتشافات العلمية والرغبة في الإبداع والاختراع في الوعي داخل المجتمع..

● **ضرورة النهوض بالبحث العلمي بالعالم العربي:**

لعل ابرز المقترحات للنهوض بعملية البحث العلمي هي:

- ضرورة العمل على ربط الأبحاث العلمية بمشاكل المجتمع وقطاعاته المختلفة، الصناعية والزراعية والخدمية، الخاصة منها والحكومية، من خلال الدراسات الشاملة لهذه المشكلات وضرورات الحاجة الملحة لحلها بما يخدم برامج التطوير والتنمية الشاملة..
- العمل الجدي على توعية قيادات القطاع الخاص بأهمية المساهمة المادية الفعالة في النهوض بالبحث العلمي..
- استحداث ميزانية خاصة للبحث العلمي في إطار الوزارات وجامعات التعليم العالي..
- التطوير المستمر لبرامج تفرغ الأساتذة الجامعيين وتخصيص ساعات معينة لإنتاج البحوث العلمية كجزء من النصاب التدريسي للأستاذ الجامعي. وتشجيع الأساتذة في المرحلة الثانوية والإعدادية والابتدائية على الاجتهاد والإبداع...
- إقامة شبكات وطنية للمعلومات تربط بين الجامعات ومعاهد البحوث وبعض المؤسسات المعنية الأخرى وأهمها التجارية والصناعية والإفادة من تجارب الجامعات الرصينة في العالم في مجال إنشاء الشبكات الفعلية والافتراضية للبحث والتطوير وشبكات بين الباحثين واستحداث برامج للدراسات العليا موجهة نحو الأبحاث التطبيقية الهادفة إلى خدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية..
- تشجيع إنشاء جمعيات علمية وطنية وفق المقاييس العالمية لترويج البحث العلمي والتعاون مع الجمعيات العلمية والأجنبية..
- الحاجة الملحة لتطوير البنية التحتية للبحث العلمي، وخاصة البحوث التطبيقية لتوفير أجهزتها الضرورية وطاقمها الفني اللازم للصيانة والدعم لإجراء الأبحاث..
- ضرورة التكوين المستمر للأساتذة خاصة منهم الجامعيون للاستفادة من تطوير أساليب البحث العلمي..
- الانفتاح على الاشتراك في المجلات العلمية العربية والأجنبية وتوفيرها للجامعات بشتى التخصصات
- تشجيع الأساتذة على المشاركة في المؤتمرات العربية والدولية من اجل التلاقح العلمي والاستفادة من هذه التجمعات العلمية بين المتخصصين لان رقي الأستاذ الجامعي في اختصاصه ينعكس بالضرورة على الطالب الجامعي والمحاضرة العلمية.
- تشجيع التأليف والنشر في الكليات والجامعات والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.
- تشجيع الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.

وختامًا، إن أزمة البحث العلمي في العالم العربي ملحة وضرورية في الألفية الثالثة في ظل عصر العولمة والتكنولوجية والمعلوماتية من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة ليس عالميًا بل بالأقل إقليميًا، وبالتالي بات من الضروري النهوض بالبحث العلمي لأنه أساس التقدم العلمي والصناعي والتكنولوجي المنشود في عالمنا العربي للحاق بالدول المتقدمة.

* باحث في العلاقات الدولية - النشر بالتعاون مع مركز الشرق العربي

٣ مستويات لمراكز الأبحاث الإسرائيلية والشرق الأوسط محور اهتمامها

مراكز الأبحاث في إسرائيل: القدرة والدور في التأثير في صناعة القرار

ثمة مساحة واسعة في الفكر الأمني الإسرائيلي، خصوصًا تلك التي جاء بها ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل وأحد مؤسسيها، التي تعطي البحث العلمي دورًا مركزيًا منذ إنشاء إسرائيل، حيث يقول "دافيد بن غوريون" أول رئيس وزراء لها إن نجاح الدولة يتوقف على تفوقها النوعي، لذلك لابد من متابعة أحدث التطورات في العلم والتكنولوجيا، ليكون لها أحسن جيش في العالم وإلا خسرنا المعركة! وتعتبر مراكز الأبحاث أحد أهم روافد عملية صناعة القرار في الغرب، وفي دولة الاحتلال الإسرائيلي على وجهة الخصوص، حيث أدركت مبكرًا أهمية هذه المراكز خاصة في تحقيق مكاسب في صراعها مع العرب. ويوجد في إسرائيل أكثر من ٥٠ مركزًا بحثيًا ومعهدًا للدراسات يقومون بمعالجة الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويقدمون مقاربات وتوصيات لصانع القرار في إسرائيل لكيفية معالجة هذه الأزمات. سنحاول في هذا المقال تناول ماهيتها وأنواعها ودورها في عملية صناعة القرار الإسرائيلي. وكيفية مواجهتها.

منصور أبو كريم

أولاً: ماهية مراكز الأبحاث (Think Tanks)

يعتبر البحث العلمي من أهم النشاطات التي يمارسها العقل البشرى فمن المعروف أن تقدم الأمم ونهضتها الحضارية مرهونة برعايتها واهتمامها به وبتطبيقاته. ومن هنا فإن هذه الأهمية للبحث العلمي تتطلب الاهتمام بمؤسساته، وأدواته كالجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات سواء الحكومية منها أو الخاصة، لما لها من دور أساسي في عملية صنع القرار، وإعداد السياسات العامة للدول.

وتكتسب مراكز الفكر مكانة مرموقة في العالم نتيجة دورها البارز في دعم مؤسسات صنع القرار السياسي، فازدادت أعدادها وكثرت مجالاتها وتخصصاتها وخاصة في الشؤون الاستراتيجية والسياسات الخارجية، وتقوم هذه المراكز أو مؤسسات الفكر والرأي المعروفة (Think Tanks) أو حاويات الفكر، بإمداد أصحاب القرار السياسي ووسائل الإعلام بتحليلات ودراسات تتعلق بكل القضايا الهامة في البلدان المتقدمة مما يجعلها عنصرًا هامًا في تحديد أولويات القضايا التي تواجه تلك الدول. وقد تم استخدام مصطلح مؤسسات الفكر لأول مرة من قبل الجيش الأمريكي في الحرب العالمية الثانية، وقد استخدم هذا المصطلح إلى الإشارة إلى نوع البيئة الآمنة التي يمكن خلالها مناقشة الخطط العسكرية.

وقد بدأ اهتمام الحركة الصهيونية بالبحث العلمي ومراكز الأبحاث منذ قيام دولة "إسرائيل"، فقد تم إنشاء معهد (هنريتا سالد) الذي أسس في عام ١٩٤١م، وتم إنشاء معهد فان لير للأبحاث عام ١٩٥٩م، ليعمل كمركز للدراسات المتقدّمة وللخطاب الفكري العام، وأخذت مراكز الأبحاث في الانتشار، خلال التسعينات، حيث اهتم معظمها بإجراء أبحاث في مجال الدراسات الديموقراطية، كالمركز الإسرائيلي للديمقراطية، ودراسات السلام كمركز شيمون بيريز للسلام والمركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط، ومعهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط، ومقره الرئيس واشنطن.

لكن على الرغم من طابعها المدني، إلا أن الأغلبية الساحقة من الكفاءات البحثية في المراكز الإسرائيلية الرائدة ذات خلفية عسكرية، حيث إن معظم هؤلاء خدموا كباحثين عسكريين أو شغلوا مواقع متقدمة في مؤسسات الجيش والاستخبارات المختلفة. وترجع هذه الظاهرة إلى حقيقة أن القضايا التي تبحثها هذه المراكز عالجها الباحثون العسكريون وكبار الضباط أثناء

تعد دولة الاحتلال الإسرائيلي إحدى الدول الرائدة في مراكز الأبحاث المرتبطة بالجامعات ووجود مراكز تابعة للأحزاب وأخرى مستقلة

خدمتهم العسكرية، لاسيما في دوائر البحث وأقسام التخطيط الاستراتيجي. ولا تعد الخلفية العسكرية بديلاً عن التأهيل الأكاديمي، حيث إنهم جميعًا حاصلون على الماجستير وبعضهم حاصل على درجة الدكتوراه.

ثانيًا: أنواع مراكز الأبحاث في إسرائيل

يجد المرء صعوبة في تصنيف مراكز الأبحاث في "إسرائيل" بناءً على اهتماماتها، وذلك بسبب تعدد التخصصات التي تبحث فيها من جهة، وتداخل جهات التمويل والتبعية من جهة أخرى، فمنها المراكز الممولة حكوميًا، ومنها المراكز المرتبطة بالجامعات، حيث تعد دولة الاحتلال أحد الدول الرائدة في مراكز الأبحاث المرتبطة بالجامعات، إضافة إلى وجود مراكز تابعة للأحزاب، ومراكز أخرى مستقلة.

وتعتبر الأبحاث والدراسات المعمقة من أهم الركائز التي يعتمد عليها السياسيون ومتخذو القرارات في "إسرائيل" في رسم وتخطيط سياستهم، واتخاذ قراراتهم، تجاه كافة القضايا والملفات، حيث تقوم بدراسة القضايا والمعضلات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه إسرائيل وتقديم التوصيات لصانع القرار. ويمكن تحديد مراكز الأبحاث في "إسرائيل" وفق ثلاثة مستويات رئيسية، هي:

١. المستوى الأكاديمي البحثي: فإن الباحثين في هذه المراكز ذوو كفاءات عالية جدًا، ويتمتعون بشهرة عالمية، بسبب دراساتهم في الخارج، واستخدامهم لطرق البحث العلمية الخاضعة للمعايير العلمية العالمية في إجراء وعرض البحوث في المؤتمرات والمجلات العلمية المتخصصة، ومن هنا نلاحظ كثافة إصداراتهم، وتمثيلهم في جميع المحافل والمناسبات العلمية العالمية والمحلية.

٢. المستوى الإسرائيلي العام: حيث تشارك جميع المراكز بإصدار وبناء برامج تثقيفية للإسرائيليين كل حسب اختصاصه، كالمؤتمرات والندوات، وتنظيم الأيام الدراسية، والمساهمة في توسيع دائرة الثقافة من خلال المسرح والغناء والنشاطات الجماهيرية المختلفة.

٣. مستوى صناع القرار: وهنا تصقل خلاصة هذه الأبحاث لتعرض على شكل توصيات تقدم لمتخذي القرارات، وواضعي السياسات الإسرائيلية في مجالات مختلفة.

ويمكن تناول أبرز أمثلة من مراكز الأبحاث في إسرائيل في سياق العرض التالي:

● **معهد أبحاث الأمن القومي** (INSS)

يعتبر من أهم مراكز الأبحاث في إسرائيل، تأسس المعهد عام ١٩٧٧م، ليكون مركزًا للأبحاث الاستراتيجية تابعًا لجامعة تل أبيب. تركزت أعماله في قضايا الأمن والدفاع عن "إسرائيل". في عام ١٩٨٣م، تغير اسمه ليصبح مركز يافا للأبحاث الاستراتيجية، وبعد أن تطوَّر المركز أصبح اسمه في عام ٢٠٠٦م، معهد أبحاث الأمن القومي، وتحوَّل إلى مؤسسة أكاديمية تابعة لجامعة تل أبيب، لكنه يتمتع باستقلال مادي عنها. وضع المعهد لنفسه هدفين رئيسين، يتمثل الهدف الأول في إجراء أبحاث أساسيّة تستوفي المعايير الأكاديميّة المرموقة، والتي تتناول مجالات الأمن القومي لـ "إسرائيل" والشرق الأوسط والمنظومة الدوليّة. ويتمثّل الهدف الثاني في المساهمة في النقاش العامّ حول المواضيع التي تتصدّر أجندة "إسرائيل" الأمنية، بالإضافة إلى القضايا التقليديّة، كالدفاع وعقيدة الأمن والسياسات.

يترأس المعهد الجنرال "عاموس يدلين" رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق (أمان) ويصدر المعهد تقرير سنوي بعنوان تقرير (الأمن القومي الإسرائيلي الاستراتيجي)، يحاول فيه المركز قراءة التحديات والفرص التي تقف أمام "إسرائيل" على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. فخلال السنوات الماضية شكل تقرير المعهد الملامح الرئيسية لسياسات إسرائيل الأمنية والاستراتيجية تجاه العديد من الفواعل الدولية والإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية والصراع الإقليمي والتحولات في المشهد السياسي العربي. وتبعًا لذلك قام المعهد بتوسيع مجالات اهتمامه لتشمل: الرأي العامّ، والعلاقات المتبادلة بين المجتمع والجيش، والعلاقة بين المستويات العسكريّة والمدنيّة.

● **معهد هرتسيليا متعدد المجالات للسياسات والاستراتيجيات**

يعتبر ركيزة من ركائز الفكر الاستراتيجي في إسرائيل، يعقد مؤتمر سنوي يناقش التحديات الداخلية والخارجية، ويوضع ملامح السياسات العامة الإسرائيلية. تأسس المعهد عام ٢٠٠٠م، من أجل المساهمة في وضع سياسة وطنية لإسرائيل، ورفع مستوى عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وقد تعاقب على رئاسته عدة أشخاص، ومنذ عام ٢٠١٣م، يرأسه البروفيسور أليكس مينتز، وهو رئيس جمعية العلوم السياسية الإسرائيلية.

يهتم المعهد بالأمن القومي والاستراتيجي، والسياسة الخارجية، والمخابرات، و"الشعب اليهودي"، والاقتصاد والعلوم

والتكنولوجيا، بالإضافة إلى السياسة الاجتماعية والتعليم، ومن أهم نشاطاته عقد مؤتمر هرتسليا السنوي، علاوة على عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، ونشر سلسلة من أوراق العمل وتأليف الكتب. يركز المعه على دراسة القضايا المؤثّرة في "إسرائيل"، بما في ذلك إعادة صياغة العقيدة الأمنية لإسرائيل، ومشروع "نحو نظام إسرائيلي جديد"، وإجراء استطلاعات للرأي العام في "إسرائيل" والدول العربية، ودراسات في عملية صنع القرار والاستراتيجيات، بما يتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية.

● **مركز بيغن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية**

يركز المركز جهوده البحثية على التطورات السياسية والاجتماعية في الدول العربية، وخصوصًا مصر، ويرسل المركز أبحاثه ودراساته الاستراتيجية إلى مجموعة محدودة من النخبة الإسرائيلية، تقتصر على صناع القرار، وكبار الجنرالات، وضباط الاستخبارات، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وأساتذة العلوم السياسية، وزعماء الجاليات اليهودية حول العالم. وينظم مؤتمرات، وورش عمل، ومحاضرات، وندوات للباحثين الإسرائيليين، والأجانب. ينشط المركز في الدراسات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية وبقضايا اللاجئين الفلسطينيين على وجهة التحديد، ويقدم تصورات ومقاربات أصبحت جزءًا من السياسة الإسرائيلية والأمريكية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية أنتج المركز أكثر من ٢٥٠ بحثًا وورقة عمل سياسية و٢٥ كتابًا، ونظم أكثر من ٥٠٠ ندوة ومؤتمر دولي؛ للدفاع والصناعة العسكرية والمخابرات والمتخصصين في السياسة الخارجية، فضلاً عن الدبلوماسيين ورجال الأعمال والأكاديميين والسياسيين.

● **المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب**

تأسس في عام ١٩٩٦م، وهو مركز مستقل متخصص في قضايا الإرهاب ومكافحة الإرهاب، وإدارة المخاطر والتحليلات الاستخباراتية والأمن القومي. يعتبر المركز منتدى مشتركًا لصانعي السياسات والباحثين لتبادل المعلومات والخبرات من خلال الأوراق البحثية، وتقارير الحالة، والمنشورات الأكاديمية. كما ينظم عددًا من الندوات الدولية وورش العمل والمؤتمرات شهريًا للتثقيف حول القضايا العالمية والإقليمية للأمن والدفاع والسياسة العامة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

● **المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية (MITVIM)**

يعتبر مركز مستقل تأسس في مايو عام ٢٠١١م، بهدف إعادة تشكيل علاقات إسرائيل في الشرق الأوسط وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط، من خلال تطوير نماذج جديدة لسياسات إسرائيل الخارجية، وتعزيز انتماء إسرائيل في المنطقة، وتشجيع السلام العربي الإسرائيلي. يتألف المعهد من خبراء إسرائيليين استراتيجيين وباحثين وصحفيين، الذين يجلبون تفكيرًا جديدًا ومبتكرًا.

● **معهد موشي ديان للدراسات الإفريقية ودراسات الشرق الأوسط**

تأسس المركز في عام ١٩٥٩م، وكان تابعًا لجامعة تل أبيب، وفي عام ١٩٨٣م، أسست الجامعة مركز موشي ديان، والذي جمع بين معهد "شيلواه" ومركز الوثائق الخاص بالشرق الأوسط، يتبع المركز الآن لكلية الدراسات التاريخية وكلية ليستر وسالي إنتن للعلوم الإنسانية بجامعة تل أبيب. يختص المركز بالدراسات التاريخية والإنسانية الخاصة بالشرق الأوسط وإفريقيا بشكل بحثي وأكاديمي.

● **معهد هاري ترومان**

تأسس المعهد عام ١٩٦٥م، في الجامعة العبرية في القدس، بدعم شخصي من الرئيس الأمريكي هاري ترومان، وبهدف دفع عملية السلام، ويُعتبر المعهد الأول من نوعه في الشرق الأوسط. يُركّز المعهد على دول الشرق الأوسط، فضلاً عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما يهتم باحثوه بدراسة آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، عبر اتّباع منهجية تعدد التخصصات (التاريخي والثقافي والنفسي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي).

● **المعهد الإسرائيلي للديمقراطية**

منظمة غير حكومية أسسها عام ١٩٩١م، الدكتور "أريك كرمون" وبمساهمة رئيسة من رجل الأعمال والملياردير اليهودي الأمريكي برنارد ماركوس، حيث تولى كرمون رئاسة المعهد حتى عام ٢٠١٤م، وخدم "كرمون" في لواء الناحل، أحد أبرز ألوية الجيش، وتخرج في درجة البكالوريوس في التاريخ والفلسفة من الجامعة العبرية في القدس المحتلة. ويعمل المعهد على صياغة الأفكار والترتيبات المتعلقة بالعلاقة بين الدين والدولة لإدراك الالتزام بالتعريف بأن "إسرائيل" "دولة يهودية ديمقراطية"، من أجل تهدئة التوترات الاجتماعية الداخلية.

وبحث المسائل الثقافية والسياسية في المجتمع، ولعب دورًا مركزيا في النقاش حول الدستور والقانون وحقوق الإنسان، يهتم بقضية الثقافة الوطنية والانخراط في التوترات الاجتماعية والأيديولوجية للمهاجرين لدولة إسرائيل.

● **مركز التخنيون:**

يضم عدد من الكليات والأقسام المهمة في المعهد، فهي: قسم هندسة الطيران والفضاء، قسم التكنولوجيا الحيوية، قسم

الهندسة الطبية الحيوية، كلية علوم وهندسة المواد والهندسة الكهربائية، قسم الكيمياء والهندسة الكيميائية، قسم علوم الحاسبات والهندسة الميكانيكية، قسم الهندسة الصناعية والإدارة، وتكنولوجيا التعليم من تعليم العلوم والتكنولوجيا.

● **مركز القدس للشؤون العامة**

أنشأ في العام ١٩٧٦م، ليكون معهدًا للبحوث، وتداول على إدارته وعضويته شخصيات عرفت داخل إسرائيل بصناعة السياسات لدولة الاحتلال، حتى أنه بات يشكل واحدًا من أبرز المراكز البحثية الصهيونية رسمًا لقرارات قادة الاحتلال.

● **المركز الإسرائيلي ـ الفلسطيني للأبحاث والمعلومات**

تأسس المركز في القدس عام ١٩٨٨م، عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧م، بهدف بناء جسور التواصل والتعاون بين المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني، ويُعتبر المركز خزان التفكير الوحيد المشترك (إسرائيلي – فلسطيني) في العالم. يهتم المركز بتطوير حلول عملية للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني على أساس "دولتين لشعبين"، فهو يعترف بحق "الشعب اليهودي" والشعب الفلسطيني في تقرير المصير. مؤسس المركز ومديره هو غرشون باسكين، الذي يفخر بمشاركة المركز كقناة خلفية في مفاوضات مع حركة حماس، من أجل إطلاق سراح الجندي جلعاد شاليت، الذي كان أسيرًا لدى الحركة.

● **معهد مراقبة وسائل الإعلام الفلسطينية**

يهتم المعهد بدراسة المجتمع الفلسطيني من خلال أنظمة الإعلام والثقافة والتعليم التابعة للسلطة الفلسطينية. تأسس المعهد عام ١٩٩٦م، ويرأسه إيتمار ماركوس، الذي شَغَل منصب مدير "مركز مراقبة تأثير السلام"، باعتباره عضوًا في لجنة منع التحريض الثلاثية، الإسرائيلية ـ الفلسطينية الأمريكية، التي أُنشئت في أعقاب اتفاق واي ريفر. الغرض من هذا المعهد هو دراسة أيديولوجية السلطة الفلسطينية، والفجوة بين تصرفاتها وبياناتها على مستوى الإعلام العالمي، بشأن موقفها تجاه "إسرائيل" والصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعملية السلام.

ثالثًا: دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار الإسرائيلي

يعود الدور المؤثر والكبير الذي تعلبه مراكز الأبحاث في إسرائيل لعدد من الأسباب والعوامل؛ منها، ما يعتلق بطبيعة دولة الاحتلال القائمة على التوسع والاحتلال، إضافة لكونها

دولة "دخيلة" على المنطقة تعيش هاجس أمني، إضافة لدور المؤسسة العسكرية المؤثر في الحياة السياسية كون أن عددًا كبيرًا من جنرالات الجيش يتولى رئاسة هذه المؤسسات.

وتُعتبر المراكز البحثية من الجهات المؤثرة في صناعة القرار في "إسرائيل"، فعدا عن دورها في وضع الخطط والسيناريوهات المستقبلية، واقتراح القوانين بهدف سنّها في الكنيست، فإنّ لها دورًا في تقييم أداء مؤسسات الدولة ككل، ومساعدة الحكومة ومختلف الهيئات العامة، في التعامل مع الفجوة القائمة في بنية النظام السياسي، والحاجة للتصدي للتحديات الاستراتيجية التي تواجهها الدولة، وذلك عبر التغلب على المعيقات التي تحول دون تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وهذا يعود للاستعانة بالنخب العسكرية المتقاعدة للعمل في هذه المراكز، التي تضطلع بدور رئيس في العملية البحثية، فإن مراكز الأبحاث الرائدة تحرص على استيعاب وزراء سابقين وموظفين كبار في السلك الدبلوماسي كباحثين متعاونين للمساعدة في معالجة قضايا ذات ارتباط بالمهام التي كانوا يضطلعون بها سابقًا. فقد حرص "مركز أبحاث الأمن القومي" على استيعاب وزير الداخلية السابق جدعون ساعر، كباحث متعاون، كون "ساعر" كان عضوًا في المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن، الذي يعد أهم حلقة في دائرة صنع القرار السياسي في "إسرائيل"، فإن مشاركاته البحثية تكتسب أهمية خاصة.

ويعود الدور المؤثر لمراكز الأبحاث في صياغة السياسة الإسرائيلية تجاه منطقة الشرق الأوسط والدول العربية على وجه الخصوص، نظرًا لقدرتها على إعادة صوغ المفاهيم التقليدية، وصنع مسار جديد للقضايا الاستراتيجية الأساسية، ويمكن تحديد الفوائد الرئيسية لهذه المراكز في النقاط التالية:

- تولد تفكيراً جديداً لدى صانعي السياسة، وتوفر خبراء للعمل في الحكومة.
- تؤمن لصانعي السياسة حيزًا لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة.

ما يميز مراكز الفكر الإسرائيلية بتصنيفاتها الأربعة الحكومية والمستقلة والحزبية والجامعية، إنها استطاعت التواجد والاستمرار، وتمكنت من التكييف مع المتغيرات المحيطة بها، وظهر ذلك فيما استخدمته من أدوات للتأثير على عملية صنع السياسة، إذ استطاعت أن تستخدم التكنولوجيا المحيطة؛ فطوّعت وسائل الإعلام لخدمة أجندتها. علاوة على استفادتها من شبكة المعلومات الدولية، فغالبيتها لديها موقع إلكتروني بأكثر من لغة.

رابعًا: كيفية مواجهة مراكز الأبحاث الإسرائيلية

تساهم مراكز الأبحاث والفكر الإسرائيلية في إنتاج سياسات ومقاربات تتعلق بكيفية تعامل إسرائيل على الساحة الدولية والإقليمية. ومواجهة أخطار هذه المراكز التي تقدم حلولاً وتوصيات للمستوى السياسي والعسكري في إسرائيل لكيفية التعامل مع التحديات والفرص يكون من خلال تفعيل دور البحث العلمي في الوطن كأحد روافد دعم القرار الرسمي.

لا شك أن نسبة الاهتمام بالبحث العلمي في الوطن العربي هي الأدنى بين الأمم والشعوب رغم وفرة المصادر المالية، فالبحوث التي يُنجزها الطلبة العرب داخل الجامعات العربية، أو في المراكز أو المعاهد المُلحَقة بها، أو المستقلة المحسوبة على التعليم العالي، هي في معظمها بحوثٌ يغلبُ عليها الطابع النظري الشُمولي، وتطغى عليها العمومية، ولا تتبنى على أسئلة جادة. فلا يُنكر أحد أن واقع البحث العلمي في العالم العربي، متأخر وضعيف على عدة مستويات، (بسببِ مجموع العوامل السلبية التي تَحُدُّ من كفاءات الباحث العربي، وتُقللُ مِن مردوديتِه العلمية والبحثية.

لا يمكن مواجهة مخاطر مراكز الأبحاث الإسرائيلية التي تقوم بدور مهم في صناعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والعالم العربي والإسلامي دون رفع كفاءة البحث العلمي في العالم العربي، وتوسيعه وتجويدِه، وتوفير الأرضية المناسبة لغرس ثقافة المعرفة والفكر، والتشجيع على الإبداع والابتكار والتطوير وممارسته حقيقةً لا شعارًا، وتوفير الإمكانيات المادية والتجهيزات والمُعِدَّات الضرورية للقيام بهذا البحث. فالأماني والطموحات وحدها لا تغير من الصورة القاتمة لواقع البحث العلمي في العالم العربي التي لا ترتقي لمستوى الإمكانيات الفكرية والبشرية والمادية المتوفرة لدينا.

خاتمة

تلعب مراكز الأبحاث الإسرائيلية دورًا مؤثرًا في عملية صناعة القرار، وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي والإنتاج الفكري، وتولي عدد من الجنرالات السابقة رئاسة هذه المؤسسات ما يضفي على إنتاجها وتوصياتها أهمية كبرى، خاصة عندما يتعلق الأمر بالرؤية المستقبلية لدولة الاحتلال وعلاقاتها الإقليمية والدولية، ما يجعل مواجهتها عبر تفعيل دور مراكز الأبحاث العربية ضرورة وطنية ملحة لمواجهة مخاطر السياسات الإسرائيلية القائمة في الأساس على رؤية علمية وبحثية رصينة.

* باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

واشنطن تطمع في نزع "النووي" وتوحيد الكوريتين تحت مظلتها

الكوريتان وأمريكا على أعتاب مرحلة جديدة بين خيارين أقربهما الجنوح للسلم

تقع شبه جزيرة كوريا في الشمال الشرقي لقارة آسيا، وتبلغ مساحتها ٢٢٠٧٤٨كم٢، أي أنها صغيرة المساحة نسبيًا، ولكنها تضم شعبًا عريقًا متحضرًا. وكانت حتى عام ١٩٤٨م، عبارة عن دولة موحدة واحدة. كانت شبه تابعة للصين، واحتلت من قبل اليابان عام ١٩١٠م. واستمرت تابعة لليابان حتى هزيمة الأخيرة في الحرب العالمية الثانية التي انتهت عام ١٩٤٥م. بعد ذلك، انقسمت إلى دولتين، كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وكلاهما عضو في منظمة الأمم المتحدة. تبلغ مساحة كوريا الجنوبية، أو جمهورية كوريا، ١٠٠٢١٠ كم٢. ويبلغ عدد سكانها ٥٢ مليون نسمة، وعاصمتها " سيؤل "، وتحكمها حكومة ديمقراطية رئاسية، وترتبط بأمريكا بعلاقات خاصة وتحالف أمني وثيق.

د. صدقه يحيى فاضل

أما كوريا الشمالية، أو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فمساحتها ١٢٠٥٣٨كم٢، وعدد سكانها حوالي ٢٥ مليون نسمة، وعاصمتها مدينة "بيونغ يانغ". ويحكمها، منذ ٩ / ٩ / ١٩٤٨م، حزب واحد هو حزب العمال الكوري، المؤتلف مع عدة أحزاب اشتراكية كورية شمالية أصغر.

ابتداءً من العام ١٩٤٨م، وفي حمو "الحرب الباردة" بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، اندلعت حرب كوريا، وحصل هذا الانقسام الكوري الشهير، الذي أعتبر من أكبر مؤشرات الصراع بين القطبين السابقين، وأحد أهم تداعيات الحروب بينهما. وحتى بعد انهيار المعسكر الشرقي وزوال الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١م، بقيت هناك عدة دول "شيوعية" التوجه الاقتصادي-السياسي... تتبع الفكر الاشتراكي المتطرف، ويحكمها نظام الحزب الواحد "الشيوعي" أبرزها الآن: الصين، كوريا الشمالية، فيتنام، كوبا. فهذه الدول ما زالت تدار من قبل نظام الحزب الشيوعي (الواحد) في كل منها، رغم وجود مطالب محلية ودولية متزايدة في أغلبها، تطالب بالانفتاح، وبضرورة السماح بوجود أحزاب أخرى... تتنافس -مع الحزب الشيوعي- للحصول على قدر من "السلطة"، يحدده الناخبون في البلاد المعنية. ومعروف أن هناك تيار قومي كوري يسعى لإعادة توحيد الكوريتين، ويتواجد أنصاره في كل أرجاء شبه الجزيرة الكورية.

شقت كل من الدولتين الكوريتين طريقها بأسلوبها الخاص الذي أتبعته. حيث سارت كوريا الشمالية في طريق الاشتراكية ونظام الحزب الواحد، بينما سارت كوريا الجنوبية في ركاب الرأسمالية والديمقراطية، وأصبحت من أهم النمور الآسيوية. وحسب تقديرات عام ٢٠١٤م، فإن نصيب الفرد من الدخل القومي في كوريا الجنوبية يصل إلى ٣٤٧٧٧ دولار أمريكي، بينما نصيب الفرد المماثل في كوريا الشمالية يبلغ ١٨٠٠ دولار فقط.

ركزت كوريا الشمالية على القوة العسكرية، فأصبحت أحد أكبر القوى العسكرية في العالم. واتجهت لتطوير السلاح نووي... فأمسى لديها ترسانة نووية ضاربة منذ العام ٢٠٠٦م. ومن أهم ما تمتلكه كوريا الشمالية من أسلحة: ١,٢ مليون جندي و (٥,٥ مليون قوات احتياطية)، ٥٠٢٥ دبابة، ٤١٠٠ عربة قتالية، حوالى ٢٥٠٠ صاروخ باليستي، ١٠٣٠ طائرة مقاتلة واعتراضية، و٧٦ غواصة حربية صغيرة، و٢٥ كاسحة ألغام، و١١ فرقاطة، إضافة إلى حوالي ٣٠ رأسًا نوويًا.

بينما يعاني اقتصاد كوريا الشمالية من ضعف وتدهور خطيرين، بسبب سياساتها الاقتصادية وضعف مواردها، والمقاطعة الاقتصادية المفروضة عليها، والتي أسهمت في عزلتها. توجهها الشيوعي، ومطالبتها بكوريا الجنوبية، أدى الى عدائها الشديد مع الولايات المتحدة، وحلفائها، وخاصة كوريا الجنوبية واليابان. وما زالت، رسميًا، في حالة حرب مع كوريا الجنوبية. ولكنها تحتفظ بعلاقات صداقة وثيقة مع الصين، حليفتها الرئيسة، وجارتها في الشمال.

لم تشهد العلاقات الأمريكية-الكورية الشمالية إلا العداء، والتوتر الحاد، خاصة بعد أن أصبحت كوريا الشمالية دولة نووية. وكم قرعت طبول الحرب بينهما. وفجأة، وبعد لقاءات تمهيدية مكثفة بين رئيسي الكوريتين والمسؤولين المعنيين في أمريكا

لن يكون لدى أمريكا خيار سوى القبول بكوريا شمالية نووية تتعهد بسلام مع أمريكا وحلفائها وعدم اعتداء بين الجانبين

والكوريتين، أعلن عن العزم على عقد قمة، لأول مرة منذ قيام كوريا الشمالية، بين الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب والكوري الشمالي كيم جونج أون. وحدد موعدها يوم ١٢ يونيو ٢٠١٨م، في سنغافورة. وبالفعل، عقدت هذه القمة التاريخية في موعدها، فكانت أحد أبرز التطورات السياسية في هذا العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين. فهي قد عقدت بين لاعبين سياسيين هامين، بل خصمين نوويين لدودين، استمر عداؤهما لأكثر من نصف قرن. وأوشك هذا العداء أن تتمخض عنه حربًا نووية شعواء.

كان العنوان العريض لهذه القمة هو: نزع أسلحة كوريا الشمالية النووية. وحاول الرئيس الأمريكي ترامب تضخيم نتائج هذه القمة لأغراض انتخابية واضحة. وبالطبع، كان موضوع القمة في خطوطه العامة هو مناقشة:

- العلاقات الثنائية الأمريكية - الكورية الشمالية، وسبل تطبيعها، وأيضًا العلاقات الكورية الشمالية مع حلفاء أمريكا، وخاصة كوريا الجنوبية واليابان.
- نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية.
- قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

ويمكن القول إن أهم ما تريده أمريكا من كوريا الشمالية هو: نزع كل سلاح كوريا الشمالية النووي، ومن ثم تطبيع العلاقات الأمريكية-الكورية الشمالية، وإلغاء كل العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية. أما ما تريده كوريا الشمالية فيبدو أنه: إبرام معاهدة سلام وعدم اعتداء مع أمريكا وحلفائها، مع رفع المقاطعة الاقتصادية وتطبيع العلاقات، وغالبًا -كما يبدو- مع احتفاظ كوريا الشمالية بسلاحها النووي، أو بجزء منه.

وما وقع عقب قمة ترامب - أون، وذكرت خطوطه العامة في البيان الختامي لتلك القمة، كان عبارة عن اتفاق مبدئي بين الطرفين، بضرورة تسوية خلافاتهما بالطرق السلمية... كما سجل موافقة كوريا الشمالية (المبدئية جدًا) على نزع سلاحها النووي... أما الوصول إلى اتفاق نهائي فالطريق إليه ما زال طويلاً، وشاقًا.

هل تتخلى كوريا الشمالية عن سلاحها النووي:

ويبدو أن الخيار العسكري لنزع السلاح النووي لكوريا الشمالية قد استبعد من قبل الاستراتيجيين الأمريكيين -على الأقل في هذه المرحلة- نظرًا لما قد ينتج عن اتخاذه من حرب نووية تدمر هذا الجزء من العالم دمارًا شاملاً، وربما يصل دمارها إلى أجزاء من أمريكا نفسها. لذلك، كان لا بد من الاقتراب السلمي لأزمة الأسلحة النووية الكورية الشمالية، بما فيها الصواريخ الباليستية. من هنا بدأ التفكير في استخدام الدبلوماسية، والتمهيد للقاء بين الرئيسين ترامب وأون. إذ أصبحت القمة بينهما ضرورية لكسر الحاجز النفسي أولا، وبدء مسيرة تفاوضية سلمية طويلة وشاقة، ومتشعبة... قد تمتد لسنوات، وتنتهي بأحد الاحتمالات الثلاثة التالية، إما إلى:

- نزع السلاح النووي الكوري الشمالي، وتطبيع العلاقات الأمريكية-الكورية الشمالية.
- أو: إبرام كوريا الشمالية معاهدة سلام وعدم اعتداء مع أمريكا وحلفائها، مع احتفاظ كوريا الشمالية بسلاحها النووي، أو بجزء منه.
- أو: الفشل في تحقيق أي من الاحتمالين السابقين، والعودة إلى الوضع السابق للأزمة بين البلدين، أي وضع ما قبل قمة ترامب - أون في سنغافورة، يوم ٢٠١٨/٦/١٢م.

ولا يتوقع أن تتخلى كوريا الشمالية عن سلاحها النووي طوعًا وبسهولة، حتى ولو كانت هناك تعهدات أمريكية، بضمان أمن كوريا الشمالية، واستمرار نظامها السياسي الحالي، ورفع العقوبات الاقتصادية، وتقديم دعم للاقتصاد الكوري الشمالي الضعيف. حكومة كوريا الشمالية ليست مشابهة لحكومة القذافي، أو حكومة جنوب إفريقيا العنصرية السابقة. فكوريا الشمالية تضع آمالاً عراضًا على سلاحها النووي، الذي عملت عليه لسنوات، وتأمل، كما يبدو، أن يحقق هذا السلاح لها الأمن وردع أي اعتداء خارجي عليها. حكومة كوريا الشمالية تعتقد أيضًا أن امتلاكها لهذا السلاح يسهم في بقاء نظامها السياسي الشيوعي، وقد يساعد في تحقيق تطلعاتها في "استعادة" كوريا الجنوبية، وتبوؤ مكانة دولية مرموقة.

وقد أوردت شبكة "NBC" الإخبارية الأمريكية (يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٨م) عن مسؤولين أمريكيين قولهم إن وكالة الاستخبارات الأمريكية أصدرت تقريرًا سريًا يشير إلى أن كوريا الشمالية زادت، بشكل سري، من إنتاج الوقود النووي المستخدم لصنع أسلحة نووية في الأشهر الأخيرة، بما فيها شهر يونيو ٢٠١٨م وما بعده. كما زادت من إنتاج اليورانيوم المخصب لأغراض صناعة القنابل النووية، في ذات الفترة. وما زالت هذه العمليات متواصلة. الأمر الذي يبين عدم رغبة كوريا الشمالية الحقيقية للتخلي عن ترسانتها النووية، في المدى القريب، على الأقل. وكل ذلك يخالف ما أبداه الرئيس ترامب من تفاؤل عندما قال: "لم يعد هناك تهديد نووي من كوريا الشمالية". ومعروف أنه ليس من الضروري نزع سلاح كوريا الشمالية النووي حتى يتم تلافي خطرها، أو تهديدها. فاتفاقية سلام وعدم اعتداء كفيلة بإزاحة الخشية من أي تهديد حقيقي حال. ويبدو أن أميركا تطمع في نزع سلاح كوريا الشمالية النووي، والتمهيد لتوحيد الكوريتين تحت المظلة الأمريكية.

تخلى كوريا الشمالية عن سلاحها النووي قد يعني: انتهاءها وتفككها في المدى الطويل، وربما ابتلاعها من قبل كوريا الجنوبية، أو انصهارها مع الأخيرة. فنزع أسلحتها النووية يثير الكثير من الاشكاليات والتساؤلات لها، **والتي أهمها:**

- ماذا يضمن وفاء أمريكا بتعهداتها لكوريا الشمالية؟
- ما الذي يضمن عدم اختراق النظام السياسي الكوري الشمالي الحالي، والعمل على زواله وانهياره؟
- هل يستحق ما تعرضه أمريكا على كوريا الشمالية التخلي التام عن سلاحها النووي، كسلاح رادع... يسهم في الدفاع عنها وعن نظامها، ويردع أعداءها عن المساس بها؟
- ألا يمكن أن تحتفظ كوريا الشمالية بسلاحها النووي، أو بجزء منه، مع إبرام معاهدة سلام وتعاون مع أمريكا وحلفائها، وخاصة كوريا الجنوبية واليابان ؟!

لم تظهر القمة بين ترامب وأون هذه الإشكاليات، وكون كل طرف له أهداف متناقضة (في كثير من جوانبها) مع أهداف الطرف الآخر... ولكن هذه الاشكاليات، أو العقبات، ظهرت جلية بعد قمة ترامب – أون في سنغافورة. وبسبب ما ذكر من إشكاليات، أو عقبات، يتوقع أن تصر حكومة كوريا الشمالية على موقفها الأساسي، ربما مع تقديم "تنازلات"، تتمثل في: وقف تطوير ما لديها من سلاح نووي، وعدم السعي لامتلاك المزيد. كما قد تتعهد بعدم "تصدير" التقنية والمعدات النووية لأي دولة.

ولن يكون لدى أمريكا من خيار آخر سوى: القبول بكوريا شمالية نووية، تتعهد بإقامة سلام مع أمريكا وحلفائها، وعقد معاهدة تعاون وعدم اعتداء بين الجانبين. وبالتالي، تطبيع العلاقات بين الطرفين، أو: العودة إلى المربع الأول... وسيادة التوتر الشديد بين كوريا الشمالية وأمريكا وحلفائها، مع احتمال استخدام أمريكا القوة المسلحة للتعامل مع السلاح النووي لكوريا الشمالية، رغم ما يعنيه ذلك من مخاطر فادحة. ويتوقع كثير من المراقبين أن تجنح أمريكا للسلم، وتوافق على احتفاظ كوريا الشمالية بجزء محدود من سلاحها النووي، ليشهد العالم قريبًا عهدًا جديدًا في العلاقات بينهم، يتضمن اعترافًا متبادلاً وعلاقات دبلوماسية بين الدولتين الكوريتين، الشمالية والجنوبية، وبين كوريا الشمالية وأمريكا وحلفائها الآخرين. الأمر الذي يرسخ انقسام شبه الجزيرة الكورية إلى دولتين، غير قابلتين -في المديين القصير والمتوسط- للانصهار في دولة واحدة، سلمًا أو حربًا، ويستأصل بؤرة توتر عالمي حاد، وربما يعيد السلام، ولو مرحليًا، إلى شبه الجزيرة الكورية وما جاورها.

* **عضو مجلس الشورى السعودي سابقًا، أستاذ العلوم السياسية - جامعة الملك عبد العزيز - جدة - المملكة العربية السعودية**

قراءة في كتاب:

"عولمة السياسة العالمية" في ظل العولمة

كتاب عولمة السياسة الذي ترجمه ونشره مركز الخليج للأبحاث للمؤلفين جون بيليس و ستيف سميث، هو كتاب ضخم حيث جاء في ١٠٨٣ صفحة، والمؤلفان هما جون بيليس وهو أستاذ السياسة الدولية في جامعة ويلز، ابريسويث، وقد شارك مع ان .جي. رينغر في تحرير كتاب "معضلات السياسة العالمية" ، وستيف سميث هو أستاذ السياسة الدولية في جامعة ويلز ، ابريستويث ، وقد شارك مع مارتن هوليس في تأليف كتاب "شرح وفهم العلاقات الدولية".

جدة: آراء حول الخليج

تضمن الكتاب خمسة وعشرين فصلًا كتبها اثنان من كبار الأكاديميين والخبراء ذوي الخبرة في ميدان العولمة والسياسة العالمية، ويتضمن كل فصل مناقشة النقاط الأساسية في عولمة السياسة العالمية، ويركز اهتمامه على تقديم عرض لكيفية عمل السياسة المعاصرة، وتبحث المقدمة مفهوم العولمة وتلخص الحجج الرئيسية المؤيدة والمعارضة، ويليها أربعة أقسام تشمل ما يلي:

- الخلفية التاريخية للسياسة العالمية المعاصرة.
- النظريات الرئيسية التي تطرح تفسيرات للسياسة العالمية.
- تركيبة السياسة العالمية وعملياتها.
- القضايا الرئيسية للسياسة العالمية المعاصرة.

وينتقل الكتاب من استعراض السياسات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تناول المجريات العالمية وأثرها على أكثر القضايا إلحاحًا في القرن الحادي والعشرين.

وينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء رئيسية تتناول السياق التاريخي، والمقاربات النظرية المختلفة لمضمون الكتاب، والتركيبة والعمليات المرحلية في السياسة الدولية والقضايا المعاصرة الهامة.

ويأتي هذا الكتاب ليستحضر مجموعة كبيرة من الخبراء الذين تتباين آراؤهم في العولمة، حيث أن العولمة لبعضهم هي تحويل للشكل التقليدي الناظم للدولة، في حين يرى آخرون أن السياسة الدولية تبقى دون تغيير إلى حد بعيد في ظل

وهذا الكتاب الضخم لا تتمثل الغاية النهائية منه تقديم منظور منفرد، بل يهدف إلى إعطاء الطلاب والباحثين استيعاب شامل للسياسة المعاصرة من خلال دراسة المقاربات المختلفة للموضوع في سياق محاور رئيسية إجمالية موحدة.

ويرمي هذا الكتاب إلى إعطاء القارئ فكرة عامة عن أوجه السياسة العالمية المعاصرة، وعنوان الكتاب ليس عرضيًا، كما قال المؤلفان، "فنحن نرغب أولًا إلى أن نعرض أوجه السياسة العالمية بتمايزها عن كل من السياسة الدولية، أو العلاقات الدولية، وثانيًا يعتقد الكثيرون أن عالمنا المعاصر ما بعد الحرب الباردة يختلف اختلافًا بينًا عن الفترات السابقة بسبب نشوء العولمة، ومن الصعب أن نشرح جوانب السياسة العالمية في مثل هذه الحقبة لأن مفهوم العولمة مصطلح يتعرض إلى مجالات عديدة لأن هناك خلافًا كبيرًا على ما نعني حين نتحدث عن الحقبة الراهنة على انها حقبة العولمة، وما إذا كان هذا يعني أن السمات الرئيسية للسياسة العالمية تختلف بأي حال عن مثيلاتها خلال الحقب السابقة، ونسعى في هذه المقدمة إلى شرح أسلوب عرضنا لمفهوم العولمة، وطرح أفكار تشجع على اعتبارها تطورًا جديدًا مهمًا في ميدان السياسة العالمية، وطرح أفكار معاكسة.

وجاءت في مطلع مقدمة موجزة لرئيس مركز الخليج للأبحاث الدكتور عبد العزيز ابن عثمان بن صقر قال فيها "إن مركز الخليج للأبحاث بقيامه بترجمة هذا الكتاب ونشره يسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته، إيمانًا منه بأن المعرفة حق للجميع".

البحث العلمي مفتاح التنمية

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

يظل تحقيق التطور مرهونًا بالقدرة على توظيف البحث العلمي في التنمية المستدامة والشاملة، واستثمار مخرجات التعليم والبحث العلمي في خدمة المجتمع وفقًا لرؤى وخطط واضحة، ومن ثم توطين اقتصادات المعرفة التي تعتبر العمود الفقري للاقتصادات الحديثة، وهذا هو الثابت في كل التجارب التنموية العالمية التي مرت بها الدول المتقدمة، لذلك دقت مؤسسات كبرى، وشخصيات مرموقة مؤخرًا ناقوس الخطر لتجاهل الدول العربية البحث العلمي كأحد أهم أدوات تحقيق التنمية، وحذرت من إهمال مراكز الأبحاث، ونبهت إلى خطورة عدم تطبيق مخرجات البحث العلمي في مختلف مناحي الحياة، رغم أن المنطقة العربية فقيرة أصلًا كمًا وكيفًا بالمراكز البحثية، وإن وجدت فهي تكون خارج الاهتمام مع ضعف إنتاجها من الأساس، فمن حيث الكم يوجد في الدول العربية مجتمعة ٥٨٠ مركزًا تمثل ما نسبته ٧,٤٩٪ من إجمالي المراكز في العالم التي يبلغ عددها ٨١٦٢ مركزًا، بل خلت قائمة الدول الخمسة والعشرين التي لديها أكبر عدد من المراكز من الدول العربية في حين حلت إسرائيل في المرتبة الـ ١٩ على هذه القائمة، ومن حيث المخصصات المالية للبحث العلمي، جاءت المخصصات العربية متواضعة للغاية، حيث بلغت في مجملها ١,٧ مليار دولار أي ما نسبته ٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيما تنفق إسرائيل على البحث العلمي ما نسبته ٤,٧٪ من ناتجها الإجمالي، وتنفق السويد ما نسبته ٣,٣٪ وتنفق سويسرا واليابان ما نسبته ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما من حيث المخرجات البحثية، فقد تم تقسيم الدول العربية إلى خمس فئات طبقًا للإنتاج البحثي، وجاءت السعودية ومصر في مقدمة هذه الفئات بإنتاج عشرة آلاف وثيقة بحثية سنويًا منذ عام ٢٠١٠م، وحتى الآن. وجاءت أقلها موريتانيا وجزر القمر وجيبوتي والصومال بإنتاج أقل من ٥٠ وثيقة بحثية سنويًا.

وبناءً على هذه الصورة القاتمة، جاءت دعوات ملحة من جهات مختلفة تحذر من خطورة إهمال البحث العلمي في الدول العربية، و من بين هذه الجهات، مؤسسة الفكر العربي التي خصصت التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية والذي صدر في نهاية مؤتمرها الأخير في أبريل من العام الماضي بدبي، والذي جاء محذرًا من خطورة إهمال البحث العلمي في العالم العربي لدرجة أن التقرير الضخم الذي ساهم في إعداده نخبة منتقاة من مختلف الدول العربية جاء تحت عنوان " الابتكار أو الاندثار ـ البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه"، وعقدت المؤسسة عدة ورش عمل في دول مختلفة لعرض ومناقشة ما تضمنه هذا التقرير لتبيان خطورة إهمال البحث العلمي، وفي واحدة من هذه الورش بالقاهرة مؤخرًا اعترف وزير التعليم العالي المصري الدكتور خالد عبد الغفار بضعف الاستفادة من البحث العلمي في الدول العربية، ونبه إلى أن الأمر يحتاج إلى العديد من التوجهات والخطط والتطلع إلى المستقبل، واعتبر أن الابتكار يعني حياة جديدة للأمة واللحاق بركب الحضارة، والتخلي عن البحث العلمي يعني الاندثار والتخلف.

في حين ربط الدكتور محمود صقر رئيس أكاديمية البحث العلمي المصرية البحث العلمي بالاقتصاد، مشيرًا إلى أن التكتلات الاقتصادية والسياسية تسيطر على أكثر من ٨٠٪ من القدرات العلمية والتكنولوجية العالمية.

إذًا البحث العلمي ليس رفاهية أو يدور في فضاء منعزل، بل هو قاطرة تقدم المجتمعات، وهو إنتاج مشترك بين الحكومات والقطاع الخاص، وبين مراكز الأبحاث والجامعات من جهة، والشركات والمصانع من جهة أخرى، وهذا ما أكده العالم المعروف الدكتور فاروق الباز في حوار مع كاتب هذه السطور، ولذلك يجب الاهتمام بداية بالبحث العلمي التطبيقي، ثم توظيف مخرجاته لخدمة التنمية في المعامل والمصانع والمزارع والشركات للنهوض بالزراعة، والصناعة، والمياه، والتربة، وصحة الإنسان ورفاهيته، وتحسين الخدمات، وزيادة معدلات الإنتاج بصفة عامة، على أن يكون ذلك في إطار اهتمام عربي جماعي، وتحت سقف منظومات عربية ووطنية تولي البحث العلمي اهتمامًا يتناسب مع دوره وتأثيره، على أن تسعى الجامعات والمراكز البحثية للشراكة مع القطاع الخاص ، ومع الجهات المعنية بالإنتاج لتسويق المنتج البحثي باعتباره سلعة واستثمار ممتد المفعول، وليس لوضع مخرجاته على أرفف مكتبات الجامعات والمراكز البحثية ولا يتم الرجوع إليها إلا عند حاجة طلاب الدراسات العليا إليها.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث
حول منطقة الخليج من خلال توفير
المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+